

المصنف شرح نظرية
المصنف في الفقه
٢٥٦ ١٤

785A

٨٢
م الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي ، عبدالرحمن بن أحمد

٥٨٩٨ هـ بخط مصطفى بن جركين ؟ رجب ١٠٦٨ هـ

٢٩ ق ١٧ س ٥٢٠ × ١٤ سم

٦٨٤٨
م نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٢٤٨ - ٢٧٠) بأولها

نقص كبير ، خطها نسخ حسن دقيق ، طبع محققا سنة ١٩٨٣ م
يليه فوائده

الأعلام ٦٧:٤ أخبار التراث ١٣ : ٢٧

١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف بد النسخ

ج- تاريخ النسخ

هـ - شرح الجامي

د- شرح الكافية لابن الحاجب

هـ - شرح الكافية لابن الحاجب

١٣٨٤٦
١

٨٢
م المصنف ، تأليف النسفي ، عبد الله بن أحمد - ٧١٠ هـ

كتب في القرن الحادي عشر الهجري بتقدير

٢٤٧ ق ١٨ - ٢٠ س ٢١ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٢٤٧) ، بأخرها

٦٨٤٨
م نقص ، خطها نسخ معتاد

الأعلام ١٧٦ : ٢ الظاهرية (الفقه الحنفي) ١٧٦:٢

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ

ج- شرح النسفي على منظومة

الخلاص

١٣٨٤٦
١

١٣٨٩/١٧/٦

كتاب
المصنف في حقه منقولة الشيخ الامام جليله

الراجل عبد الله بن محمد بن محمد

الفني رضي الله عنه

بعلوهما

المشاهير

المر

المر

المر

المر

صالح احمد محمد افندي

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم:	٦٨٤٨	ص ١٢٨٤
العنوان:	مجموع	اولا: المصنف
الموضوع:	النسب	عبد الله بن محمد
المكان:	الحجاز	دمشق
الزمان:	١٢٨٤	١٢٨٤
ملاحظات:		

بسم الله الرحمن الرحيم رب لا تقصر
 الحمد لمن تمت نعمته والشكر لمن سبقت رحمته والصلوة على نبيك قاتل
 الامم شاكرا لنعمته ورضوان الله على اصحابه المهاجرين ونصرتك قال الشيخ الامام
 الاجل الزاهد حافظ الله والدين عبد الله بن احمد بن محمد النسي اطال الله بقاءه
 باسم الآله رب كل عبد واحمد لله ولي الحمد **الباء** تعلق بحروف تقدير
 باسم الله ابتداء كما لما فراد اذ ارنخل يقول بسم الله اي باسم الله ارنخل وكذا
 اللام وكل فاعل يندري في فعله بسم الله كان ضميرا ما جعل التسمية
 مبداء له ونظيره في حرف متعلق الجار **قوله** عز وجل وتنع ايات الي
 فرعون وقومه اي اذهب في تنع ايات الى فرعون وقول العرب في
 الدعاء للمغربين بالرفا والبنين اي تكثرت واما قدرنا المحذوف متأخر لان
 الهم من الفعل المتعلق به هو المتعلق به لانهم كانوا يبدون باسماء
 الكهنة فيقولون باسم الآلات وباسم العزى فوجب ان يقصد الواحد
 معني يقتضي اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء وذلك بتفويجه وتأخير الفعل
 الفعل كما فعل في قوله تعالى اياك نعبد حيث صرح بتقدم الاسم ارادة
 الاختصاص واما قدم الفعل في قوله تعالى اقراء باسم ربك لان تقدم
 الفعل هناك اوقع لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم

فان قيل ما معني

فان قيل ما معني تعلق اسم الله بالفعل المقدر لتعلق القياس كما في
 الرنا والبنين ام تعلق استعانه كما في كتبت بالقلم قلنا جاز ان يتعلق
 بها تعلق القلم بالكتابة بالكتابة في قولك كتبت بالقلم على معني ان الموصوف
 اعتقد ان فعله لا يحى معتدا به في الشرع واقعا على السنة حتى يصدر
 بذكر اسم الله تعالى لقوله عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لم يبدأ باسم
 الله فهو ابتداء جعل فيه فعله مفعولا باسم الله كما يفعل الكتب بالقلم والثاني
 ان يتعلق به تعلق بالانبات في قوله تعالى تدبت بالدهن على معني
 متبنا كما باسم الله ابتداء وهذا الوجه احسن وقال في الايجاز
 الباء يقتضي تعلق فعل باسم اما خبر او امر وموضع الباء نصب على
 معني ابتداء او رفع على معني ابتداء والاسم الاسماء المحذوفة الاعجاز
 كيد ودم واصله سؤ بديل تصغير وتكبير وتصريفه كاسماء وسمي
 وسميته واستفاد من السؤل لان التسمية تفويده بالمسمي والامارة
 تذكر ويبنى ان لا يحذف الالف هنا كما حدثت في قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 فقد ذكر الزمخشري انه انما حدثت الالف في باسم الله واثبتت في قوله اقراء
 باسم ربك لانهم اتبعوا في حذفها حكم الدرج دون الابتداء الذي عليه وضع الخط
 لكثرة الاستعمال والاول طولت الباء لقويضا من طر الالف وقيل ان الاسم
 صلة زائدة تقديره بالله ابتداء **والاول** مشتق من اليه اذا تحير وذلك

الالف اذا كانا الالف
 الالف اذا كانا الالف
 الالف اذا كانا الالف

ان الالهام يتجلى في معرفة المعبود وتدهش الفطن ولذلك كثرة الضلال
وفشا الباطل وقل النظر الصحيح وهو اسم غير صفة الا تراكم تصف ولا
به لا يقول شي الله ويقول له واحد صمد وهذا لان صفاته تعالى لا بد لها
من موصوف تجري عليه فلو جعلتها كلها صفات لبقعت غير جارية على
اسم موصوف لها وهذا لا يجوز وان اسم جنس يقع على كل معبود بحق او
باطل ثم غلب على المعبود بالحق كالنجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الله والبيت
على الكعبة والله اصله الاله فحذف الهمزة وعوض منها حرف التعريف فان
قلت لما كان حرف التعريف عوضا عن الهمزة فلم جاز جمعه هنا قلنا جاز كما في قوله
الشاعر معاذ الاله ان يكون كطيبة **والرب** المالك يقول ربته يربته فهو رب
ويجوز ان يكون وصفا للمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل وقيل الرب المفضل
من رب الادم اي اصله **وقيل** الدائم من ارببت السحاب اذا دامت فروعها
امورنا وهو الدائم القائم وهو عند الإطلاق يستعمل في الله وحده وفي العبيد
مع التقيد **والعبد** اسم خاص للمملوك من جنس العقلاء المملوك اسم موجود
فهو بالاستيلاء كذا في الامد وانما اضاف الى العبد وان كانت الاضافة الى ما هو
اعم منه كالشيء وكوة ابلغ لان اضافة الرب ويجوز الى المخلوق اعلى نوعين احدهما
ان يضاف الى الكلي فيقتضي تعظيم الرب لا غير والثاني ان يضاف الى الجزئي فيقتضي
تشريف الجزئي وههنا هذه الاضافة الى ما هو كلي من وجه وجزئي من وجه
فيتضمن تعظيم الرب وتشريف الجزئي مع انه يفيد لمعني العموم اذا العقلاء

في الاصول

هم الاصول في التخليق وما سواهم اتباع لهم فدل مملوكيتهم على
مملوكية غيرهم ضرورة وهذا لان العقلاء هم الذين يغلبون بحيلهم
اللطيفة وتدابيرهم الصائبة جميع الحيوانات الارضية فيستخرجون
الفيلة العظام والاسود الضاربة والحيات الناهشة فيستعملها
في حوائجهم كيف شاءوا وارادوا يستخرجون ما في قلوب الجوارح
الحيوانات المائية ويستخرجون من الهوا الطيور الهوائية وتخدمهم
الملايكة ثم هم في حال عقلهم وعلمهم بالامور وتتمام قوتهم وبصارتهم
بوجوه اكمل والتدابير لما كانوا مؤيدين له ومملوكين له كان غيرهم
اولي وحقيقة المعنى في ذلك ان هذا الكتاب لبيان التكاليف والاحكام
فخص من تحت علمهم الاحكام واحمد الوصف بالجميل على جهة التفضيل وهو
يكون باللسان خاصة والشكر قد يكون بالقلب واللسان والجوارح ولهذا
قال عليه السلام وجد الحمد رأس الشكر وانما جعله رأس الشكر لان ذكر
النعمة باللسان اسبغ لها واول على مكانها من الاعتقاد واداب الجوارح
لحفاء عمل القلب وكاية الجوارح من الاحتمال بخلاف عمل اللسان وهو النطق
الذي يفصح عن كل حقي وتجلي كل مستنير والالف واللام فيه للجنس والتعظيم
مخلن ما يقول المعرلة انه للتقظيم وقد عرف تمامه في فوائد النافع ثم
لما كان رب كل شي كان مستحقا لجميع المحامد فاضاف اليه ولذا خصه باسم

الذات لانه يستجمع جميع الصفات فيكون المحامد بازا جميع ما تحققت
 الصفات من مدح دونه فهو الممدوح في الحقيقة لانه ممدوح الكل ومختص
 ومن مدح نقشا عجيبا اودايرة لطيفة فهو في الحقيقة مدح النقاش
 ونعم ما انتداه العقبى اذا نحن اثينا عليك صباح فانت كما ينبغي
 وقوف الذي ينبغي وان جرت الالفاظ يوما بمدحه لغيرك انسانا
 فانت الذي ينبغي قبل الواو هنا للاستيناف واحق انها للحال وقد
 كيف لا يتراء باسم الله وجميع المحامد له وحوز بالجر عطف على ما تقدم
والولي من يتولي الامر **وقيل** في قوله تعالى الله ولي الدين آمنوا اي
 اولي لهم واحق معنى قوله ولي الحمدي اولي بالحمد **التحية** السلام
 يقال حيّاك الله اي سلام الله عليك وقوله اولي فاذا حييتهم اي سلم
 عليكم فان التحية في ديننا السلام في الدنيا والاخرة وقال الله تعالى سلوا
 على انفسكم تحية من عند الله وقال تحيتهم يوم يلقونه سلام والتحية تفعلة
 من حيي تحية وكانت تحية العرب عند اللقائين اي اي اطال الله حيويكم
 ونقل ذكره في الاسلام الى السلام ونفي الاسم كذلك كذا في التفسير لصاحب
 المنظومة **غير** عدد بيني عن التكثير والني بالهمزة عند البعض ففعل
 بمعنى ففعل بالمكر اي مني وعن الله عز وجل وقيل بالفتح ابتداء الله تعالى
 بالاجاب فهو مخبر والاكثرون على انه غير مهموز وهو من بنا يبنوا اذا
 والني منزلة رفعة ومنزلة **المصطفى** الذي اختير من بين الورا

بالصفا المحمد

بالصفا المحمد واخصال الشرفية ومحمد عطف بيان وبعدي بعد
 الحمد لله **والحيات** على النبي عليه السلام فحق في المضاف اليه وبني
 المضاف على الصفة والاعلام الواع كنية كابي حفص واسم كعمرو
 كبحم الدين **الاصل** عمره الله فغيره بعضهم بعد مودة مع جواره
 بطريق الحكاية لامتناع الدعاء بطول العمر **الان** فقالوا بوجه الله
 وعطف الماضي على المستقبل تحسن ههنا لانه في موضع الدعاء فكان
 المار منه الاستقبال وقيل شرفه الله وهذا احسن وقيل اسكنه الله
 جنانا **واثر** لكن في لفظ المصنف صنعة الاستتقاق وهو ان
 ينتظم البصيفتين فصاعدا معني واحد فذكر مثل قوله تعالى فاقم
 وجهك للدين القيم وقول الرسول عليه السلام ذوالوجهين وهو ان
 لا يكون وجهها وقوله الشاعر قال لي قلت قلت قليلا ولقد قال
 من اصاب مقيله والتجنيس وهو ان ياتي بكلمتين يتشابهان بالخط
 كقوله وهم يحسبون انهم يحسون صنفا وقوله عليه السلام عليكم بالابكار
 فانهم اشد حبا ولعل خبا وقول الناس جبة البردية البردية ثم دعا
 لنفسه بطول العمر وعامة العقبى وقد جأ في الاثر طوي لي طال عمره وحسن
 عمله وحسن العمل يدل على عمارة العاقبة **هذا كتاب** كانه اشار الى ما في هذه

بالصفا المحمد

وهذا كما يكتب في الصلوك هذا ما اشترى فلان اي هذا الذي يكتب
وكقوله صاحب الجمل هل حمل اذ الوجود على النوع وجود في الدهر
وجود في اللفظ وجود في الخارج ويحتمل ان يكون الخطية بعد
التصنيف يدل عليه قوله بذلت فيه طاقتي خمس حج وقوله والله
مجنى بصركي وقوله فاودعوه **وقوله** في الخلافيات اي في
المسايل الخلافيات نظم اللؤلؤ جمع النظام في السلك ويقال نظم
جعل المسايل كاللالي ونفسه كالنظام عين التي خيلوه وعين
التي ذاتها والاخير هنا هو المراد وهو المراد هنا **العيون** اي
في عيونها اعني الخلافيات وضمها والالف واللام وفي النكات يدل
عن الاضافة يعني نظم ذهني في نفس الروايات لا في الروايات
والنكتة فعلة من نكت رخصة في الارض اذا ضرب فيها حتى اثر فيها
واريد بالنكات المعاني المؤثرة وقال المطرزي النكتة من الكلام
الجملة المنقحة الاصول المحذوفة المفصول **واما** قولهم النكات
الطردية فانهم ارادوا النكت والفعله بجي جمع على فعل كالركبة
والركب ووجهه ان يجعل الالف للاستماع كما في سئل وانت من
العوالي حين ترمي ومن دم الرجال من تراه اي مخرج فاشبع الفقه
او يقال النكات بالكسر قياسا على نقطة ونطاق وبقعة وبقاع

قوله مثل ذراعي

كقوله مثل ذراعي عني اي المنطوق في النكات بدل من الاضافة كما في
العيون **مستودع** كل المراد هذا على طريق المبالغة والتفخيم لا على
حقيقة التعميم اي مستودع هو والمعني استودع هذا الكتاب كل
المراد وهو يتعدى الى مفعولين فالمفعول الذي اقيم مقام الفاعل
نظم وثاني مفعولية كل وقد عرفت ان كلمة كل توجب الاحاطة ^{بشيء}
فيما اضيفت اليه فان اضيفت الى المعرف توجب عموم الاجزاء وان اضيفت
الى المنكر توجب عموم الافراد كما في قولنا كل الرمان مأكول وكل رمان
مأكول حتى فرقوا بين القاضيتين بالكذب والصدق والشيخ رحمه الله
قال كل المراد ولم يقل كل مراد لما انه لم يريد به كل فرد من افراد المراد اذ
المرادات جملة ونحن نعلم بالبداهة انه ليس بجامع للجميع بل عني به انه
جامع لكل جزء من اجزاء المراد من هذا النوع من العلم اعني الخلافيات
والله اعلم والمنااسبة بين قوله موجز وبين ما تقدم انه لما قال مستودع
كل المراد عني برغب السامع فيه وينشط الطالب لاجله للثمة فوايد
وعسي تتقاعد وتتكاثر لما انه يظن انه لما كان مستودعا لكل المراد
كان مشتملا على الاسهاب والا طناب فتدارك وهمه وقال موجز
ان فيه ترغيب للطالبين كما في الاول اذ الطبايع جبلت ما يلة الى المختصر
راعية الى ما فيه العوايد اكثر والعوايد اوفر **المستبدع** الشيء البديع ويقال

القديم النظير ايضا وهو اول كتاب نظم في الفقه قال المطزري
السهل خلاف الصعب والقياد مصدر كالقود من قاد الفرس
قال المصنف ^ومعناه سهل قياده انه سهل القياد حفظا لكنه معجز بالنظر الي فهم
معانيه ودر ك اشارته كذا قاله شيخنا ومولانا حميد الدين رضي الله عنه
وكانه انما جمع بين اللفظين لانه لما قال سهل القياد عني مقاعد
البعض عن حفظه وفهمه لسهولة اذ من طباع الانسان التسامح
والتغافل عما هو متقاد طبعه فقال معجز دفعا لهذا الوم وهذا
من لطايف هذا الكتاب حيث ذكر في المصراع الاول لفظا ما يوجب
التكاسل ثم لفظا يوجب الترغيب وذكر في المصراع الثاني كذلك
ثم ذكر في البيت الثاني وجه سهولته ولم يبين وجه اعجازه
لما ان ذلك معلوم بدنه او نقول اشار اليه في البيت الذي تليه
الي وجه الاعجاز قال الشيخ رحمه الله كان مفتي الثقلاين جامعاً
لعلوم كثيرة على ما دل عليه تصانيفه المشهورة لما بذل جهده في
هذه المرة المديدة مع ما قيل انه حوسب عمره وتصانيفه فاضاً
لكرهه كذا وكذا جزاءً كان ذلك اماره بينة على انه جمع في
الكتاب الفوائد الكثيرة والنفايس الغريبة **بذل** فيه طائفتي

اي مررت في هذا الكتاب

اي مررت في هذا الكتاب فتوتي خمس سنين حتي تنيا لي على هذا الطريق ^{النهج}
الطريق والنهج لغة فيه كذا في معان القرآن ابوابه اي ابواب هذا الكتاب
والباب النوع قال عليه السلام من خرج ليطلب بائناً من العلم اي نوعاً **علي النظام**
اي على الترتيب والنظم ما ينبت فتم به اللؤلؤ فاودعوه اي الابواب يقال
اودعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دافعت اليه ليكون عنده كذا
في المغرب **الصحف** القرا طيس كذا في الكشاف وهي جمع الصحيفة وما يدل
علي انه يجوز اطلاقها علي غير المكتوب ما ذكر محمد رحمه الله فان كانت الرقعة
صحفاً ليس فيها كتاب اي مكتوب واطلاق لفظ الكشاف وما ذكر وان الصحف
هي الاوراق المكتوبة او قطعة قرطاس مكتوب ليس بل لزم والمعنى
اكتبوا في صحف كثيرة وكانه انما ذكر منشرة تقو لا وقد جعله الله تعالى
كما يقال فقد صارت منشرة في الافاق بلغت حيث ما بلغ الاسلام وهذا ^{صحيح}
اعتراض لقوله ان الثمانين وبلغتها قد اخوحت سمي الي ترجمان يقال
له الخوزايد وهو كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا لان جواب قوله
فان لم تفعلوا فاتقوا ونظيره ايضاً قوله تعالى واذا بدلنا اية مكان اية
والله اعلم بما يتزل فقوله والله اعلم اعتراض لان جواب قوله واذا بدلنا
قالوا وهو من محاسن الكلام وبدايعه ومعد وفي الصناعة وانواع

البلاغة كذا في التيسير وكان ينبغي ان يذكره بعد عدد الابواب فكانه
 انما ذكره بيانا لكونه اهم اذ الامم هو المقدم وهذا لان غرض مثل
 هذا المصنف انتفاع الخلق به لا اظهار فضله وذلك لا يتاتي الا به
المقول والمقال والمقالة واحد لغتان علم لابي حنيفة رحمه الله
 فطوي لمن سماه وكناه قبل وجوده افضل الخلايق حيث **قال**
 عليه الصلاة والسلام ان في امتي رجلا اسمه لغان وكنيته ابو
 حنيفة هو سراج امتي هو سراج امتي فان قيل كيف
 جاز ادخال الالف واللام على العلم وفيه تعريف المعرف **قلنا** قد ذكر في
 الفصل ان العلم قد يتاثر بواحد من الامة المسماة به فلذلك كان
 التأول جازا صافته وادخال الالف واللام عليه كقوله باعلت العرف
 اسير هاتم ذكر الامام الاعظم باسمه العلم للعلامة لا للكرامة وذكر لابي
 يوسف الامام الثاني وفيه من الجبالة ما فيه وكان انما فعل ذلك لما انه
 يتضمن كون ابي حنيفة اماما لانه قال الامام الثاني فذل ان الاول امام
 وهو المتعين الاولية ولان ابا يوسف من اصحابه فذل كونه اماما على
 كون استاده اماما او نقول لما قدم ابا حنيفة رحمه الله فقد عظمه اذ
 التقدم دليل التعظيم فلو لم يذكر لابي يوسف الامام الثاني وجد لما

جبر في ذكره

لما وجد فيه وتلا ميده التعظيم او يقال لما ذكر المقالة هنا فانه جمع وهو ثاني
 الواحد ذكر الامام الثاني رعاية للتناسب لا تزي انه قال لمحمد رحمه الله
 العالم الرباني وفيه زيادة مدح له لكنه لما اخره زادة في التعظيم والتجمل
 ولان تعظيمه يتضمن تعظيم الشيخين اصلا فلا جرم ذكر الامام الثاني
 ليكون تعظيما له من هذا وان لم يعظمه من حيث التقديم الفتوي مشتق
 الفتا وهو الشاب القوي وسمي الفتوي فتوي لان المفتي يقوي السائل في
 جواب الحادثة وجمع فتاوي كدعاوي في جمع دعوي وقيل يجوز بالكر
 الرباني منسوب الى الرب كالجواني منسوب الى الجوف وزيادة الالف
 والمون للمبالغة اي العالم الذي يعمل بعلمه لله تعالى وقيل في تفسيره
 هو الذي يرب المتعلمين بصغار العلوم قبل كبارها ثم الذي اي ثم
 الباب الذي تنازع الشيخان اي ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
 سمي ابا حنيفة شيخا وهو ظاهر وكذا ابا يوسف لانه شيخ محمد رحمه الله ثم اختله
 الطرفين اي الطرفين الاعلى وهو ابو حنيفة والاسفل وهو محمد ثم اختلف
 الاخرين اي ابو يوسف ومحمد رحمهما الله محمد اخر من كل وجه وابو يوسف
 اخر من وجه دون وجه ثم الذي تختص بضم الياء وفتحها والفتح لفظ
 المصنف رحمه الله لان الاختصاص لازم ومتعدد قال الله تعالى تختص برحمته
 من يشاء وقال الشاعر اختص بالصاد فقوم لا خلاق لهم بالكرما اختصا

فقد طعن في السنة ومرتفع في التوكل فقد طعن في الايمان اشار الى قوله
تعالى وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مومنين وسئل ابن عطاء عن حقيقة
التوكل فقال ان لا يظهر فيك انزعاج الى الاسباب مع شدة فافتكك بها
ولا تزال حقيقة السكون مع وقوفك عليها وقال ابو تراب التوكل طريح
البدن في العبودية وتعلق القلب في الربوبية والطمع في دنية
الى الكفاية فان اعطي شكر وان منع صبر ودخل جماعة على الجيد
فقالوا ان طلب الرزق فقال ان علمت اي موضع هو فاطبوة فقال
الله ذلك فقال ان علمت انه ينساكم فذكروه فقالوا اندخل البيت فنسوك
فقال التجربة شك قالوا في الحيلة قال ترك الحيلة حيلة
وهي درجة شريفة وحالة قوية نزجوا من الله تعالى ان يوفقنا
بفضله فقد قال الداراني ان طرق الصخرة كثيرة وانا عارف بكثير منها
الا هذا التوكل فاني ما شئت منه راحة

الذي اختص الوحي به رحمه الله
اي باب العلم الذي لان كلمة الذي صفه فلا بد له من موصوف يليق
بذلك بذكر الموضع كما في قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم
الذين واخص لجوز بضم التاء وفتحها على ما ذكرنا والضميت به جمع
الى الذي وقوله من المايل بيان لقوله الذي لانه مبهم المسئلة موضع السؤال

ما ذكرناه

ثم افتتح باب اي حنفية رحمه الله لان كل الناس عيال له في الفقه وبدا
بالصلوة لانها تالية الايمان وثانيتها بالنقص والخبر ولانها عماد الدين ^{الارد}
نصب خيمة بيضاء بنصب العماد وبدا بمسئلة الجماعة لانها الاداء الكامل
فاما فعل الفرد فاذا فيه قصور الا يرى ان الجهر عن المنفرد سافط وتكبيره
الافتتاح لانها من شرائط الصلوة والشرط مقدم على المشروط طبعاً فتقدم
وصفاً ولانها فاتحة الصلوة والاصل في هذه المسئلة ان بناء الافتتاح
على الموافقة والاحترار عن المخالفة والقوم يختص بالرجال وقال الشاعر وما
ادري ولست اخال ادري اقوم الحصن ام نساء والامام اسم لمن
يقترى به ذكرا كان او انثى وجواب المسئلة **قوله** يكبر كما في قوله
وبكبري الامام وقوله وعكس ونظاير كثيرة وانما عرف انه تكبير الافتتاح
لانه قال في اول القيام وليس ذلك الا تكبير الافتتاح اذ التكبيرات في
الركعة الاخرى في حال الانتقال ولان هذا اول القيام مطلقاً لان القيام
في الركعة الثانية ليس باول القيام في هذه الصلوة وان كان اول القيام
في تلك الركعة فان قيل ما الفائدة في قوله لا بعن وقد حصل ثبوت قولها بقوله
مع الامام لان مع المقارنة فيقتضي ان لا يقول عندها مغارناً قلنا علم به

ان عندها لا بقوله مقارنا وفي المقارنة تارة يكون بالتقديم وطورا
 بالتأخير فلا بد من التعيين او يقول ان كلمة مع يحيى بمعنى بعد كذا ذكر شخص
 الائمة الرضي فيجوز ان يكون الخلاف على العكس فقرنه بقوله لا بعدة
 ليعلم ان كلمة مع مبني على حقيقته ولا يقال ان التقديم منتق ضروري
 لانا نقول جاز ان يكون كذلك الا يرى انهما قالوا بتقديم تحيد المقتدي
 على تحيد الامام والاخلاف في الافضلية لا في الجواز هو الصحيح كذا في
 الشرح وذكر في المحيط لو كبر مقارنا قال ابو يوسف في رواية الجزية
 ويكرم وقال في رواية لا يجزيه وقال محمد اجزاء **واساقول** في اول
 القيام من صوته المسيلة اي يكبر القوم مع الامام في اول القيام لا بعد
 في التكبير قيل ان اقترانها في التكبير على قوله كافترا حكمة الخاتم والاصح
 والبعيدة على قولهما ان يوصل المقتدي همزة الله براء البر وتظهر
 الخلاف في وقت ادراك فضيلة تكبير الافتتاح فعند لا يدركها ما لم يكبر
 الامام وعندها يدركها اذا كبر في وقت الشاء كذا قاله شيخنا رحمه الله في
 التمهة وذكر في الفتاوى الظاهرية ايضا قال بعضهم اذا ادرك في
 الركعة الاولى يصير موقفا فضيلة تكبير الافتتاح وهذا اوسع للناس وشمل
 هذا مذكورا في المغني والمقارنة في الافعال افضل بالاجماع كذا قاله

في الخلاف

وفي الخلاف فيها ثابت ايضا فلعل الوضع في تكبير الافتتاح لهذا
 سمع اذا قال سمع الله لمن حمد كقوله حولق اذا قال للحوول
 ولا قوة الا بالله وبسمل اذا قال بسم الله والمعني قبل الله محمد
 محمد يقال سمع الامير كلام فلان اذا تلقاه بالاجابة والقبول
 في رفعه الراس اي زمان رفعه الراس لان المصدر قد يجعل لعدة
 الظلام نقلا حيثك خضوق النجم اي وقت وهذا اللفظ يفيد ان محل
 التسميع اوان الانتقال فان قيل قوله ويكتفي الامام بالتسميع
 انه لا يكتفي به عندها ولا يفهم منه ان ياتي بالتحميد ام لا قلنا كما لم يجز
 الاكتفاء عندها به لا بد وان ينضم اليه شي آخر وليس ذلك الا التحميد لانه
 لم يشرع غيره في ذلك الوقت فيقولها عندها في نفسه كذا في الخلاف
 والمعدلية وانما وضع المسيلة في الامام لان المقتدي يكتفي بالتحميد في
 قولهم والمنفرد بجمع بينهما في الاصح وفي ايراد هذا البيت عقيب البيت
 الاول معنيان احدهما انها مبنيان على اصل واحد وهو ان مبني
 الاقتران على الموافقة والاحتراز عن المخالفة وذكرنا ان يتحقق بان
 يكبر مع الامام الا انها يقولون بلي لكن الاقتران بدون المقتدي

محال فلا بد وان يكون الامام سابقا على تكبير المقتدي ولكن في هذه
 المسئلة اوحينف يقول لو اتى الامام بالتمديد يقع تخيير المقتدي
 وذكر مخالفة لا موافقة ان ينبع المقتدي الامام لا على
 العكس وهما يقولان ان لم يقل قول يقع المخالفة والثاني ان في البيت
 الاول فذكر الم شروع في اول القيام وفي الثاني ذكر الذكر الم شروع في
 اخر القيام اول يقول ذكر اول الاختلاف في التكبير لانه اول
 الوجود ثم في التسميع لانه مرتب عليه ثم في السجدة كذا لانه
 مرتب عليه لان كل ترتيب اوجب طبعا فيوجب وضعا وكان
 ينبغي ان يكون البيت الرابع مذكورا عقيب البيت الاول لانه
 اخر لما انه مع البيت الذي يتقدمه يتعلقان بالعدو واخره
 عنه اي البيت الرابع عن البيت الثالث لما ان مبني الصلوة على
 الافعال فيكون السجدة راجحة على التلاوة لا ترى ان العاجز
 الافعال القادر على الافعال لا يخاطب بالصلوة وعلى العكس مخاطب
 النبابة في الاقوال دون الافعال لو اکتفی بالالف الى اخره اي المهلي
 وهو عام يتناول الامام والمقتدي والمنفرد والمفرض والمتنفل والاصل

وكذا في المسئلة
 بعد

في ان الزيادة

في ان الزيادة على النص نسخ والله تعالى امرنا بالسجود مطلقا ولم يفيد
 عضوا لتقييد بالجهة زيادة فلا يجوز تخير الواحد والقياس وقال
 الواحد يجوز ان تكون مبينا للكتاب والني عليه السلام سجد على جهته
 فكان بيانا للامر **وقيل** بالالف لانه لو اکتفی بالجهة من غير عدو
 اجماعا ولو اکتفی بالحد والذوق لا يجوز اجماعا وفيه لعدم العذر اذ لو كان
 بعذر يجوز اجماعا وذكر الف والنف وهو اسم لما صلب منه دليل على انه
 لا يكتفي ان يسجد على ما لان منه وهو الارضية كذا ذكر في الحجة ناقلا
 عن سمس الائمة الحلواني وذكر في الخلاصة ان عند يجوز مع الكراهة
 الفارسي منسوب الى الفارس وهو قلعة اجزائي التي اي كفاي في
 تجزي كفاي اي يقضي وينوب عنه والاصل فيه اي في هذه المسئلة ان القرآن
 اسم للنظم والمعنى بالاتفاق الا ان ابا حنيفة رحمه الله لم يجعل النظم ركنا
 لازما في حق جواز الصلوة خاصة بل جعل السقوط وجعل المعنى ركنا
 لازما بمنزلة المصدق في الايمان ودلالة النص نفل على النص والقرآن
 اسم لكلام قائم بذات الله تعالى حقيقة ليس من جنس الحروف والاصوات
 ولا يمكن قراءة ما هو قرآن حقيقة فيكون ما مورأ بقراءة ما يدل عليه والعريحي

قرآنًا ويجوز به الصلوة لتنادي ما هو القرآن به ويدل على كلام الله
 والفارسية كذلك فيثبت الحكم فيه دلالة والدليل عليه حالة العجز
 لو لم يكن قرآنًا لما حاز عند العجز ويجوز بآي لسان والدليل عليه
 حالة العجز والفارسية كذلك فيثبت الحكم فيه دلالة ما يدل على كلام
 الله تعالى ويجوز بآي لسان كان سوي الفارسية هو الصحيح ^{فصل}
 ما يقوله أبو سعيد البردي أن اجواز عنده يختص بالفارسية
 لا اختصاص العربية والفارسية باهل الجنة لأن المعنى لا يختلف
 باختلاف اللغات والخلاف في أنه إذا قرأ أهل تختب أم لا ولا
 خلاف أنه لا فساد في هذا أشار بقوله تجزي أي ينوب عن القراءة
 بالعربية وقالوا الرُّط عنده أن لا يجزئ منها حرفًا واحدًا ويتيقن ^{بأنه}
 معنى العربية حتى لو قرأ بتفسير القرآن لا يجوز لأنه غير مقطوع به
 ولا تمكن رعايته ويروي رجوعه في أصل المسئلة إلى قولها والقوي
 على أنه لا يجوز وقال في الإسلام رحمه الله الشان فيمن لا يتم ^{بشيء}
 ذلك وقد تكلم في حلالته بالفارسية أو أكثر من ذلك وعلى هذا الخلاف ^{جميع}
 أذكرك الصلوة من القنوت والدعاء والتشهد والصلوات والتسبيح ^{صلواته} وغير ذلك
 مما لا يمكن أن يكون

إلا أنه يكون سببًا لمخالفة السنة ويكره له ذلك فإن قيل التخالف إنما
 يكون بالتوارد وذكر بأن ينبغي ما أثبتته أو لا أو يثبت ما نفيه
 أو لا فيقع بذلك محض المقابلة والمعارضة ثم قوله وجوز لا يقابل قوله
 تجزي لأن نقيضه لا يجزي قلنا معنى قوله تجزي أي مطلقًا عند العذر
 وعدمه ولو سكت أو قال لا يجزي عندها لتوهم أنه لا يجوز عندها على الإطلاق
 وأنه ليس كذلك فخص حالة العذر بالاجواز ليستدل به على عدم اجواز عند
 عدم العذر ومثل هذا جائز وتامه يعرف في أصول الفقه كقولنا في القيمة ^{أنها}
 صغيرة فتشك فيقال صغيرة فلا يؤي عليها بولاية الاضوة كمال **الاجاب**
 مشترك بين الذكر والاشي والدجاجة لأنني خاصة ومنه قول السيد
 باكرت حاجتها الدجاج بسحره لا غل منها حين هبت نيامها أراد به
 سبق صوت الدجاج وقال الدجاج هو الذيك الصدوح وقد دلت شواهد
 صوق في القرا طيس ومنه قول امرأ القيس لما مررت بدير الهندارقي
 صوت الدجاج وضرب بالنواقيس ولهذا قال في الجامع الكبير لو حلف ^{لأياكل}
 لحم دجاجة لم يجز إذا أكل لحم الديك بها استفاد أي منتفعة فهي ^{ثلاث}
 ثلاث ليال إذا لو اريد به الأيام لقيل من ثلاثة لكن الليالي ينتظم ما بارزها
 الأيام كان الأيام ينتظم ما بارزها الليالي كما في قوله تعالى ثلاث ليال سويًا

وقوله ثلثة ايام الا رمزا وهذا قوله تعالى اربعة اشهر وعشرا اي
وعشر ليال بايامها والاصل عندها ان اليقين لا يزول بالشك والحوادث
تضاف الي اقرب الزمان والطهارة فيما ضفي كانت ثابتة فلا يزول
بالشك لكن راي في ثوب نجاسة لا يدري متى اصابته والاصل عنده
ان الاحكام يضاف الي الاسباب الظاهرة لكن راي انسانا ممتثلا في
عمقه حية ملتوية تغلب علي فلو نونا ان احية لدغته فقتلته والقوى
في الماء سبب ظاهر للموت فيضاف اليه وليس يعني اي الثابت انه
يعني والمعني ان الروث نجس نجاسة غليظة فانه ختم اما ان يقول
بانقفاء المجموع اعني النجاسة والغليظة او يقول بانقفاء البعض
دون البعض فلهذا قال وقد رآه بالكثير المعظم اي بالكثير الفاحش
وموردع الثوب اوردع الموضع الذي اصابه او شرب في شرب على ما قيل
والدرهم ابرد درهم البلدان اما وزنا في المستحضر او مساحة في غيره
والروث يستعمل في الدابة وكل ذي حافر وهو يشمل الارواح كلها
من مأكول اللحم وغيره ولا فرق علي القولين بينهما والاصل فيه ان عذرها ثبتت
التخفيف بالاختلاف والضرورة وقد وجد هنا فان عند ما ذكر هو ظاهر وقد
وجدت الضرورة لامتثال الطرق والحانات في وقد وجد الضرورة لامتثال
الظرف وايمامات فان عند ما ذكر هو ظاهر وعند التخفيف يثبت بتعارض الآثار

والتقليط لعدمه

والتقليط لعدمه وقوله عليه السلام انه رجس لم يعارضه غير من ثبتت
التقليط وعكسه اي وعكس الحكم المذكور حري خراة بالصنم العذرة
والجمع ضرر مثل تقوط من باب ليس واكثر واحد الخ ومثل قوله
وقر وعني الجوهري الخ جند وجنود **قوله** تحرم صفة الطيور
لان الحمل نكرات وليس كحباب المسيلة بل اجول **قوله** وعكسه
وهي كالصقر والبازي والشاهين وانما قيد به لان الطيور التي تحل
خروج بعضها طاهرا بالاتفاق كالحمام والعصفور وضرر بعضها نجس
نجاسة غليظة كخروج الدجاج والبط والاوز المهدواني بسنه
الى هندوان بكر الحاء حصار يبلغ كذا في الاسباب وهكذا نقل ^{المصنف}
رهبانه **قوله** بذاك اي بالعكس وهو ان عند ما غليظة وعند ^{خفيفة}
والنجس ما يخرج من البطن وقالا طاهراي عند اي خفيفة واي يوسف رهبانه
والصحيح رواية المهدواني واللحم في الخمر للعهد اي ضرر طيور تحرم
كالنجس والاصل فيه ان الضرورة تاتى في التخفيف الا ترى انها تؤثر
في الطهارة كما في سور الحرة وغيره فلان يؤثر في التخفيف اولى وقد ^{جدت}
هنا لانها تذوق من الهواء والتخامى فتعذر فتحققت الضرورة ولها انه لا
لعدم المخالطة فلا يخفف لو ترك المسح علي اجباير وهي جمع جيرة وهي

والتقليط لعدمه

وهي العبران التي تحيّر بها العظام كذا في الطلبة الضر بفتح الضاد مصدر
والضرر بمعناه يقاد ضارة وضرة وذكر في المكشاف الضر بالنصب والضر
في كل شيء وبالضم الضر في النفس من مرضي أو هذا الفرق بين النباين
لا فتراق المعيشين وظاهر للبالغة كجهد جاهد والمراد منه الضرر المعتبر
لأنفس الضر فان العرف لما يخلو عن أدنى الضر وهذا لا يبيح الترك عذرها
ولفظ المصنف رحمه الله مر طاهر وفي هذا اللفظ إشارة إلى أنه يجوز ترك
المسح بالاتفاق إذا كان يضره المسح ومعنى المسيلة إذا كانت الجبانة
موضع الوضوء والخلاف في المخرج وفي المكشور يجب المسح بالاتفاق كذا في
الترحين ثم قيل بشرط المسح ثلاث مرات وقيل يكفي بواحدة وهو الأصح
قال القاضي الإمام أبو علي السبكي رحمه الله إنما يجوز المسح على الجبيرة إذا كان
المسح على القرحة يضره أما إذا قدر على المسح على القرحة لا يجوز المسح على الجبيرة
كما لو قدر غسلها وعلي هذا عصابة المقصد والأصل في هذا أن المسح على الجبيرة
ليس بفرض عنه لأن المسح إنما يشترط خلاف القياس فيقتصر على مورد النص
والنهي ورد في الحنفية فيقتصر عليه وحديث علي رضي الله عنه ورد في المكشور مع
غير مقطوع به فلا يثبت به الغرضية والفساد حال عدم المسح لأن الحكم
بالفساد يرجع إلى العلم وخبر الواحد لا يوجب به وما يعتبر به بالمسح على الحنفية
دلالة جامع العذر التماس خلاف الرقيق وما وان يتمسك على الساق
من غير شد والصلب تأكيد له وهو يعني الصلب الشديد والصلب فيه
ما مر وما يعتبر به بالنفل والمجلد وتقييد بكونه تخيلاً يؤذن أنه

إذا كان رقيقاً

إذا كان رقيقاً لا يجوز إجماعاً ويروي رجوعه إلى قولهما عليه السلام
قوله على حالة أي على حالة المزمع كونه مفترضا أو متنفلاً
أو مودياً للواجب أو السنة أو اماماً أو مقتدياً أو منفرداً أو قايماً
أو قاعداً أو موحياً أو مقيماً أو مسافراً والمراد من قوله بفعله الفعل
المتأني للصلوة وذكر بأن يصحك فتمتمة أو تحدث عمداً أو يتكلم أو يذهب
ثم أيراد هذه المسيلة في هذا الموضع بآية صورة لأنه من مسائل الصلوة وقابله
وما جعل من مسائل الطهارات لكنه ذكر في المبسوط في باب اليتيم فيما إذا وجد
اليتيم المأبوع ما قبل قدر الشهد فصل صلوة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً
لما أن هذه المسيلة بناء على هذا الأصل والأصل في هذه المسيلة أن مالاً
إلى الواجب إليه يجب كوجوب وإتمام الصلوة واجب ولا يتوصل إليه إلا
بأنهاية وانهاؤه بتحصيل ما يضاده وإن اثبات الشرط بالرأي لا يجوز
والمقضي البيت خص المتوضي لأنه لو شرع باليتيم يجوز له البناء باليتيم
إجماعاً وخص البناء إذا في الأصل بدلاً بجواز اتفاقاً وخص العيد إذا في غيره
لا يجوز إجماعاً وصورة المسيلة فيما إذا لم يخف زوال الشيء فإن خافه يقيم إجماعاً
وان لا يرجع أدراك شيء فإذا كان يرجع أدراك شيء مع الإمام لو توقصنا
لا يقيم اتفاقاً كذا في الخلاصة والمقضي وإطلاق قول المتوضي فينتظم الإمام
والمقضي وقيل هذا اختلاف عصر وزمان ففي زمنه كانت الجبانة بعيدة

و يجوز ان يوصف المحبوس بالضعف لانه لا يدرى ان يكون له عينه فكل حاله الكرار
في وصفه كما في قوله ولقد امر على البعير بسبني ذكر في الكشاف في قوله وادعى المذنب المذنبين

حيث نزول الشئ لو افرق ليتوضأ وفي رهنما قريبه كذا قاله شيخنا
رحمه الله **وقوله** بالصعيد متصل بقوله يئني وعندها لا يئني
بل يترى الى ان يفرغ الناس فيتوضأ ويئني والاصل فيه ان البقاء سهل
من الا ابتداء وان الميع للقيم خشية القوات عندها والجنب المقيم
السبب في جنب لان المحوث اذا لم يجد ماء حاراً في المهر وخاف
الهلاك لا يجوز التيمم اجماعاً وهو الصحيح وخص المقيم لان المسافر في
المفازة يجوز له التيمم اجماعاً **وقوله** للبردي لعله البرد حتى لو
كان لعله المرحن يجوز اجماعاً وبدون العذر لا يجوز اجماعاً وقيل الا خلا
فيه لانه اجاب في موضع ليس فيه ماء حار وما اجابا في موضع فيه ماء حار
ولكن يوجد بكلفة ومشقة وبعضهم حققوا الخلاف وقيل هذا في ديارهم
اما في ديارنا فلا يباح التيمم كذا في المعنى لانه تعطل اجرة احكام عند اخرج
فيتمكن من ان يدخل احكام ثم يتعلل بالعرة عند اخرج كذا في المحيط والاصل
فيه ان الثابت بدلالة النص كالثابت به والنص ورد في المرض بعد
وهذا مثله وان احكام الشرع تبني على ما هم وغلب لا على ما شذوذ ونذر
ويك المحبوس اي من التشبه بدلالة قوله ولم يجب تشبه او عن الصلوة
اي لا ياتي بالصلوة لا بطريق الحنفية ولا بطريق التشبه فان قلت فاي
فايد في قوله ولم يجب تشبه عيا التاويل الاول **قلت** فيه بيان ان عند
يجب التشبه اذا لم يعلم ذلك لقوله علي ويمسك بل يعلم به ان عند لا يمكن

شأنه
التشبه

يحتمل ان يتجب التشبه ويحتمل ان يجب فرد الاحتمال وقال ولم يجب تشبه
ويعلم به ايضا ان الا ساك المذكور متعلق بالتشبه **قوله** مطهر

تكرم في موضع التي فيتناود الماء والتراب اي ليس معه مطهر ولا
يمكنه تحصيله ايضا حتى لو امكنه ذلك بنقل الارض او الحايطة باخراج
التراب الطاهر يفعل ذلك ويقيم كذا في الخلاصة ولم يجب تشبه
مصطوف على قوله وعسك او تحتل ان يكون معناه ولا يجب تشبه
كيلا يكون عطف الماضي على المستقبل ثم تحتل ان يقام المسبب
السبب فيكون التقدير عسك ولا يتشبه وفعل التشبه ان يصلي
بالاياء قائماً اذا لم يكن المكان ياباً وان كان ياباً يصلي ركوعاً
وسجوداً وجعل السجود اخفض من الركوع ثم يعيد اذا احتج ويحتل ان
يكون الالف واللام في المحبوس للجنس كما في قوله ولقد امر على الليم بسبني

قوله وفاقه له اي وفاق محمد لابي حنيفة رحمه الله على التأخير

اي علي تأخير الصلوة فالماصل ان محمداً مع ابي يوسف في رواية ابي سليمان

في انه يقتضيه ثم يعيد مع ابي حنيفة رحمه الله في رواية ابي حفص الكبير البخاري
والاصل فيه ان نصب الشايع بالراي متعذر والصلوة بالمصلين بالاياء
اذا لم يكن المكان ياباً اما لو كان ياباً يصلي بغير طهارة غير مشروعة اصلاً
فلا يجوز وهما يعتبر لانه بالصوم يجب عليه الا ساك ولا يجب عليه التشبه او يقام السبب مقام

ولا يعتبر خلاف التشبه بالصوم

والعصر حين اراد بالعصر الصلوة وحين نصب على الظرفية اي صلوة
العصر انما تكون في وقت يلقي المراء ظله كذا وحتم ان يراد بالعصر
على طريق حذف المضان واقامة المضان اليه مقامه كقوله تعالى ما
وعند تنال رسلنا اي لسان رسلنا وحين رفع على هذا وعلى هذا المعنى
يكون ابتداء وقته كذا وقته كذا لان المثلين الى الغروب موجودا
وان وجد معه شي لاخر لقي يلقي اذا ابصر قد صار مثليه اي
صائرا مثليه وما وحال وكله قد تقرب الماضي الى الحال والمراد
على قوله ومن المثل على قولها ما ورا في الزوال لان في فضل الشتاء
يكون التي مثله فلا يكون الظهر وقت عندها وحين يكون الوقت قليلا
لا يسع الوصف والصلوة فيه وفي بعض المواضع في الزوال مثليه وقت
وقت الظهر عن المراد سوي في الزوال فان قيل الخلاف في دخول وقت
العصر وخروج وقت الظهر واحد فاي فايده في تخصيص العصر مع ان في
الشرح ذكرها قلت روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا صار ظل كل
شي مثله حين وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر حتى صار الظل مثليه فعلى
هذه الرواية يكون بينهما وقت مهيمل ويكون في خروج وقت الظهر اتفاقا فلماذا
خص العصر بالذكر والاصل في هذا ان اليقين لا يزول بالشك وشرط
الصلوة واركائها واسبابها لا يثبت الا بما فيه يقين والاصل ان عندها في

ولا يكون في الزوال قدر فافهم في بعض المواضع فلا يكون للظهر وقت ايضا فان قيل الخلاف في

يكون للظهر وقت ايضا فان قيل الخلاف في

الدليل الاعمال

الدليل الاعمال لا النسخ والجلوس في اذان المغرب اي بين الاذان والاقامة
ووجهه انه جعل احوال المؤمنين اما ان جعلها كتي واحدا لما ان الكل للاعلام
فكانه قال والجلوس في الاعلام واراد به فيها اوحدة الوقت فيكون
المراد وقت جميع وقت المغرب وقت الاذان فيكون عقيب الاذان وقته
ايضا او جعل كلمة في مستعاراً عن كلمة مع كانه قوله تعالى فادخلي في
عبادي والاصل في هذا ان الوصل بين الاذان والاقامة مكروه اجماعا
في جميع الصلوات لقوله عليه السلام اجعل بين اذانك واقامتك قدرا يفرغ
الاكثر اكله غير ان الفصل في سائر الصلوات بالسنة او ما يشبهها كعدم
كراهية التقطع قبلها وههنا التقطع مكروه فلا يفعل لكن ابا حنيفة
رحمه الله يقول الفصل بالسكينة وهو قدر ثلاث ايات قصار او اية
طويلة او ثلاث خطوات فلا يجلس كما بين الاذان والاقامة
والصلوة جامع كراهية التأخير لانه ربما يؤدي الى تطويل الجلوس وهو
مكروه فيما يؤدي اليه كذلك وهما يقولان لا يقع الفصل بالسكينة لوجود
حرام اي حرام

بين كلمات الاذان فيفضل الجلوس وهو قدر الجلوس وهذا هو الاصل عند
المطنيين من غير ان يطول ويمكن مقصد من الارض حيث يستقر كل عضو منه

في موضع كذا في فتاوى الظهيرية والاصل عندنا ان اليقين لا يزول بالشك
 ولا كلام في اذان الخطب والمراد الاذان والاقامة ووجه ما ذكرنا وانما
 خصهما لانه في وقت الخطبة يكره اتفاقاً وقيد بالكلام كراهية الصلوة
 اتفاقاً والمراد مطلق الكلام سواء كان كلام الناس او التسبيح وقال في
 العيون الماد من الكلام اجابة المودن اما غيره من الكلام بغير اجماعاً
 والاصل فيه ما مر ان ما يودي الي احرام فهو حرام والكلام قد يمتد فيؤدي
 الى الاختلاف بغرض استماع الخطبة والتفق الشفق مبتدأ والبيان
 وليس المراد من البياض الجنى بل البياض الذي في الافق بعد احمراره
 فيه راجع الى تفسير الشفق وفيه خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم واية اللغة
 والاصل عنده ان اليقين لا يزول بالشك وليس للسجود شكراً غير اي
 اعتبار وشكراً مفعول له وتفسيره ان يكبر مستقبل القبلة فيحس
 ساجداً الحمد لله تعالى ويسبحه ثم يكبر تكبيرة فيرفع راسه
 ثم قل انه لم يرد به في شرعيته قرينة بل اراد به في وجوبه شكراً
 وقال الاكثر انما ليست بقرينة عنده بل هو مكره لا يثاب عليه
 وقرنه اولى وقال هو قرينة يثاب عليه وعليه يدل ظاهر النظم
 وعرق الخلاف في انتقاض الطهارة اذا نام في سجود الشكر وفيما اذا
 يتم لسجدة الشكر هل تجوز الصلوة به والاصل فيه ما مر ان نصب الاحكام

والكلام هنا في بيان ما هيته وكيفيته فالاول كما ذكرنا في الثاني

الثاني ذكر في
 المحظوظين
 لم يرد به في
 اضع

بالراي متغذ

بالراي متغذ وما روي انه عليه السلام كان يسجد لله شكراً اذا راى مبتلياً
 فهو ممنوع والوتر فرض اي عملاً حتى يفسد الفجر بتدكره فيه وليقط
 الترتيب بينه وبين العشاء بعذر النسيان وفايد الخللان تظهر في هاتين
 المسئلتين واجب اعتقاد احتي لا يكفر جاحدة سنة سيأ ويروي من روية
 القلب اي يري صاد فرض فجرة بدكره ويروي عدم اعادة الوتر باعادة
 العشاء لفساد فيه وهاتان المسئلتان لتحقيق قوله انه فرض اذ لو كان محرم
 اتحاد الوتر سنة لما فسد الفجر بتدكره ولو وجبت الاعادة وقول صاحب
 المختصر واول وقت الوتر بعد العشاء وقع على قولهما وانما قيد بفرض الفجر لان
 سنة الفجر لا يفسد وكذا لا يفسد الفجر اصلاً وانما تفقد فرضيته اذا كان
 في الوقت سعة ويروي الذاب وكمرها فالذكر بالضم هو بالقلب خاصة وهو
 الحفظ الذي يضاد النسيان والذكر بالكسر يقع على الذكر باللسان والذكر بالقلب
 كذا في التيسير **قوله** اذ ظهر الفناء اي في العشاء والالف واللام بدل
 الاضافة وعندهما يعيد الوتر لانه سنة فصار كمن صلى العشاء وركعتيها
 ثم ظهر الفناء في العشاء دون السنة فانه يعيدهما جميعاً والاصل في هذا ان
 اثبات الاحكام وصفاتها بالراي لا يجوز والتقل مبتدأ واربع مبتدأ
 ثاب واول خبره والمجموع خبر المبتدأ الاول والتقدير اربع ركعات فلهذا

لم يقل أربعة والراجع محذوف والتقدير أربع منه اولى لقولهم البر
الك ستمين واو لم يولي القرب اي اقرب الي الفضيلة وزيادة
الثواب وتخصيص الليالي دليل على تقدير الحكم في النهار على ما سبق وفي
تقديم الليالي بيان انه اهم اذ الاختلاف فيها والاصل في هذا ان افضل
الاعمال اجزؤها اي اشقتها بالاثبات لا انهما يعتبران بالتراخي وتتمسك المسبوق
خص به لان صلوة الامام والمؤدكين جائز اتفاقا وفي صلوة الاحق
روايتان والمراد من الفعل القهقهة والضمير في اتمامه وامامه ينصرف
الي المسبوق وفي اختتامه الي الامام والخلاف فيها اذ لم يقيد المسبوق
الركعة بالسجدة لان حكم الامم افراد لم يتقدرا ما بعد التقييد بالسجدة
لا تقصد صلوة المسبوق المقرر حكم الافراد وفي قوله **صلى** امامه اشارة
الي هذا فانه اضاف اليه الامام مطلقا فيقتضي ان يكون اماما له في كل
وجه وبعد التقييد بالسجدة بقي اماما له خزيمة لا فعله فلا يراد
بالمطلق وقيد بالفعل لانه لا يفيد صلوة المسبوق بالسلام والكلام
اجماعا والحدوث بعد نظير الفحل والفرق قد عرف في موضعه وقيد
لدي اختتامه لان الفحل لو كان قبل التشهد يفيد صلوة الجميع ولو كان
بعد الختم بان سلم الامام لا تفيد صلواتهم اجماعا وكذا له لادبالالف
اولي لاضافته الي الظهر اتباعا للمصنف وهو قوله تعالى للالباب

ذكر في القهقهة

وذكر القتي ان علي ولدي والي يكتب بالباء وان اضيف الي المظهر كمالو
اضيف الي المظهر والاختتام متعدي والاصل ان الضم اذا اثر في الالف
اثر فيما بني عليه وقال لا تفيد صلوة الامام فلا تفيد صلوة المسبوق
وقال قوسد الجزء الذي لاقته القهقهة **صلوة** الامام امامة الامي
الامامه مصدر فلذا اضيف قوما وكلمة مثل متوغل في الالبهام فلذا جاز
ان يكون وصفا للكرة وان كان مضافا الي المظهر **وقوله** تفيد
ذاك بالثانيث اي الامامة القوم يعني صلوة القوم كله اي كل القوم
يعني صلواتهم وجائز ان يكون بالتذكير وذاك فاعله وكله مفعوله اي
يفيد ذلك الفعل كل العمل وهو عمل صلوة الامام والقوم جميعا ويجوز ان
يرجع الي الامامة لانه مصدر فيستوي فيه المذكر والمؤنث وانما وجد
الضمير في كله لثبوت الاتحاد بين صلواتهم والامي الذي لا يكتب ولا يقرأ
سمي به لانه على الحلقة التي ولدته له امه عليها وهو عدم الكتابة والقراءة
او هو منسوب الي الام اذ الغالب في النساء عدم القراءة والكتابة وهو
منسوب الي الام والاصل عدم الكتابة والقراءة لان ذلك يحصل
بالقلم او هو منسوب الي الامة جميعا وهم جمهور العامة والاصل فيهم
هذا وهذه الوجوه في التفسير **وقوله** وقاريا اي وقوما قاريا
وذكر ابو عبد الله الجرجاني ان صلوة الامي انما تفيد خذرا اذا علم ان

وكما

خلفه قارئاً اما اذا لم يعلم فلا وفي ظاهر الرواية لا فصل والاصل ان
الادنى لا يتضمن الاعلى وانما يصار الى الخلف عند عدم القدرة على
الاصل وتفسد الصلوة البيت اطلق ولم يعين فهو يتناول الامام
والمنفرد وحافظ القرآن وغيره ثم قال بالقرأة ولم يفصل بين القليل
والكثير فقيل اذا قراء قد راية تفسد والا فلا وقيل قدر الفاتحة ^{تفسد}
ومادونه لا والمصحف مجع المصحف وهي القراطين المكتوبة واجبا
اساءه اي حكما بانته لو فعل يكون مسيئا وكبره له ذكر والاصل ان
الشي لا يبقى مع ما ينافيه والعمل الكثير مناف للصلوة بالحدث واما
تمسكا بالاثار وكبره التعديد في الصلوة خضت الصلوة لعدم ^{الركعة}
خارج الصلوة في الصحيح واليه لان المكروه وهو العود بالاصابع
محيط بمكة بيد اما الغزير ^{برؤوس} الاصابع او الحفظ بالقلب
لا يكره كذا في المحيط والخلاصة وفي الايضاح اشار الى انه يكره
العد بالقلب ايضا ولو عد باللسان تفسد وخض التسيب والايا
لانه لو عد الناس او البغال او غيرها يكون مكرها بلا شبهة
واطلاق الصلوة في النظم يدل على ان الخلاف في الفرائض والنوافل
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وجوت رواية عن اصحابنا رحمهم الله ^{انه}
يكبر فيهما وقبل الخلاف في المكتوبة والخلاف في التطوع انه لا يكبر وقيل
في النوافل والاخلاف في المكتوبة انه يكبر كذا في الكامل والاصل فيه وفيما

تقدم ان صون

19
تقدم ان صون الصلوة عما ليس منها واجب وعمل المصحف وتقليب
الاوراق والعد بالاصابع ليس منها فيضان وجاز في فقوده في
التقل اي يجوز مع الكراهة اذا كان من غير عذر اما اذا كان
بعذر فلا يكره كذا في الهداية وغيرها وقيد بما بعد الشروع
اذ لو شرع قاعدا ابتداء يجوز من غير عذر واطلاق النظم يشير
الى انه يجوز في القعود في الركعة الاولى كما في الثانية ^{قوله}
قايم في الاصل اي في الابتداء لان البقاء بناء عليه والاصل ما يقتضي
يبقى عليه غيره وقيد بالتقل احترازا عن الفرائض والواجبات فان
قلت الكلام في القعود بغير عذر ولا اشارة اليه قلنا مطلق القعود
ينصرف الى غير حالة العذر لانه من العوارض والاصل عدمها والاصل
فيه ان البقاء اسهل من الابتداء الا انهما يعتبران الشروع بالذکر والذي
حصر المنع من حد طلب واخصر نفختين العين والفعل
الاول حصر مبينا للمفعول فهو محصور ومن الثاني حصر مثل علم
فهو حصير ومنه امام حصر وضع الحاء فيه خطأ كذا في المغرب وسماحي
من شيخنا رحمه الله بفتح اليا والضم يروي عن المصنف من احصر المنع والخلا
فيما اذا لم يقرأ مقدارا يجوز به الصلوة اما اذا قراء فعليه ان يركع ولا
يجوز الاستحلاف اجماعا كذا في الجامع الصغير للابن المعين والاصل فيه

ان الاستحلاف في الموت السابق ثبت لاصلاح صلوة بواسطة
العجز على وفاق القياس في قياس عليه عجز وعجزها ثبت ذلك بخلاف
القياس وهذا ليس بمعناه لانه يندر وجوده كذا في الاسرار ويكتفي
بآية قصيرة اي يكتفي المصلي بخوض له الاكتفاء بالآية القصيرة او يكتفي
ابو حنيفة رحمه الله اي يقول بالاكتفاء ويحكم به بدلالة قوله اوجبا
فيتادي فرض القراءة به وان كان يكره الاكتفاء بذلك وبالثلث اي
بالقصار من الايات كما سبق ذكره **قوله** تقديره اي تقدير ما
يكتفي به او تقدير فرض القراءة ثم عنه اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات
او كلمتان نحو قوله كيف قدر او ثم قتل او ثم نظر يجوز بلخلا
بين المتأخر ولو قرأ كلمة واحدة كمرها متان آية هي حرف كهن
ففيه اختلاف بين المتأخر رحمهم الله كذا في الكامل والخلاصة والاصل
فيه ان الحقيقة المستعملة اقوى من المجاز المتعارف عنه وعندهما على العكس
نظاير ومن يصلي بحرف الياء لان من الشرط لقوله من تحي الارض والمراد
من الصلوات الست وقيد بقوله بقوت فرض كان حقا لازما لينجز الوتر
لانه سنة عندها وان كان فرضا فهو ليس بلازم ويحتمل ان نسي سن
الرواتب و صلاة العيد فرضا اذا الفرض هو التقدير لغة كقوله تعالى سورة
انزلناها وفرضناها اي قدرناها ويحتمل ان يكون ذكره احترازا عما اذا
صلى الظهر بغير وضوء وصلى العصر بوضوء وهوذا كذا ثم قضى الظهر

دون العصر

دون العصر فانه يجوز المغرب مع تذكر العصر لتزدد في لزومه عليه ان يقضى
حرف الفاء للضرورة وان كان جواب الشرط في مثله بالفاء لقوله من يفعل الحنا
الله يشكرها وذكر في شرح الطحاوي صورة المسئلة فقال رجل ترك صلوة
الغجر وصلى بعد الظهر والعصر والمغرب والعشاء والغجر في اليوم الثاني
والظهر مع التذكر جاز ظهر اليوم الثاني اجماعا وما صلى قبله فيه اختلاف
وقال صاحب المحيط انما لا يجب الاعادة عنه اذا كان عند المصلي ان
الترتيب ليس بواجب اما اذا كان عنه فساد صلوة بسبب الترتيب
فعليه اعادة كل الصلوات كما هو من ههنا وقال في المبوط هذه المسئلة التي
تقال واحدة تصحح الخس واحدة تفسد الخمس فان الواحدة المصححة
هي السادسة قبل قضاء المتروكة والواحدة المفسدة هي المتروكة بقضي قبل
السادسة والاصل فيه ان العلة انما تؤثر في غيرها لانه نفسها لانها صفة
تخل بالمحل فيتعين بها حال المحل ومحال ان يكون العلة محلا ثم سقوط
الترتيب حكم الكثرة علة فانما تثبت الحكم اذا ثبتت العلة في حق ما بعد
لا في حق نفسا لئلا يؤدي الى تقديم الحكم على السبب الا انه يقول ان المعلول يقارن
العلة والكثرة صفة لهذه الجملة وحكما سقوط الترتيب فاذا ثبتت صفة الكثرة
لوجود الاخيرة استندت الصفة اليها فاستندت بحكمها فثبتت الجواز
للكل وعليه سائر المستندات مثل مرض الموت والسر والعلة المبيحة للفطر

مسيرة ثلاثة ايام ثم اذا خرج من الكوفة الى المدين قصر وافطر ولا يجعل ذلك
تقدرا للحكم على السب كذا هنا ظهر وعصر فأتنا من يومين انهما نظرا
الى المعنى وهو الى الصلوة والنون ساكن رعاية للوزن وليس يدري اول
المتروكين ذكرهما نظرا الى اللفظ واول الظهر والعصر ذكر في المختلف اذا
فاقت ظهر من يوم وعصر من يوم ولا يدري ايها الاول وتحرى ولم يقع
تحريره على شي صلى الظهر ثم العصر ثم الظهر فان كان ترك الظهر اولاً فظهر
الثاني يقع ثانياً وان ترك العصر اولاً فظهر الاول يقع ثانياً وقال
عليه ظهر وعصر لا غير ولم يذكر انه بداء بالعصر هل يعيد العصر ام لا وذكر في
الفتاوى الظاهرية ان بداء بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان افضل وان بد
بالعصر ثم بالظهر ثم العصر اجزاء ومثل هذا ذكر في الايضاح وظاهر النظم
دال عليه وقيل لا خلاف في الجاصل لانه ذكر الاستحباب على قوله وذكر عدم
وجوب الاعادة على قولهما وابو حنيفة رحمه الله لا يوجب ذلك حتى لو فعل
قال لا يجوز عنده ثم ذكر الحكم في الصلاة بين ولم يذكر في الثلاث بان ترك
الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم للاختلاف فيه فبين سقط الترتيب
لان ما بينه الفتاوى تزيد على ست صلوات وذلك بسقط الترتيب ومنهم
اوجب الترتيب لانه يعتد بان يكون الفتاوى في نفسها مستان ولم يوجد
ههنا من اسقط الترتيب لقول يصلي كيف شاء ومن لم يسقط يقول
يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم

ان يصلي المغرب

ان يصلي سبع صلوات ليكون اثباتاً للترتيب بيقين وهذا لانه يمتثل ان
يكون المغرب مائة متر وكن اولاً وما صلى قبله كان فاسداً بقي عليه ظهر
وعصر من يومين وعلى المسيلة الاولى فيصلي ثلث صلوات كما مر ولو
ترك العشاء مع ذلك صلى سبع صلوات كما ذكرنا في المغرب ثم يصلي العشاء
ثم يصلي بعد سبع صلوات وعلى هذا يعتد المسائل كذا في الايضاح
ومبوط شيخ الاسلام وراكب الفلك البيه اعلم ان الاولى ان تخرج الى
السطح ان امكنه فان لم يفعل وصلى في السفينة فان كانت موقوفة في
السطح وهي على قرا من الارض وصلى قائماً جاز لانها اذا استقرت على
الارض فحكمها وحكم الارض سواء وان لم تكن مستقرة فان كانت موقوفة
ويمكن الخروج لم يخرج الصلوة فيها لانها اذا لم تستقر فهي بمنزلة الدابة
كانت غير مربوطة حازت الصلوة فيها اي وهي جارية وان كانت سائرة
لان سير السفينة غير مضطرب اليه بخلاف سير الدابة وان صلى قاعداً
مع القدرة على القيام جاز في قوله وقد اساء وقال لا يجوز كذا في الايضاح
وبهذا تبين ان الخلاف في غير المربوطة وفيما اذا كانت سائرة وراكب الفلك
مبتدئاً والجملة الفعلية صفة له لان التقدير ركب الفلك ولا يكون فاسداً
خبراً والمعنى صلاة ركب الفلك والتذكير بتأويل الاداء وفعل الصلاة
وقيد بقوله قاعداً اذ لو كان بالاياء لا يجوز فرضاً كان او ثقل كذا في الخلاصة

وقوله من غير عجز اي غير دوران الراس حتى لو كان بحيث لو قام
 بدور راسه تجوز ويتوجه في السفينة الى القبلة في الابتداء وكذلك كلما
 دارت السفينة لانه قادر عليها بخلاف الراكب كذا في المبسوط والاصل ان
 الغالب كالواقع والغالب دوران الراس حال سير السفينة فصار
 الضرورة كالمحققه الا انها قاله القيام ركن فلا يسقط الابعذر
 محقق ولونك بالفارسي السجدة اي اية السجدة وهو اطلاق اسم
 السبب على السبب او على حرق المضاعف وقوله من لم يفهم هوها اي لم
 يعلم انها اية السجدة وقوله عنده اي عندي حنيفه رحمه الله وهذا
 بناء على الاصل المذكور وهو ان النظم ركن غير لازم عنده فكانت
 الفارسية قرأنا مطلقاً عنده وعندها لازم وكان قرأنا من وجه
 دون وجه فان فهم انها اية السجدة تحجب الا فلا خلاف في العربية
 فانه يجب هناك فهم اولا ولورات مالا يكون حيثما اي دماهي
 اقل من ثلثة ايام في وقتها اي في ايامها وقبل ذاك ايضا اي قبل ايامها
 رات مالا يكون حيثما ايضا وانما قيل بهذا لورات في ايامها ما بين
 حيثما وقبل ايامها ما يكون حيثما في رواية عنه يكون الكل حيثما وفي رواية
 انه لا يكون الكل حيثما بل ما رات في ايامها يكون حيثما فحب ولورات في
 ايامها ما يكون وقبل ايامها مالا يكون فالكل حيثما بالاجماع ولورات في

ايامها مالا يكون

ايامها مالا يكون وقبل ايامها ما يكون فهو على الخلاف كذا في الفتاوى الطهرانية
 فالكل حيثما بالاجماع ولورات في ايامها مالا يكون وقبل ايامها ما يكون فهو
 على الخلاف كذا في المختلفات والفتاوى الطهرانية وتبلغ الثلث الفريض اي
 لو جمعت الرمان بصير ثلثا فالحال موقوف ان رات في الشهر الثاني
 فهو والا وحيد والاف هو استحاضة وقال حيثما اي في الحار وتفسير
 التوقف عنده ان لا يقضى ولا يصوم فان رات في الشهر الثاني كذلك
 لا تقضي شيئا وان لم تر تقضي الصلاة والصوم يقال فاضا اذا نصب
 امتلا والفريض الا نصيبا والاصل ان العادة من العادة فلا ينتقض
 بروية المخالف مرة وفي التقاس اي في مدة التقاس وهو اطلاق اسم
 الحال على المحل ان رات في الاخر اي في اخر مائة وهي الاربعون فظهر
 الحشو غير ضاير اي بصير كل نفاسا وعندها وان كان طهر الحشوة
 فضاعدا فصل وما بعد يكون حيثما والمراد بقوله فظهر الحشو
 خمسة عشر او اكثر والتفاس مصدر نقصت المراءة بفهم النون وقولهم
 التفاس هو الدم الخارج عقيب الولد تسمية بالمصدر وصورة مبتدئة
 بلغت بالحبل فرات بعد الولادة خمسة دما وخمسة عشر طهر ثم رات
 خمسة دما ثم خمسة عشر طهر واستمر بها الدم فنفسها خمسة عشر

وطهرنا خمسة عشر وحيضها عشرة من اول الاستقرار وقال انقاسها خمسة
وطهرنا خمسة عشر التي رات اولاً وحيضها خمسة بناءً على اصل وهو ان
التفاس ملحقة بالحض والحكم في الحيض هذا والحمد اي قوله الحمد لله
والنبيج اي قوله سبحان الله والتليل اي قوله لا اله الا الله والالف
واللام في الكل لتعريف العهد والواو في النبيج والتليل بمعنى او
وكل اي كل واحد والتنوين بدل الاضافة قوله كمثل الخطبة
الطويلة نظير قوله تعالى ليس كمثل شي و قيل فيه الكاف صلة
نايبة وقيل المثل صلة والمحققون على ان المراد منه نفي المماثلة
من وجه وهذا لان لم يقل احد بان الله تعالى مثلاً من كل وجه وانما
قالوا بالمماثلة من وجه فاجبتنا الى نفي هذه المماثلة لان شأناهم
انهم يقولون عند ثبوت المماثلة من كل وجه هذا مثله وعند ثبوتها
من وجه هذا مثله ثم قوله الحمد لله ليس كمثل الخطبة الطويلة من كل
وجه اذ لا يحصل منه اقامة السنة واحراز تلك الفضائل من كل
الرسول عليه السلام والدعوات والمواظقة كلام الله تعالى فيكون مثلاً
لغير وجه وهو انه يحصل لكل منها اقامة الفرض والشرط عن ان يقول
الحمد لله على قصد الخطبة حتى اذا عطش فقال الحمد لله يريد الحمد على

عطاسه

عطاسه لا ينوب في الخطبة الطويلة كذا في المبسوط واقلنا يُسَمَّى
خطبة عند مقدار الخيات الى قوله عبد ورسوله كذا قاله القائل
الامام ظهري الدين رحمه الله والاصل فيه ما مر في ويكتفي بآية تقصير
قوله ان يبيع الجمعة احترازاً عما اذا خرج لا يريد
اوضح بعد فراغ الامام منها فانه لا يرتفعن ظهر اجماعاً لانه ليس
اليها كذا في المبسوط والمحيط والدراك هذا ان يودي الجمعة حتى لو
انتهى الى الامام وهو في الجمعة الا انه لم يتحرّم حتى سلم الامام
وشرع في الجمعة وقطعها لا يرتفعن الظهر عند ما وعده يرتفعن كذا
في مبسوط شيخ الاسلام وغيره اي في الخلاصة والعبد والمسافر المريض
وغيره سواء في السقاض الظهر بالبيع كذا في الايض قوله
فاسمع اي فاسمع بالنون المؤكدة فابدلت بالالف عند الوقف
وحتمل انه خاطب بالتثنية كما قيل في قفا نيك والاصل فيه ان فرض الوقت
يؤم الجمعة هو الظهر وقد امر بالسقاطه باداء الجمعة وبعد ما ادي
الظهر امر بنقضه باداء الجمعة لان الفرض المطلق ما يكلف كل واحد

من احاد الناس بالقيام به والجمعة قوت بشرائط لا يمكن
 تحصيلها على الافراد فبقي الظاهر مشروطاً بالآلة امر باسقاط
 الغرض باداء الجمعة عند اجتماع الشرائط كلها قال ان الانتقاء
 لما كان الاداء باعتبار ان الظاهر والجمعة فرضان مختلفان فلا
 في وقت واحد وكان من ضرورة اداء الجمعة ووقوعه فرضاً انتقائياً
 الظاهر وما ثبت الشيء لا يثبت دونه ضرورة وهو يقول السعي الى الجمعة
 من خصائصها فصار بالاقبال على السعي الذي هو خصائصها ^{رافقاً} مجمع
 لما ادي اقامة للسبب مقام المسبب في موضع الاحتياط **قوله**
 قبل سجودهم معه قيد به لانه اذا قيد بالسجدة ثم نفروا بيمامة الجمعة
 عند الله وقيل الترخية لا يجوز الجمعة بناء على اصل وهو ان الجماعة
 شرط لان النقص يقتضيها والاسم ينبي عنها لكن هي شرط نفس الانعقاد
 عندها وعنده شرط الانعقاد المؤكد وذا لا يكون الا بتمام الركعة ^{لان}
 ما دونها ليست بصلوة **قوله** وان اصاب قايدها في الموصلة وقوله
 ثمشي معه صفة لقائدها وذكره لرفع المجاز والاصل فيه ان التكليف
 يعتمد القدرة كماله يكون تكليف ما ليس في الوسع والاعمى لو كلف

بالسعي

بالسعي يودي الى هذا لانه ليس بقادر بنفسه الا انها جعلت له
 قادراً بقدره الغير وهو يقول القدرة العارية لا يدخل تحت التكليف
 لان القادر على الشيء هو الذي لو اراد تحصيله لامكنه ذلك العجز المراءى
 الكبير لان العجز يلزمها قال ابن سكيته لا تقول عجزاً
 والعامية بقوله كذا في الصحاح **وقوله** في القوم متصل بقوله
 وتحضر العجز وقوله طرأ اي جميعاً وفي البيت اشتباه لفظاً وحكماً
 اما لفظاً فلان النقصان انما يكون في غير الموجب لانه الموجب
 وحتم ان يكون تقديره وتحضر العجز الصلوات في القوم اي صلاة
 القوم لا الظهر والعصر وحاز الاضمار بدلالة التثنية كما في قوله ان
 كان في الدار الاحمار ان كان في الدار الازيد فاصغر ذلك لفروق
 النظم او يقول التقدير لا بأس للعجز ان تخرجه في القوم كما ذكره في
 كثير المواضع كالهداية وشرح الجامع الصغير وحاز تقدير الاثنيات
 بالتثنية كما في قوله تعالى فاني اكثر الناس الكفور اي فلم يرضوا الا كفوراً
 وفي قراءة من ثراء فشر بؤامنه الا قليل تقديره فلم يطيعوه الا قليل
 واما حكماً فلان المقرب يستثنى في الشرحين وليس يستثنى في النظم

وحتمل ان يكون في المغرب روايتان او يكون في زمان او مكان يكون
الفارق منقشرين وقت المغرب او يكون مستقني دلالة
لانه زمان انتشار الفقه كالعصر وهذا كله في عصرهم اما في زماننا
جماعات النساء مكروهة والاصل فيه ان ما يودي الي الحرام فهو حرام
لكن الشأن فيه ومبدأ التكبير اي وقت بداية تكبير التثنية
والالف واللام بدل الاضافة فجر عرفة اي فجر يوم عرفة والتقدير
بعد صلوة الفجر من يوم عرفة الي ثمان اي مع ثمان صلوات فلذا
لم يقل ثمانية وهي من الغايات التي تدخل لاول عرفة اي لدليل
عرفه ابو حنيفة رحمه الله وهو ان الجهر بخلاف الدليل فيكون
بالاول اولي والاصل فيه ان الاخذ بما فيه احتياط اولي لكنهم اختلفوا
في التخرج فنقول هو الاحتياط في ترك البدعة والجهر بالتكبير
وما يقولون انه عبادة فالأخذ بالاكثراولي ولهذا يستدل على
كراهة الذكر جهرا وانه منصوص في فتاوي قاضي خان والختم
اي ختم التكبير والالف واللام بدل الاضافة **وقوله** عصر
بالنصب على العرف كذا عن المصنف وكان شيخنا يحيى بن الشيخ الامام
جلال الدين الاوزجدي بالنصب ايضا والتقدير وختم التكبير

عقيب عصر

عقيب عصر اخر ايام التثنية ولورفعت تجوز على تاويل وقت الختم
وهو ثلث وعشرون صلاة والعمل اليوم بقولهما كذا في الكامل وسميت ايام
التثنية به لان الاضاحي تشرق فيها اي تقود في الشمس وتشرق
الشعر القارة في المشرق وهي ثلثة ايام للحادي عشرة من ذي الحجة الي
الثالث عشر وايام الخثر ثلثة ايضا العاشر الي الثاني عشرة والكل من
اربعة فالاول نحو لا غير والرابع تشرق لا غير والمتخللان نحو تشرق
قوله بالجهر والتحقيق اي تحقيق الجهر وفيه بيان ان محل الخلا
التكبير جهرا وهو على المقيم اي التكبير على المقيم شرط الاقامة حتي لا يجب
على المسافر الا اذا صلى خلف مقيم فيجب تبعا وشرط المكتوبة حتي لا يقول
عقيب الوتر والسنن والنوافل والعديد وفي هذا اتفاق والوتر
وان كان واجبا عنده لكنه غير مكتوبة ويقول عقيب الجمعة وشرط المصنف حتي
لا يجب على القرب وشرط الجماعة حتي لا يجب على المنفرد وشرط كون
الجماعة مندوبة نحو جماعة الرجال حتي لا يجب على النساء لانها مكروهة
فان صلت النساء مع الرجال يكرهن على سبيل التبعية فهذه خمس
شروط في اختلاف الآ في المكتوبة والاصل فيها ما ثبت لاختلاف القياس
فيقتصر على مورد النص والجهر بالتكبير بدعة وكان ينبغي ان لا يجب الاختصاص

ما ورد به النص **وقوله** والجانب اي واجنب الشهيد وهذه
صيغة اكتفاء كما في قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء اي اصلها
ثابت في الارض وفرعها ثابت في السماء فيستدل بالجانب الاول
الثاني وبالنظر في الثاني عليه في الاول كما في قوله تعالى والذاكرين الله
كثيرا والذاكرات والحافظين فروعهم والحافظين والاصل فيه ان الفصل
سنة الموتى كما عرف في قصة ادم عليه السلام الا ان في حق الشهيد ^{البدل}
روحه ترك هذا الاصل ليبقى اثر الظلم فيجاء خصمه بخدا كرامه
والصبي لا يساوي البالغ في استحقاق الكرامة والشهادة ^{بما فاته} عرفته
لا رافعة ولا ساقطة عنه ما وجب بالجنابة الا انها احتجوا باطلا ^{في الحد}
بقتلهم **وقوله** والممهلكون بالصخور والخشب اي اذا قتله
يغسل لوجوب الدية عنه قال شيخنا رحمه الله وهذا في غير الحرب
اما في الحرب فبأي شيء قتلوه لا يغسل سواء كان مباشرة او تسببا
بحد يده او بغيره وهكذا ذكر في الزيادات وذكر في الجامع ^{الصفير}
ايضا لان المسلم اذا قتل اهل الحرب او اهل البغي او قطع الطريق ^{قباي}
شي قتلوه لم يغسل وهذه المسئلة بناء على اصل وهو ان وجب القتل
المتقل عدا عنه الدية فخفف اثر الظلم وعندها القصاص فلم يخفف اثر

الظلم فيكون

اثر الظلم فيكون شديدا واسهل لحلم **كتاب** **الزكاة**
الزكاة النماء يقال زكي الزرع اذا نما والطهارة قال الله تعالى قد
افلح من تزكى اي تطهر فسميت بها لانه يزكو بها المال بالبركة ويظهر بها
المراء بالمغفرة **والسائمة** هي التي تكفي بالرعي في اكثر السنة كذا في الكتاب
قوله الي الدراهم متصل بقوله ولا يضم وصورة المسئلة من كان له نصيب
من السائمة فادي زكوتها وعند نصاب من الدراهم قد مضى عليها
الحول فتم الحول على هذا المال لا يضم ثمن السوايم الى ذلك النصاب ثم ذكر
السوايم ليشتمل انواعها من الابل والبقر والغنم وفيه اشارة الى انه لو جعلها
علوفة بعد ما ادي الزكاة ثم باعها بدراهم انه يضم اتفاقا كذا في الكامل
وقوله الي الدراهم للظلم حتى لا يقتضي التخصيص بها بل الدنانير و ^{اموال}
التجارة كهي وقيد بقوله من بعد ما زكي لان ثمن الطعام المعثور والارض
التي ادي عشرها وخراجها والعبد المودي عنه صدقة الفطر يضم اتفاقا
والاصل فيه ان الزكاة مبنية على القدرة ^{بها} الميسرة والضم يودي الى الشراء
وهو مخالف للمير فيؤدي الي فساد الوضوء وقال المجتازة علة الضم وقدر
قوله والحساب يعتبر اي يجب في كل واحد جزء من ثلاثين جزءا ومن

من تباع او جزء من اربعين جزء ومن مسق الى ان يصير ستين ففيها
تبيعان وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا شيء في الزيادة
حتى يصير خمسين ففيها ربع سنة او ثلث تبعة وروي اسد بن
عمر عن ابي حنيفة انه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستين ثم بداء الحساب
على الاربعينات واثلاثين **قوله** عفو انفعول يروي
والاصل فيه ان العمل باطلاق النصوص واجب لكنه يقول الزكوة مبنية
على القدرة الميسرة وفي اجاب الكور تضييق **قوله** والابل العين
اي العين والصدوق بالكر والفق ويستمر به لانه يظهر صدق الرجل
حال الحول اي دار والابل الحائلة اي الدائرة في المرحي وفيه اشارة
الى ما ذكر في الشرح انه تزوجها علي ابل سائمة كذا قاله شيخنا مولانا
حميد الدين رحمه الله وقيل الحائلة صفة السنة يقال حال الحول ووصف
الابل بها لتعلق النصاب بالحول كقولهم تارك صائم او يكون مضاه
الحائلة عليها السنة وجاز هذا الضمار لو صوحيه او هي فاعله بمعنى
مفعول اي التي حال عليها الحول وهي بمعنى ذات حول كعيشة راضية
اي مرضيه او ذات رضا والاول اوضح في يد اي في يد الزوج الزكوة
عنها اي عن المرأة او علي عن الابل والملاك فيما اذا قبضها بعد تمام
الحول ومن ثلث

الحول ولم تكن المرأة مدخولا بها ثم وصف بالعين اذ لو لم يكن معينه
لم تجب الزكوة حتى تحول الحول عليها بعد القبض اجماعا لان ما في
الذمة لا يكون ساعة كذا في المبسوط ومختلف الفقيه وقيد بالصل
اذ لو كان موروثا تجب الزكوة وقيد بالحائلة اذ لو لم تكن سائمة
لما وجبت الزكوة وقيد بقوله في يد اذ لو كان في يدها تجب الزكوة
والاصل فيه ان الحكم انما يثبت عند تمام السبب وهو ملك نصا بكمال
تمام حولي ولم يوجد اذ الملك فيها واية فانه يبطل بردها ومطاعها
ابن زوجها وقال الملك تام بدليل ولاية التفريق نصا وكالمورث والخيل
ان كانت لسنل بان كانت ذكورا واناثا واسامها للدر والنسل فان
كانت سائمة للركوب او الحمل او الحمل لا يجب فيها شيء وكذا اذا كانت
غير سائمة وان كانت للتجارة تجب فيها الزكوة بالاجماع سواء كانت
في المصرا وتام في البراري اذ بلغت قيمتها نصا كذا في التحفة وعله
ذكر في شرح مختصر الكرخي ما يدل على انه لا نصاب لها وذكر في النظم للزبدني
الزبدوني وليس لها نصاب عند ابي حنيفة رحمه الله فقيل ان نصابها اثنان ذكورا
وانثى وقيل ثلاثة وقيل خمسة **قوله** او تقوم اي يقوم بها فيؤدي عن كل ما في
درهم خمسة دراهم قال في المبسوط هذا التحبث في افراس العرب اما افراسنا

تعتبر القيمة ولا وجوب بالانفراد الذكران لعدم التناسل في
الافانث لا يجب في رواية لانها لا تناسل بنفسها وتجب رواية
لا مكان التناسل بالخل المستعار **قوله** وحواله حال علي
تاويل متوحدة او منفردة فلا يكون معرفة بشرط كونه للنسل
مخصوص بالخل وذلك ليس بشرط في البقر والغنم والابل ولهذا
خص تفريع الذكران وحواله والافانث المنفردة لتحقيق ^{الزيادة}
بالمنحل اكلها بخلاف الخيل فان لحمها غير مأكول عنده والاصل
ان اثبات السبب للنصب بالراي لا يجوز لكنه يقول لا تثبت ^{بالراي}
بل بالسنة وما واما ما يتك الى اخره قال الاستاذ مولانا حميد ^{الدرهم}
لا زكوة فيما زاد على ما في درهم حتى تبلغ اربعين فيجب فيها درهم
واذا زاد على الاربعين لا تجب في الزيادة شي حتى تبلغ بما يتك فيجب
فيها سبعة دراهم فاذا بلغت ثلثا به يجب سبعة ايضا حتى يصير ^{ثلثا به}
وعشرين فيجب فيها ثمانية دراهم والاصل فيه ان المضارب ^{عند}
في النقود على نوعين مضارب لا يتدارر ومضارب للبناء كما في السوائم
لان الزكوة وجبت بصفة اليسر وفي اجاب الكسور تطبيق وقد حققنا
حققناه في فوايد النافع وقال العمل باطلاق النصوص واجب وذلك
بالوجوب

بالوجوب في القليل والكثير ولا يعتبر مضارب البناء انما ذلك في السوائم بالنقص
والضم في الصفراء والبيضاء هما الذهب والفضة وصورة اذا كانا فقه لم
تبلغ مضارباً وذهب كذلك وبالضم يكونان مضارباً يضم احدهما الى الآخر
باعتبار القيمة فيجب الزكوة في عشر دنانير وخمسين درهما اذا كانت
قيمة الدنانير لجودة او لصياغة مائة وخمسين درهما او قيمة الدراهم
عشر دنانير وقالوا يضم باعتبار الاجزاء حتى لو كان احدهما ثلث
نصاب فلا بد ان يكون الاخر ثلثي النصاب وكذلك المضاف وغيره
ولو كانت مائة درهم وعشر دنانير قيمتها مائة درهم يجب الزكوة ^{بالانفا}
على اختلاف الخراج عند اعتبار القيمة وعندها باعتبار الاجزاء
ولو كانت مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم لا تجب الزكوة
بالاجماع كذا في التحفة واذا كانت مائة وخمسون درهما وخمسة دنانير
وقيمة الدنانير لا يساوي خمسين على قولها يجب الزكوة وقد اختلف
المشايخ على قوله قال بعضهم لا تجب لان الضم عند اعتبار القيمة يضم
الاقل الى الاكثر لان الاقل تابع للاكثر فلا يجعل المضارب وقال الفقيه
ابو جعفر تجب على قوله هو الصحيح ويضم الاكثر الى الاقل كذا في المختلف والاصل
ان المجانسة علنة الغنم ثم قال انما باعتبار القيمة فيضم لاجلها **قوله**

في دين ماله لا تجار درهم كتمت عروض التجارة واشترطوا لا يعين فرع
 مسئلة الزايد على النصاب قوله في دين ماله ليس فيه يتجر كتمت ثياب البذلة
 وعبيد الخدمة والا تجار مصور كالتجارة وبعد ما قلنا اي بعد قبض المائتين
 وحول حاله والالف فيه لا شباع في كل دين لم يقابل مالا كاملا لم يرد
 الخلع وبدل الصلح عن دم العهر وبدل الكتابة والسعاية في قوله اي في
 قول ابي حنيفة رحمه الله بالمقرير اي بالدليل زكوة اي قل او كثر الا
 العقل والكتابة اي الدية وبدل الكتابة والمراد عندهما من العقل قبل القضاء
 به فاما بعد قضاء القاضي فهو كسائر الديون كذا في فتاوي القاضيين
 وغيرهما ففيهما اي في العقل والكتابة على قبض نصاب كامل بان يكون ما يبي
 درهم وتخصيص العقل والكتابة يدل على ان المهر ملحق بسائر الديون
 عندهما وقد نص في الكل ان مهر المرأة على الزوج اذا كان معجلا بعد
 النصاب والزوج موثر بمنع الصدقة عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله
 علي ان المهر قبل القبض ليس بنصاب عنده خلافا لهما وقد قال في الميوط
 وذكر الكرخي ان المستثنى عندهما دينان الكتابة والدية على العاقلة لهما
 ان الديون كلها سواء في حكم الماله حيث ان المطالبة بتوجهها في
 اكبر وبعد الوفاة ويهيى مالا بالقبض حقيقة فيجب الزكوة في كلها
 ويلزمه الاداء بقدر ما يصل اليه بخلاف الكتابة لانه ليس بدين حقيقة

حيث لا يرد

تدفع

حتى لا يصح الكفالة به وكذلك الدية على العاقلة ووجوبها بطريق الصلة
 الا انه دين على الحقيقة حتى لا يستوفي من تركته من مات من العاقلة
 الا انه دين يقول الاصل ان المسببات تختلف حسب اختلاف الاسباب
العاشر من نصبه الامام علي الطريق لياخذ الصدقات من التجار ويأمن
 التجار بسببه من اللصوص وذكر في المغرب هو اخذ العشر وفيه
 الرطاب جمع الرطبة وهي الاسفست الرطب وفي كتاب العشر وغيره
 البقول غير الرطاب وهي كالكرات ونحوه والرطاب كالقثا والبطيخ
 والبادنجان والعنب والسفرجل والرومان والتين ونعام الحول على
 الرطاب بان كان له نصاب من الدراهم او الدنانير ومضى عليها
 احد عشر شهرا ثم اشترى بها رطابا للتجارة ثم تم عليها الحول كذا قاله
 شيخنا رحمه الله **وقوله** لا اخذ للعاشر اي لا ياخذ منه الزكوة لكنه
 يأمره باداء الزكوة بنفسه والاصل فيه ان ولاية الاخذ للعاشر باعتبار
 الحماية وقد دخل في اخذ لكنه يقول انها لا تنفي حولا فلا يجب فيها الا باعتبار
 ما لم يتم به عليه وقيل لا خلاف بينهم لانه لا يقول بعدم الاخذ اذا امكن
 اعطاؤه للفقراء او صرفها الى العمال اجرة لهم وها يقول ان بالخذ عند
 عدم هذه الاشياء لانه لا يفسد بمرور الزمان والعشر في الباقي

وغير الباقي اي واجب او يجب وقولها يفهم منه دلالة لانه لا جائز ان
 لا يجب في احد منها لتبوت الاجماع على انجاب العشر وتبوت الاختلاف
 في النصاب وهو قوله من غير شرط خمسة الاوساق ولا جائز ان
 يجب فيها لانه حينئذ يصير منفقاً ولا جائز ان يجب في الثاني
 دون الاول لانه لما وجب في الثاني دون الاول لانه لما وجب
 في الثاني فلان يجب في الاول اولى اوله لما لم يجب في الاول
 فلان لا يجب في الثاني اولى فلم يبق الا ان يقال انه لا يجب في الثاني
 دون الاول والباقي ما يفي سنة من غير تكلف كالخطة والشعر وما
 يبي كالبلح والبقول وغيرهما وان خضر او كذا في شرع الجامع الصغير
 من غير شرط خمسة الاوساق بتقرية المضاف من خوف التعريف
 والوسق ستون صاعاً كل صاع اربعة امنا والاصل فيه ان العام
 مثل الخاص في افاة الحكم وقوله عليه السلام ما سقته السماء
 ففيه العشر عام منفق عليه في قبوله فلا يجوز تخصيصه بالخبز هو
 مثله ولم يوجد وقال الاصل في المعارض الجمع وذلك فيما قلنا
 ويضمن الوكيل ان اتاها اي اعطاها وصورة اذا وكل بآداء الزكاة
 وسلم المال اليه ثم ركن نفسه ثم ادى الوكيل ضمن الوكيل علم بآداء الموكل

يجب في الاول دون الثاني

او لم يعلم

او لم يعلم كذا ذكره في الزيادة وقال في الاصل ان علم يضمن عندها ولا
 فلا واطلاق النظم يشير الى الاول والا صفيه ان المأمور اذا خالف
 يضمن وقد خالف لانه امر بآداء الزكاة والثاني لم يقع زكاة ما في
 ركاز الدار ما للنفي والركاز يتناول المعون وهو ما خلق الله تعالى
 في الارض يوم خلقها مشتق من المعون الالفامة والكنز وهو ما
 دفته بنوادم لانه من الركز وهو الا ثبات واراد بالركز هنا
 المعون لان في اكثر تجب الخمس بلا خلاف وهذا لان الركاز حقيقة
 في المعون مجاز في غيره والحقيقة حقيقة بان تراه فان قلت
 ما القايق في قوله لان ان قلت الكلام فيما اذا وجب المعون في
 دار مملوكة فذكره ليفيد هذه القايق فان قلت الدار لا بد وان يكون
 مملوكة قلنا بلى لكن الكلام فيما اذا كانت مملوكة للمواجد على انه يجوز
 ان يكون متعلقاً بما يعون **قوله** وفي الارض اي وفي الارض المملوكة
 روايتان في رواية كتاب الزكاة هي كالدائر فلا يجب الخمس والكل له وفي
 رواية الجامع الصغير يجب الخمس وانما قيد بالمملوكة اذ في الارض المباحة
 الخمس بلا خلاف والاصل فيه ان الجز لا يخالف الكل ومما يعملان باطلاق
 عليه السلام وفي الركاز الخمس **قوله** وهي تقشر جملة حاله **قوله**

لعشر الاجر بضم الياء كذا نقله شيخنا الشيخ الامام جلال الدين ^{قند} جندى
رحمه الله وقال ان فتح الياء خطأ وهذا لانه ذكر في المغرب عشرت القوم
من قوم حذ طلب اخذت منهم العشر وذكر في تاج الاسامي العشر عشر
ستون ومعناه لعشر لها كما في قوله تعالى واذا كالوا هم اي كالوا لهم وقال
القبائل ولقد جئناكم الموؤدة او عافلا اي ولقد جئناكم كذا في الكشاف
ويحتمل ان يكون بفتح الياء ومعناه انه يعطي العشر اما الله الاضداد
اولا لانه استعمله فيه مسامحة الا يرى الى جاري ان رجلا جاء الي
النبي عليه السلام وقال ان لي نخلا فقال عليه السلام اعشره او معناه ان المالك
ياخذ العشر من الارض ثم يعطيها الى عامل السلطان والاجر يعني ^{الموجر}
فقد ذكر في المغرب انه مع الاجر يعني الموجر السلف فهو نظير قولهم
عاشب وما حل يعني معشب ومحل ووضع المسيلة في الاجارة لان
الاجارة العشر على المستعمل الا في رواية ابن المبارك رحمه الله على
المعير كذا في الكامل وقيده بالعشر اذ خرج الموطع على رب الارض ^{بالاعطاء}
اما خارج المقاسمة فكما لعشر والاصل فيه ان سبب وجوب العشر ^{بالاعطاء}
تحقيقه الخارج والخارج للمتاجر صدقة وللاجر يعني فلذا وقع ^{في} القول
قوله يدفع ذوالارض اي يعطي جميع العشر رب الارض بالقرابة
المزارع ولا يكون عليهما كما هو مذهبهما الا ان في حصته يجب في عينه ^{في حصته}

المزارع يكون
ادوية

المزارع يكون دينا في دمنه والمزارعة وان كانت فاسقة غل
لكنه دفع على قول من يجيزها وفي بعض النسخ يدفع في الكل وعندهما
عليهما ناكسة **قوله** بحال اي بحال ما من الاحوال سواء كانت ^{عبارة}
نفقة او لم يكن وكان الزوج غنيا او لم يكن والاصل فيه ان الزكوة
عن تملك المال من مسلم غيره شمي والامواله مع قطع المنفعة عن ^{الموذي}
ولم يوجد هنا ومما نكاه بالاث **قوله** اذا زكوة وجبت اذا ^{جبت}
ركوة وجبت كقوله ان ذو لوثة لاناوها اضمار على شريطة ^{التفسير}
والملازمة البر الذي يكون للتجارة ويبلغ قيمته نصا بالاحوال ^{الحول}
وعرف المجموع بقوله وجبت وصورة من كان له مائة فقير خبطة ^{للتجارة} مائة
ما يتا درهم عند الحول ثم صارت قيمتها مائة درهم قبل ان يودي او اربع
درهم لتقصان في السعر او زيادة قيمة فان ادي من عينها ادي خبطة
اقفزة خبطة اتفاقا وان ادي القيمة ادي خمسة دراهم عن وعندهما
يودي درهماين ونصفا في التقصان وفي الزيادة عشرة دراهم وكذا
الجواب في سائر المكيلات والموزونات والاصل في المسيلة ان دفع قيم
جائز في الزكوة والواجب ^{في} الاقيداء العين او القيمة غل في عينه ^{قيمة}

يوم الوجوب وعندهما الواجب جزء من النصاب ولعلالة النقل
الي القيمة فيعتبر قيمته يوم الاداء هذا اذا كانت الزيادة والنقصان
من حيث القيمة بواسطة السعر وان كان من حيث الذات بواسطة
الجفاف والبلل او العطل فان انقص بان ابتلت الحنطة بعد
الحول حتى صارت قيمتها مائة فان ادى من عينها ادى خمسة اقعة
وان ادى من قيمتها ادى درهمين ونصفا بخلاف وان كان التغيير
زيادة بان كانت مبتلة وقيمتهما مائتان فيبست حتى صارت
قيمتهما اربع مائة فان ادى من العين ادى خمسة اقعة وان ادى
القيمة لودي خمسة دراهم اتفاقا والاصل فيه ان المستفاد بعد
لا يضم والزيادة مستفادة بعد الحول فلا يضم ونقصان بعض
النصاب يسقط قدره من الزكاة وتماه يعرف في الجامع الكبير
الموت مالا ينتفع به من الاراضي التي هي غير مملوكة لانقطاع الماء
عنه او بغلبة الماء عليه وما شبه ذلك مما يمنع الزراعة يسمى
ببطلان الانتفاع به والاحياء يكون بالبناء او الفرس والكراب
قال فمى له ولم يقل ملكهما كما قال عامة المشايخ لانه قيل انه لا يملكها

لعلالة الانتفاع

بل له ولاية الانتفاع فعله اي فعل من يحي والاصل فيه ان المطلق
يجري على اطلاقه وقوله عليه السلام من يحي ارض ميتة فمى له
مطلق لكنه يقول الاصل في النفاضة اجمع وذلك فيما قلنا
ليلا يلزم الترك لقوله لقوله عليه السلام ليس للمراء الا ما طاب
به نفس امامه السهم النصيب وبالمثل بدون التاء على تأويل
القطعات اولان كل سهم غنيمته والصغير في قسمة يرجع الي
نصيب الفارس او قسمة ثم لم يذكر نصيب الرجل لانه لا خلاف فيه
والاصل فيه ان الاستحقاق بحسب الغناء والاختلاف بناء عليه فان
قلت ينبغي ان يكون هن المصلحة في كتاب السير والتي قبلها
كتاب الثرب كما ذكر في كثير من النسخ قلنا انما ذكر المصلحة الاولى هنا
لان تلك الارض اما ان كانت خراجية او عثرية والعثر يخرج
هنا اما العثر فلا نهما عبادة مالية سيجها الارض النامية كالزكوة
ومصرفها الفقراء ويشترط النصاب عندهما وكل واحد منهما مستقل
بالقدرة الميسرة والخراج يناسب العثر من حيث ان كلا منهما مؤنة الارض

وسببهما الأرض النامية ويتعلقان بالقدر الميسر أو نقول الزكاة
سبب حيوة المال وصاحبه كما ان تركها سبب للموت كما في قصة
ثعلبة فينا سباحيا الموات الزكاة من هذا الوجه واما المسئلة
الثانية فلان الجهاد حسن لمعني في غيرم والزكاة كذلك الا
انها ملحقه بالذي حسن لمعني في عينه ولان هذه الاموال والانية
النصف فيها الى الايام كما ان في الزكاة كذلك ولان الغنمة ملائضا
باشرف الجهاد وهو الجهاد وهو حق الله تعالى وهذا مذكور في التفسير
التفسير والزكاة كذلك فصار المصاب به كله له وكان الحكم في الامم
الماضية الاحراق بالنار واحلت لملك الامة يتسبب لهم والزكاة كذلك
كتاب الصوم الصوم لغة الامساك
وشرعية الامساك المخصوص من شخص مخصوص في زمان مخصوص
وفي اداء معنى الوقت والشرط فلذا دخل الفاء في جوابه ثم قيده بقوله
في سفر لان الصحيح في المربع ان صومه يقع عن رمضان لان خصته
متعلقة كحقيقة العجز فيظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة وقيد
بقوله في رمضان لان التعيين اذا حصل بولاية الفادريان نذر

صوم في غيره

صوم يوم بعينه ثم صامه عن قضاء او كفارة صح عما نوي وقد عرف
في اصول الفقه **وقوله** عن واجب اخر اراد به الفرض
كالقضاء والكفارة لكن قد يطلق اسم الواجب على الفرض لما انه على
نوعين وقد عرف قوله ولو نوي النفل اي في رمضان في سفر **قوله**
روايتنا في فيه واختلاف الروايتين بناء على اختلاف الترخيجين
والاصل ان الرخصة متى ثبتت في شيء ثبت فيما هو اهم منه وصوم القضاء
والكفارة اهم لانه يطلب بهما ولا يطلب بهما الصوم وقال المتعين
الزمان كالمتعين في المكان والمتعين في المكان يصاب باجم
ومع الخطاء في الوصف فكذا المتعين في الزمان ونفس الصوم الحايث
اسم لجراحة وصلت الى الجوف **قوله** دواء قيل اراد به الرطب
لان اليا بلس لا يفسد عند الكل واكثر مشايخنا على ان العبرة للوصول
حق اذا علم ان اليا بلس اذا وصل فسد وان علم ان الرطب لم يصل لم يفسد
كذا في الكامل وانما ذكر اذا وصل وان عرف الوصول بقوله حصل في
الجوف ليس الى هذا الحكم يثبت عقيب العلة بلا تراخ كما يكون في بعض

في عبد كامل قبل القسمة كذا في الكامل والاصل فيه ان سبب وجوب
صدقة الفطر راس نمونة ويبي عليه ولم يوجد المونة والولاية
على المال لكل واحد منهما اذ قسمة الرقيق لا تجوز عنده للتفاوت
الفاحش وهما يرايه وهو من الزبيب نصف صاع والاصل فيه
غير المنصوص انما يلحق بالمنصوص اذا اعتدلا لكن المنصوص معتد
وهو التمر والبر فلذا وقع الاختلاف فقال هو شبه البر لانه
ما كوله كالب و قال شبه الثعير لان يلقى منه نواه ومن الثعير النخال
ثم اورد مسائل صدقة الفطر ههنا في الصوم نظرا الى المضان اليه
الفطر على الصوم شرطه ولذا اخره رعاية للترتيب الطبيعي ولذا اورد
الاعتكاف في اخر الصوم لانه يكون في العشر الاواخر كانت عايشه
رضي الله عنها كان النبي عليه السلام يواظب في العشر الاواخر الاعتكاف
هو البت في المسجد مع الصوم قوله بالخروج اي بالخروج من معتكفه وصيرا
اي الخروج وفي التحفة هذا الاختلاف في الاعتكاف الواجب اما في التطوع
فلا بأس بان يعود المريض ويشهد الجبان والاصل فيه ان الشيء لا يبقا
مع ما ينافيه وقال الاصل ان مواضع الضرورة مستثناة عن قواعد
الشرع **قوله** وليلة القدر لكل شهر بحرف القدر ليد اذ المراد منه

لم رمضان

شهر رمضان و لموعيان والمذهب عند ابي حنيفة رحمه الله انها تكون دايرة
في شهر رمضان لكنهما تقدم وتتاخر وعندهما متعينه الا انها لا تعرف
اي ليلة هي وفايد الاختلاف ان فيما من قال لعبد انت حُر ليلة
القدر فان قال ذلك قبل دخول شهر رمضان عتق اذا انسح الشهر اتفاقا
وان قال بعد مضي ليلة منه لم يعتق حتى ينسح شهر رمضان في العام القابل
عنده وعندهما اذا مضي ليلة من الشهر في العام القابل فحما مثل الوقت الذي
حلف عليه عتق كذا في المبسوط والمغني وذكر في التجنيس رجل قال لامراة
انت طالق ليلة القدر فهذا على الوجهين اما ان كان الحالف عاميا لا
يعرف اصلا اختلاف العلماء في ليلة القدر او فقيرا يعرف في الوجه الاول
تطلق امراته في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان من هذه السنة لان
العوام يعرفون تلك الليلة ليلة القدر وبه ورد كثير من الاخبار وفي الوجه
الثاني الاختلاف معروف ان كان الحالف في نصف رمضان لا تطلق امراته
حتى يجي النصف من رمضان من السنة القابلة وعنده ابي حنيفة حتى يمضي كل عام في
رمضان من السنة القابلة لان عند ليلة القدر عسي تقدم وعسى تتأخر
فلعمري في هذه السنة كانت في النصف الاول وفي السنة القابلة في النصف
الباقي وعليه الفتوى **ح**

الح

له في اللغة القصد وفي الشريعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص
في زمان مخصوص والمناسك مع منسك وهي اجوراج وسمى الاعي ضرياً
للزوم ضرورة ودوامه وصيغته فعيل للدوام مع الغنا والقادة الكثيرة
معناه والقادة اجمع الكثير لان القادة جمع القايد على وزن الفعلة
كالباعة والبايع والضربة والصارب والكثير حدان وصورة
المسيلة الاعي اذا وجد راداً وراحلةً ووجد قايلاً بطريق الملك بان
كان له عبداً او استاجرا جيراً ائمه كذا في فتاوي قاضي خان والتخفة
والاصل قد مر الجوار بمعنى المجاورة وغدها لا ياتم وهي افضل ^{صل}
فيه ان تعظيم بيت الله واجب فما يقطعها كان مكروهاً ولا جمع بلالة
امام اي ولا جمع بين الظهر والعصر يعرفات في وقت الظهر اما الجمع ^{لغة}
فلا يشترط له الامام يعني السلطان بالاتفاق فالحاصل انه يشترط عند
الاحرام والامام اي الجماعة مع الامام الاكبر اي السلطان فيها حتى لو صلى
الظهر وحده او الجماعة بدون الامام الاكبر او كان فيها غير محرم بالجماعة ثم احرم
وصلى العصر جماعة في وقت الظهر لا يجوز وقال لا يشترط الجماعة فيها ولا
في واصلق منها بل يشترط احرام الحج في العصر وحده كذا في المبوط ط

له امام

قوله بل امام اراد به الامام الاعظم وهو السلطان كذا ذكره شيخ الاسلام
والعتابي والاصل فيه ان ما ثبت بخلاف القياس يراعي جميع ما ورد به النص
وقال انه شرع لصيانة الموقف وكان نسكاً في حق منزله الوقوف ^{بفرد}
الحج هذا خبر في معنى الامر وهو النذب بدلالة **قوله** فذكر افضل ان
التعليل يوقيها بالياء بنقطتين من تحت لان التانيث يظهر في الصلة
تقال المراءة المرحول بها ولا يقال المرحولة بها وتعمل بناء التانيث
وانما ذكر هذا التمثال والمنفعة المنسوخة وهي نسخ احرام الحج بافعال
واعلم ان المحرمين انواع اربعة مفرد باح وهو ان يحرم باح والميقا او قبله
اشهر الحج او في غيره ويذكر الحج بلسانه عند التلبية مع القصد بالقلب او
بقصد بقلبه او ينوي بقلبه ولا يذكر بلسانه ومفرداً بالعمرة وهو ان يحرم
بالعمرة من الميقات او قبله في اشهر الحج او غيره ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية
مع القصد بالقلب او يقصد بالقلب ولا يذكر بلسانه وقادراً وهو ان يحرم
باح والعمرة معاً من الميقات ويذكرها بلسانه عند التلبية مع القصد بالقلب او
يقصد بالقلب ولا يذكر باللسان ومتمتع وهو ان يحرم بالعمرة والميقات او قبله
في اشهر الحج او قبلها ويعتمر ويحرم بالحج ويحج من عاهه ذكر من غير ان ياتم باهله

المأما صحيحاً كذا في مبسوط شيخ الاسلام والكامل والافضل عندنا المأما
 ثم التمتع ثم الافراد وروي ان شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله ان الافراد
 افضل من التمتع والاصل فيه ان الحج عبارة هجرة وسفر والمفرد يقع
 سفر للحجة والتمتع يقع سفر للعمرة وهي ستة فكان المفرد اولى
 وقال العمرة تبع فكان سفر الحج في الحقيقة معتد الي اخره وقد بقوله
 عن سفر البصرة لانه لو لم يرجع الي البصرة بل اقام بمكة حتى يحج يكون متمتعاً
 اتفاقاً وان رجع الي الكوفة لا يكون متمتعاً اتفاقاً والخلاف فيما اذا
 اتخذ البصرة داراً بان ينوي الإقامة بها خمسة عشر يوماً اذ لو لم ينو
 الإقامة خمسة عشر يوماً ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً اتفاقاً كذا
 مبسوط شيخ الاسلام **وقوله** فهو متعة اي يجب عليه دم المتعة
 وهذا الخلاف على قول الطحاوي وقال الجصاص انه يكون متمتعاً
 بالاتفاق وعكسه اي وعكس الحكم المذكور والاصل فيه ان التمتع هو الترفق
 باداء النسكين الصحيحين في سفر واحد من غير ان يلبس باهله فيما بينهما
 المأما صحيحاً والسفر الاول لم ينته عنده برجوعه الي البصرة فصار كما
 لو لم يخرج من الميقات واذا افسد العمرة لا يكون متمتعاً لان حكم السفر الاول
 لما بقي بالرجوع الي البصرة صار كأنه لم يخرج من مكة واهل مكة لا متعة

ثم وعزها

لهم وعندهما السفر الاول انتهى بالبصرة وهذا انشاء سفر آخر فصار كالو
 عاد الي الكوفة ثم جاء وحج لا يكون متمتعاً واذا افسد العمرة يكون متمتعاً
 واذا افسد العمرة يكون متمتعاً لان السفر الاول انتهى بالبصرة وهذا
 انشاء سفر وقد حصل له نكاح صحيحان فيه فيكون متمتعاً تاخير شك
 الحج الي اخره السك العبادرة وتطلق على القران ايضا وذلك بان يؤخر
 الحاج الحلق عن ايام النحر او يؤخر طواف الزيارة عن ايام النحر او يؤخر
 رمي جمرة العقبة من اليوم الاول الي اليوم الثاني او يؤخر ابحار الله
 من اليوم الثاني الي يوم الثالث او يؤخر الثالث من اليوم الثالث الي
 اليوم الرابع او يؤخر الكل الي اليوم الرابع والاصل فيه ان الحج عبارة
 متعلقة بالزمان والمكان فالناحية الزمان مضمون بالدم كالتأخير عن
 المكان ومما تركاه بالاثار المحج يفتح الميم واجيم موضع المحجمة
 بالكر وهي قارورية واجيم بفعل الحجام والحجامة حرفة
 ومعناه وحلقة شعر المحجم على حواف المضاف والزيت والخطمي قبل
 الاضلاف في خطمي العراق لانه راحة طيبة كذا في شرح الطحاوي
 وزعم الزندوسني قيل معني **قوله** مستأصبا وعالم المصنف رحمه الله

ما يصح الميم والفرق بكسر الراء في الديوان وقيل بالفتح لغة وهذا
الخلاص في الزيت البحث اما المظلي من كماله لنبه على استعماله
الدم بالاتفاق وهذا اذا لم يكن مطبوخا فان كان زيتا قد طبع او
جعل فيه طيب يلزم الدم اتفاقا وهذا كله قبل الحلق او التقصير وقيل
هذا اذا استكثر منه اما اذا كان قليلا فعليه الصدقة اجماعا
والكثير ما يستكثر النافله **قوله** وقال صدقة معناه في
الكل سوى النافله فانه لا يجب شي عند ما فيه ويحتمل ان يجب الصدقة
عند ما فيه ايضا ويكون فيه روايتان وكل صدقة في الاطعام غير
مقدرة فهي نصف صاع من بر الا ما يجب يقتل القملة والجراحة وواجب
يتاقي بالشاه الا في موضعين من طاف طواف الزيارة به جنبا او جامع
قبل الوقوف بعرفة فان فيها بدنة كذا في الهداية والاصل فيه ان الحاجة
الشعث الثقل بالخلق والتطيب يكون جانبا وجنبا بالبحر بحجر بالدم
واكله طيبا كثيرا بان للزق بكل فيه او اكثره والقليل مادونه قدره
اي الصدقة وما الغدوم اي في الصورتين وهذا في قولهما اذ لم يعلم
يقول ذلك لتوهم ان عند ما يجب الصدقة في الكثير ولا شيء عليه القليل
في الغدوم

في الغدوم فيها جميعا ليعلم مذهبهما فالخامس ان عند ما لا شيء عليه بالاكل فان
قيل التوهم باق لا يحتمل انه في الغدوم القليل يجب اي يجب الصدقة
في القليل ولا يكون القليل معدوما حتى لا يجب عليه شي قيل لا يمكن الحمل عليه
خلوع عن الفايقة اذ عرف مذهبهما بقوله وفي القليل قدره وهذا لانه
لما وجبت الصدقة عند لا بد وان يكونه القليل معدوما عودها في
الاختبار اذ لا شيء اقل من الصدقة ولا يمكن القول بالدم لانها لا يقولون
بالدم في الكثير فكيف في القليل فان قيل ليس ان الواجب يقتل القملة
واجرارة اقل من الصدقة قلنا لما اد الاسر الى هذا فتقول حمله
ما ذكرنا اولى لان الفايقة فيه اكثر ثم قيل **قوله** الغدوم خطا لان
اتفعل ما جاء مطاوع افعل الا في مواضع معدودة قلنا هذا
نقل على التقى وانه غير مقبول عند ذوي العقول على ما اشتهر فيما بين
الفقهاء الكبار المحققين استعماله فان الشيخ الامام ابا المعين رحمه الله
وفور فضله ذكر في كتبه الكلامية كتبت في الاولى وغيره في كثير من
المواضع وكيف يظن بهم هذا الظن الفاسد وقد تحلوا وقالوا
لعل الكاتب ظن اللام نونا ومبرادة وما الغدوم وليس بنا الى حجة

مع استفاضته فيما بين السلف رحمهم الله وقت الرمي يوم النحر
وثلاثة ايام بعد اما وقت في اليوم الاول فمن حين طلوع الفجر الي
طلوع الفجر من اليوم الثاني فيستحب بطلوع الشمس وجعل الزوال الي
اخر الليل كوز ويكره ولا يجب عليه شي اذا رماه ووقته في اليوم
الثاني والثالث بعد الزوال الي اخر الليل وقبل الزوال لا يجوز
ووقته في اليوم الرابع بعد الزوال ويحوز قبل الزوال خلافا
لها ويروي ثالث الايام باعتبار ايام التشريق ورابع الايام
باعتبار يوم النحر كذا قاله شيخنا رحمه الله والاصل فيه ان الترخص لما
ثبت في اصل الشي لان يثبت في وصفه اولى وقال اذا لم
يترخص التحق بسائر الايام الاحصاء وان تحصر الحاج على اداء
الحج فمضى كدم الصيد وعزم لا يختص بيوم الحرائق اتفاقا والاصل فيه
ان كل امر يعود على موضوعه بالنقص وهو فاسد ودم الاحصاء
شرح للتيسير وهو دفع الضرر الناشئ من اعتداد الاحرام والقول
بالتقييد بيوم النحر موذي الي العشر والي هذا اشار بقوله الاستيثار

يوم النحر

قوله ويعزم المحرم اي قيمة ما اكل لو كانت مذبوحة **قوله**
ايضا قيد به لانه ضمن مرة بالقتل وقيد بقوله من بعد ما ادى لانه اذا
اكل قبل ان يوذي جنازة دخل ضمان ما اكل في ضمان الجزاء اجماعا هكذا
في الحصر والمختلف وقيل يوعى الخلاف ايضا كذا في مبسوط شيخ الاسلام
والخلاف فيما اذا اكله القاتل اذ لو اكله محرم اخر لا يجب الا التوبة والاستغفار
بلا خلاف وهذا اذا اكل من الصيد فان اكل من الجزاء يضمن بقدر ما اكل بالاتفاق
كذا قاله شيخ الاسلام والاصل فيه ان الحكم كما يضاف الى العلة يضاف الى علة
العلة وقد عرف الاستعار لغة هو الا دماء بالجرح وهو الطعن بالرجح
في اسفل السنام من قتل البير وقال الشيخ الامام ابو منصور رحمه الله محتمل
ان ابا حنيفة انما كره استعار اهل زمانه وهو المبالغة في البضع اي الشق
على وجه يخاف منه السراية فسد الباب عليهم بالكرهية فان لم يجاوز
الحديث فحسن او كره ايتاده على التقليد كالمواثر فكاه الكتابية
على المسيلة وعند ما هو مباح حسن وليس بسنة ولا مكروه والهدايا
جمع هدي وهو ما يهدي الى الحرم والخلاف في الهدى بالهدايا الغنم

والبقر فلا يشتران عذم والاصل فيه ان الحرم مع المبيع اذا وردا فالحرم
اولي ومنع التقصان كفوات الاذن والالية وهذا بلا خلاف
والخلاف في ان فوت ثلث الاذن هل هو كفواته ام لا قول ^{فوت}
ثلث العضو فوت الكل اي كفوات الكل وجوزا في فائت الاقل اي
اذا كان مادون النصف فهو عفو والزائد عليه مانع وفي النصف
روايتان والاصل في كل ثابت كما له كما في التقصان من
شبهة العدم والقليل عفو والكثير لا والمثلث كثير على لسان الشارع
وهما اعتبر الحقيقة قول ^{ما لا يضي} بان بلغت حملا او عناقا
اما اذا بلغت قيمته ما يضي بان بلغت جذعا او نحوه فاشترأها
ذبحه بالاجماع ولم يجز ذبحته بالكر والفتح وقيل الفقة اصح ومعناه انه لا
لا يجوز من حيث الهدي اما المصدق من حيث القيمة فيجوز وزيغوا
هذا البيت وقالوا الصحيح والصيد مما فترت قيمته عما يضي لم تجز
وعملوا بما لا طائل تحته ولا خفاء في صحته عصمنا الله تعالى عن السرف
القول والمطعن في السلف والاصل فيه ان ما ثبت بخلاف القياس
يقتصر على مورد النص والارادة عرفت قربة لخلاف القياس والنص
وردي في الاضحية ودم المتعة وهذا لا يجوز بالصغير وفي يد الحرم
من اليد الحقيقة

منه اليد الحقيقة وقد بالحرم اذ لو كان في يوحلا يضمنه بالاجماع قول
له لاي ملو ملك له وقيل به ليعلم ان الخلاف في الصيد الماخوذ
قبل الاحرام ليصير ملكا له اما اذا احده بعد الاحرام لا يملكه عليه
ارساله ولو ارسله انسان لا يضمن اجماعا كذا في المبيوط واجماع
الصغير وكلمة من عامة فيتناول المرسل الحرم والحلال والاصل فيه
ان اطلاق مال الغير بسبب الضمان الا اذا كان مأمورا ولم يوجد وان
يكن المأمور اصله يكون سقطت الواو واجتماع الساكنين سقطت
المون لانها عنه في الخيشوم وهذا لقوله تعالى ولا تك في ضيق مما
يمكرون وقول ^{الشاعر} في قبل التفرق يا ضبعا ولايك موقف منك
ثم ذكر في المختلف ما يشير الى الخلاف فيما اذا ادي العرة لنفسه وذكر في
الكامل ولو امر غيره بالافراد بحجة او غمرة فقرن فهو مخالف ضامن
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما كوفي عن الامر استحسانا وهذا اذا قرن عن
الامر اما لو نوى باحدهما عن شخص اخر او عن نفسه فهو مخالف ضامن
بالاتفاق وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله اجمعا على انه اذا نوى العرة
عن نفسه او عن رجل اخر فانه يصير مخالفا لانه مأمور بقطع جميع المخالفة
المسافة للحج وقد قطع البعض بحجة الامر والبعض لوعة نفسه

مخالفة حتى يضمن التفقة والاصل فيه ان المأمور اذا خالف
يضمن وقد خالف الله مأمور بتجريد السفر للحج ولم يفعل
فان يثبت هذا اي المأمور لا حيث التفت قال الله واللام
للعهد وقد سبق ذكره معني اذ الموت تلف وهو مصدر وقد
عموت المأمور لانه اذا خرج لم يبق له حاجا ومات في الطريق
وقد اوصي بان يخرج عنه حج عنه من موضع الموت اتفاقا على رواية
سليمان وان كانت المسئلة على الخلاف على رواية ابي حنيفة والله اعلم
ان لا عبرة للوسيلة ما لم يتصل بالمقصود والرجل المبتدئ هو الذي
عليه صفة له وكذا العاجز والجملة الشريطة وهي قوله ان اخر مواعنه فذاك
جائز خبر المبتدئ وهو ان اخر مواعنه فيه يرجع الى الرفقة لانه

(Faint handwritten notes in Urdu script)

از الاحم عنده

وموافقته الح مواضع الاحرام وان يعود مليباً اي قبل الاشتغال
بافعال الح اما اذا طاف شوطاً او وقف بعرفة تاكد عليه الدم فلا
يسقط بالعود والتلبية ولا فرق بين ان يعود الى هذا الميقات او الى
ميقات اخر والا صل فيه ان تعظيم بيت الله تعالى واجب ومن ذك ان
لا يجاوز الميقات غير محرم فاذا جاوز وعاد محرماً مليباً فقد
تدارك ما فات فيسقط عنه الجنابة والرجل المكي قيده لان الجمع بينهما
حق غير مشروع فان معنى عليهما اجزاء لانه ادي افعالهما كما التزم علي
دم لجمعه بينهما كفارة اما الا فاقى يجوز له الجمع بينهما بل هو افضل

از الاحم عنده

فان احرى بالعرف ثم احرى بالحجة قبل ان يطوف اربعة اشواط
العرف يكون قارئاً وان طاف اربعة اشواط يكون متمتعاً **قوله**
قد طاف الاقل حصه به لانه لو احرى بالحق بعد ما طاف لعرفته اربعة
اشواط يرفض الحج بالاجماع ولا يرفض العرف ولو لم يطف اصلاً
يرفض العرف بالاجماع **قوله** الاقل يتناول ما اذا طاف شوطاً
وشوطين وتلاته وفي قوله واهل بعد قوله ليجزى اشارة الى ان
رفع الصوت هو المشرع فيه اذا اهلل رفع الصوت بالتلبية
قوله اذا اي اذا لم يبالج بعد ما طاف الاقل لعرفه وبيت قوله
ليلا يتوهم ان عدمه لا يرفض شيئاً او يرفضها والاصل فيه
ان ابطال العمل حرم بالنقض وفي رفضها ذكر لا يرفضه وقال ان
الترجيح بالحال لان الحال قائمة بالذات تابعة له
كتاب النكاح النكاح لغة الضم ويحيى العقد
به لوجود الضم فيه صبا اي خرج من دين الى دين وهم قوم
عدهم لواعي ديني اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة كذا في
الكشاف وقيل هذا الاختلاف بناء على انهم عند اي حنيف رحمة الله
قوم من النصارى يقرءون الزبور ويعظمون الكواكب

كقضيئنا القبله

كقضيئنا القبله وعندهما هم قوم يعبدون من الكواكب فكانوا
كعبدة الاوثان وقيل هم قوم يزعمون انهم على دين نوح عليه السلام
وقبلتهم نحو مذهب الجنوب وخص النساء لاختصاصهن محل
العقد وهذا الكتاب كتاب النكاح وان كانت الزكوة لا تختص
بالمرأة وحكم الزكوة في الرجل يعرف دلالة وحقق هذا من الحكمين
لانهم في غيرهما كالكتابي بالاجماع كعقد الزمة وغيره **قوله**
حكم حل العقد اي للمسلم لما انه شبهتهن بالكتابيات والاصل ان
النكاح يعتمد الملة السموية لكن الخلاف فيها والاف اي الالف لالب وام
والجداي اب الالف لان مطلق اسم الالف والجدا يتناول الكامل وفي
العصبة فيخرج الجدا الفاسد والاف لام اذا ما اجتمعا اي اجتمعا كان
الوجود والحضور حتى لو كان الجدا غائباً غيبة منقطعة
للام ولاية التزوج اتفاقاً المنكح اي فالمنكح للصغير والصغير
بل معا اي لكل واحد منهما ولاية التزوج ولا يشترط اجتماعهما كما

وقال

يقوله ما ذكره رحمه الله من ان الولاية للمجد في قولهم لان شفقة الجدد
تربوا على شفقة الاخ والخلاف يحكي عن الكرخي كذا في المبسوط
فان قلت قيل ان كلمة بل لا تثبت ما بعده وباطال ما قبله ولم يوجد
هنا لانها يقولون ايضا بان الجدد منكم قلنا لا بل معنى الاعراض
موجود لان قوله فالمعك الجدد يقتضي الحصر اي فالمعك الجدد لا غير
وهي يقولون لا ينحصر الانكاح في الجدد والاصل فيه ان الانكاح لا يقتضي
العصبة بالحدوث والعصبة هو الجدد عنه وعندها كلاً ما عصبه
وحايز للاب الى اخره الاب يتناول الاب القريب والبعيد عند
وما هو الجدد عندها اما من حيث الان اجمع بين الحقيقة والمجاز يجوز
اختلاف المحل عند البعض او دلالة قيد بالاب ليحترز عن غيره
والعم فانما لا يمكن ان التزوج بالغني الفلحي اجماعاً وهذا خلاف
الصافي اما السكران اذا تزوج ابنته الصغيرة ونقص من مهرها
او زاد على مهر الابن لا يصح اجماعاً كذا في الخلاصة ومجموع النوازل
وقيد بالتزوج لان البيع لا يجوز عند الكل وذكر الولد يشتمل

الذكر والثاني

الذكر والثاني وقيد بالغني الفلحي لان اليسر لا يمنع الجواز اتفاقاً
والفلحي لا يتغابن الناس فيه واليسر بخلافه ويثبت صورته في
الجامع الصغير وقال اذا تزوج ابنته وهي صغيرة بعشرة دراهم ومهرها
الف او تزوج ابنه الصغير امرأة بالف درهم ومهرها عشرة دراهم وهذا
اذا لم يعرف سوء الاختيار من الاب بحجانه او فسقا واما اذا
كان النكاح باطلاً **قوله** وقال بل يرد اي التزوج يرد ويطلب
وظن بعض اصحابنا ان الزيادة والنقصان لا يجوز اما النكاح يصح
المثل فعلي قولهم معنى قوله بل يرد اي الغني الفلحي في الوجهين **والاصح**
ان النكاح لا يجوز عندها لان الولاية مقيدة بشرط النظر فعند فوات الشرط يبطل العقد
كالمأمور بالعقد بشرط يبطل العقد اذا عدم الشرط كذا في المبسوط وغيره **والاصح**
ان السبب الظاهر اذا اقيم مقام الامر الخفي يكون المتطور اليه كاي السفر النظر
وهنا قرب القرابة وكما في الشفقة اقيم مقام النظر فيكون هو المتطور
اذا ولي ذكر فيه اضرار بشرطه التفسير وصورة اذا قال الصغير او الصغيرة
زوجته امس لم يصدق الا ان يشهد الشهود او يدرك الصغير فتصدق
معناه اذا ادعى الزوج ذلك عند القاضي فاقترع الاب وعندها يثبت النكاح

بإقراره من غير بينة وعلى هذا إذا قال المولي زوجت عبدي أس لم يثبت
الابينة أو تصديق العبد وكذا وكيل الرجل أو وكيل المرأة إذا أقرانه
زوج موكله أو موكلته وأنكر الموكل أو الموكلة ذلك ومولي الأمة إذا
قال زوجت أمي مرفلان يصدق بالاجماع فهو مستسايل وفي الصغير
وفي الصغير وكيل الزوج وكيل المرأة مولي العبد ومولي الأمة وفي الكل خلاف
في الأصح قال شيخنا الأستاد مولانا حميد الدين رحمه الله الخلاف فيما إذا أقر الولي
صغرهما فإن أقره موقوف عنده إلى بلوغهما فإذا بلغا وصوقا ينفذ
ولا يبطل وعدهما ينفذ في الحال وإلى هذا أشار في المبسوط وغيره وهو الأصح
وقيل الخلاف فيما إذا بلغ الصغير وأنكر النكاح فأقر الولي إما الوقت بالنكاح
الصريح أقره كذا في المعني وذكر في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله
أقر بالنكاح على الصغير أو الصغيرة فقال كنت زوجت ابنتي أس من فلا
أو زوجت الصغير فلأن أس فان على قول أبي حنيفة رحمه الله لا ينفذ
الابينة وإن صدقه الزوج في ذلك أو المرأة وعلى قولهما يصدق
بينه فان قيل على من يقام البينة والبينة لا تقبل إلا على من كنت
انكاره لأن المنكر هو الصبي ولا عبرة لانكاره والاب والزوج أو المرأة
مفران فعلى من يقام هذه البينة قلنا ينصب القاضي خصمائي الصغير

أو الصغير حتى ينكر فيقيم الزوج البينة فيثبت النكاح على الصغير والصغيرة
قوله كذا الوكيل أي وكيل الزوج أو وكيل المرأة والأصل فيه
أن الأقرار حجة قاصرة يقتصر على المقر ولا تقبل على الغير بخلاف الأمة
لأن ذلك أقرار على نفسه لا منافع يضمنها له وقال الأصل أن الأقرار
إذا لم يكن متما فيد ولا تامة هنا لأنه لا يملك إنشاء لكنه يقول إنما يملك
الإنشاء فيصح إقراره إذا ادعى الزوج إلى الزوجه ابنته البكر البالغة
رجلاً ثم اختلف الزوجان فقال الزوج إنها سكنت وقالت هي رستم
فالقول قولها ولا يستخلف وعندها يستخلف **قوله** رضا أي رضا
البكر البالغة ونفت أي نفت رضاها فالقول ما قالت أي بلا عيب
بقوله وقال حلفت وفي بعض النسخ وليس بخلف ولفظ المصنف
فليس وأنه للتعليل لأنه كالكي والحكم إذا كان مترتباً على الكي يكون
مترتباً على الجزئي فمسئلة دعوى الزوج رضا جزئي والنكاح كلي
والأشياء الستة كلي فان قلت إن الفاء يدخل على أحكام العلل لا على
العلل يقال سقاء فارواه اطعمه فاشبعه قلنا وقوت تدخل على
العلة إذا كانت مما يدوم كما في قوله إذا لي الفأفأنت حرانه لعيق الحال

لان معناه اذ الي الفلانك قد صرت حرة او العتق دائم فاشبه التزويج
وقد وجدوهنا لان عدم الاستحلاف دائم قيد بقوله والرجعة
للاصلاح موافقة لقوله تعالى وجعل لهن احق بردهن وفي
ذلك ان ارادوا اصلاحا اي ان ارادوا بالرجعة اصلاحا لما بينهم
وبينهن واحسانا اليهن ولم يريدوا مضادتهن كذا في الكتاب
صورة المايل اذا ادعى رجل على امرأة او هي عليه نكاحا والاخر
ادعى المولي عليها او هي عليه بعد المدة انه فاء في المدة وانكر الاخر ادعت
المرأة على الرجل وهو عليها بعد العدة انه راجعها في العدة وانكر
ادعى على مجهول النسب انه عبده او يدعي المجهول عليه انه عبد وانكر
الاخر ادعى على معروف انه معتقه وموليه او ادعى المعروف عليه ذلك او
كان ذلك في ولاء الموت فالولاء يتناولهما ادعى على مجهول انه ولده
على العكس وصورة الاستيلاء ادعت امة على مولاه انها ولدت له
الولد او ولد اقدومات وانكر المولي وقيد بحجوه فيه بالمرء لانه لو
المولي لا عبرة لانكارها فالدعوى يتصور من الجانبين في الكل الا في
هذه وهذا كله اذ لم يقصد به المال فان قصد به المال يستحلف

كامرأة ادعت

كامرأة ادعت على رجل انه تزوجها بكذا وانه طلقها قبل الدخول والزمن
رضف المهر لان المقصود منه المال فثبتت المال بنكوله ولا يثبت النكاح وكذا
لو قصد به الارث وكذا هذيان النسب بان ادعى حقا كالارث والنفقة كذا
في شرح الجامع الصغير فان قيل كيف يكون هذه المايل سنة وهي التزويج
قبل امومية الولد تابعة لثبات النسب والاصل في هذا ان ما شرع
لغيره يبقى ببقا الغير وسيقط بسقوطه والاستحلاف شرع للنكول
والنكول لا يجري في هذه الاشياء لانه بذل فلا يشرع الاستحلاف
كافي الحدود وعدوها هو اقرار فيجري الاستحلاف كما في الاموال ومن يزل
عذرهما زناها قيد بالزنا لانها لو وطئت بشبهة او بنكاح فاسد يكون
في حكم الشيب بلا خلاف لان الشرع اظهر ذلك الفعل عليها حين الزمها
العدة والمهر واثبت النسب بذلك الفعل وهنا الشرع ما اظهر عليها
اذا لم يتعلق به شيء من الاحكام وامرنا بالستر على نفسها وهذا لان
الزنا في الشرع وطئ الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة وفي المثلين
شبهة الملك ثابتة كذا في المبسوط وكذا يجتزئ به عما اذا زالت بكارتها
بوثبة او جراحة او تعفيس **وقول** فزوجت بالغالتي هي
للوصل مع التققيب بشر ان الزنا لم يصير عادة لها ولم يقم عليها الحد

حتى اذا اعتادت ذلك واخرجت فاقم الحد عليها بشرط الاستطاعة
اتفاقا كذا في المبسوط والاصول ان الثابت بدلالة النقص كالتأنيث
به وسكوت البر جعل رضا جلة الحيا بالنقص وقد وجد هنا وقال
انها تثبت حقيقة فيستلحق بالنقص ذميمة لتعدد صورته اذ ذميمة
طلقها زوجها الذي اومات عنها فلها ان يتزوج قبل ان تحيض ثلاثا
في الطلاق وقبل ان يمضي اربعة اشهر وعشرا في الوفاة وعندها ليس لها
ذلك كذا في المختلف والي هذين الوجهين اشارة بقوله في عدة الكافر
قوله يعقد يدل على انه يستوي ان يعقده مسلم او ذمي **قوله**
وهو بعد اى بعد العقد او بعد ما شرعوا فيه وقوله في عنة الكافر ^{الان} يشترط
العنة تجب على الذميمة وذكر في المختلف في تقليل ما يدل على انها لا تجب وقد
اختلف المشايخ فيه على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم تجب العنة على
الذميمة من الذمي لكن اذا تزوجها في العنة وهم يدينون جواز النكاح في
العنة فانه يقع حايثا لكنها تيقظ والصحيح ^{قوله} قول ابي حنيفة رحمه الله
ليس على الحربية عنة ^{الاول} الحربي ولا على الذميمة من الذمي فعلى القول
قوله في عنة الكافر واضح جدا وعلى القول الثاني سماها عدة على
اعتبار قولها او سمي المدة المقدرة بقدرها عدة مجازا
وقيد بقوله في عنة الكافر لان الذميمة اذا كانت تعتد من مسلم

بحر الذي ولا مسلم

لم يحز لدي ولا مسلم ان يتزوجها في العنة بالاتفاق لان العنة تجب
هنا صيانة لما للمسلم ووضع المسيلة في الذمي والذميمة لان الحربي
اذ اطلق الحربية لا عنة عليها بالاتفاق والاصل ان حكم العلة لا يتأخر
عن العلة والطلاق والموت من يلان للنكاح والتي اذا ازال ^{بالنقص} الزوج
بجميع اثاره فكان ينبغي ان لا تجب العنة الا انه وجب في بعض ^{الصور} الصفات
ولم يوجد والقياس معهما كما في المسلم **قوله** بالعقد الصحيح ^{اللازم}
باللزم بعد ذكر الصحة لجواز ان يكون العقد صحيحا ولا يكون
كما اذا انكحت من غير كفوة وكما اذا عقدت غير الاب والجد فيبين ان هذا
النكاح لازم حتى لا يتمكن احدهما من الفسخ والرد ^{قوله} يلحق بالعقد الصحيح
اللازم اي مادام ذميا واراد به في حق بعض الاحكام وهو انه اذا
طلب احدهما التفرق من القاضي لا يفرق ويقضي بالنفقة واذا دخل بها
لا يسقط احصانه حتى لو سلم بعد ذلك يجوز قاده اما لا يثبت ^{الارث}
بالاجماع بهذا النكاح وعندهما يفرق بينهما بطلب احدهما ولا يقضى بالنفقة
ويسقط احصانه بالدخول حتى لا حد قاده بعد الاسلام **قوله**
واحمس والاختين بالجر معطوف على بالمحرم مع وجود الفاضل كما
قيل في قوله تعالى وقيله انه معطوف على الساعة اي عند علم الساعة

وعلم قيله وقيل فيه فقد تم وتأخير معناه تزوج الذي بالمحرم المحرم
والاختين ملحق بالعقد الصحيح كذا اذا اطلقها مرات ثم تزوجها
يلحق ذلك بالعقد الصحيح اللازم ايضا **قوله** كذا اذا اطلقها لفظ
المصنف رحمه الله وفي بعض النسخ كذا التي والاصل فيه ان الشيء ينعدم
بالعلم محله لان المحال في حكم الشروط والشرع اخذ المحرم عن المحل
لكنه يقول ذلك بالخطاب وهو قاصر عنهم الزمة العهد وسمى به لان
نقضه يوجب الذم وسمى به لمن يقبل الجزية لوجود المعاهد
وبينهم وفاية الخلاف فيها اذا انزاعا الى القاضي او اسما فانه لا يقضي
بشيء عنده وعندهما يقضي بغير المثل وقيل قيد بقوله اهل الذمة اذ في
في اهل الاسلام يجب مهر المثل بالاجماع وقيد بقوله لو نفيها لان في
السكرت روايتين عنه في رواية هو كالنقي وفي رواية لها مهر المثل كذا
في شرح الجامع الصغير وهذا اذا ادانا حوازة بغير مهر فلما اذا ادانا
وجوب المهر حال ترك التسمية او النقي يجب المهر كذا في المبسوط ^{الاسلام}
وعنه والاصل فيه ان النكاح لم يشرع الا بالمال لقوله تعالى ان تنفقوا باموالكم
وانما احل الله لكم ما لم يشرع الا بالمال كقوله تعالى ان تنفقوا باموالكم
وجوبا لكنه يقول ذاك في حقنا بولالة قوله باموالكم حربية قد
خرجت اي حربية موحول بها لان نفريغ العلق يكون فيها بعد
خرجه

خرجت مراغمة اي مهاجرة مسلمة راغمته اي جهرته ويحتمل ان يراد بها
التي فارقتها على رغبة يقال رغم انقه اي ذل وانقاد والذل والافتقار
بتحقيق بقبول الذمة والاسلام فعلى هذا لا يختص بالمسلمة بل يتناول
الذمية والمسلمة كذا في مبسوط جوهر زاده وشارح المختلف يدل على
ان الوضع في المسلمة **قوله** تبين مجمع عليه والاصل فيه ان الزيادة
على النفس نسخ فلا يجوز بالرأي وقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوا
مطلقا عن اشراط العدة فلا يرد بالرأي وعند ما عليها الحق لان ولما
من الكافر ثابت السب ودارتوا الزوجين سقطت نون الجمع للاضافة
والزوج يطلق على الزوجة ايضا وهو اوضح لانه لغة القرآن قال الله تعالى
اسكنوا زوجكم الجنة وقال الله تعالى وخلق منها زوجها وقال ان اردتم
استبدال زوج مكان زوج كما اصله ما ما كورت كلمة ما التي للشرط فابل
الالف بالهاء نقاد ياء التكرار وقيل انه يعني ميتما والجملة الشرطية خبر متى ما
المبتداء **قوله** في المهر اي في اصل التسمية بان قال ورثة المراءة كان
المهر مسمى وقال ورثة الزوج لم يكن فالقول قول من ينكر التسمية عنه لانه
لا حكم لمهر المثل بعد موتها عنه فلا يقضي بشيء وعند ما يقضي بمهر المثل كما في
حالة الحيوة وانما قلنا بان المراد منه الاختلاف في اصل المسمى لانه اذا وقع

الاختلاف في مقدار المسمى فعند أبي حنيفة رحمه الله القول قول ورثة الزوج
ولا يحكم بمهر المثل وعند أبي يوسف القول قول ورثة الزوج إلا أن يأتوا
بشيء قليل وليس في قول أبي حنيفة استثناء القليل وعند محمد بن يقطين
مهر مثلها كما في حالة الحيوة وقد بوار في الزوجين لأن الزوجين
إذا اختلفا في أصل المسمى يجب مهر المثل بالإجماع وقد بالزوجين لأنه
إذا مات أحدهما فالجواب فيه كالجواب في حال حيوتها والأصل فيه أن
المثل حيث ما وقعت البضع كالمسمى ومجرب أنه يجب بغير شرط كالنقطة
والصلة فللمشقة الأولى لم يقطعت أحدهما وللشقة الثانية يقط
موتها كذا قال في هذا الموضع وقاساهما إذا مات أحدهما
والخادم المهر تزوج امرأة علي خادم قضى بخادم وسط قيمتها أربعون
ديناراً إن سمي سوداء وخمسون ديناراً إن سمي بيضاء وقال يختلف
ذكر بالعلم والرخص ولو تزوج امرأة علي خادم مطلقاً يجب خادماً وسط
والخادم الوسط أدنى الأتران وأعلى اليهود كذا في مبسوط شيخ
الإسلام رحمه الله وفي المغرب الخادم واحد خلا ما كان إجارة
إلا أنه كثر في قول محمد بن يعقوب الجارية وأريد هنا الجارية بدليل قوله

في السوداء

في السوداء **قوله** والخادم المهر صورة المسيلة وقوله باربعينا
جواب المسيلة لكن فيه اشتباه ففسره بالبيت الذي يليه فالمهر صفة للخادم
قوله باربعينا خبر وذا القريب وذا البعيد وذا للتوسط
فينصرف ذا إلى الخادم بخمسين وذا إلى الخادم باربعين وفي تقدم البيضة
السوداء وذا البيضة بلفظ الجمع وتقدم الرخص على الغلة لطايف ما لم تدر
ثم قيل لا خلاف في الحقيقة إنما هو اختلاف في عصر وزمان وكان قيمة الوسط
في زمانه ذلك بحيث لا يزاد ولا ينقص فافتي على عادة زمانه وفي زمانه
تختلف قيمته إلى زيادة ونقصان فبيننا الأمر على الغلة والرخص منهم
حقوق الخلاف وما هو الصحيح والصحيح قولها كذا في مبسوط شيخ الإسلام والحيط
والحيط والأصل فيه أن النكاح مما يباح فيه فيتمثل أجماله اليسير وهذه
أجماله يسيرة لأنه معلوم الأصل بمحول الوصف وإن تنصف الوصف الاختلاف
فيما إذا كان قبل القبض فإن الزيادة لو حدثت بعد القبض بان كان الخادم
في يد المرأة فالتب كسباً فالتب كله لها والخادم بينهما إذا أطلقها قبل
الدخول اتفاقاً وفي البيت أشاع إليه فانه قال وإن تنصف الوصف
وتنصف الوصف يدل على أنها غير مدخوله وكونها غير مدخوله يدل على
المهر غير مقبوض إذاً الأصل في العقد هو المساواة فلما لم تسلم المرأة المبدل
فلا بد أن يكون البديل غير مسلم تحقيقاً للمساواة ولأن الأصل في كل ثابت

وعلم القبض كان ثابتاً فالظاهر بقاؤه على عدم الأصل خصوصاً إذا
سكت عن ذكر القبض والوصف العلامة والجمع الوصفاء والوصيفة
الجارية والجارية واجمع وصايف كذا في المغرب وقيد بالكسب ^{مراده}
المكسوب وان كان الأصل مصدراً لأن الزيادة المتصلة كاليمين ^{والجمال}
ينتصف اجماعاً والمتصلة كذلك أي ينتصف اجماعاً وان كانت ^{متولدة}
من العين كالولاد ومستفادة بسبب العين كالعقد والأرض والمسايل
منقول من الأرباح والكمال وانما قال لا الشطر مع ان مذهبهما في
بقوله وكل كسبه لها لأنه يحتمل ان يكون عند مائل كسبه للزوج ^{والأصل}
فيه ان ملك الذات علة لملك الصفات والأصل كان ملكها فيكون
الاكتساب كذلك إلا ان الأصل تنصف بالنقص لأنه معقود عليه
والاكتساب ليست معقودة عليها حقيقة وكذا حكمها لأنها ليست
من اجزاء المعقود عليه بخلاف الولد وقال الأصل ان النسخ لا يخالف
المتبوع فتنصف الأصل يدل على تنصف النسخ **قوله** فأبلاها
حال وملك متعه بان تزوج امرأة عي دار على ان ترد هي عليه
الف درهم فالدار يقسم على مهر مثلها وعلى الف درهم حتى لو كانا سواء
والنصف مهر والنصف مبيع ويثبت الشفعة في النصف عندها

ع ان جعفر

ثم ان بعضهم اوردوا هذه المسئلة هنا لما ان المعارضة تثبت في عقد
النكاح فايرادها هنا اولى وبعضهم اوردوها في الشفعة لما ان المقصود
من وضع المسائل اجوبتها وهو مخصوص بالشفعة والأصل ان ما ثبت في
ضمن الشيء يعطى له حكم المتضمن كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن ولا
يعطى له حكم نفسه والبيع ههنا حصل في ضمن النكاح والعقل بلفظ
النكاح وكان بتعاقبه وهذا لأنه لو جعل أصلاً كان هذا نكاحاً في بيع
فيفسد البيع لأن البيع يفسد بالشرط الفاسد بخلاف النكاح بتعاقب اذا
كان كذلك كان حكمه حكم النكاح ولا شفعة في النكاح عندنا وهو يعتبر ان
البيع بالكل **قوله** ان بدلا الممهور كذا هذا اذا تزوجها على خل
معين بان قال على هذا الدن من الخل فاذا هو مخرم فلها مهر المثل
وقال لها مثل ذلك الدن خلا أي مخرم خل وسط وهو المراد بقوله لا
المسمى وذكر ليلا يتوهم ان عندها يجب قيمة تلك النحر فان قلت هل في
البيت دلالة على انه تزوجها على خل معين قلت نعم وهو قوله وان
بدلا الممهور لأنه لا يتصور ظهوره في المثل اذا لم يكن معيناً والأصل فيه ان
الاشارة ابلغ في التعريف من التسمية ويجب مهر المثل وقال التسمية
ابلغ لأنها تفرق الماهية والاشارة لا فصحت التسمية لكونها مالا ^{منها}

فيجب تسليم مثله كما في الهلاك ومن يسمى المهر في اخر تزوج امرأة على الف
ان اقام بها في هذه البلدة وعلى العين ان اخبرها منها او تزوجها على الف
ان لم يكن له امرأة وعلى العين ان كانت او قدم شرط الالفين في الفصلين
فعند المذكور او لا صحيح في الوجهين والثاني فاسد حتى اذا اطلقها قبل
الدخول فلها نصف المذكور او لا وان دخل بها فان وفي بالشرط فلها
المذكور او لا وان لم ينف فلها مهر مثلها لا ينقص الف درهم لان الزوج رضي
به ولا يزا على العين لان المرأة رضيت به كذا في المبوط والاصح
وغيرهما والاصل فيه ان الموجب الاصلي في النكاح مهر المثل وانما يعدل عنه الى
السمية اذا صحت وقد فسدت لوجود التعارض فان قيل ما الفرق
بين هذا وبين ما اذا تزوج على العين ان كانت جميلة وعلى الف ان
كانت قبيحة حيث يقع الشرطان قيل الفرق بينهما ان في تلك المسئلة لا
مخاطرة لان المرأة على صفة واحدة قبيحة او جميلة لكن الزوج لا يعرفها
وجها لئلا لا يوجب الخطر وفي مسئلتنا المخاطرة والجهالة حيث
السمية الثانية لانه لا يدري ان الزوج هل بقي بالشرط ام لا كذا في
الفتاوى الظهيرية وهما يعتبرانه بخياطة الرومية والفارسية والعقد

بالالف الجارة

بالالف الى اخر صورته قال لا امرأة تزوجك على الف او العين وقبلت
والالف والالفان نقول اما لو كان نقدا والالفان نسيئة ليفيد التخيير كذا
في اصول الفقه لشمس الائمة الرضوي وخبر الاسلام رحمهما الله وهن
او تلك بان قال تزوجك على هذه الجارية او هن وقيمتهما متفاوتة
او يكون احدهما ارفع والاخرى اوكس وقبلت يوجب اي العقد بدلالة
قوله وجعله موجب الاقل والوجوه في هذا ما يشابه المثل
اي تطران كان مهر مثلها مثل الالف واقل فلها الالف لرضايه وان
كان مثل الالفين او اكثر فلها الالفان لرضاها به وان كان بينهما فلها
مهر مثلها وقال يجب الاقل وهو الالف في الوجوه كلها وكذا في المسئلة
الثانية ان كان مهر مثلها مثل الالف او اكثر فلها الالف وان كان
الاوكس واقل فلها الاوكس وان كان بينهما فلها مهر المثل وقال الاوكس
كل حال فان قيل كيف يقع قوله ما يشابه مهر المثل وهو غير واجب
جميع الصور لانه اذا كان مهر المثل زائدا على الالف ناقضا عن الالفين
فلها مهر مثلها المثل وان زعمت انه اراد به مهر المثل نفسه فالعقد
فيه ظاهر قلنا لما كان هو الواجب في اعم الصور جعل كانه الواجب

في الكل وتحتمل انه اراد به موجب ما شابه مهر المثل في الصور الاربع
ذكرنا وجعله موجب بكسر الجيم اي جعل العقد موجب اقل للمالين
والاصل فيه ما مر ان الواجب الموجب الاصل مهر المثل والعول عنه
عند موجب صحت التسمية ولم تنص فوجب مهر المثل وهذا لا نه لا
تخلوا اما ان يجاب حومها عينا او غير عيني او كلاهما ولا يجب
منها لا وجه الى اجاب حومها عينا لئلا يؤدي الى الترجيح بغير مرجح
ولا الى اجاب حومها غير عيني لعدم الفايده لانه لا يمكن تسليم غير
ولا الى اجابها لانه ذكر بكلمة او وانه لاحد الشيين فتعين الرابع
قصرنا الى مهر المثل وقال الاقل متيقين وفي الزيادة شك **قوله**
وناح الثنتين بالالف وقد صح على احد ما قد عقد من احد ما فان
قلت المسيلة فيما اذا كانت احدهما لا يحل لها نكاحها واحدهما
نكاحها وهذا اللفظ لا يدل على نفي ما عداه هذا الجواب ان يكون
الاخرى ممن حل لها نكاحها ايضا لان التحقيق بالذکر لا يدل على
نفي ما عداه قلت التخصيص في الروايات وفي متفاهيم الناس وفي
المعقولات يدل على نفي ما عداه فيفهم منه ضرورة ان الاخرى ممن

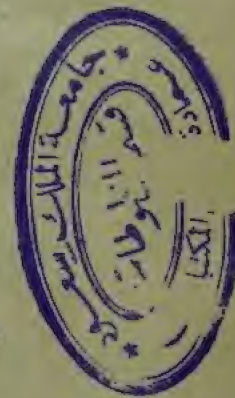
لا يحل لها نكاحها

ممن لا يحل لها نكاحها وحرف التقرير في القسط يد الالضافة اي قسطها
والتسوية في انقسام كذلك اي انقسام الالف عليهما وعلى اعتبار مهر مثلها
قوله واعطيا ما القسط بانقسام اي انقسم الالف عليهما على اعتبار
مهر مثلها فيكون للتي صح نكاحها الالف ما يصيب مهر مثلها وما اضاف
التي لم يحل نكاحها لانه اذا صح نكاحها فيكون للتي صح نكاحها الالف ما
يصيب مهر مثلها لانه اذا صح نكاحها ينقسم الالف على قيمة بعضها اتفاقا كذا
في المختلفات مسبوطة شيخ الاسلام والاصل فيه ان الساقط شرعا كالساقط
حقيقة ولولم يكن التي لم يصح نكاحها حقيقة لكان المهر كله مقابلا بال
كذاهما **وقال** انه جعل المهر بدل البضعين فينقسم عليهما اعلم ان المرأة
اذا وجدت زوجها عينا وان علمت بحاله عند النكاح او رضيت بعد ذلك
فالنكاح لازم ولا خيار لها وان لم تعلم او لم ترض فلها الخيار ان شئت
وامر الى القاضي وان شئت رضيت فان قالت رضيت بالمقام معه عند
السلطان او عند غيره سقط خيارها وان لم ترض ولم ترفع الامر الى القاضي
بعد ما علمت فاقامت معه ايا ما ولم ترفعه فانه لا يسقط خيارها فان
رفعت الى القاضي فانه لا يفرق بينهما في الحال بل يخيرها فان لم تختَر زوجها
يؤجل بسنة وانتداء التاجيل من وقت الخصومة كذا في المبسوطين

العنين الذي لا يقدر على اتيان النساء او يصل الى التبيح دون
الا بكار وذاك بسبب مرض او ضعف في خلقته او لكبر سنه او
بسبب التأخيل وهو حبس السواحران واجهن من النساء بسحر
ما حود من عن اذا حبس في العنة او من عن اذا عرض لانه
يعن يميناً وشمالاً ولا يقصده **قوله** بعد حوله اي بعد
المعهود بالشرع وهو ان يكون بعد ما رفع الى القاضي كما ذكرنا
اما اذا لم يرفع الى القاضي لا تبين وان مرت السنون تبين
اي يتفرق القاضي لا بقولهما قيد به لاحتمال انه لا تبين بالتفريق
وفي ظاهر الرواية اذا اختلفت نفسيهما بعد معنى الحول وقعت الفرقة
خلاف والاصل فيه ان الواجب على الزوج الاسكان بالمعروف وذلك
نادراً والنفقة واقامة وظيفة الجماع او الشرع بالاحسان ولم
يوجد الاول فتعين الثاني فاذا لم يفعل قام القاضي بمقابلة **الانفا**
يقولان ان تخيير الشرع لا يكون ادني من تخيير الزوج وهناك
لا يجب تفريق القاضي كذا هنا الحب القطع والمحبوب مقطوع الذم
واخصيتان موجبة المهر ويروي بكسر الجيم وبالتاء ويروي بفتح
الجيم وبالتاء

بفتح الجيم وبالتاء وهو لفظ المصنف رحمه الله والاصل فيه ان التسليم على
نوعين كامل وقاصر والكامل عند عدم المانع من الجماع والقاصر
خلافه وهذا لا يعتبر عند توهم الكامل لخلق المريضة وتعتبر عند
عدم توهمه كما في هذه الصورة وقالوا هو اعجز عن المريضة الى
والحرمة المبانة قيد بالحرمة لان عنق الامة المبانة لا يمنع اجماعاً
وقيد بالمبانة لان العنق من الطلاق الرجعي يمنع نكاح الامة اجماعاً
فان قلت هذه الفايقة قد حصلت بالمبانة فما الفايقة في ذكر المحرمه
قلت كتمان ان يسمى المعتدة عن طلاق رجعي مبانة لما ان الالبان **الفاظ**
الكناية فيحتمل ان يراد بها الالبان من الحيوات او من الشرور وغير ذلك
فتفي الاحتمال بالحرمة فان قلت الاحتمال باق لان الحرام والفاظه
الكناية ايضا قلت بلي لكنه ينزل منزلة الصريح لكثرة الاستعمال عودتها
مانعة قيد بالعنق لان نكاحها مانع اجماعاً وقيد بالامة لانها لا يمنع
عقد الحرمة والاصل فيه ان الحق يعمل عمل الحقيقة في موضع الاحتياط
والعنق حق من حقوق النكاح وهما نظر الى الحقيقة وعنق الفتاة
وهي ثلاث حيض عندنا وانما قال وجوزاً نكاحها مع انه علم بقوله

تفرد عقداختها ليعبني عليه **قوله** وصرفاقر بانها في المدة
والاصرف فيه ماسر من ان الحر مات مبنية على الاحتياط فالحق فيها
بجعل عمل الحقيقة وقال الجمع بينهما في غير الوطي قبل العتق جائز ^{فبعد}
اولي لان العدة عن ملك اليمين لا يكون اقوي منه وهو يقول
المانع الجمع بينهما في الفراش وفراش ام الولد بعد العتق اقوي لانه
يملك نقله الى غيره بالتزويج ويقطع الولد بالتقي قبل العتق ^{بعد}
العتق لا يملك نقله ولا تقي ولدا في العدة فصار كفراش المقتن ^{عن}
نكاح وانما لا يجوز الوطي عندهما كي لا يصير جمعا بينهما وطبا
حكما اذا زوج امته من رجل مهر مسمي ثم قتلها المولي قبل ^{خوله}
بها يسقط كل المهر عنده اذا لم يكن مقبوضا فان كان مقبوضا ^{قوله}
على الزوج وعندهما لا يسقط شيء وعليه المهر لمولاه ولا يرد اذا كان
مقبوضا وانما قال ويسقط لانه وضع المسيلة فيما اذا لم يكن ^{مقبوضا}
وعرف ذلك بقوله قبل دخول الزوج وقوم وجه الدلالة في قوله
وان تنصف الوصيف **قوله** يقتل السيد من اضافة المصدر
الي الفاعل اي يقتل السيد الامة لان السيد اذا قتل زوجها لا يسقط



اجماعا هكذا

اجماعا هكذا صححت الرواية في مبسوط شيخ الاسلام والمختلف ولا يتوهم
ان هذا اضافة المصدر الى المفعول لان ذلك لا اثر له في سقوط المهر
وقيد بقتل السيد لانها ان قتلت نفسها لا يسقط شيء عند الكل الا في
رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وكذا اذا قتلها اجنبي لا يسقط اجماعا كذا
في المختلف وقيد بما قبل الدخول اذ بعده لا يسقط اجماعا كذا في المختلف
ثم مطلق السيد ينصرف الى العاقل البالغ حتى لو كان صبيا قيل يسقط وقيل
لا يسقط كذا في الجامع الصغير لقاضي خان والفوايد الظهيرية وغيرها
فاحفظ واجهد اي اجهد في الحفظ او في فهم معناه فانه يحتاج الى الفرق
بين هذه وبين ما اذا قتلها اجنبي وبميز قتل الحرقة نفسها فان هناك لا
يسقط شيء ومهر المهر والاصل فيه ان من له البدل اذا فوت المبدل لا يبقى
له المطالبة بالبدل والمولي بالقتل حبسها عن الزوج وليس له ان يطالب
ببدلها كما اذا غيبها الى مكان بعيد لا يقدر عليها بخلاف قتل الاجنبي
لان الحبس لم يوجد من المستحق للمهر وبخلاف قتل الحر لانها تضر فائنة
نفسها عند الموت وعند ذلك لم يبق اهلا للمنع والحبس وقال القليل
ميت باجله وصار كما لو ماتت حتف انفسها ان ينكح في معنى ^{مقبوض}
يحذف حرف الجر وينتظم الفاسد خبر المبتداء **قوله** واذنه وقدم

الفاسد على الصحيح لكونه اذ الخلاف فيه وثمة الخلاف يظهر فيما اذا
 دخل بالمنكوحة على الفاسد بان تزوجها بغير شهود فالمرء عليه ان يواخذ
 في الحال ويبيع العبد بسببه وعندهما يواخذ به بعد العتق وفيما
 اذا تزوج اخري بهذا الاذن لم يجز عنده خلافا لهما كذلك في المختلف
 وغيره ولا فرق بين ان يقول ان تزوج هذه الامة وبيني ان يقول تزوج
 امرأة كذا في الفوايد الظهيرية وغيره وقيد باذن العبد لان التوكيل
 بالنكاح ينصرف الى الجائز دون الفاسد اتفاقا كذا ذكره ^{المرشد} الصدر ^{هذه}
 في الجامع الكبير ولم يحل خلافا وعليه الفتوى وذكر في الجامع الصغير
 المسئلة وعليه هذا التوكيل بالنكاح مطلقا ينبغي ان يقع عليهما وقيد بالنكاح
 لان في البيع يقع على الصحيح والفاسد اتفاقا واعلم ان اذن العبد بالتزويج
 يتناول الفاسد والصحيح والخلف بالتزويج لا يتناولهما وقيل يتناولهما
 والاصل فيه ان المطلق شامل للمقادير اجمع ولا يقيد بالبدليل ^{وما قيد}
 بالعرف لكنه يقول العرف مشترك وبعد حولين حمله ظرفيه والعامل فيه ^{الفعل}
 الذي دل عليه وهو استقر وهي خبر المبتدأ وهو قوله رضاع ^{معتبر}
 له ونصف ظرف والعامل فيه معتبر ^{بعض} وفني بالمعتبر ان يكون ^{بعض}
 الاحكام حتى لو ارضع الصبي بعد الحولين ثبتت حرمة الرضاع ^{بعض}
 شهر عن وقال لا تثبت قط على راس الحولين او لم يقطم مختلفات

نوص

روى

ما في المتن

اما في استحقاق امر الرضاع فهو مقدر بالحولين بالاجماع حتى ان المطلقة لا
 تستحق اجرة الرضاع على الاب بعد الحولين عند الكل كذا في مبسوط شيخ الاسلام
 رحمه الله وقال شمس الائمة الحولاني رحمه الله على الخلاف ايضا كذا في الفتاوى ^{الظهيرية}
 والاصل فيه ان الزيادة على النسخ نسخ فلا يتراد على قوله تعالى حولين كاملين
 وهو يقول الاصل التعارض اجمع وذكر في ان يحمل هذا النص على استحقاق
 الاجر حتى يمكن العمل بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا **قوله**
 واللين الغالب صورته جعل لبن المرأة في طعام وهو على حاله لم يستهلك به
 فاكل الصبي كله وهذا في غير المطبوع اما في المطبوع لا تثبت الرضاع اجماعا
 كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وقال شمس الائمة الرضاعي رحمه الله الصحيح انه لا
 يثبت الحرمة بكل حال عند سواة تقاطر منه اللبن عند حمل اللقمة اولا
 يتقاطر اللبن بشرط بعضهم ان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فان كان يتقاطر
 منه اللبن يثبت به الحرمة عند وقالوا لو حسا الصبي حوا يثبت حرمة
 الرضاع وقيد بالطعام لانه لو خلط لبن المرأة بلبن البهيمة او بالماء
 او بالدواء او بالذهن واللبن غالب يثبت الحرمة بالاتفاق فان قلت ذكرت
 اولا ان المراد منه غير المطبوع فهل في البيت اشارة اليه قلت نعم فالسكوت
 الطبع يشير الى ان المراد منه غير المطبوع لان الطبع امر عارض والاصل عند

علي ان اللبن ذكر مطلقا فيصرف الى الكامل منه وذكر فيما قلناه ^{بالطبع} لان
يقصد معنى التقدي كذا قالوا اليه اشارة المبسوط والاصل فيه
ان المغلوب في مقابلة الغالب كالمعدوم وهو يقول الرضاع ^{موجب}
للمرمة وبذلك يكون شرب اللبن وهذا لم يبق لبنا وهذا لان
ان العبرة للمتبع لا للمتبع والطعام هو المتبوع ^{الاصل} هنا لان اللبن صار
تبعاً للطعام سواء كان غاليا عليه او مساويا او مغلوبا لان
يستتبع المايع لا يرى انه مقدم به ويؤكل ولا يشرب فصار الحكم
للطعام **قوله** وناك واحدة الى اخرها تزوج امرأة في عقد ^{ثنتين}
في عقد وثلاث في عقد ولا يدري كيف تزوجهن ومات قبل السيل ولم يكن
دخل بواحدة منهن فميراث النساء وهو الربع عند عدم الولد او الثلج
الولد بينهما على اربعة وعشرين سهما سبعة للتي تزوجها واحدة اتفاقا
والباقي نصف للثنتين ونصف للثلاث عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ثمانية
اسم من الباقي للثنتين وسبعة اسم للثلاث على اختلاف نخرجها وانما
قلنا بان المسيلة نخرجها اربعة وعشرين لان النكاح الواحد صحيح ^{على كل حال}
تقدم او تخلف او تاخر اما اذا تقدم فظاهر وكذا اذا توسط لانها يصير
ثلاثين ان كانت بعد الثنتين ورابعتهن ان كانت بعد الثلاث وكذا
اذا تاخر لبطان نكاح احدي الفريز فظهر ان النكاح الواحد صحيح

بطرح

بكل حال ونكاح كل واحد من الفريز صحيح في حال باطل في حال ثم يقول ان صحيح
الثنتين فلها ثلث الميراث ربعا كان او ثنائيا وان صحيح مع الثلاث فلها ربع
ميراث النساء فيحتاج الى حساب له ثلث وربع واقله اثني عشر او يقول
مخرج الثلث ثلثة ومخرج الربع اربعة وبين العددين مباينة فضرنا
احدهما في الاخر فصار اثني عشر فيكون لها الثلث في حال اربعة والربع
في حال ثلاثة فتلاثة ثابتة بيقين والرابع يجب في حال ولا يجب
حال فيتنصف لوقوع الشك فينكسر فيضعف فيصير اربعة وعشرين او
يضرب بمخرج النصف وهو اثنان في اثنان فصار اربعة وعشرين ثم
نقول التي تزوجها واحدة سبعة واربعة وعشرين لان لها الثلث في حال
ثمانية والربع في حال ستة ثابتة بيقين ووقع الشك في السهامين لانها
يتثنان في حال ويقتطآن فيثبت احدهما ويضم الى ستة فصار سبعة ^{وما}
بقي تسعة للثلاث لكل واحدة ثلاثة وثمانية للثنتين لكل واحدة
عند ما على اختلاف نخرجها اما ابا يوسف فيعصب المنازعة فيقول لا
منازعة للثنتين في السهم السابع عشر لانها لا يدعيان الا ثلثي الميراث
وهي ستة عشر فالسهم السابع عشر يسلم للثلاث لانهن يوعين ذلك لانهن

يدعين ثلثه اربع الميراث ثمانية عشرة بقي ستة عشرهما استوت منازعة
 الفريقين ذلك فيكون بينهما نصفان فكل للثلاث ثمانية وللثنتين ثمانية
 واما محمد فيعتبر الاحوال فيقول ان نكاح الثنتين فلها ثلثا الميراث ^{سبعة عشر}
 ستمائة لان نكاحها يصح حال التقدم على الثلث دون حال التأخر فيكون
 الواحدة معها فيكون لهما ثلثا الميراث وان لم يصح فلا شيء لهما فلها ^{نصف} ثمانية عشر
 ذلك وهو ثمانية والثلث ان صح نكاحهن فلهن ثلثه اربع الميراث ^{ثمانية}
 ستمائة لان الواحدة تيرث معهن وان لم يصح فلا شيء لهن فيكون لهن ^{نصف}
 ذلك وهو تسعة فاتفق الجواب واختلف التخرج والظابط
 الجامع الحاء والعين مع العين اي محمد يعتبر الحال ويعقوب يعتبر
 المنازعة وعند اي حنفية رحمه الله نصف ما بقي للثنتين ونصف للثلاثة
 لان الفريقين في علة الاستحقاق على السواء لان كل فريق يستحق في
 حال وهو ما اذا كان سابقا ولا يستحق في حال وهو ما اذا كان مسبوqa
 فصار كما لو لم يكن معهن واحدة كان جميع ميراث النساء بين الفريقين ^{نصفان}
 كذا هنا واذا تنصف الباقي يقع الكسر ضرورة بالنصف فصنعنا المجموع
 ثمانية واربعين او يضرب بخمسة النصف وذلك اثنان في اصل المسئلة وذلك
 اربعة وعشرين فيصير ثمانية واربعين للواحدة وذلك اربعة عشر ولكل واحد
 من الطائفتين سبعة عشر فيطلب بين السهام والروس الاستقامة

والموافقة

والموافقة والمباينة فيسقيم اربعة عشر على الواحدة ولا يستقيم ^{سبعة عشر}
 على الثنتين وكذلك على الثلاث ولا موافقة بين ذلك ايضا فحصل معنا
 اثنان وثلثه فيطلب بين الروس والروس احوالا اربعة التماثل
 والداخل والتوفيق والتباين فوجدنا بينهما مباينة فيعبرن ثلثه في
 اثنين او على العكس فيصير ستة ثم يضرب ستة في ثمانية واربعين فيصير مائتين
 وثمانية وثمانين وذلك تصحيح المسئلة قال شيخنا الاستاذ مولانا حميد الدين هذا
 الذي ذكرناه هو الطريق الواضح المعروف ونقل شيخ الاسلام عماد الدين السمرقندي
 ابن صاحب الهداية ان ثمانية ونصف لما انكسر على امرتين يكون سبعة عشر منكرا
 على اربع ولما كان ثمانية ونصف منكرا على ثلث فيكون سبعة عشر منكرا على ستة
 بالضرورة في العدم يجعل كان الكسر وقع على اربع وست روس بينهما
 موافقة بالنصف فيضرب وفق احداهما في كل الفرع فيصير اثني عشر ثم يضرب به
 في اربع وعشرين فيصير مائتين وثمانية وثمانين ومنها التصحيح وطريق معرفة
 انفسا لكل فريق ان يضرب كل من كان له شيء من اصل المسئلة فيما ضربته في
 اصل المسئلة وتسمى المضروب وذلك ستة وكان للواحدة اربعة وعشرين
 اصل المسئلة ضرب بناء في الستة فحصل لها اربعة وثمانون ولكل فريق منهما
 سبعة عشر ضرب بناء في الستة فحصل لها اربعة وثمانون ولكل فريق منهما سبعة عشر

ضرب بناء في الستة فحصل لكل فريق مائة وسهران لكل واحد منها احد وخمسون
 ولثلاث مائة وسهران لكل واحد منهم اربعة وثلاثون فان قلت ما ذكرت
 ان نكاح الواحد صحيح على كل حال مشكل لان نكاحهما ان تقدم على نكاح
 الطائفتين او يخل بينهما يصح بلا اشكال اما اذا تأخر الطائفتين
 جميعا فلا قلت الصحة ثابتة في الاحوال الجمع وذكر لانه ان تقدم
 نكاح الشقيين فنكاح الثلث بعد فاسد فيه نكاح الواحد لانها تصير
 ثلثتين وان تقدم نكاح الثلاث فنكاح الشقيين فاسد فيه نكاح الواحد
 لانها تصير اربعين فان قلت هل رخصت ان نكاح الزايرة على الرابع فاسد
 دون غيرها لان المانع في الزايرة على الرابع وحيد لا يصح نكاح الواحد
 لانها تصير خامسين قلت ذاك لا يمكن لان الكلام فيما اذا تزوج الثلث
 واحد والثنيين بعض واحد ولا يمكن القول بجواز الكل وهذا ظاهر وكذا
 بجواز احديهن غير معين لان النكاح لا يحتمل التعليق بخبر البيان ولانه لا
 فايده فيه وكذا بجواز المعينة لعدم الاولوية فتعين بطلان الكل هذا هو
 هو الفايده في قولنا انه تزوج واحد في عقدة وثنيين في عقدة وثلاثي
 عقدة لان اذا لم يكن كذلك لا يتاتي ما ذكرنا فان قلت ما ذكرت ان نكاح
 كل واحد من الفريقين صحيح في حال باطل في حال لا يستقيم وذلك لان
 كل واحد من الفريقين يبطل في ثلثة احوال قلت بلى يبطل في ثلثة احوال
 يصح في ثلثة احوال ايضا فجعلنا احوال الصحة حالة واحد واحوال البطلان
 كذلك في ثلثة احوال فان قلت بطلان الاحوال الثلاثة ظاهرة واما الصحة

في الاحوال الثلاثة

في الاحوال الثلاثة فلا قلت احوال الصحة واحوال البطلان شيان لا يفرقان في
 الخفاء والظهور والجلال والاستنار وذكر لان الاحوال ستة لانها اما تزوج
 الواحد او لا ثم الشقيين ثم الثلاث او الواحد ثم الثلاث ثم الشقيين او الشقيين
 ثم الواحد ثم الثلاث او الشقيين ثم الثلاث ثم الواحد او الشقيين ثم
 الشقيين او الثلاث ثم الشقيين ثم الواحد وطريقان تقدم كل واحد من الثلثة ثم
 تذكر الاخرين بعد طردا وعكسا وان اردت زيادة الافهام فاكثبه بالارقام

٢٢٢ فصول الجواز الجسيم

٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١
٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢
٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣
٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦
٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧
٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨
٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١
٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢
٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣
٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤
٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥
٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦
٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧
٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨
٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١
٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢
٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣
٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤
٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥
٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦
٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧
٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨
٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩
٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١
٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢
٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣
٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤
٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥
٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦
٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧
٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨
٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩
٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١
٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢
٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣
٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤
٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦
٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧
٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨
٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢
٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣
٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤
٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥
٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨
٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩
٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١
٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢
٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤
٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦
٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩
٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

والثالث والرابع ويفسد في الوجه الثاني والسادس والخامس ونكاح الثلث
 يصح في الوجه الثاني والخامس والسادس ويفسد في الوجه الاول والثالث
 بقي ثلثة احوال المسئلة من ثلثة وهي على تقدير صحة نكاح الشقيين وفي ثلثة
 احوال المسئلة من اربعة وهي على تقدير صحة نكاح الثلاث فحصل ثلثة واربعة
 وبينها مباينة فضر بنا الثلثة في الاربعة فصار اثني عشر فلو واحدة ثلث ذلك
 اربعة في حال وربع ذلك ثلثة في حال وربع ذلك ثلثة في حال فتأخذ نصف
 ما في كل حال فتأخذ ثلثة ونصف والاصل ان الكسر اذا وقع في جزء من اجزاء المسئلة

تشبه في الكل فتقر من لكل كسر سها فيصير اربعة عشر في فان قلت ما ذكر ابو حنيفة
رحمه الله فيه نوع اشكال وذلك لانه يقول باستحقاق الشئين شيئا لا تدعيانه
قلت انما لا تدعيان اذا استحققت الواحدة ذلك السهم فاما بدون استحقاقها فلا
وقد خرج ذلك السهم من استحقاق الواحدة فكان دعواها ودعوى الثلث في استحقاق
ما خرج من استحقاق الواحدة سواء **فان قلت** ما باله ذكر حكم الموت ولم
يذكر حكم الحياة وذكر حكم موته ولم يذكر حكم موت احد الطائفتين وذكر حكم الموت قبل
الوطي ولم يذكر حكم بعده وذكر حكم الارث ولم يذكر حكم المهر والعقد مع ان ذكر حكمها
ههنا اليق من بيان حكم الارث لان الكتاب كتاب النكاح **قلت** لوقع الاختلاف
في الارث دون غيره وذلك لان الزوج اذا كان حيا يؤمر بالبيان جبراً والقول قوله
في الملائكة والشئيين انتهى في الاول لان الزوج نكاح احدي الفريقين صحيح والزوج
ما الذي يعرف ذلك لان ما الذي يشر العقود ولان الاموال وقع منه وبيان الحمل على الحمل
فان قال الزوج لا ادري ايتهن الاولى حجب عنهن الا الواحدة لانه اقرب بالاشياء
فيما لا يساغ فيه للحرى فان مات احد الفريقين والزوج حي **قلت** في الاولى وبيان
واعطى مهرهن وقرق بينه وبين الاخر وان كان دخلت كلتهن ثم قلنا في صحة او
عند موته لاحد الفريقين ما الاول فهو الاول ويفرق بينه وبين الاخر وكل واحد
الاقل من مهر مثلها ومما سمي لها لدخولها بها حكم نكاح فاسد والمراد بهذا ان دخوله
بهن لا يؤثر في ابيان اذالم يعلم السابقة في الوطي واما حكم حكم المهر فان الواحدة
بما يسمى من المهر بكمال لان نكاحها صحيح بيقين وثلث مهر ونصف وللشئيين
بينهما بالاتفاق ولو لم يفسد المهر في اصله في خرج المهر بالمنازعة ومحمد في اعتبار

الحال ان اباحه

الحال ان اباحه رحمه الله فرق بين المهر والميراث حيث اعتبر المنازعة في المهر دون
الميراث فقال ما فضل من الواحدة هناك بينهما نصفان وما فضل هنا يكون بين الفريقين
على التفاوت لان ما فضل هناك يدعي كل واحد الفريقين وقد استويا في الاستحقاق
فيكون بينهما فاما هنا فاشتتان لا تدعيان النصف الزايد على المهر بين الثلث
يدعين ذلك فيسلم لهن وفي المهرين استوت منازعتهم فيكون بينهما والتخرج بطريق
المنازعة ان تقول اكثر ما لهن ثلثة ثلثة مهور بان يكون السابق نكاح الثلث واقل
ما لهن مهران بان يكون نكاح الشئيين سابقا فوقع الشك في مهر واحد فينصف فكان
لهن مهران ونصف ثم لا المنازعة للشئيين في الزيادة على مهرين فيسلم ذلك للثلاث
وهو نصف مهر يبقى مهران استوت منازعة الفريقين فكان بينهما نصفان **محصل**
للثلاث مهر ونصف وللشئيين مهر واحد ومحمد يقول ان صح نكاح الثلاث فلمن ثلثة
مهور وان لم يصح فلا شيء لهن فلمن نصف ذلك وهو مهر ونصف واما الشئتان فلمن
مهران على تقدير الصحة ولا شيء على تقدير العدم فلمن نصف ذلك وهو مهر واحد
واما حكم العقد فعلى كل واحدة منهن عدة الوفاة على الواحدة ظاهرة وعلى الفريقين
لكذلك لان الشئيين حكم بصحة نكاحهن حيث اوجب لهن مهراً وميراثاً والعدة مما
تحتاج لفيها فان كان الزوج قد دخل منهن ولا يعرف الاول والاخر فعلى غير الواحد
عدة الوفاة والحيفين جميعاً اي تعدد اربعة اشهر وعشراً يستعمل فيها ثلث حيفين
لانه من وجه عليهن عدة الوفاة وهو اذا صح نكاحهن ومن وجه الحيفين احتياطاً

وهو اذا ما فسد نكاحهم فجمع بينهما واماعى الواحدة فعلة المتوفى عنها
زوجها لا حيض في ذلك لان نكاحها صحيح بغير **قوله** ونكاح
واحدة بجوز يتنوبين جائز ونكاح واحد بجوز بدونه وخفص
واحدة فان قلت هل من فرق بينهما قلت نعم فالاول يكون للزوج خلا
الثاني الا يورثه اذ قال انا ذاك شاتك بدون التنوين يكون اقرارا
بصدور الذبح منه واذا قال بالتنوين لا يكون اقرارا ذكر المصنف رحمه الله
الشير **قوله** قد اعتقد ليقال اعتقد مودة فلان اذا عقد
قلبه على ذلك كذا في الديوان او معناه عقد فما الفائدة في قوله قد
اعتقد قلت انما لي احد الوجهين فالفائدة ظاهرة واماعى الثاني
فانه للتاكيد **واعلم** ان قوله ونكاح عقد النكاح عليهن **قوله**
قد اعتقد جملة صفة للتكرار والتقدير تأخيرها والمعنى قد اعتقد
وامراتين وثلاثا واعتقد عليهن ايضا فان قلت العقد قد استفيد
بقوله ونكاح اي اذا كان بالتنوين مبتدأ وهو صفة لموصوف محذوف
وتقديره رجل حو نكاح جملة النوان **وقوله** قد مات صفة له
والخبر فالارث الى اخر الجملة ودخلت الفاء لتضمنه معنى الشرط ثم الارث
مبتدأ وخبره بين وسبع مبتدأ وخبره جملة ويحتمل ان يكون الظرف
لفوا والجملة خبرا للارث **قوله** سبع الاربع والعشرين اي
من الارث كقولهم البر اكثر بستين فان قلت ما الفائدة في ذكر الوطي
مع البيان فذكر

مع البيان قلت البيان قد يكون بالقرع وقد يكون بالدلالة بان
تجامع امرأة منهم او يطلقها او يظهر منها فيكون هذا اقرارا منه بانها
ومن معها فالاولي لان ما باشره من التفرقات تخص بالنكاح الصحيح فيحمل
امره على ما يحل لا على ما لا يحل قد ذكر نوعي البيان القرع والدلالة والمراد
من البيان القرع منه فان قلت لما لم يخص البيان دلالة في الوطي فلما اذا
خصه قلت كان امور المسلمين محمولة على السداد والصلاح مهما امكن والاصل
في الطلاق المحظ حتى قيل ما خلق مباح احب من النكاح والبغض من الطلاق
والظهار منكر من القول وروا بالنقض ووطي المكوحة مباح حتى قالوا
بوجوبه اتيانه اهله والاصل في اوضاع المسائل وضعها على ما يحل شرعا فلذ
خصه فان قلت قد ذكرت في صورة المسئلة ولا يدري كيف تزوجتم
فهل في البيت دلالة عليه قلت نعم فان البيان انما يكون عند الجملة **قوله**
تقينا جازان يكون حالا من ضمير الفاعل والمفعول او من كلمة من اي لمن
افردة معينة او معينة فان الافراد قد يكون في غير المعين كما في قوله
احدكم احس وجمعا حال من المراتين اي جميعا او مجموعتين او من جعله او يكون
مفعول جعله اي جمعا من السهام وعلى هذا يكون ثانيا بدلالة منه
او صفة له وثانيا متعاهيا تاويل القطعة لان كل سهم قطعة والارث
في هذه المسئلة ان الحر لا يجوز له ان يتزوج باكثر من الاربع لقوله تعالى ورباع

والسكوت في موضع الحاجة الى البيان بيان واصل من مختص بالحيث في
رسمه وموان التاوي في علة الاستحقاق يوجب التساوي في الاستحقاق
لان الحكم يثبت بقدر علقه قال العبد الضعيف مولانا مفتي الدهر
ما وراء الزهر حافظ الملة والدين جامع الكتاب رسمه قد اورد في
المسايل مسائل ودلائل ولطائف لا بد للمتعلم منها ليفهم كنه هذه
المسئلة ولعل حل النافذ في اول الوهلة تنبأ مني الاسهاب والاطناب
فينبغي ان يلاي قبل الوقوف على مرامي وليس كذلك فقد سعت في الاختصار
غاية وليس من العذول قوله من نكح المرأة وابنتها
صورته تزوجهن بثلاثة عقود ولا يدري الاولى منهن ومات
قبل الوطي والبيان فلهن مهر واحد لان الصحيح نكاح احدها من الاخر
ان تزوج الام اولاً لا يجوز ان يتزوج ابنتها وان تزوج ابنته اولاً
يجوز لهما ان يتزوجا امها ولا اختها وكما ميراث النساء الربع او النصف وهذا
بالاجماع ثم اختلفوا في كيفية القسمة فعنده ينقسم اي المهر والميراث
نصف للام ونصف للبنين وهذا الحكم في المهر اذا تزوج كل واحد
مثلاً وعندهما ينقسم اثلاً ثانياً فان قلت فمثل في البيت اشارة الى ما ذكرت
قلت بلي اما العقود الثلاثة فعرفت بقوله في عقد اذا قل الجمع
فان قلت كان الحكم يختلف في غير قلت بلي فانه اذا تزوج الام في عقد
وابنتها في عقد والمسئلة محالها فان المهر والميراث للام ولا شيء للبنين

في كل واحد
منهم

كذا في مبسوط شئ الائمة وشيخ الاسلام رحمهما الله وهذا لا يثبنا بطلان
نكاحها باعتبار اجمع بين الاختين وصحة نكاح الام ولما اجتهاد
فظاهر فان العقد ذكرت مطلقة مبهمه غير معينة فلا يفهم منه الترتيب
اذ الترتيب والتعيين ينافي الاطلاق والابهام واما الموت قبل البيا
فعرفت مجموع قوله ولم يصل اليها فالمر والميراث بعد الحين اذ الفاء للوصل
والنقيب ووضع المسئلة في الام والبنين لانه لو تزوج امرأة وامها
وبنتها او امرأة وامها واخت امها كان المهر والميراث بينهما اثلاً ثانياً
وقيل انه على الاختلاف والصحيح هو الاول كذا في مبسوط شيخ الاسلام
شئ الائمة وشيخ الاسلام وغيرهما قوله ولم يصل اليها اراد انه
مات قبل البيان اذ المراد بالوصول الوطي فالمر والميراث الالف واللام
بدل الاضافة اي فمهرهن وميراثهن حان حيناً هلك والمراد هلاك
من نكح بدلالة المصراع الثاني وحرق التعريف بدل الاضافة قوله
نصف لها اي نصف من المهر والميراث بدلالة سبق ذكرهما والنصف
اي النصف الاخر من المهر والميراث للبنين اي لبقية المرأة ذالمهر اي هذا
المهر واثلاً ثالثاً حال والطرف مفعول ثان وجاز ان يكون اثلاً ثالثاً مفعولاً
ثانياً والاصل فيه ان المساواة في سبب الاستحقاق يوجب المساواة في
الاستحقاق ونكح كل واحد يصح في حال ولا يصح في حالين فاستوي في حق

الاستحقاق وهو يساعدها على هذا الأصل لكنه بقوله الام لا تراجمها الا
احد الابتدائي لانا يتقنا بطلان نكاح احدي الابتدائي والابتدائي في
النصف استوتالا لانه ليست احدهما يتعين جهة البطلان اولى من الثاني
والامتناع اي منع المرأة نفسها امام الجماعة وامام المسافرة كذا في العرفي
لا يتغاه الصدقة اي لطلب المهر وهو المعجل والمراد جميع المهر كذا في المحيط
وهو اضافة المصدر الى المفعول وسمي المهر صدقا وصدوقه لان الرجل
مبدل المال يظهر صدوق رغبته فيها وسميت الصدقة وصدقة لهذا
بعد الدخول اي بعد ما دخل الزوج بها برضاها قبل ان يعطيها مهرها
حتى لو دخل بها في مكره او مجنونة او صغيرة لا يفسد حقها في الجس
كذا في الجماعة الصغير البرأني فان قلت هل في البيت اشارة الى ان الدخول
بها برضاها وان الدخول كان قبل اعطاء المهر قلت نعم وذلك لان الأصل
حالة الرضا ولهذا سمي هذه الحالة مطلقة كما عرف في الهداية والجماع
الصغير والاكرام عارض والأصل عدمه فالسكوت عن ذكر الاكرام يدل
على عدمه وكذا اعطاء عارض وعدم الاعطاء أصلي على ان قوله لا يتغاه
الصدقة دليل ظاهر وامارة بينة على عدم اعطاء المهر وقيد ما
بعد الدخول لان الامتناع قبله لا يزيل النفقة اجماعا والأصل فيه ان
الامتناع اذا كان بحق لا يبطل النفقة واذا لم يكن بحق يبطلها لكن
فيه وليس للحاكم الى اخره اي اذا طلبت المرأة النفقة من الزوج عند القاضي
عند القاضي

عند القاضي
في النفقة

71
وامتنع الزوج امره القاضي بالانفاق عليها ولا يبيع عروضة اذا امتنع
البيع ولكن يحبس يبيع وكذا في سائر الديون وعندهما يبيع وهذا
في الزوج الحاضر املا في الغائب لا يبيع عقاره ولا عروضة اجماعا لانه
لم يعرف الامتناع عن الغائب كذا في الجماع البرهاني والخلاصة والهداية
وقيق بالعرض لانه لا يبيع العقار اجماعا **قوله** لفرض اهل هكذا
لفظ المصنف رحمه الله والمراد لفرض النفقة اهل وفي بعض النسخ
لفرض زوج والمراد هذا ايضا والأصل فيه ان الحجر على الحر لا يجوز
عند حلقها ولها وقد عرف الاب اذا وجبت نفقة على الابن وهو
غائب وله مال حاضر فللاب ان يبيع عروضة عنده وعند ما
ليس له ذلك فان قلت هل في البيت دلالة على وجوب النفقة ^{حصول}
المال وغيبته الابن قلت نعم وذلك لان الاب اذا كان معسر يجب نفقة
ما لابن وفي ذكر البيع دلالة على حصول المال وغيبته الابن لان الابن
الكبير اذا كان حاضرا لا يملك الاب بيع عروضة للنفقة اتفاقا وقيد
الاب لانه لا يملك الام وسائر المحارم بيع عروضة للنفقة قيد بالعرض
لان في العقار اتفاقا وقيد بالكبار لانه يبيع في حال صغر الابن اتفاقا
والمراد من الكبار الغيب لما ذكرنا والولد يطلق على الفرد وجميع كذا في
فيصح وصفه بالكبار والأصل فيه ان الولاية انما شرعت حقًا للعاجز نظرًا
له ولم يبق العجز بالبلوغ فلا تبقى الولاية ولهذا لا يملك حال صغره الا انه

يقول للاب والاية الحفظية ما الغايه الا يرى ان العوي ذلك فالاب
اولي لو فور شفقة وبيع المقول من باب الحفظ واذا جازع الاب
والثاني من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه زوجان مادون
الي اخوه ذكر في الحصر السراحي السعدي اذا كان احد الزوجين حراً
والآخر مملوكاً ماذوناً فافتقروا واختلفا في الامتعة المشككة في البيت
فالقول قول الحر لقوة بين عند ما وسواً وذكر في اجماع الصغير لغيره
رسمه انه المتاع الحر منها غير مقيد بالمشكل على هذا قوله فذاك الحر
مجموع المتاع وصرح في مختلف الفقيه وشرح الاقضية بان المتاع كله
لحر وقال الله علي التفاصيل التي عرفت فيما اذا كانا حراً وقيداً
دون لانه اذا كان محجوراً فالمتاع كله لحر لهما كان لانه لا يد للمملوك
المحجور والمكاتب كالمادون والاصل فيه ان يد الحر دليل للملك وهو
اقتضى ما فيه والمادون كالحريم اعتبار اليد حتى لو تنازع علي ثوب هو
في ايدهما يقضي به بينهما بصفان الا انه يقول الاصل فيه ان الادني
لا يعارض الاقوي ويد الحر اقوي لانه يد ملك وهو لنفسه ويد
المملوك ليست بيد ملك وانه للمولي وللغرماء فكان لا يد له اذا ادعي
نكاحها الي اخر صورته ادعي فيه نكاحها فانها اليوم امراته واقامة
البينة على ذلك والزوج ينكر فالقاضي لا يقضي بنكاح الغايه اجماعاً

وهل يقضي

وهل يقضي بنكاح الحاضرة عنه يقضي وعندهما يوقف الامر الي ان يحضر
الغايه فان حضرت واقامت بينه على ما ادعت لها الحاضرة يقضي
بانها امراته ويفرق بين الزوج وبين الحاضرة وان انكرت ذلك يقضي
بنكاح الحاضرة ببينة الزوج ولا يلبثت الي بينة الحاضرة كذا في المحيط
والخلاصه والتقييد بالاخت غير مفيد اي للاختصاص فانها لو اقامت
البينة على نكاح امها او ابنتها قبلها ولم يقبض دخوله لها فهي مسيلة
الاخت سواء اما لو اقامت البينة على الدخول بامها او بابنتها اولسها
فرق بينهم وبين الحاضرة كذا في الخلاصة قوله قبل اي قيد نكاحي
وقبل الوقت الذي ادعي فيه نكاحها واستطالت اي طالت المدعة والعهد
الذي بينهما ويجوز ان يكون معناه تطاولت المدعي عليها على المدعي ولم
تقدر له او تطاولت اخي عليك وشررت وغابت وقد ذكر في الدوا
استطال عليه ان تطاول ويقال في مستطيل اي طويل وذكر في المصادر
الاستطالة كردن كشي كردن ودر از شتون وابقنا اي المدعي والمدعي
عليه ذلك اي النكاح بالشهود هي جمع شاهد والالف واللام في الاخت للعهد
اي الاخت التي مرت في البيت الاول او يقال انها بدل الاضافة اي اخت
المدعي عليها والشهود الثاني بمعنى الحضور وهذه صفة التخييس ونظيره
والمرح في نكاح اهل الذمة لو نفيا لم يجب في الذمة هذه اي الحاضرة يقضي

١٤

من وجبتها بلفظ الذكر هكذا مع السماع من خيارهم ووقفهما
بالتخفيف سماعه ايضا وجاز ان يكون بالتشديد كما قال وجاز
توقيف شرط العقد والضمير في وقفهما ليعود الي تكافي
الحاضر والغايبة او الي البينتين او الي الامرين فانه صرح الامام
العقدي رحمه الله في الجامع وعندها القاضي يقف في الامر اللين
حتى تحضر الغايبة والاهل فيه ان التعارض يقتضي المساواة والموهوم
لا يعارض المحقق وتكافى الحاضرة قد مضت بالبيننة وتكافى
الغايبة لان البينة قامت لغايبة فلا يقبل وحضور الغايبة
واثباتها موهوم وقالوا لا احتياط اصل الحرافة واجمع بين
الاختين حرهم وقد وجد احتمال لجواز ان تحضر الغايبة ويقف البينة
على سبق تكافئها والله اعلم

ك **الطلاق** **الطلاق** بمعنى
التطليق كالسلام بمعنى التسليم وهو رفع القيد ما خذ من اطلاق
البعير واختيار التشديد وانه للتكثير كما في فتح الباب وفتح الابواب
لوجود ازالة القيد الحتمي والشرعي بخلاف اطلاق البعير الذي لا يملك
لا تروى هناك ويجوز ان يكون مصداق طلق المرأة بالضم وفيه كمال
والفناء من حمل وفسد وهو ارتفاع القيد وفي الشرع يراد به رفع القيد

والحل الثابت

والحل الثابت بالكتاب وارتفاعها حيض اي من حيض او وقت حيض
بدليل قوله وفيه لان الحيض مصدرا واسم لذكر الدم وعلى التقديرين
لا يحتمل ان يكون ظرفا ثم الجملة وهي قوله وفيه طلقه ورجعة صفة
الملك وهي حيض والقياس ان لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا لهما منذرين الا انها توسطت لتأكيد الصفة
بالموصف وهذا لقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
وقوله عليه السلام من استمع الي حوثة قوم وهم له كارهون ضرب في
أذنيه الا نك يوم القيمة كذا في الكشاف وغيره ويروي في غيرها
والضمير يرجع الي الحيضة ويروي في طهره فيرجع الي الحيض المذكور
وجازت الاضافة لوجود الاتصال والشيء يضاف الي الشيء بادي
وصلة بينهما فعول لاحد حاملي الخشية خذ طرفك وقال اذا كوكب الخفاء
لاح بسحرة وهو جملة من المبتدأ واجتزعت خيرة المبتدأ الاول
تقديره التطليق في طهره غير بدعة اي لا يكون مكرها وهذا اذا لم يجامعها
في هذا الطهر **قوله** او في شهر هو معطوف على طهر اي ومثل الحكم المذكور
وهو انه غير بدعة حكم الطلقتين في طهر بينهما الرجعة او طلقتين

في شهر واحد بينهما الرجعة وهذا في حق الآية والصغيرة **قوله**
ومن مطلقها الى اخره اذا اخذ بيد امرأة للشهوة ثم قال لها انت
طالق ثلثا السنة يقع عليها الثلث في الحال عند علي الترتيب اذا
كان في طهر لم يجامعها فيه لانه يقع الاول فيصير رجعا لها بالمتى
عن شهوة ثم يقع الثاني كذلك ثم يقع الثالث وعندهما يقع
والصدق في الحال والثاني في طهر اخر والثالث في طهر اخر فنهت
دخلت الفاء فيه لكونه جزء الشرط وهو مبتدأ خبره يقضي **قوله**
في الاقراء اي في الاظهار التي عقيب هذا القول وهذا هو الفايده
في تعريفه والها في فهمه للسكر وهن المسئلة بناء على اصولها ان
الاصل في الطلاق الحظر لانه رفع العقول المسنون والاباحة شرعت للحاجة
والضرورة عند تباين الاخلاق وذلك امر خفي فاقيم الطهر الموصوف
بما ذكره مقامه والاصل الثاني ان الطلاق الذي هو الطلاق الموضع
في طهر حال عن الجماع والطلاق عقيب حيض خارج عن الجماع والطلاق
كذا في الخلاصة والزيادات والاصل الثالث ان الرجعة ترفع
حكم الطلاق فتجعله كأن لم يكن فيصير الطهر الذي وقع فيه الطلاق خاليا

في الطلاق جمل

خاليا عن الطلاق حكما فيفيد بصير محلا للطلاق التي عنه لان
الكراهة باعتبار الجمع فاذا ارتفع الاول لم يكن جمعا وعندها لا ترفع
لوقال راجعت الى اخره اي اذا قال لمطلقة راجعتك فقالت بحبيبة
له انقضت عوتي صدقت وقالا لا يصدق فان قلت فهل في البيت
اشارة الى ما ذكرت من اشتراط مخاطبة اياها وحواها بقولها
انقضت عوتي بكلامه قلت نعم عرف ذلك بقوله فقالت
اذ الفاء للوصل مع النقيب فان قلت هل في اشتراط الاتصال
فايد كان الحكم يختلف اذا قالت انقضت عوتي بعد ما سكنت
قلت نعم اذا سكنت ساعة ثم اجابت ثقي الرجعة اجماعا
كذا ذكره في غير موضع **قوله** ويقضي ما قضت اي يحكم بما حكمت
والاصل فيه ان النساء امينات في الاخبار عن حملهن وعن حيضهن
واظهارهن وهذا لان مامورات باظهار ما في ارحاسهن بالنسبة
والقول قول الامين وقالا قول المتهم مردود والتمه ثابتة
الاخبار بالانقضاء بعد قوله راجعت لعدم اخباره قبله
وتحقيق هذه المسئلة في فوائد النافع لو انكرت اي الامة
بدلالة قوله والمولي رجعت اي رجعة الزوج والمولي اي

قول اولي اي اولي من اقرار المولي والاصل فيه ما مر انفا اذا
اقرت اي الحرة بدلالة جواب الميلة والقييد بالجنس ظاهر
وقول ادنى مدة تصدق اي ادنى مدة فيها لانه يجعل كانه
طلقتها في اول الطهر على تخرج محرلا بحاجتها في هذا الطهر فيستلي
بالانقاع عقب الوقاع وطهر خمسة عشر وحيتها خمسة لانها
الوسط والاكثر والاقل نادرات وفي رواية الحسن رحمه الله يجعل
كانها طلقتها في اخر الطهر يخرج عن تطويل العدة ثم حيتها عشرة
وطهر خمسة عشر وانما قيد بالحرة لان في الامة على قولهما تصدق
في احد وعشرين يوما وعلى قوله على تخرج محمد تصدق في اربعين وعلى
تخرج الحسن تصدق في خمسة وثلاثين كذا في الايضاح وهذه فائدة
اختلف ان الترخيجين على قوله بتسعة الايام تجزئ المضان فيه
عن حرف التعريف مذهب البريين على انضمام اي على انضمام التسعة
الي الثلاثين او مع انضمام التسعة الي الثلاثين لان على يحيى يعني مع
هو على صف منه بقول الشراي مع الصفرة قال الشاعر فلو سالت
سواه الحي سلمي عما ان قد تكون في رجلي وقد ذكره في الكشاف

من غير موضع

من غير موضع والاصل فيه ان احكام الشرع تعتني على ما غلب على
ما شد ونذر وقال المرأة امينة فيقبل قولها اذا امكن وقد
وجد الامكان بان يجعل كانه طلقتها في اخر الطهر وحيتها ثلثة
وطهر خمسة عشر فان قلت لا يمكن لان مدة الاغتسال من الحيض في
الي ايامها اقل من العشر قلت قد زاد شيخ الاسلام رحمه الله ثلث
ساعات للاغتسال الا انه يقول لا يمكن اذا ادعي شيئا بخلاف
الظاهر لا يقبل قوله كالوصي اذا ادعي انه انفق على الصبي مالا كثيرا من
طلقت الي اخره اذا سافر بامراته ثم ابانها او مات عنها فان كان الي
منزلها دون مدة السفر رجعت الي منزلها وان كان الي منزلها من السفر
اولي مقصودا دون مدة السفر سارت الي مقصودا وان كان الي كل واحد منها
دون مدة السفر فهي بالخيار ان ثلثت مصنت وان شئت رجعت سواء كانت
في المهر او في غيره محرم او غير محرم لانه ليس في معنى ابتداء السفر والخروج
فلا يمنع لسبب العدة والرجوع اولي ليكون الاعتداد في منزل الزوج
وان كان الي كل واحد منهما مدة سفر وهي في المفازة سارت الي اقرب بقعة

فيها الأمن فان كانت في مأمن اي في مصر فعند اي جنيف تربيته ولا
 تخرج حتي تنقضي عدها بمحرم وغير محرم وقال اذا وجدت محرماً
 خرجت معه الي انما شئت في العدة وبعد انقضاء العدة كذا
 في شرح الجامع الصغير من طلفت اي طلقاً بايناً وذكر في الجامع
 الصغير فطلقها ثلاثاً وهذا لانه اذا طلقها طلاقاً رجعيّاً فهي
 لا تفارق زوجها لان الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح كذا في ^{المبسوط}
 والتقيد بالسفر ظاهر والتقيد بالبلد لانها اذا كانت في غير مصر فهي
 بالخيار ان شئت رجعت وان شئت مضت محرم وغير محرم لان ما يجازي
 عليها في ذلك الموضع اكثر مما يخاف عليها في الخروج في العدة والمقصد
 اي ومقصود كل سفر اي كل واحد من الموضعين وهما المهر والمقصد
 والتخصيص به لما ذكرنا والاصل فيه ان انتاء السفر بدون المحرم لا يجوز
 لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتفرق
 بثلاثة ايام ولها لهما والعدة ^{بغير محرم} تمنع الخروج مع عدم المحرم فان العدة
 تمنع ذلك قل اوكثر وعدم المحرم هنا مانع فالعدة اولى وقال انها

في دار الغربية

في دار الغربية تؤذي فلها ان تخرج محرم كما اذا كانت في غير مصر
 سيد ام الي اخره صورة مات زوج ام الولد ومولاهما المسئلة
 على ثلثه اوجه الاول يكون بين موتها اقل من شهرين وخمسة
 ايام ولا يعلم انهما ماتت اولاً اعتدت اربعة اشهر وعشر ايام
 عليها الحيض بالاجماع لان المولي ان مات اولاً لم يلزمها عدة لانها
 منكوبة الغير فلا يجزئ عليها العدة لان العدة والمولي انما تجب لزوال
 الفراش ولا فراش اذا كانت تحت زوج او في علة من زوج لان
 الفراشين لا يجتمعان ويتعقق فيلزمها عدة وفاة الزوج ^{اربعة}
 اشهر وعشر وان مات الزوج اولاً وهي امة لزمها شهران وخمسة ايام
 وموت المولي لم يلزمها العدة لانها معتدة من نكاح فيلزمها في حال
 اربعة اشهر وعشر وفي حال نصف فيعتد بالاكثر احتياطاً والثاني
 اذا كان بين موتها شهران وخمسة ايام او اكثر اعتدت اربعة
 اشهر وعشر تستكمل فيها ثلث حيض لان المولي ان مات اولاً لم
 يلزمها عدة وبعد موت الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر واثبات الزوج

اولاً لزمها شهران وخمسة ايام وان مات المولي بعد لزمها ثلث
حيض عن المولي فيجمع بينهما احتياطاً والثالث اذا لم يعرف ما
بين موتهما اعتدت اربعة اشهر وعشرا استعملت فيهما ثلث حيض
عندما وعند من تعتد باربعة اشهر وعشرا لا غير لان جانب عدم
الوجوب راجح وجانب الوجوب مرجوح والمرجوح في مقابلة
الراجح معدوم كذا في الايضاح **قوله** والجل اي وجعلها كما
قال الله تعالى فان الجنة هي الماوي اي ماواة ونقلا دخلت الدار
واعلقت الباب اي بابها **ولا يعرف** اي اي ايتها والتوطين بدل
الاضافة بينهما اي بين الموتين بدلالة قوله ما تاتى الاجل للبيان
اذا قل اي اقل من هذه المدة فان قلت لا خلاف في التزويج باربعة
اشهر وعشرا انما الخلاف في اشتراط الاقراء في الفايدين في ذكره
الكتاب لبيان المختلف في الحكم قلت قد بين المختلف وهو هذا
المجموع فان عند ما هذا المجموع منتفك لكن بانتقار المجموع تارة
بانتقار كل فرد وطوراً بانتقار فرد منه على انه اذا ذكر الاقراء فحب
مؤم ان حكم الميمنة ذكر وفيه من خلافه لا تخفى وحسب بالحق
مطلوب على شهرين **قوله** عشر اي عشر ليال لكن الايام

بدر طاهر فؤاد

يدخل كل في قوله تعالى والدين يتوفون منكم الى قوله وعشراً وما
اقراءوها ارادتها الحيض **قوله** معه اي مع التزويج بالملق
المذكور والاصل فيه ان الامرين اذا وجوا ولم يعرف تاريخهما
يجعل كأنهما وردا معاً كالغري والحرق والهدمي ومما جعله ^{الاحتياط} اذا
اصلاً **قوله** لم يعتبر ذاك بلا مؤيد حتي ان المعتد بوفاة
كذلك الوتره في الولادة ولم يقر الزوج بالجل حال حيوته ولم يكن
بالمرأة جل طاهر وفي الطلاق البائن اذا كذبها الزوج وفي تعليق
بالولادة لا يقبل الا ببينة ولا يقبل شهادة القابلة ولا شهادتين في
كثر ان الا عند وجود ما ذكرنا من القرائن وعند وجود واحد مما ذكر
الكتاب القول في الولادة قولها وان لم تشهد القابلة عند اي حنفية ^{الله}
ويظهر الخلاف في المسئلة التي بعد ما وعدها يقضي بشهادة القابلة ^{حد}
في ذلك كله **قوله** ذلك يرجع الي الشهادة ويجوز لانه في معنى ^{الاخبار}
ونقلا انها اخبار بشهادة وعيان لا عن تخمين وحسان وهو الضمير
يرجع الي المؤيد فراش قائم بان كانت منكوحته في الحال **قوله**
من جل للبيان او اعتراف بالرفع عطف على ما ظهر ويجوز بالبحر عطفاً

على الجمل قد صور اي الزوج **والاصل فيه** ان الزام الحكم على الغير لا يجوز
 الا بجهة كاملة فلا يثبت بشهادة القابلة **وقال** قولها فيما لا يستطيع
 الرجال النظر اليه مقبول بالحديث **وان تعلق** الى ارضه اذا قل للمرأة
 ان ولدت فانت طالق وقد كان اقرب بالجل فقالت ولدت صدقت
 في حق الطلاق من غير شهادة القابلة وطلقت عنه **وقال** لا تصح
 الا بشهادة القابلة **ولا تطلق** بوضع ما في البطن حل اي موضع
 ما حل في البطن كذا قاله شيخنا رحمه الله **قوله** صدقت اي في
 حق الطلاق ولا تصدق في حق المنب الا بشهادة القابلة كذا
 في الايضاح **والاصل فيه** ان المرأة امانة في الاخبار عما يختص
 فيقبل قولها بالنسبة مبلغة اي وقت بلوغه والمفعل بالمكان
 الفعل وزمانه والضمير يرجع الى الصغير ويدل عليه قوله مبلغة قال
 في مبوط شيخ الاسلام بلوغ الغلام عند تسع عشرة سنة وبلوغ
 الحارثية سبع عشرة سنة وروي الحسن عنه ثمانية عشرة في الغلام
 وستة عشر في الحارثية منهم من وقف فقال المراد ان يتم ثمانية
 عشرة سنة ويطلع في التاسع عشره وقيل يد فيه خلاف اختلاف الرواية
 لانه ذكر في نسخ ابي سليمان حتى يستكمل تسعة عشرة سنة وعن هذا
 روي من بعد تسع عشر وبعد تسع تسع وهذا بيان نهاية بلوغها

اما بداية بلوغ

اما بداية بلوغ الغلام يكون باثني عشر سنة والحارثية تسع في الجملة
 وانما اورد ههنا المسئلة في كتاب الطلاق ليعلم به او ان صحة
 التطلاق تعليقا وتجييزا بيدل وبغير يدل والحاجة ماسة
 اليه في خيار البلوغ وهو يشتمل الذكر والانثى ووجوب الحد يختص
 بها والاصل ان اليقين لا يزول بالشك وصفة الصغر كانت ثابتة بيقين
 فلا يزول الا بيقين مثله وذكر فيما قلنا وقال البلوغ الحقيقي لا يتأخر
 عن هذه المرة ظاهرا لو وهبت الى اخوه وهبت للزوج نصف
 صداقها حال كونه دينيا في دمه وقبضته النصف ثم طلقها قبل قبل
 الدخول بها لا يرجع عليها بشي **وقال** يرجع بنصف ما قبضت وهو
 ربع الصداق والمسئلة على وجوه اما ان كان المهر عينا كالعروض
 والعبيد فوهبت الكل والنصف قبل القبض او بعده لم يرجع عليها
 بشي لانه وصل اليه عين المستحق بالطلاق قبل الدخول وهو
 براءة دمه عن نصف المهر واما اذا كان دينيا كالدرهم والدنانير فان
 وهبت الكل قبل القبض فكذلك عدنا وعند زفر يرجع عليها بالنصف
 واما اذا قبضت كله لم تهبت له كله او بعضه يرجع عليها بقسط
 المقبوض لانه لم يصل اليه عين حقه لانه لا يتعين في العقو

كهيئة ما لا آخر ولو قبضت نصف ووهبت له الباقي او وهبت له المقبوض
 او لم تقب فعنده لا يرجع عليها بشي الا اذا وهبت اقل النصف فان كان
 المهر الفا وقبضت ستماية ووهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول رجوع
 عليها الي تمام النصف ومو مائة عنده وعندها بنصف ما قبضت
 ومو ثلثمائة وان قبضت اقل النصف بان قبضت مائتي درهم وهبت
 الباقي فعنده لا يرجع واحد منها على صاحبه بشي وعندها يرجع عليها
 بمائة نصف المقبوض ثم يحتمل ان يكون صورة المسئلة ما ذكرنا اولاً
 ومو الطاهر ويحتمل ان يكون المراد به انها وهبت النصف الدين والنصف
 المقبوض ولا يفرق الحكم في الصورتين على ما حكينا من شروع الجامع
 الصغير ومعني البيت لو وهبت نصفاً ديناً والصدق للزوج مع الباقي
 المقبوض وفايد في القيد نرى بما ذكرنا من الفصول ما قبضت شيئاً اي
 ما سلمت وقال اي سلمت نصف والاصل فيه ان اختلاف السبب لا
 يعتبر عند سلامة ما هو المقبوض المقصود وحق الزوج في الطلاق
 قبل الدخول ان يبرأ عن النصف وقد وجدوها باعتبار البعض بالكل
قوله طلاقه المعلق اي المعلق برجوع الدار مثلاً بان قال ان دخلت
 فانت طالق فقد لغا حتى لو دخلت الدار بعد اللحق والاسلام والتزوج

وهي في العلق

وهي في العلق لا يقع عليها الطلاق عنده وعندها يقع وفايد في ظاهره
 جاء مسلماً وتزوج هذه المرأة لا ينتقص عدد الطلاق عنده وعندها
 ينتقص والاصل فيه ان الموت ينافي اهلية الحكم فيبطل ما يبرأ بقرائه والردة
 موت حكماً وقالا المعلق بالشرط يتراعى وجوده من غير قصد فصار كما
 لو جن **قوله** او قال ما انت لي بامراة او قال ما انا او ما انا لك تزوج
 والاصل فيه ان النية تعين بعض احتمالات اللفظ فاذا احتمل اللفظ
 الطلاق تعقل نيته والا فلا وهذا يحتمل الطلاق لانه يحتمل ان يقول
 لست لي بامراة لاني ابيتك ويحتمل لاني لم اتزوجك فصح كقوله لانكاح
 بيني وبينك وقال الطلاق انشاء بقر فيعتمد سبق النكاح وهذا
 انكار النكاح فصار كقوله لم اتزوجك او قال والله ما انت لي بامراة
 او سئل هل لك امراة فقال لا ونوي به الطلاق لكان نقول ان
 قوله لم اتزوجك لا يصح انشاء وكذا ذكرنا لم يمتنع الانشاء
 لانه تقرير بالخيار وكذا النفي بعد السوال اخبار فلا يحتمل
 الا انشاء على ان الخلاف ثابت في هذه الفصول اجمع الا في قوله لم
 اتزوجك كذا قاله شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** واستثنى اي قال انشاء الله

وسمى هذا استقناءً لأنه مشتق من التقى وهو المنع والحكم يمتنع به
كما يمتنع الحكم بقدر المستثنى ولهذا سماه الفقهاء استقناءً تعظيلاً
وتقديراً البيت استقناءً بعد قوله ثلثاً مرتين أي قال أنت طالق
ثلثاً إن شاء الله ووضعوا في الشروع بحرف الواو لأنه إذا قال عبداً
حرّاً إن شاء الله بغير الواو لا يعتق العبد ولا يصير فاصلاً كذا
قاله صاحب المحيط والفرق ظاهر وهكذا التكرير في التخيير إن قال
أنت حرٌّ وحرّاً إن شاء الله وتقدير البيت ومثل حكم هذا حكم التكرير
في التخيير وهكذا خبر والتكرير مبتدأ **قول** كذا مبتدأ
ثاني ويجوز أن يكون ملوح خبر مبتدأ محذوف تقديره هو كذلك
في التقريب والتقريب فيعلم بالمصراع الأول بها الاتحاد في الحكم والمصراع
الثاني الاتحاد في العلة فإن التقريب أثبات القرب وبالذليل ثبت
القرب بينهما والتقريب أثبات القرار والعلة تقر بطلان الاستقناء
في هذه كما في الأول وقال شيخنا مولانا حميد الدين رحمه الله التقريب يرجع
إلى الجواب والتقريب إلى الدليل فيعلم به اتفاقهما في الجواب والدليل
كما يكون في بعض المواضع بأن يتفق الجواب وتختلف التخيير **قلت**
كان الوجه الأول أحسن إذا الاتفاق في الجواب حصل بالمصراع

فلا بد وأن

فلا بد وأن يحمل المصراع الثاني على التعليل **قلت** أنه أثبت بالمصراع
الأول اتفاقهما في الحكم والثاني اتفاقهما في المجموع أعني في الحكم والعلة
وهذا عين الأول **فإن قلت** تحصل التكرار في الحكم إن لم يحصل في العلة
قلت التكرار حصل في الوجه الأول لأنني قد جعلت التقريب والتقريب
شيئاً واحداً لأنني هذا الوجه **والأصل فيه** أن بيان التفسير كالتعليق
بالشرط والاستقناء به موصولاً لا مفصولاً وهذا الخلاف فيه لكن
الثان في أن هذه الصيغة من قبيل الاستقناء الموصول والمفصول
فأبو حنيفة رحمه الله يقول قوله وثلاثاً لا فو فيصير فاصلاً بين الإيقاع
والاستقناء كالسكوت والتكلم بكلام آخر **وقال** الاتصال ثابت
حقيقة التكرار للتأكيد شائع فيحمل عليه لقوله أنت طالق وأصح
وثلاثاً إن شاء الله وفي **إذا لم أطلق** إلى آخره كلمة ماصلة وتقديره
إذا لم أطلق والكلام فيما إذا لم ينو الوقت والشرط أما إذا نوي
الوقت صح ويقع حين يسكت كما في مني لم أطلق وإذا نوي الشرط
صح ولا يقع إلا في آخر جزء من أجزاء حيوته كما في أن لم أطلقك
والأصل فيه أن كلمة إذا للوقت والشرط على السواء فيجازا بها مئة

ولا يجازي بها أخرى وإذا جوزي بها سقطت عنه معنى الوقت
 وصار كحرف ان فاذا صلح لهما فعلي تقدير الوقت يقع في الحال ^{علي}
 تقدير الشرط لا يقع ولا يقع بالشك وعدمها للوقت ويجازي بها
 من غير سقوط الوقت عنها مثل متى ولهذا اذا قال لها طلق نفسك اذا
 شئت كان كمنى الا انه يقول ان المشية صارت في يدها فلا يخرج ^{يد}
 بالشك وان قيل انت طالق الى آخره قيد بقوله في غده لانه اذا قال
 انت طالق غدا ونوي آخر النهار لا يصدق اجماعا والتقييد ^{بالعصر}
 اتفاقي والا صل فيه ان المتكلم اذا نوي حقيقة كلامه يصدق وقدر ^{حل}
 لانه بعد الغد طرفا للتطبيق والظرف يقتضي وجود المظروف فيه
 لا استيعابه الا انه اذا لم يكن له نية يقع في اول الغد لانه ^{الغد}
 وقال انه خلاف الظاهر فلا يصدق كقوله انت طالق غدا انت كذا الى
 اخره اي اذا قال انت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت
 فلان بعد اليمن بشهر فان مات تمام الشهر طلقت مستند الى اول ^{تطلق}
 الشهر وقال لا يقع مقتصر على الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر
 لعدم شهر قبل الموت ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر فانت ^{يقع}

مقتصر على القدم

مقتصر على القدم عندنا خلافا للزفر ولو قال انت طالق قبل شهر ^{مقتصر}
 يقع الطلاق في اول شعبان اتفاقا **وقايد** الاختلاف بين ابي حنيفة ^{صحيح}
 نظهر في اعتبار العدة فعندنا يعتبر العدة من اول الشهر ولو كان وطئها في الشهر
 يصير مراجعا ولو كان الطلاق رجعا ولو كان باينا وقد وطئها في الشهر ^{الرجع}
 العقر وعدمها تعتبر العدة في الحال ولا يصير مراجعا ولا يلزمه العقر
 وقيل يعتبر العدة من وقت الموت اتفاقا احتياطا وكذا اذا اطلقها ^{تلقا}
 او ثلثا وخالفها في خلاف الشهر ثم مات فلان لتمام الشهر وهي في العدة
 يقع الثلث او البايين ويبطل الخلع ويرد الزوج بدل الخلع الى
 المرأة عنده لظهور بطلان الخلع باستناد البايين او الثلث الى
 اول الشهر وعندنا يقع الثلث او البايين ولا يبطل الخلع ويصير ^{مع}
 الخلع ثلثا واذا مات فلان بعد العدة بان وضعت حملها او لم تكن
 مرخولا ^{لها} ولم تجب العدة لا يقع الثلث لعدم الحمل والاستناد
 يثبت للحال ثم يستند كذا في الجامع الكبير **والاسرار قول**
 مستند لا يقتصر اي الحاكم يثبت بطريق الاستناد لا بطريق ^{الاقتصار}
 كما هو قولهما والا صل فيه ان الحكم تارة يثبت بطريق الاستناد ^{طورا}

بطريق الاختصار ومرة بطريق التبيين واخرى بالاقتضاب وقد
ثبتت نظائرها في قواعد النافع في باب المسح على الخفين وفي
هذه الصورة الحكم ثابت عن طريق الاستناد عند البعض
وعند البعض بطريق التبيين والصحيح هو الاول كذا اختلفا
في الاسلام رحمه الله في الجامع الكبير **قوله** فلم يرث في قوله
الى اخره اذا قال لها انت طالق قبل موتي او قبل موتك بشرعها
لا يقع شيء وترث منه لانه لو وقع بعد الموت مقترا ولا يمكن
ذكر لان ملك النكاح ينتهي بالموت فبطل كقولها انت طالق
وعند يقع مستندا حتى اذا كان صحيحا في ذلك الوقت لا يترث
منه وعليها العدة بثلاث حين كذا في المبسوط وغيره **قوله**
اذا مضى اي اذا مات يقال مضى لسبيله اي مات وقيل فيه
يقرا ط مفلوجا مضى لسبيله ومباركهما قد مات اطلاقا
ومعناه اذا مضت المرأة التي انصاها بالموت لوقوع الطلاق
فانه اذا مات قبل مضى تلك المرأة لا يقع الطلاق ولها الميراث
ولا بد لكان تعرف ان الطلاق يقع بظهور اثار الموت في آخر

جزء من اجزاء

جزء من اجزاء حيوة فيحكم بوقوعه قبله كذا في الجامع الكبير **قوله**
كذلك في اخره ما سئل اذا قال آخر عبد امك فهو حر او قال
آخر امرأة اتزوجهما فهي طالق فملك عبدا ثم عبدا ثم مات او تزوج امرأة
ثم امرأة ثم مات يقع العتق والطلاق عن مستندا الى وقت **المال**
والتزوج وعند ما يقع مقصرا حتى تعتبر العتق من جميع المال اذا كان
وقت الثري واذا كان مريضا فمن الثلث وفي المسئلة الاخير **طلقت**
الاخيرة من حين تزوجها حتى لا يلزمها العدة ان لم يدخل بها ولا
لها وان دخل بها وانما اوردنا المسئلة فيما اذا اشترى عبدا ثم
لان لا آخر فرد لاحق فيقتضي السابق والفرق لا في حيفه **رحم**
بين مسئلة القدوم والموت ان الموت معروف والجزء لا يقصر **عليه**
المعروف كالموت ان كان في الدار زيد فانت طالق فخرج منها في آخر
النهار طلقت من حين تكلم وهذا لان الموت في الاستدراك يحتمل ان
يكون قبل تمام الشهر فلا يوجد الوقت اصلا فمن هذا الوجه
اشبه ساير الشروط في احتمال الخطر فاذا مضى شهر فقد علمنا
بوجود شهر قبل الموت كاي لا محالة الا ان الطلاق لا يقع في

لأننا نحتاج إلى شهر يتصل بالموت وأنه غير ثابت والموت يعرفه ففارق
الشرط من هذا الوجه واسمه الوقت في قوله أنت طالق قبل رمضان
بشهر فقلنا بامر بين الظهور والاقتصار وهو الاستناد رمضان
كذا في جامع قاضي خان يقع الطلاق في أول جزء من شعبان فقلنا بامر بين
الظهور والاقتصار وهو الاستناد كذا في الجامع الكبير **لقد أسلم** لوقال
من نكحت فني إلى آخره والأصل فيه أن الواو مطلق العطف بالجماع
بيننا ولا يقتضي القرآن والترتيب لكن الخلاف فيه بناء على أن ذكر
الطلاق أو الطلقات متعاقبة بحرف الواو بعد ذكر الشرط ما موجه
عنده موجه الافتراق لأن الأول أصل بالشرط بلا واسطة والثاني
بواسطة فينزل كما علق وعندهما موجه الاجتماع فلا يعين بالواو
لأن الترتيب حصل في التكلم لا في صيرورته طلاقا وذا لا يوجب
الترتيب في الوجود كما إذا علق بشرط تخللها زمنه كثيرة
وكما إذا قدم الجزاء وانت ما بين كذا إلى آخره أي إذا قال أنت
طالق ما بين واحدة إلى ثلاث ومن واحدة إلى ثلاث يقع تطليقتا
عنده وعندهما يقع الثلاث وكذا إذا قال على من درهم إلى عشرة عنده
يلزمه عشرة وعنده تسعة فإن قلت إن قوله كذا كناية عن العود والـ

بشرط العود

يتناول ما ذكرت وما إذا قال من واحدة إلى اثنين أو ما بين واحدة
إلى اثنين وما إذا قال من واحدة إلى واحدة فلم خصصت هذه
الصورة قلت لأنه إذا قال من واحدة إلى اثنين يقع واحدة عنده وعندهما
يقع ثنتان وإذا قال من واحدة إلى واحدة يقع واحدة عندهما في الأصح
فلا يدخل الغايتان في هاتين الصورتين عندهما وهو قد أدخل الغايتان
البيت فإن قلت هل في البيت إشارة إلى التخصيص قلت نعم عرف ذلك
بقوله وانت ما بين كذا فإن قلت لما عرف موجهها بقوله لا المنتهي
فأي فائدة في قوله ويدخلان فيهما الحدين قلت لم يعرف به الاحتمال
أن موجهها أن يدخل فيه المنتهي المبتدأ والأصل فيه أن بغض الغايتان
يدخل وبعضها لا فقال لا يدخل الغايتان لأن هذه الغاية لا يقوم بنفسها
فلا يكون غاية ما لم يكن ثابتة وقال الغاية الثابتة لا يدخل لأن
مطلق الكلام لا يتناول وفي ثبوت شكل ولكن الغاية الأولى تدخل
للضرورة كذا قاله شمس الأئمة السرخسي رحمه الله **قوله** بطلقتين
قيد به لأنه إذا شهد أحدهما بطلقة والآخر بطلقة ونصف
أو بطلقة وطلقة تثبت الطلقة بالاجماع وعندهما يقع واحدة
أي إذا كانت يدعي الطلقتين وعلى هذا لو حيزها في طلقه واحدة

فأخارت ثلثا لم يقع شيء عنده وعندهما يقع واحدة والأصل فيه أن ^{ففة}
الشاهد ^{فيما شهد به} شرط جواز القضاء لأنها إذا اختلفا لم يقع على كل
شهادة إلا شاهد واحد وبشهادة الفرد لا يثبت الحكم وقال ^{شهادتها} قبلت
فيما اتفقا لا فيما اختلفا إلا أنا نقول الاتفاق شرط لفظا ومعنا
ولم يوجد الأثرى أنه إذا شهد أحدهما أنه قال لها أنت خلية
وشهد الآخر أنه قال لها أنت برة وذلك في حال مذاكرة الطلاق
أنه لا يقضى بشي لأن المتضمن لم يثبت فبطل طلب الموافقة
بالمصنفون كذا قاله في الإسلام رحمه الله وقيل في مرضاي مرض
الموت فهي تسحق الأدي في الميراث وما أقر به في صورة الأقرار
وفي صورة الوصية لها الأقل من الميراث والموصي به والأصل فيه
أن قول المتهم مردود بالحوث ولا تهمة في الأقل وقال أنه أقر على
نفسه ولا تهمة فيه قال الله تعالى بل الإنسان على نفسه بصيرة أي
شاهدة **قوله** لو طلبت أي الزوجة بمن الزوج عرف ذلك بيان
البيت فالملأ الغاي لا يلزمها شيء ^{عندها} والمال ويقع واحد ^{جميعه} والوقع
يقع تطبيقه بآية ثلث آلاف فان قلت لا دلالة في البيت على نفس
فكيف على الوقوع الموصوف قلت الدلالة على الوقوع ظاهرة إذا ايقاع
صدر من الأهل مضافا إلى المحل وأما كونه رجعيًا فلا لأنه الأصل ^{البيوت}

تثبت بها

تثبت لعارض لزوم المال أو غيره ولم يوجد فان قلت هل في البيت
دلالة على مذهبها قلت نعم فقد عرف أن المال ليس يلغي عند ما ولا
يجوز أن يجبر كل المال لأنه لم يقابل الكل بالواحدة وقد صح ايقاع ^{حالة}
لما ذكرنا فيجب ثلث آلاف ضرورة وقد بقوله على كذا إذا لو كان ذلك
الباء يجب آلاف اتفاقا والأصل فيه أن أجزاء العوض ينقسم على أجزاء
المعوض اتفاقا وأجزاء الشرط لا ينقسم على أجزاء الشروط اتفاقا وكلمة
علي هي للمعاوضة اتفاقا إذا استعملت في البيع والأجارة وإذا ^{استعملت}
في الطلاق كانت بمعنى الشرط عن خلافها وقامه في المستصفي كذا
ايقاع الثلث إلى آخره إذا قالت لزوجها طلقني واحلق بالفرق ^{درهم}
أو على الف درهم فقال الزوج أنت طالق ثلاثا ولم يذكر آلاف طلقت ثلاثا
بغير شيء عنده وعندهما طلقت ثلاثا وعليها آلاف بأداء الواحدة فان قلت
كيف جاز التشبيه بين البيتين مع بثوت المخالفة بينهما كما ترى قلت
أراد به المشابهة بينهما في لزوم المال وعدمه ووقوع ما وقع مع
مخالفة الأمر لا في غيره لأن كاف التشبيه لا عموم له وايقاع الثلث
إضافة المصدر إلى المفعول أي ايقاع الزوج ثلث تطليقا والالف واللام
بدل الصاقه وإن كبرها بثلاث ولو قالت طلقني واحلق بالفرق فقال
أنت طالق ثلاثا بالفرق فغدر لا يقع شيء ما لم تقبل المرأة وإذا قبلت

يقع الثلث بالالف لان ما ذكر لا يصح جواباً لها وكان ابتداءً ومن قال
 لامرته ابتداءً انت طالق ثلاثة بالالف لا يقع الا بقبولها فكذلك هذا
 وعليه قياس قولهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحق بالالف لانه
 جواب في حق الواحق المطلوبة ولا يقع الثنتان الباء فقتان
 لانه ابتداء في حقهما وان قبلت فهي طالق ثلثاً احدث بالالف في
 اثنتان بغیر شي كذا في الجامع الكبير العلائي وغيره والالف واللام
 فبالقبول بدل الاضافة اي فقبول المرأة وكذا التنوين في ثلاث
 وحاصل الفرق بين المسلمين ان في الاول اعني كذا ايقاع الثلث لم
 يذكر الالف وفي الثاني اعني وان حبها ذكر الالف كذا في شجرنا رضي الله
 والاصل فيه ان المخاطب بايقاع الواحق اذا وقع الثلث يصير مخالفاً
 ولا يكون مجيباً عن الواحق عنده وعدوماً يصير مجيباً عن الواحدة
 مبتدأً بالباقي كما اذا قال لامرته طلقي نفسك واحق فطلقت نفسها
 ثلثاً ثم قوله وان حبها وقع في النسخ عقيب كذا ايقاع الثلث
 والوجه فيه ما بينا وفي بعضها عقيب وليس في جواب طلقتي
 وكذا الف وعليه هذا يحتمل ان يرجع اليه فانها لو قالت طلقتي واحدة
 وكذا الف فاجابها وقال انت طالق ثلثاً تابع الف لم يقع الطلاق

عنده لا يقبل المرأة

عنده لا يقبل المرأة وهذا لان قوله طلقتي واحق وكذا الف عندها
 بمنزلة قوله بالالف فلما اجابها الزوج بما ذكر كان حكمه عندها كما
 في المسئلة الاولى ويحتمل ان يرجع الي ما تقدم وليس في جواب طلقتي
 قالت امراته طلقتي وكذا الف فقال طلقتك او انت طالق فلا شيء له
 وقال له الالف والجواب غير مذكور وهو ما ذكرنا من قوله طلقتك
 او انت طالق وقوله اذ في ذاك شك تعليل لان هذا الكلام يحتمل
 المعاوضة كما قاله اذا الواو تستعار للباء كما استعير له في باب القسم
 وحال الخلع حال المعاوضة ويحتمل الاخبار بان الزوج الف درهم فلا
 يلزم المال بالشك والاصل في الحمل الاستقلال فلا يرتبط بما قبله
 الا عند الضرورة كما في البيع ولا ضرورة هنا قيد بقوله جابنها لانه
 اذا خالها على الف على ان الزوج بالخيار ثلثة ايام فقبلت وقع الطلاق
 والخيار باطل والمال واجب بالاجماع لانه اثبات حق النقص والطلاق
 لا يحتمل ذلك والخلاف فيما اذا شرط الخيار للمرأة بان اختلعت بالالف على
 بالخيار ثلثة ايام فقبلت صح شرط الخيار عنده وان ردت الخلع
 الثلث بطل الخلع فلا يقع الطلاق وان اختارت فالطلاق وقع
 والمال لازم وفي قولهما الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع في أحدهما

والمال لازم والاصل فيه ان الخلع في جانبها كالبيع حتى يبع رجوعها
ولا يتوقف على ما ورا والمجلس فيه اشتراط الخيار فيه وفي جانبه
يمين حتى لا يبع رجوعه ويتوقف على ما ورا المجلس ولا
خيار في الايمان وانما افترق الجانبان في هذه الاحكام لان
الطلاق انما يثبت باثبات الزوج والمال انما يجزى بجانبها
فاعتبر النقص في حق الزوج انجاب الطلاق معلق بقبول المال
واعتبر احكام التعليق في جانبه والذي تختص بجانب المرأة
المال فاعتبر احكام المعاوضات في حقها كذا في الزيادة وفيه
قال لها انت طالق كيف شئت فلم تشاء في المجلس شيئا يقع
ملقة واحدة فان شئت في المجلس واحدة باينة او ثلاثة
ونوي الزوج ذلك كان كذلك وقال لا يقع شي الا بمشيئة المجلس
وهذا كله اذا كانت مدخولة فان لم يكن مدخولة فلا مشية
لها اصلا عنده وعند ما المشية في اصل الطلاق كما في الوصف
والاصل فيه ان كيف سواك عن الحال فان استقام والا بطل فاصل
الطلاق غير معلق بمشيئة عند بل المطلق الوصف والقدر عندها
اصل الطلاق مع الاوصاف معلق بمشيئة فاذا قامت مجلسها قبل
المشيئة يقع واحدة رجعية عنده وعند ما لا يقع شي بدون المشية

لذلك لا يثبت

لان ما لا يقبل الاشارة في حاله ووصفه بمنزلة اصله فيتعلق الاصل بتعلق
قول وقوله اختاري بان قالت اخترت الاولى او الوسطى او
الاخيرة اما اذا قالت اخترت بتطبيق او اخترت التطبيق الاولى
تقع واحدة بالاجماع ولو قالت اخترت او قالت اخترت نفسي مرة او
مرة طلقت ثلاثة ابا لا جماع والاصل فيه ان الكلام اذا استعمل في معنيين اصل
وتبع فاذا لم يفي في حق الاصل يلغوا في حق التبع وهذا الكلام للترتيب
اصل ولا فراد ضرورة وقد بطل الترتيب لان المجتمع في المذكر لا ترتيب
فيه فبطل الفراد ضرورة اسم ليس شمول وخبره الظرف فالشمول
مستق حتى لو اختارت الثلث لا يقع شي ولو اختارت واحدة او اثنين
كان لها ذلك والاصل فيه ان الاصل في المعارض اجمع وقد وجد المعارضين
من وما الا ان الاختلاف في كيفية الجمع بينهما طلق امراته المدخولة واحدة
قال قد جعلتها ثلاثة فان قال ذلك وهي في العدة كان ثلاثة وقال لا يكون ثلاثة
وقيد بالمدخولة تعرف بقوله ما استحدثته والاصل فيه ان امور المسلمين مجعولة
على السواد والصلاح ما امكن وقد امكن جعل الواحدة ثلاثة فيضم الثنتين اليها
فلا يطل كلامه باستثاله حقيقة اذا امكن تصحيحه بطريق المجاز انت حرام
الي ارض عنده يكون ظاهرا اي شي نوي سواء نوي الطلاق او الظهار او التحريم
المطلق او لم ينو شي وعندها ان نوي الطلاق فطلاق وان نوي الظهار او لم يكن

في قوله اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة
فان كان رجعيا يقع ولا
فان كان غير رجعيا يقع ولا
فان كان رجعيا يقع ولا
فان كان غير رجعيا يقع ولا
فان كان رجعيا يقع ولا
فان كان غير رجعيا يقع ولا
فان كان رجعيا يقع ولا
فان كان غير رجعيا يقع ولا

ثبت اللعان الى ارضه ولو تقي نسب بنته وتلا عنها فماقت البنت المنفية
عن ولد ثم ادعى الجد انه ولد لبنته لا يثبت نسبه وقال يثبت ^{في}
بالبنت لان في الابن اتفاقا فانه اذا كان الولد المنفي ذكرا فماقت الى
ولدا يثبت نسبه من المدعي وورث الاب منه لحاجة الولد الثاني
النسب فبقاؤه كبقاء الاول وذكر الولد ليشتمل الذكور والانثى وبقية
بانها ماتت عرولا اذ لو ماتت لا عن ولد ثم ادعى نسبها لم يصدق
على النسب والميراث لان النفي بالموت قد استغني عن النسب فيكون
مناقضا في دعواه الميراث ويضرب الحد ولا فرق بين ان يدعي
الحج انه ولد لبنته او الولد الميت انه ولد له والاصل فيه ان النسب الى
الاباء كما عرف والله اعلم **كتاب**

العناق

العنق هو القوق لغة وسلطان المالكية زائلة بالوق الذي هو الضعف
فيكون العنق اثباتا للقوة الشرعية وللمالكية **قوله** على عناق المولى
اي اعتاقه فيق بالعباد في الامة لقبيل بدون دعواها المافية
الفرج انه حق الله تعالى **قوله** بدون الدعوي ذكر في المختلف وغيره
ان العبد ينكر والمولى كذا ثم ذكر العناق مطلقا وهو ينتظم العنق

الاصلي والعارضي

الاصلي والعارضي واختلف المتأخر فيه فقيل الدعوي غير مشروط على حرية
الاصلي كما هو قولهما والخلاف في العارضي وقيل الدعوي شرط فيهما كذا في الكامل
والاختلاف في فيه بناء على اصل وهو ان العنق اشتمل على حق الله تعالى وهو حرية
الاسترقاق وعلى حق العباد وهو ما لم يكنه ودفع قهر الغير عنه لكنهما
قالا بان الغالب فيه حق الله تعالى لان سبب المالكية تتعلق حقوق الله تعالى
الزكوة والاضحية واقامة الجمع والاعياد وغيرها والشهادة فيما هو حق الله
تعالى يقبل بدون الدعوي لان اثباتها حصة محضة وكل واحد يكون له
من اثبات ما هو حصة ولان الخصم فيه من هو نائب عن الله تعالى وهو القاضي
فيكون هذه شهادة عن خصم فيقبل بخلاف الشهادة في حقوق العباد فانها
لا تقبل بدون الدعوي لقوله عليه السلام ثم يفتشوا الكذب فيشهد الرجل
قبل ان يفتشهد فقد جعل الشهادة قبل الاستشهاد من امارات الكذب
وشهادة الكاذب مردودة وهو يقول معظم المقصود من العنق نفع
العبد وهو ما لم يكنه ودفع قهر الغير عنه فلا يقبل بدون الدعوي كما في دعوي
المال بخلاف طلاق المرأة وعنق الامة لانه يتضمن تحريم الفرج وهو حق الشارع كذا في
مسطوط من الاسلام وغيره وفي عناق احد العبد للتفريق به وقع اتفاقا فقد ذكر
الاسرار وغيره انه اذا شهد اياه انه اعتق احدي امتيه غير عينه لا يقبل عند خلافه

وهذا لانه انما لا يشترط الدعوي في الشهادة على عتق امة معينة لما
انه يتضمن تحريم العز في شابه الطلاق والعتق المبهم لا يوجب تحريم
العز عنده اذ الوطي حلال لهما عنده فصار كالشهادة على عتق احد
العبد من وهذا الخلاف فيما اذا شهد انه اعنت احد عبدي في صحة
اما في المومن فيقبل لان العتق في المومن وصية والخصم في الوصية
الموصي وهو معلوم وعنه خلف وهو الوارث او الوصي كذا في
الهداية وغيره **قوله** ولا يقبل يجوز بالتدبير على تاول قول
الشاهد من هذين اي شاهدين وحرر التعريف بدل الاضافة
ولو شهد انه طلق احدي نسائه يقبل ويجز على البيان فلذا قيد
بالعتق والاصل فيه ما مر من اشراط الدعوي وهي لا تتحقق **المجموع**
قوله ليس ببيان ولا اعلم اي ليس ببيان على ان غير الموطوعة
معتقة وان الموطوعة مملوكة ولهذا اختار التكرار وقيد بالعتق
الوطي في الطلاق المبهم بيان اتفاقا **وقيد** بالوطي لان البيع والتدبير
والاستيلاء والكتابة والاجارة بيان اتفاقا وهذا الخلاف فيما اذا
وطي احدهما ولم تعلق منه اى اذا وطى احديهما فعلق منه كان بيانا

اتفاقا لانه

اتفاقا لانه صارت أم ولد له فمن ضرورة صحة امومية الولد **سحقا**
العتق بها انتفاء العتق المبهم عنها كذا في المبسوط وغيره والاصل فيه ان **البيان**
في العتق المبهم نارة يكون صريحا وطورا يكون دلالة فقالا انه بيان
لانه يعرف محض بالملك فصار كالترجيح وقال الوطي حلال بدون **البيان**
فلا قدام عليه لا يدل على البيان بخلاف ما ذكر من المقررات لانها لا تتصور
بملك يمين اما الوطي في الامة يجز بدون **قوله** فالكل غرم اي
قوله قيد ذا اي العبد والاصل فيه ان قضا القاضي بشهادة الزور
ظاهر وباطنا عنده فنفذ العتق بشهادة الشهود عنده فلا يعتق بالحل
بعد فيضمنون وعندهما لم ينفذ وعتق الآن بالحل فلا يضمنون **قوله**
فيشهد ان بعثا قبله قيد به لانها لو شهدا بعثا بعد شهادة **البيان**
لا يقبل اجماعا قبل هذا بناء على ما ذكرنا من الاصل انفا وعلى هذا الفرق بين
العبد والامة وظاهر النظم يشهد لهذا وقيل هو بناء على ما مر من اشراط
الدعوي في العتق وعنه هذا الفرق بين العبد والامة **قوله** بعثا قبله اي الذي
بعثا قبله قبل شهادتهما فذاك لا يقبل بالتدبير عنه لا يقبل حتى لا ينفذ الضمان

وجبت على الفريق الاول عندما يقبل حتى يقطا الصمان وفي تجزى العتق
اي الاعتاق اطلاق الاسم المسبب على السبب عرف بالسباق وهو قوله
والتدبير ولا تتم اجمعوا على عدم تجزى العتق مسائل الاصل المسبو
والاختلاف في تجزى العتق وعدمه مبني على اصل وهو ان الاعتاق
ازالة الملك وهو عبارة عن القدرة على التفرقات في الحال بوصف الاختصاص
كما قاله في الخلاصة رحمه الله وانه متجزى بثبوت وزوال الماعرف في بيع
وشرأ والنصف لكنه تعلق به حكم لا يتجزى وهو العتق وانه غير متجزى
لانه عبارة عن قوة حكمية تظهر بالسلطان المالكية ونفاد الولاية والشهادة
ويوقع بها تسلط ايدي الاغيار عن نفسه والقوة لا يتجزى لانه لا يتصور
ان يكون بعض الشخص قويا وبعضه ضعيفا وهذا كاعضاء الوضوء
متجزى به تعلقها باباحة الصلوة وهي غير متجزية وكذلك اعداد الطلبة
للحج تمتع واذا كان كذلك فباعاقتاق البعض لا يثبت شي العتق ولا ينزول
من الرق لان سقوط الرق وثبوت العتق حكم لسقوط كل الملك فاذا
بعضه فقد وجد شرط علة العتق فلا يكون حوا اصل في شهادته وسائر
احكامه وانما هو مكاتب لا يباع ولا يوهب غير انه اذا عجز الابدي الى الرق

خلل في الكتابة

خلل في الكتابة المقصودة وانما قلنا بان الاعتاق ازالة الملك قصورا لان
الملك قصورا حق العبد والرق حق الشرع لان ضرب الرق المجازات على
الاستنكاف على ما عرف والجزاء حق الله تعالى والانسان لا يمكن من
ابطال حق الغير قصدا لكن يمكن من ابطاله ضمنا الا يري ان العبد المشترك
اذا اعتقه احدهما نصيب صاحبه ولا يجوز ولو اعتق نصيبه تتعدى الي
نصيب صاحبه ضمنا وعندنا الاعتاق اثبات العتق واسقاط الرق
فانه اثبات العلم او ازالة الجهل وكلما عا غير متجزى اما العتق فلما امر
الرق فلا نه ضعف حكمي شرع جزاء في الاصل على كفره لكنه في البقاء صار من
الحكمة به يصير المرء عرضة للملكه والا يتأذى ومحال ان يكون بعض الشخص قويا
موصوفا بالمالكية والبعض ضعيفا زاي المالكية ولان العقوبة لا يتصور
على النصف لان الذنب لا يتصور والنصف دون النصف وقد قال في الجاهلية
مجهول النسب اذا اقر ان نصفه لفلان انه يجعل عبدا في شهادته وفي جميع
احكامه واذا لم يكن انفعال الاعتاق متجزيا لم يكن الفعل متجزيا ضرورة
كالنطق والطلاق وما لا يتجزى اذا ثبت بعضه ثبت كله كالطلاق والعفو
القصاص والمسائل على هذا كثيرة منها اذا اعتق نصف عبد يعتق كله عندهما
وعنده لا فتخير ان شاء اعتق الباقي وان شاء استسقى العبد في بقية قيمته

ومنها اذا اعتق نصف عبد مشترك بينه وبين غيره يعتق كله عندهما
والولاؤه كله الا ان له ولاية التضمين عند اليسار واللاستعارة عند
الاعارة وعند لا يعتق كله فتخير الساكن بين الاعتاق والاستعارة
والتضمين عند اليسار المعتق وعند اعارة تخيير بين الاولين دون
الثالث والولاؤه بينهما الا عند التضمين واذا دبر بعض عبد مشترك
فلصاحبه الخيار ان شاء دبر نصيبه وان شاء اعتق وان شاء
شاء ضمن المذبر ان كان موسرا وعند ما يصير كله مودبا للمذبر
نصيب الساكن ملكا له بالضمن والولاؤه كله للمذبر واذا زالة الملك والاعتاق
احكاما اربعة وهوان العتق والرق لا يتجزأان اجماعا واذا زالة الملك
متجزئ اجماعا والاعتاق مختلف فيه والاختلاف بناء على انه ازالة الملك
ام اثبات العتق فاحفظه واحكمه ففيه فقه كثير ومخلص كبير
قوله ومعتق اراد به معتق البعض او المعتق الذي يعني
الاجل فكاك الرقبة سواء كان معتق البعض او معتق الكل بان كان
العبد مودبا وقد اعتقه مولاؤه في مرض موته **قوله** يسع للاجل الرقبة
كاي لا اجل فكاك الرقبة حتى اذا سعي للاجل فكاك الرقبة يكون حيا بالاجماع
كالعبد المرهون اذا اعتقه الراهن وهو موعر كذا في المختلف وغيره وذكر

ان هذا الرقبة اشبه بالعتق والرقبة واذا زالة الملك والاعتاق
وبقي المذبر ان شاء هذا الكتاب

في بيان العتق

وذكر في الايضاح ان المستعني على ضربين كل من يسعي في تخليص رقبته فهو
في حكم المكاتب عندنا في حقيقته ومعه وكل من يسعي في بدل رقبته الذي
بالعتق او في قيمته رقبته لاجل بدل شرط عليه او الدين يثبت في رقبته
كالحر في احكامه كالعبد المرهون يعتقه الراهن وهو موعر والعبد فانها
اذا اعتق وعليه دين والامة التي اعتقها سيده على ان يترك وجهها ثم تقهر
تسعى في قيمتها وهي حرة وهزم المسئلة بناء على تحري الاعتاق وعدمه تأمل
وما عني المعتق الا اضره تفسير اليسار ان يكون مالكا لقيمة نصيب القيمة
ملبوسه وفوت يومه هو الصحيح وعليه العامة كذا في الكامل في الرجال
الضمن والسعاية يوم الاعتاق لانه السبب في وجودها كما في الغصب
المعتق في اليسار والاعارة يعتبر حقيقته لا بسقط بالاعارة الطاري
ولا يجب باليسار الطاري كذا في الكامل وهزم المسئلة فرع تحري الاعتاق
كذا في الزيادة في باب المسئلة ويعرف بالتأمل فيما ذكرنا في الاصل
اخر هذه المسئلة **قوله** لذا اي للشركي الاخر وقوله ويدفع متفضل في
يمنع ثم يحتمل ان يكون تاكيدا وان يكون الاول في اليسار الاصل وهذا
العارض وهذا ان يكون في العتق المعلق بالشرط كانه يعتبر وقت وجود

21

دون التعليق كذا في الفتاوى وكذا يصح في العتق المبهمة فانه لو كان بينهما
عبدان قال احديهما حر ثم ايسرعتي احدهما يضمن نصف قيمته الحال
كذا في الفتاوى الظهيرية وفي المجموع وقال ابو يوسف يعنى قيمته
يوم البيان وقال محمد يوم تكلم كذا في الكامل فان قلت الدفع انما يكون
بعد الثبوت والعتق المبهمة غير نازل في المحل وكذا التعليق بالشروط
ليس بسبب قبله قلت لا يحجب المبهمة نازل في المحل بخلاف رواية الاصل
واما على رواية الزيادات فقيل انه غير نازل والجواب عنه انه
وان كان غير نازل لكن السبب موجود في سبيل التعليق
السبب ثابتة ولهذا قلنا ان التجيز يبطل التعليق وقد عرف في
اصول الفقه واذا كان كذلك صار كانه نازل فكان اليسر دافعا
للسعاية من وجه لو امتنع الاستعانة فثبت انه كالا ينعى عند
لا يدفع ايضا وهذا الذي ذكرناه من التاويل لما وقع في بعض
السخ ويزفع فان قلت ان ابا حنيفة رحمه الله اوجب السعاية
المستعجى المشترك في حالة اليسر والاعسار وفي العبد المرهون
شرط الاعسار قلت لان الثابت للمرتهن حق الملك وانه ادنى من
حقيقة الثابت للمرتهن الساكن السعاية ههنا في حالة واحدة
الثابت في

اظهار الفتاوى

اظهار الفتاوى والاصل فيه ان المالمية اذا احتبست عند احده
ولاية التضمين موصرا كان او موصرا كما اذا هبت الرخ في ثوب النان
والقته في صبيغ غيره فعلى صاحب الثوب قيمة الصبيغ موصرا كان
او موصرا ومالية المولى احتبست عند العبد فله ان يستسعيه
قوله لو اشترى مع امرء قيد بالشراي وانه فعل اختياري
لثبت الحكم في الهبة والصدقة ويخرج منه الورثة لكونها جبرية
ولا ضمان فيه اتفاقا ثم ذكر القريب واراد به قريبه الذي يعنى
عليه وهي القرابة القريبة والمتوسطة دون البعيدة وعن
بقوله فالعتق اذ معناه والعتق الذي حصل بهذا الشراء وغيره
واغرمه بمعنى والضحية في قريبه ويعرّفه يرجع الى المشتري المذكور
وفي نصيبه الى امرء ثم لم يفرق بين العلم وعمومه والامر كذلك
ظاهر الرواية لان الحكم يوارى على السبب والتركي بالخيار ان شاء اعتق
نصيبه وان شاء استسعى العبد والاصل فيه ان الرضا بمباشرة
العلة رضانا بمباشرة الحكم وقد رضي بالشراء فيكون راضيا بحكمه

وهو العتق لان شراي القريب اعتاق **وقال** انه اتلفه فيضمنه
ان كان موسرا والا فيستعيه **قوله** قوم شهدوا اي
شهد قوم عليه وملكوا كل نصف العبد وهو حاضر عرف ذلك
بقوله وتحدد قوله بالعق من شريكه الغائب اي شهد قوم
اي من شريكه علي الشريك الحاضر بان الشريك الغائب اعتق ^{بضميه}
والعبد يدعيه وهو بناء علي ان الاعتاق عند ما لا يتحري
فكان شهادتهما علي عتق بضميه الحاضر فكان خصما وعنده
ببتحريه فكان قضاء علي الغائب والحاضر كالا **قوله**
لم يتكاتب ما قد اشترى حتى كان له ان يبيعه وعندهما
ليس له ان يبيعه وقيد بالالا ليدخل كل من له قربة
وليجز منه القرابة البعيدة فانه لا يكاتب اتفاقا والقرب
فانه يتكاتب اتفاقا والا صل فيه ان تغيب الملك علي المالك لا يجوز
الا عند قيام الدليل كما في الولاية لوجود الجزوية وفي الخبر
بالحديث ولم يوجد هنا وقال الكتابة في العتق فيعتق به

قوله كذا في الزوج

قوله كذا في الزوج بذاك يحكم وذكر في المحضر والمأثر
زوجته فعلي هذا عقيب شراء الام وهذا يدل علي ان الخلاف
ثابت بينهما وذكر في شرح الطحاوي والكامل ان المكاتب اذا اشترى
زوجته ولم يكن ولدت منه فله بيعها كالحرة اذا اشترى امراته ولم
تلد منه اما اذا ولدت من المكاتب ثم ملك الام والولد منع من بيعها
لانه دخل الولد في الكتابة ودخلت الام في كتابة الولد فلا يجوز
بيعها ولو ملكها وحده فكذا عند ما خلا فالذي حقيقه رحمه الله
المداينة ما يشير الي انها لا تصير مكاتبه عندها ايضا لكنه لا يجوز
عندهما سواء كان معها ولد او لم يكن عنده لا يكون لمعني المكاتبه
اذا كان معها ولد فحينئذ لا يجوز بيعها فعلم بهذا انه شبه بينهما
بموسر لوازم الكتابة وموسر جواز البيع واليه مكشفتا رضي الله
عنه وقال المراد بالزوج الزوجة لانه لا شك بان المكاتبه اذا
اشترت زوجها لا تتكاتب عليها والا صل فيه ان الولد هو الاصل في هذا
ولم يوجد والتكاتب في حقه فلا يثبت في حق التبع وهو الام وما

لأم ولد تقوم قيمة أم الولد ثلث قيمتها قيمة المورث ثلثا
 قيمة القن لأن التدبير يوجب نقصان قيمة الرقيق بقدر الثلث
 والاستيلاء بقدر الثلث لأن منفعة الرقيق ثلثة أنواع ^{استعمال}
 ١ استخدام وقضاء ديون المولى إما بثمنه أو بقيمته ^{استعمال} ما
 إن مات المولى مديونا لتدبير يطل نوع منها وهو البيع
 ونقي النوعان والاستيلاء يطل النوعان وهما البيع وقضاء
 ديون المولى وينبغي واحدا وهو الاستخدام وقيل قيمة
 المورث نصف قيمته قننا ومواختيار الصدر شهيد ^{الله} منها
 القنوي كذا في الكامل والتمه ^{في مسائل} ويظهر الاختلاف في مسائل
 إذا كانت أم ولد بين رجلين اعتقها أحدهما وهو مؤسر ^{فلا} فإن
 عليه عنه وعندهما يضمن نصف قيمتها إن كان مؤسرا ^{بضم} وتعي
 كان معسرا ومنها إذا عصب لم ولد له رجل فطلعت عنه ^{الله} لم
 قيمتها عنه ومنها إذا مات أحد الموليين حتى عتقت ^{الله} لم
 عنه وعندهما تنفي نصف قيمتها كذا في الجامع ^{الله} المحبوبي ^{الله} والأحرار
 فيه أن المقوم لا يسبق الوجود وبعد الوجود لا يسبق

قوله المورث

والعبرة بالأحرار بقصد التور وأحرار أم الولد بالملك المنفعة لا
 للمول والمنفعة تنفك عن المالية مضار في حق المألية كان
 الأحرار لم يوجد وقال الأصل في كل ثابت بقاؤه والتقوم كان
 ثابتا بالأحرار فتبقى **قوله** وما بها غرم كلمة ما للتي والبار
 للسببية أي بسبب أم الولد يعني بهلاكها كما عرف ذلك بقوله لو هلكا
 وكذا قوله وبالمؤبر وعرف بقوله عند المشتري أنه اشتراها وقبضها
 والمراد بالغرم قيمتها والأصل فيه أن جهة الشيء يلحق حقيقة ^{الله} فقوله
 هو مقبوض بجهة البيع فيكون مضمونا عليه كالفن وقال إن جهة الشيء
 إنما يلحق حقيقة في محل قبضها وهما لا يقبلان حقيقة البيع ^{الله} في
 باذن المالك فلا ينتهض سببا للضمان والقول قول العبد مع يمينه
 ما كاتبه به أي في قدر شيء كاتب العبد بذلك الشيء فالصحيح فيه يرجع إلى ما
 وصاحبه الضمير يرجع فيه إلى صاحب الباب أو جباة الطائي في
 هذا الاختلاف ومعناه يتخالفان وينسخ الكتابة بعد التحالف وقد
 بقوله أعرافا لأن القياس معهما أذهي عقد ثياب وينسخ فالاختلاف

في قدر البدل فيه يوجب التحالف كالثني والأجرة والأصل فيه
 ان ما يثبت بخلاف القياس مال وهذه معارضة مال ورد
 الشرع به في معارضة مال عاين مال فلا يلحق به والمشتري
 اي مشتري العبد لان الاشتراء لا بد له من شئ ثم هو عبد لله
 ان العبد وحرف التعريف في العبد للعهد اي العبد المشتري بهذه
 الدلالة التي ذكرنا ثم عقد اي باع العام واراد به الخاص عرف
 والسياق وانكر البايع اي بايع العبد والعبد الذي تقدم ذكره لان
 المعرفة اذا اُعِيدَت معرفة كانت الثانية عين الاولى والعبد جني
 جملة حالية والجواب فالحال **قوله** موقوف اي ان يتبين
 حاله بتصديق احد ما صاحبه وقال بيع اي يودي عكسه ان كان
 له كسب كالنفقة فانه في كسبه اجماعا كذا قاله شيخ الاسلام وقال ايضا
 بحال بين المشتري وبين العبد لان المشتري اقرب خدمة استرقاقه
 ويعتق بموت البايع لا بموته بناء على زعمه والأصل فيه ان
 على المجهول لا يجوز وموجب جنابات العبد على مولاهم والمولى هنا
 جمهور **قوله** اول ما يولد حر قوله مبتدأ والخلة بعد

قوله في قدر البدل فيه يوجب التحالف كالثني والأجرة والأصل فيه

بدله ومقتضى خبر المبتدأ

بدله ومقتضى خبر المبتدأ وصورة قال لانه اول ولد له فمؤخر
 فولدت ولداً ميتاً ثم حياً عتق للميت عنده وعند ماله يعق لانه
 ليس باول **قوله** مقتضى بالحي اي بتقييده وهو قوله فهو حر وهذا
 الكلام مطلق صورة ومقتضى معنى وقوله بالحي اي بالولد الذي من
 يولد عليه فاحفظه اي المسيلة بتاويل المذكور **قوله** ومتر امر
 امر يا مري متر غير ك بالحفظ او بالعمل به اذ هو المقصود ويجوز ان
 يكون امر من متر اي تجاوز الى غيرها واحفظه والأصل فيه ان المطلق
 يجري مجازاً اطلاقاً ولا يقيد الا بدليل فقال وجد الدليل هنا وهو قوله فهو
 حر اذ الحرية لا تجل الا في الحي لانها قوة حكمية تظهر في دفع قسطل
 الاعيان عن نفسه وكان دليلاً على تقييده بالحيوة فكانه قال اول ولد
 تلد بينه حياً فهو حر حتى لو كان احيى حرية الام لا يفسد بالحي
 اجماعاً ويعتق بالولد الميت قيد بالمثل لانه اذا اعتق عبد مسلماً
 او ذمياً نعتق اجماعاً خلت سبيله او لم تخله وقيد بقوله ثم بفتح التاء
 يعني دار الحرب لانه اذا اعتق المستامن في دارنا عبد احريراً يعق اجماعاً
 وبعدم التخليه اذ لو خلاه يعق اجماعاً وتفسير اللغو عن طنه اذا

اسلم او صار ذميا فهو ملكه ولا يؤمر بتخليته خلافا لما وقيل لا
خلافا في العتق انه ينفذ وانما الخلاف في الولد كذا في الايضاح
والاصل فيه ان المنع اسهل من الرفع ثم الاستيلاء اذا طوعا على الحرية
يرفعها فاولي ان يمنعها اذا اقرار بها ولانه معتق بلسانه ^{مستوف} يتصل
ببانه وقال انه يفر من صدر من الامل فينفذ **قوله** العتق
بقوله والعبد والمسيئة على ثلاثة اوجه ان قال كل مملوك املكه
فهو حر فعتق ثم ملك مملوكا لم يعتق به خلافا وان قال اذا اعتقت
اعتقت وكل مملوك املكه بعد ذلك فهو حر فملك مملوكا بعد ^{يعتق} فانه
بلا خلاف وان قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فاما ملك
الما ليك في حال رقة بعد مقالة لا يعتق وما يملك بعد عتقه ^{يعتق}
عندما وعند له كذا في الجامع الكبير والاصل فيه ان كل من لا يؤهل
لتبخر العتق لا يؤهل لتعليقه ثم ذكر في بعض النسخ هذا البيت ^{عقيب}
قوله اول ما يؤلد حر وفيه لطافة فان في كل واحد ^{المستلني}
وجد ترك الاصل والكل لانها اعتبار اطلاق اللفظ في المستلني وهو
قيده الاولي بالحي والثانية بما يملك في حال رقة كانه قال املكه

في المستقبل فصار

في المستقبل في حال رقي **قوله** او ثلثي بولي اي ثلثي بول الكفاية
الا الاقل اي الاقل منها والخلاف فيه بناء على تجزي الاتفاق وعدمه
فعنده لما تجزي بقي السلطان عبدا وقد تلقاه جهتا حرة ^{ليد} الناس
مجل بالتدبير وموجل بالكتابة ولكل واحد نوع فائدة لتفاوت
فيه ففي اختيار الكثير الموجل على القليل المجل وعدمهما لما اعتق كله
يعتق بعضه وجب عليه احد الما لم ينجس اختيار الاقل لا محالة فلا
معنى للتخير **قوله** قد ملك الابن اي ابنه تقديره مكاتب ^{رهق}
وقد ملك الابن وفي جملة حاله يقال رهقت نفسه اي خرجت
وقيد بقوله قد ملك لان الخلاف في الولد المشتري اما الولد المولود
الكتابة يعني في كتابة ابيه على نجومه بالاتفاق وعدمهما الولد ^{المشتري}
كالولد المولود في الكتابة وهذا كله اذا لم يكن وفاء فان ما
وترك وفاء فقد مات حرا فيودي بدله وبيرثه ابنه والاصل
ان ما ثبت شرط في العقد يثبت في حق من دخل تحت العقد
والاجل ثبت شرط والمشتري لم يدخل في العقد ولا سري اليه

لا انفصاله بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل وقت الكتابة به
فري الحكم اليه فيسعي عيانجومه **صالح** عن عمو اقراي اقراي المكاتب يقتل
عمو في حال كتابته حتى وجب القصاص فصالحه ولي القتل على مال جاز
فان ادبي بدل الصلح ثم تحقق ثم ادي جاز وان لم يودي حتى عجز
ورد في الرق فالصلح بعد العجز اي عجز المكاتب للحال هو راي
هذا الصلح فاسد في حق المولي حتى لا يواخذ به الا بعد الحرية
وقالوا يواخذ به في الحال ولا يبطل الصلح والاصل فيه ان المكاتب
انما يملك التجارة والكسب والصلح من دم العبد ليس بتجارة ولا كسب
مبادلة ما عالىس بمال وانما ذكر عتاق الوسطي لان عتاق
العلي يوجب عتاق كل واحد بلا خلاف والاصل فيه ان الحكم في
في الاصل يثبت في التبع والسفلي تبع للوسطي فيتبعه في العتاق
وقال انها تبع للعلي لان الوسطي تبع في نفسها فاني تستتبع غيرها
وقال انها تبع للعلي بواسطة والوسطي بلا واسطة فيعتق فانه
كل واحدة منهما وحيزان يكون تبعاً لغيره اصلاً لا آخر كحيث الواحد
فرع للكتاب اصل للقياس واستنبان الامراي تبين الامر وظهر
وزاد الاتهام بوقوع العتق في العبد لا ينفاء المحل في الحمار

هذا

الحكم شامل في كل ما ليس يقال للتحرير كالبيت والدار وغيرهما والاصل فيه ان او
اسم لاحدهما غير عين وذكر محل للعتق فبطل لانه اذا لم يكن لاحد
المعينين محلاً لا يجاب بغير المعين منها لا يكون محلاً لكنه يقول انه لاحدهما
على احتمال التعيين حتى لزومه التعيين في ميعة العبد والعمل بالمحتمل
اولي من الاهدار فجعل موضوع حقيقة مجازاً عما يجمله وان استحال حقيقة
كأعرف من اصله وهما يكران الاستعارة عند استحالة الحكم ونظيره على الف
او على هذا الجدار كما **المكاتب**
الكتابة لغة الفهم اي فهم كان ومنه الكتيبة والكتابة في الشرع غايه
عن صم مخصوص وموضع حرية اليد للمكاتب الي حرية الرقبة في المال
باداء بدل الكتابة اولان هذا العقد لا يخلو عن كنية الوثيقة
عادة ولهذا يسمى مكاتبه لان العبد يكتب لمولاه كما يكتب المولي لعبده
ليكون في يد كل واحد منهما ما يتوثق به كذا في الكامل والفتاوي
الظهيرية مكاتب النصف اي مكاتب نصف الاضافة فيه كما في جنس
الوجه والاصل فيه ما مر في تجزي الاعتاق فعند الكتابة تجزي
لانه فرع الاعتاق فاذا كاتب نصف صار نصف مكاتب فيكون نصف
كسبه له ونصف لمولاه وقالوا يصير كله مكاتباً وكل الكسب له **قوله**

عبدًا مؤمنًا التقييد به وقع اتفاقًا فالحكم في العبد إذا كان دميًا
 كذلك كذا في **الابيض** **قوله** عبدٌ ثم أي عبد حرين أسلم في
 دار الحرب ثم قال فابتاعه المسلم لأنه إذا أسلم عبد الحر في دار
 الحرب على حاله عندهم لأنه وإن كان مستحق الإزالة ولكن لم يوج
 ما يمكن تعليق الزوال به فيبقى كما كان ثم قيد بابتياح المسلم أو
 الذي والحكم غير مقتصر عليها نفذ ذكر في المختلف والابيض فيها
 من مسلم أو حرين واجمعوا على أنه لو غنم المسلمون بعثوا والاصل
 فيه أنه إذا تغرر بحصيل السبب يقام **الشرط** **للعق** **والإزالة**
 هنا مستحقة **على ملكه** فانه يجبر على البيع ولا يقرب على ملكه فإذا
 دخل دار الحرب تغرر بالأجبار ودخوله دار الحرب بسبب الزوال
 العصمة فاعتبر **مزيل** **للكل** الذي كان مستحق الإزالة وفي المسئلة
 بالبيع قد أزاله عن ملكه فإذا وجد ما هو سبب الزوال اعتبرناه
 لزوال الملك ثم هاتان المسئلتان مؤكوتان في السبب في **الابيض**
 وهو موضع أو العتاق ولكنها ذكرت في المبسوط في كتاب المكاتب
 على وجه التفريع فقال حرني دخل دار الإسلام بأمان واشترى
 عبدًا مسلمًا فكاتبه ثم ذهب به إلى دار الحرب فهو حر ساعة

أدخله دار الحرب

ساعة أدخله ثم ذكر في هذه المسئلة أن قال مكاتب إذا اعتقت
 فقد وصيت بثلاث مالي فعنق صحت الوصية اتفاقًا وإن لم يقل
 إذا اعتقت ولكن قال إذا وصيت بثلاث مالي فإن مات قبل أداء
 الكتابة بطلت وصيته اتفاقًا فإن اعتنق ثم مات لا تثبت الوصية
 في الأكتساب التي اكتسبها قبل العتق اتفاقًا وأما الأموال التي
 اكتسبها بعد العتق لا يبيع الوصية فيه عنده وعندها يبيع كذا
 في الجامع الكبير والاصل أن المكاتب على نوعي ملك حقيقي وهو
 ما بعد العتق ومجازي وهو ما قبل العتق فعنده ينصرف إلى المجازي
 فوقع باطلاً عند ما إلى الحقيقي فيصح كذا في الزيادات والله أعلم
كتاب
 وفي الشرع اسم للقرابة الحاصلة بسبب العتق أو بسبب الموالاة وصورة
 أن يسلم رجل على يد آخر فيقول له أو لغيره واليتك علي أني أنفت
 فإني لك وإن جنيت فعقلي عليك وعلي عاقلتك وقبل الآخر فهو كما قاله إن
 جني الأسفل يعقله الأعلى وإن مات يرثه الأعلى ولا يرث الأسفل
 من الأعلى ولا تثبت هذه الأحكام بمجرد الإسلام على يده بدون عقد
 الموالاة كذا في الكامل وذكر في المبسوط والمنثور أن التوارث يجري

فالجانبين اذا شرط اذ ذكر واعلم ان كون الاصل مجهول النجب
ليس بشرط لصحة الموالاة وكذا علي يد يبيع بواليه كذا ذكره شيخنا
ظهير الدين المرعيني في شروطه **قوله** انها مولاة اذا ذكره
المختلف مطلقا وسياقه يشير الى انه اراد به مولي الموالاة
وذكر الخلاف في الكامل في مولي العتاقة فالظاهر انه يشملها
يلزم في الطفل الذي في يدها ذكره في المختلف ولو صغير لا يعرف
ابوه والاصل في هاتين الميثلتين ان الصفات الحكيمة الثابتة
في الاسماء يبري الى الاولاد كذا سمعته عن شيخنا رحمه الله
تفانيل واليتني بالحق اي على الجود دون الهزل ثم اراد اي
وصوته رجل اقرب انه مولي فلان مولي العتاقة وقال فلان
مولا اي مولي الموالاة فهو مولاة لتصادقهما على اصل الولاء وليس
ان يتحول بولاية عنه وان كان ولأه الموالاة يقبل النقل وعندنا
لا يثبت الولاء اصلا وله ان يوالي من شاء وكذلك اذا كذب المفسر له
الولاء اصلا فان قال ما اعتقتك ولا اعرفك ثم اقرب بالولاء لا خول
يصح عنده خلا فالتما وهذا بناء على ان الثابت عندها ولأه الموالاة
وهو يقبل النقل لان الولاء يثبت بالتصدق فيثبت بقدر مصادقه

وعنده ولأه

وعنده ولأه العتاقة وهو لا يقبل النقل لان المقر يعامل بامارة
لأنه محقق في زعمه وفي زعم عليه ولأه العتاقة حتى لو كان على
القلب فله ان يتحول لان الثابت هنا ولأه الموالاة بخلافه لان
التدقيق يعمل فيما اقرب به كذا في الكامل والمختلف **كتاب الايمان**
للميمون تفسير وركن وشروط وحكم فتفسير لغة القوق وشرعية
الاستشهاد بالله تعالى لما فيه من معنى التوفيق فان الانسان قد
يخبر بخبر فيؤكده بالله استشهادا بالله تعالى وركنها ذكر اسم الله تعالى
او صفته في اليمين بالله تعالى وحكمها وجوب البر اصلها والكفارة
خلقا بشرط العقادها تصور من البر في المستقبل عندها وعندنا اي
يوسف الاضافة الى فضل في المستقبل بدون التصور **قوله** ويعتق
انجاب شي الحرم بان يقول على المني الى الحرم والمسجد الحرام بان
على المني الى المسجد الحرام لا يلزمه شي عنده كاي قوله تعالى على الذها
الى مكة او السفر او الخروج والزماة كاي قوله على المني الى بيت الله تعالى
او الى الكعبة او الى مكة فلهذا ثمان مسائل في اثنين خلافا وفي ثلث اتفاق
على عدم الوجوب وفي ثلث اتفاق على الوجوب والاصل في العرف معنى
الهدى التصديق به بمكة لانه اسم لما يهدي اليها كذا في الهداية من يبع

من نبي قطن ابي مفعول قطن في الموقف اي في المستقبل وهو ما
بعد النذر وشرطان ملكه اي بشرطان اللزوم المحدي به كون القطن
ملكه يوم حليف والاصل ان النذر لا يصح الا في الملك او مضافا الي سميده
كايه التعليق ولم يوجد الا انه يقول الاصل في مطلق الكلام ارادة
المعتادة والمعتاد عن المرأة من قطن الزوج وذلك سبب الملك والخلا
في مسيلة الراس اذ لم ينو اما اذا نوي الزوج كلهما فهو على
نوي والاصل في هذه المسيلة ان الحقيقة تترك لخمس انواع منها
دلالة الاستعمال والعادة ثم حقيقة الراس وهي العموم قد تترك
بالعرف ووقفت اليه على المتعارف والاختلاف فيها بناء على اختلاف
العرف عند لا يثبت الا اذا اكملها قضا وعندهما يثبت باجتماع
ايضا هو الصحيح للعموم المجاز كذا في اصول الفقه وعدة من النسخ
وبمبسوط شيخ الاسلام رحمه الله خلافة واذا لم ينو شيئا والاصل فيه
ان الكلام اذا كان له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعمل بالحقيقة
اولي عنده وعندهما العمل للعموم المجاز اولي وهو بناء على اصل آخر
حب العنب كانه اراد به بقي ما وراء الحب في العقود فاليان
والنفاق والحفي فالحكمة اجماعا واخبارا والقنل والجوز ليس بفاحكة
اتفاقا والعنب والرطب والرمان مختلف فيها فيما اذا لم يكن له بنية

في قوله لا يثبت الا اذا اكملها قضا

اما اذا نوي

اما اذا نوي فانه كحنت فيها اتفاقا كذا في مبسوط شيخ الاسلام
والاصل فيه ان الحقيقة تترك بدلالة اللفظية نفسه بان
يكون الاسم كاملا والمسي قاصرا كما في لم الملك او على العكس كما
في هذه الصور لان الفاحكة اسم للتابع وهذه الاشياء يصلح
للغذاء ويقع القوام بها امرأة حلفت لا يلبس خليا فلبست
عقولا ولو وحدة لا تحنت عنده الا ان يكون معه ذهب
وقال تحنت ولا خلاف انه اذا كان موصفا بشيء للذهب والفضة
انه كحنت والخلاف فيما اذا لم يكن موصفا كذا في الجامع الصغير
مالم يكن بين الحلي اي مالم تكن الا على بين الحلي يعني مالم يكن
موصفا بالذهب والاصل فيه ان معنى الايمان على العرف والاختلاف
فيه بناء على اختلاف في العرف وفي قولهما لان التخلي به على الافراد
معنادا تكموا في تفسير شتم الظاهر قل هو الالاسمين الذي على الظاهر
وعلى هذا التفسير قوله اظهر وقيل شتم الكلية هو الذي
منقول بالظاهر وقولهما عيا هذا اظهر وقيل هذا بالعربية فالما
اسم ييه بالفارسية لا يقع على شتم الظاهر بحال والتخصيص

بالفقه
البرقي

للتعلم فالشراء على هذا الخلاف كذا في الهداية والاصل قد مر ^{في} قوله
يعين الشرب الى اخره ^{فان} شرع في الماء دخل والمشروع مفعول منه
والكرع تناول الماء بفيه من موضعه عدلها تحت بالكرع
والا غتراف والخلاف فيما اذا قال لا يشرب من دجلة اما اذا قال
لا يشرب من هذه البير فان يمينه تنصرف الى الاعتراض لمعذور الحقيقة
واذا قال لا يشرب من ماء الفرات تحت بالكرع ^{الحقيقة} والاعتراض اتفاقا
والاصل قد مر في مسيلة الخطئة ومثيلة الدهر فيما اذا لم
ينو اما ان كانت له نية فهو على ما نوي كذا في الايضاح
والدهر هذا اشارة الى دهر منكر كما في قوله تعالى في زجاجة
الزجاجة فالمنكر منكر والمعرف معرف عنه فقد ذكر في السلام
رحمه الله في الجامعين وشيخ الاسلام رحمه الله في المبوط وصاحب المختلف
فيه المسيلة في المنكر وذكر في الكامل والمبوط وقيل لا خلاف في
ان المعروف منه ينصرف الى العمر والخلاف في المنكر وقيل لا خلاف فيها
جميعا فعلى هذه الرواية يغير النظم فلا يؤول لا يدري لدى الامام
اي لا يدري كيف ما في حكم التقدير لان درك اللغات ليس باب

القبول وقد مر

القياس وقد وجدنا الدهر مفارقا للحين بلام التعريف فان
معرفة يقع على الابد لخلاف الحين والزمان فان معرفتها
ومكرها سواء فلم يصح الحاقه به بالقياس والاصل فيه ان التقوية
من امارات الوثوق والتحقيق وكان هذا من ابي حنيفة رحمه الله
في المعرفة لاجتهاد به كذا قاله العلامة رضي الله عنه لو قال
الكم فلانا اياما او شهورا او سنين ولا يند له فهو على ثلاثة
من ذلك اتفاقا وان ذكر هذه الاشياء معروفا وقعت في
عنه كذا في الجامع الكبير وذكر في المبوط ان المنكر على الاختلاف
والصحيح رواية الجامع كذا ذكره في الاسلام وغيره ثم راعى
صناعة الف والنشر هنا فيرجع الجمعة الى الايام والسنة الى
الشهور والعمر الى السنين وتقدير البيت القدر لما ذكرنا اي
والشهور والسنين جمعة وسنة والعمر وانما عينها الجمعة والسنة
لما كان الايام حيوته كان ذلك معلوما معروفا ثم عرف المعروف
ونكر الجمعة والسنة لما ان العمر لما كان الايام حيوته كان ذلك معلوما

معرفاً لخلل في الحق والسنة وانما عيننا الجمع والسنة عقيب
اليمين لا امر آخر وهو الغيظ والاصل فيه ان الالف واللام
للعهد اذا كان معهوداً والا للجنس لكنه اعتبر العرف حيث

اللفظ كتاب الحدود
الحد لغة المنع وسمي البواب حداً المنع الناس عن الدخول
في حدود الشرع موانع قبل الوقوع وزواج بعد الوقوع وسمي
الحد حداً لانه جامع مانع وفي التريعة تطلق على كل عقوبة
مقدرة يستوفي حق الله تعالى فلا يسمى القصاص حداً وان كان
عقوبة لانه حق الادمي يملك استقاطه والاعتياض عنه
وكذا التقدير لعدم التقدير كذا في الايضاح واعلم ان المزاج
خمس اقسام القتل وحد الزنا وحد الشرب وحد الفسق
وحده الرقة شرعت لصيانة القوس والفرش والعقول
والاعراض والاموال اذا زنا بامرأة مستاجرة هذا اذا
اعطاها مالا بشرط التكين اما اذا اعطاها مالا لم يشترط
شيئاً او استاجرها للخبز او الطبخ ثم جامعها يجب اجماعاً
وهذا معني قوله لذا كل اي للزنا وتحتمل ان يكون للتعليل اي

الحد

اي لاجل الاستيجار الفجرة جمع الفاجر وهو الزاني وذكرها
غير اجني هنالم يلزمه اي الزاني الموكور والاصل فيه ان
الموجب للحد ما يجري بين الذكر والاثنى من بني ادم الوطي
في الاقبال متعرباً عن العقد وعن شبهته وقد وجدت
هنا لان الشبهة ما يشبه الثابت وليس يباب والاحبار
تمليك المنفعة ومنفعة البضع منفعة فيملكها على سبيل الشبهة
صورة شهد اربعة على رجل بالزنا فزكوا فزجم فاذا الشهود
عبيد فالدية على المذكين عند ابي حنيفة رحمه الله معناه اذا ز
عن التزكية بان قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكيناهم فان
ثبت المذكون على التزكية وزعموا انهم احرار فلا ضمان عليهم
ولا على الشهود بل يكون على بيت المال ومعني الميلة اذا اخبروا
بالحرية بان قالوا هم احرار اما اذا قالوا هم عبيد وظهروا عبيداً
لا يضمنون لان العبد قد يكون عولاً كذا في المبوط وغيره وذكر
في الايضاح اوضح من هذا فقال واذا زكي الشهود فزعموا انهم احرار
فزجم بشهادتهم ثم وجد بعض الشهود عبيداً فلا شيء على المذكين اذا

المزكون على التزكية فان رجع المزكون عن ذلك ضمنوا في قول الي
حنيفة رحمه الله وقال لا ضمان على المزكي وذكر في الجامع الصغير لقاضي
خان لوقال المزكي اخطأت في التزكية لا يضمن بالاجماع انما
الخلاف فيما اذا قلنا علمت انهم عبيد وتعدت ذلك ومثل هذا
ذكر في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد رحمه الله وذكر في
المختلف ما يوافق النظم وهذا اشكال هائل فانما ان
اولنا المسئلة بالرجوع يلزم التكرار وان لم ينو لها في
بالرجوع يلزم المخالفة بين الروايات فيحتمل ان يكون
المسئلة روايتان يدل عليه انه ذكر في الاسلام رحمه الله
الجامع الصغير مطلقا كما ذكر هنا وفي الشرح كالمختلف في
ويحتمل ان نول بالرجوع ولا يلزم التكرار لان المسئلة الاولى
فيما اذا ظهر التهود عبيدا ورجع المزكون ايضا والمسئلة
فيما اذا رجع المزكون محسب والتفاوت ظاهر والاصل فيه
ان الحكم كما يضاف الى العلة يضاف الى علة العلة والتزكية
كذلك لان الشهادة انما تصير عاملة بالتزكية والجلد ان

بخلاف
المراد

ان يجتمع صودته شهدوا على غير محصن بالزنا فجلده القاضي
فجرحه الجلد ثم رجع واحد لا يضمن الراجع ارش الجراحة
وكذا ان مات من الجلد فعنده لا ضمان على احد لا على الراجع
ولا على بيت المال وقال لا يضمن الراجع فان قلت هل في البيت
اشارة الى ما قيدت من القيود قلت بلى فيذكر الجلد يعلم انه
غير محصن ويقول له كذبت يفهم الرجوع ثم ذكر الضمان ^{مطلقا} الضمان
وقد ذكر قبله الجراحة فعلم ان المراد منه ارش الجراحة وهو
عندهما بقوله وضمانا اي وضمن ابو يوسف ومحمد الشاهد الراجع
وقوله فان اصاب عبيدا الى اخوه اي شهدوا على غير محصن
بالزنا فجلده القاضي وجرحه عنده لا ضمان على احد وعندهما يجب
الضمان في بيت المال اي ارش الضرب فان قلت لا دلالة في البيت
استقاء وجوب الضمان عنده قلت في البيت دلالة عليه وذلك لانه
لما علم انه لا يضمن الشاهد اذا رجع بقوله لا يضمن هذا الشاهد فاولي
ان لا يضمن اذا لم يرجع ووجد الشاهد عبدا وما خص مذهبا
فان بيت المال قال لا يفدي علم انه لا يجب في بيت المال عنده وصورة
هاتين المسئلتين مذكورة في الايضاح والمبسوط وعروة من التسع وال

فيه ان فعل المأمور ينقل الى الآمر عند صحة الامر وضار كان الامام
ضرب بنفسه والامام انما فعل ذلك بشهادتهم لانهم الجاؤون الى
اقامة الحد حتى لو اخروا يفسق ولو اذكروا بكفر فيضاف الحجج
الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدمه يجب على بيت المال
لانه عامل للمسلمين فيجب المرافعة في مالهم وقالا انما يكون كذلك
ان لو كان اجمع مأمورا به وليس كذلك بل المأمورية الجملد
ضرب مو لم يخرج جريح واجمه انما يقع لخرق الجلاء او
لصفه المحل لكن لا يجب الضمان عليه كيلا يمتنع الناس عن
الاقامة مخافة الغرامة لو شهدوا عيانا الى اخره اي
شهدوا على رجل انه زنا بفله ثم شهد اربعة ان هؤلاء
الشهود هم الذين زنوا بها وقوله كما عهد اشارة الى هذا
اي كما ذكر سابقا وهو الزنا بتلك المعينة كذا قاله شيخنا رحمه الله
ويحتمل ان يكون معناه كما عهد بان الشهود اربعة موصوفون
بالعدالة وقد سألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو الى اخره
وعرف الزنا بتلك المرأة المعينة بقوله زنا ثم اذ النكوة اذا
اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى **قوله** حد الشهود

اي اليهود والاولون

اي اليهود والاولون يحدون حد الزنا وحدهم حال وادار
به انتقاء الحد عن اليهود عليه فانهم اجمعوا على ان اليهود عليه
لا يحد لان شهود جرحوا والخلاف في شهوده والتكال واسم
عقوبة نصير عيرة للغير وهو مفعول له كذا في القيسر
والكتاف ان التكال العقوبة التي تنكح عن الاقدام على مثال
تلك الجنابة اي لمنع ليقال نكح نكولا اي امتنع والاصل فيه ان الفاسق
اهل الشهادة عندنا حتى ينفذ القضاء بشهادته والحدود تنفذ
بالشهادات واذا كان كذلك فالفرق الثاني الذين يقولون انهم هم
الذين زنوا بها اثبتوا زنا اليهود اي هم ففعلوا ذلك الا اولها
يقال زيد دخل الدار فيقول اخر عمر وهو الذي دخل اي الداخل
عمر ودون زيد وقد يثبت زنا اليهود عليه من وجه بشهادة
الفاسق لما يثبتا فان في الزنا من اليهود من وجه فلا يجب الحد بالثبوت
قوله لم يقبل اي لم يقبل قولهم لان اشباةم يكون بالقول
والاصل فيه ما مر ان اتفاق اليهود شرط لقبول الشهادة ولم يوجد بيان
ان الذين شهدوا بالاكره ثبتت له كل الفعل والاخران اثبتت له مشط
الفعل وهذا لا ينشأ اذا كانت طابعة كانت شريكة في الفعل حتى

يشترك في اثم الفعل واذا كانت مكروهة لا يكون شريكه حتى
لا يشترك في اثم الفعل والفعل المشترك غير المشترك وقالوا ^{فقط}
شرط وقد وجدت في حقته تهدور بفتح التاء وضمها وفتح الال
وضمها وقد ذكر في المقاصد انه لازم من باب تعدد الراي
القاذف لان الجراحة باللسان كالجراحة باللسان والاصل فيه
ان رد الشهادة من جملة الحد عندنا لكن شرط العجز عاقبة
الشهود وذلك يثبت بتجيز القاضي لكن شرط ضرب بسوط
ليتأكد الظهور وفي ظاهر الرواية شرط ضرب الكل حتى
لو شهد قبل تمام استيفائه قبلت شهادته على هذه الرواية
لان حكم الجملات التي هي حد وان لا يتجزي فيتعلق الحكم بكلمة
بكله تحقيقا او تعديرا **قوله** ان اقرب الزنا اقرب ^{من} الزنا
في اربعة محال نفى الزنا اولا ثم الجنابة على العموم بدون
والملاسة كما يكون في العرف والاصل فيه ان الفعل لا يتصور
محله والزنا لا يتصور بدون المرأة وانكاره حجة نفى المحل
في حقها فاقضى النفي عن الرجل ضرورة فعارض النفي الاقرار
فتمكنت بشبهة الا نفاء فيسقط الحد وليس في لواط من حد

وذكر في الخلاف

ذكر في المختلف وغيره لا يجب حد الزنا باللواط بعد جارية
وزوجته وفي الاجنبي والاجنبية **وقال** هو كالزنا في زمان
ان كانا محصنين ولا تجلوان وذكر في روضة الزندوستي ان
الخلاف في العلام اما لوائي امرأة في المواضع المكروه منها
تحد بلا خلاف ولو فعل هذا بعبد او امته او منكوحته لا
تحد بلا خلاف كذا في الفتاوي وذكر في الزيادات لوائي
امرأة اجنبية في دبرها بعين ملك ولا نكاح صحيح او فاسد
المحرم عليها عندنا وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يجب الحد عليها ولو
تزوجها بنكاح صحيح او فاسد ثم اتي في دبرها لا تحد بالاجماع
قوله من حد كلمة من لتأكيد النفي واراد به نفي الجمل والجمع
كما هو مذهبها والاصل فيه ان الثابت بدلالة النفي كالتأنيث بالنفي
وذلك لان المساواة تقبض بين الفعلين وقد يثبت في المعنى في
المعاني الخاص الذي وجب الحد لاجله وهو قضاء الشهوة في محل
مشتت حيث سبيل الحال على وجه التحفظ حواما القصد سفح الماء فانها
الواط في الشهوة مثله وفي الحرمة وسفح الماء فوفقه لكنه يمنع الاستدلال

لوجود المخايمة بينهما في المعنى الداعي لشرع الحد فان القول
شرع زاجر الا بد من ان يكون الداعي لوجود الفعل موجودا
ليكون الطبيعة مستحقة على الاتحاد فيشرع الحد زاجرا له الا
يرى ان الحد شرع في شرب الخمر دون البول وان استويا في
الحرمة لافتراقهما في المعنى الداعي فالطبيعة تحمله على شرب
الخمر وتردعه عن البول وهذا الفعل يقوم بخيارين وطبع
المفعول على ما عليه الجيلة السليمة ينبو عن هذا الفعل
فتقامرت عن الزنا في المعنى الداعي لشرع الحد وكذا ليس فيها
اضاعة الاولاد واشتباها الا ساء فلا يلحق به خصوصا
فيما ينور بالاشبهات غير انه ارتكب جرمة ليس فيها حد
مقدر فيعزّر **قول** ولا يوطي الاخت التقييد **الاخت**
للنظم والا فكل من لا يحل له نكاحها اذا وطئها بعد نكاحها وعلم
بالجرمة لا يجذ عنه ويعزّر وعندهما جحد والاصل فيه
ان الحوسيط بالاشبه والاختلاف هنا بناء على وجود الشبهة
وانتقل بها والاختلاف فيه بناء على تحيز الشبهة فالشبهة

عزها عبارة

عنوها عبارة عن الثبوت من وجه ولن يتصور بثبوت
وجه مع ورود النص المحرم فان النص كما اوجب في الحقيقة
كل وجه اوجب التقي من وجه فكان العقد المضاف اليه لغوالا
اضيف الي غير محله وقال الشبهة ما يثبتها الثابت **ليثبت**
فاذا وجد سبب الثبوت وامتنع الحكم اشبه الثابت باعتبار
السبب لصورة العقد وهو الايجاب والقبول والمعنى الداعي آدم
المحلية مايم وهذا لان محل القرف ما يقبل مقصودة والا تبيات
قابلة للتوالد والتناسل وعقد النكاح شرع له وهو المقصود منه
وكان ينبغي ان ينقذ في جميع الاحكام لكنه تقاعد عن افادة الحل
فلا يتقاع عن ابراث الشبهة **قول** اذا ما اختلفا في الوقت
قال احدهما قد فقه في اليوم وقال الاخر قد فقه في الامس او مكانه بان
قال احدهما قد فقه في هذه الدار وقال الاخر قد فقه في ذاك الدار **الاصل**
فيه ان اختلاف الشهود يمنع القبول اذا يمكن الموافقة بينهما ولا يمكن
الموافقة اذا اختلفا في الزمان والمكان والمشهد به فعمل لان الفعل
زمان او غير الفعل في زمان او مكان آخر فقد اختلف الشهود به
وكذا اذا كان الشهود به قولا لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول
وحضور الشاهد من فعل وهو شرط فاذا اختلفا في الزمان والمكان لا يقبل

ومما يمكن الموافقة بينهما اذا كان المتهود به قولاً وكان صيغة
لله نشاء والاقرار فيه منحوا كالطلاق والبيع وصيغة الانشاء
بعثت وطلقت وكذا يقول في الاقرار طلقت وبعثت فاذا
اختلفا في الزمان او المكان يقبل لان الاقرار يعاد وتكرر فكان
الثاني حثي الاول وكذا اذا كان صيغة الانشاء والاقرار مختلفا
عنده يقبل كاي القوف وصيغة الله نشاء ان يقول ريت وانت
ذاني وصيغة الاقرار ان يقول قد فتك بالزنا وهما لا يتفقان
فلهذا قاله مرقان اي يردان لان احدهما ان كان انشاء والاخر
اقراراً فقد ذكرنا ان كان كل واحد منهما انشاء فمما غير ان ليس
كل واحد منهما شاهراً لكنه يقول بحتم انه سمع احدهما الانشاء
والآخر الاقرار وثبت عند ما قوفه فشهد به **قوله**
وان تقبلها اي بشبهة لم يقط الا حصان حتى ان قاذفه يجوز عند
وقال يقط حتى ان قاذفه لا يجد والاصل فيه ان من وطئ وطياً
حراماً لعينه لا يجب الحد بقذفه وان كان محرماً لغيره بحد
قاذفه فالوطئ في غير المكدن كل وجه او من وجه حرام لعينه
وكذا الوطئ في المكدن والحرمة موبدة فهو حرام لعينه ايضا فان
كانت موقفة فالحرمة لغيره ولو حنيفة رضي الله عنه شرط ان يكون الحرمة
الموتبة ثابتة بالاجماع او بالحديث المشهور ليكون ثابتة من غير تردد

وقال الحنفية

وقال الحنفية قد ثبتت هذه الصورة موبقة فصارت كالحرام في الاقرار ورد
فيه خبر غريب وقال الاختلاف وقع في السلف وليس فيه نص محرم لانه
ثبت بقرينة من القياس الا يرى انه لو حكم حاكم باباحته ينفذ
قضاءه وحل محل محل تختم العارض **كتاب الرقة**
الرقة احد المالك على وجه المشاركة عن غير الحافظ الذي قصد حفظه
لكنه انقطع حفظه لعارض وشرطها ان لا يكون محرراً مقدر بالرضا
المعروف نوع من الطنابير الذي يتجده اهل اليمن المعارف الآت
اللهو التي تقرب بها **قوله** قيمته لغير اليهود ومن الصمان وذكر
في الايضاح خشباً منحوتاً واكد بقوله فاعرف لما في الصمان على هذا الو
نوع دقة والخلاف فيما اذا كسر بربط مسلم او طبله اما اذا كان لليهود
يجب الصمان اتفاقاً وقيل الاختلاف في الدف والطبل الذي يضر به
فاما طبل الغزاة والدف الذي يباع حربه في العرس يضمن بالانكاح
من غير خلاف وقيل الفتوى على قولها لكثرة الفساد كذا في غصبت
والهواية ووجه اياد المسيلة هنا وان كان موضع كتاب الغصب
ان سبب الرقة سقطت عصمة المالك كما ان سبب اللهو سقطت
عصمة المعزف حتى لا يجب لاجل اللهوشي فانه اذا كانت قيمته
عشرة لاجل اللهو ولغير اللهو درهم يجب عليه درهم بالكسر عندهما

لا يجب عليه شيء ولولم يصلح لعل آخر لا يضمن شيئاً بالاتفاق كذا
في التجنيس وغيره والاصل فيه ان الثابت بالضرورة مقدور
بقدرها وهذه الاشياء اموال متقومة في الاصل وانما سقط
تقومها لاجل الله فيقدر بقدره **قوله** واختلفوا في
لونها قيل للاختلاف في لونها متشابهان كالسواد والحمرة لا في السواد
والبياض وقيل في جميع الالوان وهو الصحيح ثم قال في لونها لم يقل
صفتها لانها لو اختلفت في الذكورة والانوثة لا يقبل اجماعاً والتحصيل
بالترقية لانها لو شهد بالفصص كذلك لا يقبل اجماعاً **والاصل**
ما ذكر في الزيادات ان البيئات بحج الله تعالى فيوجب قبولها
ما يمكن وقد امكن وقد امكن هنا لان السرقه تقام باليد واللون
يتشابهان او يجتمعان **وما** على ما مور قطع اليمين ذكر الملعون
ليتناول الحدود وغيره اذا الصمان خفف عنهما في الصحيح والخلاف
فيما اذا قطع بياره عمداً ولو قطعه خطأ لا يضمن اجماعاً سواء
خطأ في الاجتهاد بان اجتهاد بان اجتهاد وقال القطع مطلق في
النقص فقطع اليسرى او في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح
والاصل فيه ان الا تلاف مع الاختلاف كالا تلاف لمن شهد على غيره
بيعه ماله بمثل قيمته ثم رجع **اللام** في البعض متعلق اي اظنه

منه ووجه

منه وهو اليمين بلو قطع اي لو قطع لاجل البعض السارق عن جيل
اي جماعة معني المسئلة اذا حضر احدهم فان حضر جميعاً وقطعت
يده بخصوصه لا يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها **والاصل**
ان القطع خالص حق الله تعالى ومبناه على التداخل الا ان الخصومة
شرط الظهور واذا ظهرت بخصوصه الواحد وقطع وقع لكل
الا يرى ان نفعه يرجع الكل ومما يعتبر ان البعض بالكل **اذا**
سرق من محرم غير ذي رحم نحو امرأة ابية او ابنه او زوج
ابنته والدار ليست لوالدة ولا لولده او ابن امراته او ابنتها
والدار ليست لامرأة لا يقطع وقاله يقطع والخلاف فيما اذا كان
البيت للنختن عرف ذلك بالاضافة اما اذا كانت للبننت فلا يقطع
الاتفاق في مسئلة الصهر اذا كان البيت لزوجته لا يقطع له
ايضاً قال شيخنا مولانا حميد الدين رحمه الله روي المصنف **المعطي**
بكسر الطاء واحراء الوطن بنصب الراء فيصير التقدير لا من بيت **المعطي**
له اجر الوطن فيكون هو معطوفاً على الصهر واضاف البيت الى المعطي

باعتبار الكني مجازاً لأنه المتاجر ويكون الضمير في له عائد
إلى السارق فيكون السارق أجراً والمعطي له متاجراً فيحصل
التخرج على ما هو الرواية أن الأجر إذا سرق من المتاجر
المتجر الذي أجر منه لا يقطع عنه **وهذا يقطع لقيام**
لقيام ملكه في الحرز فوجب القطع باعتبار هتك الحرز **وعند يقطع**
لأنه سرق ملك الغير من حرز صاحب الملك فيلزم القطع وقيل لا
المعطي له أجر الوطن بفتح الطاء ورفع الراء ويروي هذا عن
الشيخ الكبير شمس الأئمة الكردري رحمه الله ويكون المعطي محل
عطفاً على السارق أي لا يقطع المعطي له الأجر وهو الأجر **السار**
أي يقطع الأجر إذا سرق من بيته الذي في يد المتاجر وإنما احتجنا
إلى هذا التمسك لأن الرواية منصوطة في المحيط والایضاح **عنه**
أن المتاجر إذا سرق من الأجر يقطع اتفاقاً إذا كان في بيت **مفرد**
قال العبد الضعيف غفر الله له ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في
المبسوط أن المتاجر إذا سرق متاع المجر من منزله ففي بعض
أنه في الخلاف وعليه هذا تخرج النظم ظاهر **قوله** منهم أي من

الماترين على الطريق

الماترين على الطريق عرف بالسياق قوله دون الجمع أي بين القتل
والقطع **والأصل فيه** أن الجزاء إنما يكون بحسب الجناية والجناية تحتل الأخاذ
والتعدد فكذا الجزاء **كتاب السيرة** هي جمع سيرة وهي
من السير ومعظم هذا الأمر هو السير إلى العدو فسمي بها **والأصل** العبد
التقييد به اتفاقاً فإن الحكم في الأمة كذلك وفيه احتراز عن الرواية
لأنها نصير ملكاً لهم كذا في الأيضاح وقيد بالأباق إلى الكفار لأنه إذا
كان متردداً في دار الإسلام فأنهم يملكونه والالف واللام في **بالأصل**
بدل الأضافة وكذا في الدار أي دار الحرب وعرف ذلك بالقرينة
فيه أن الملك إنما ثبت بالأحرار والكفار لا تحرزوه فلا يملكونه **هذا**
لأن العبد لما انفصل من دارنا ظهرت يده على نفسه لزوال **المال**
عن الظهور وهو يد المالك فيمنع طرفاً من يد أخرى عليه أن يده **أقرب**
من يد غيره ألا يرى أن المكاتب لا يملك بالقهر لهذا خلاص الرواية
لا يدها **قوله** ذو ذمة أو مسلم منه غصب أي غصبه منه
بعد إسلامه مسلم أو ذمي أو مودع منه لدا الجري احتراز عما إذا
عند مسلم أو ذمي **والأصل فيه** أن المال غير معصوم في الأصل وإنما يثبت عصمته

بالاحراز الذي به ثبت العزة ولم يوجد لانه لم يدخل تحت يد معصية
والغاصب لا يجوز المار لما له فصار كمال صنائع فيملك بالاستيلاء
قوله اذا تكرر اي تكرر لقوله تعالى تنزل الملائكة سقطة
احدي البابين كفيهما ان مر بالفتح اي بان مر وفيه بيان ان وجوب
الجزية في اخر الحول كما قاله بعض المتأخرين فانهم شرطوا في
الحول الثاني لتحقيق الاجتماع فيدخل وحملوا على ما ذكر في الجا
الصغير وحبات سنة اخري على المضي مجازا وهذا لانه شرط التكرار
مرو الحول بقوله اذا تكرر بان مر حوالا وبعضهم قالوا الوجوب
عند اي حيفة رحمه الله يتعلق باول الحول فيتحقق الاجتماع بمجرد المجي
ويطالب بالسنة التي هو فيها اتفاقا والله لا يمكن التداخل **والاصل فيه** ان
العقوبات اذا اجتمعت تداخلت كالحودود والعواض لا تتداخل
فقال هي وجبت عقوبته على الكفر ولهذا سميت جزية وهي الجزية
وقال هي عوض عن القتل **فان** اتانا كافر بلا امن اي حربي دخل دار الاسلام
بغير امن فهو لاهل الدار اي فهذا الحربي الداخل لاهل الدار اي للمسلمين
بالباق في كيف كان اي سواء اخذه مسلم حال كفره او اخذه مسلم
بعمره مسلم في دارنا وحررا اي حكما بالحرية ان كان قبل اي قبل

الاخذ وانظر الخلاف

الاخذ وانظر الخلاف في الحضي فقده لا يحس وعندها يحس وقيل لا خلاف
في الحضي انه يجب **والاصل فيه** ان ابا حنيفة رضي الله عنه اجري اليد الحقيقة
مجرى الحكمة وسوي بينهما في حق العمل واثبت الملك لجموعهما وقال
وقال بالانقضاء السبب وثبت الحق لوجود احدهما متجرا **داع** عن
فاذا تم بانضمام الاخر اليه تم الملك وفات ما يقتضيه ابتداء السبب
بيان ان الحربي لما دخل دار الاسلام فقد ثبت يداهل دار الاسلام
وصار في حكم غنمة وقعت في ايدينا في دار احرب وهذه اليد الحكمة
موترة عندنا وهي من جملة السبب كاليد الحقيقة الا يرى ان الغنمة لا
ملك قبل الاحراز بدار الاسلام وان ثبت ايدينا عليها حقيقة لا نعلم
الاحراز بدارنا ووجوده من ادم قبر دارهم وكان الاحراز من جملة السبب
فصار ثبوت اليد الحكمة متجرا **داع** عن الحقيقة كثبوت اليد الحقيقة
متجرا **داع** اليد الحكمة وهو الاحراز بدار الاسلام ثم هناك تلك اليد
لثبوت الملك لجماعة الغانمين ولا يتفرد كل واحد بالملك وان تفرد باحراره
بالدار فكذلك ههنا اذا ثبت يداهل الدار عليه فقد وجد ابتداء السبب
موجباً للحكم لجماعة المسلمين فاذا تم السبب بالاستيلاء عليه حقيقة ثبت

الملكية وفاق ما اتفق له السبب **واذا** ثبت هذا فنقول اذا دخل الحرني دارنا
تناوله فهدر الدار فيصير استيلا الواحد منا عليه بعد ذلك كاستيلا به علي عبد
من الغنمة في دار احرب علي سبيل الرقة او الفصيص فانه لا يصير ملكا له
وان يصير ملكا للغنائم بعد وقال اليد الحقيقية اقوي **اليد** الملكية فلا تبطل
بها وجاز ان تزول يد حقيقة لانها مثلها واداك كانت كذلك فالدخول
دارنا لا تبطل يد الحقيقة الثابتة علي نفسه لان يد الدار حكيمة فكما
دفع يد الحقيقة واداك ثبت يد كان الاخذ في دار الاسلام ودار الحر
سواء **وابو حنيفة** رحمه الله عليه يرفع حكم يد الحرني بيد الدار وانه
فلا يرفعها انما الدار معارض بالدار واليد باليد الا يري لربطه منهم اذا
دخلوا دار الاسلام فاستقبلهم طائفة من المسلمين واخذوهم اختصوا بقتلهم
هذا غاية التحقيق في هذه المسئلة وقد اطنبنا الصغور بها وانما في الكتب
المتداولة وما توفيق الاباس عليه توكلت واليه انيب ولا يضر موثقا في
والاصول لسر مال الذي الذي اسلم ثم لا عصمة له عندنا فصار كالحرني
وماله تجوز اخذه برصاه للمسلم المستامن كذا هذا بيانه لسبب التقوم
انما ثبت بالاحراز لان التقوم بني عن خطر المحل والخطر انما ثبت اذا كان
ممنوعا عن الاخذ فاما اذا كان الايدي يصل اليه من غير منازعة ومداخلة

والحرني
والحرني

لم يكن خطرا كالماء والقراب ففعلنا التقوم بالاحراز بمنفعة المسلمين ولا تقبلنا
حكم الاحراز لمنفعة المشركين لان الشرع سلطنا علي ابطالها وكسب حال الارتداد
بحال الارتداد لان كسب حال الاسلام ميراثا اتفاقا **قوله** في اي موضع
في بيت المال وعند ما كلاًها ميراث لورثته المسلمين وليس للوارث من شيء اي
للوارث المرتد وهذا في المرتد عرف ذلك باطلاق الارتداد اما المرتدة فليها
لورثتها المسلمين لانها لم يخرج استرقاقها واجبرت علي المقام في دار الاسلام
ول علي قيام عصمة الاسلام والدار والمرتد لما قتل ذهبت العصمة الثابتة
بالدار والاسلام وصار كالحربي في دارهم اذا صار مقهورا في ايدينا وذلك يوجب
زوال الملك كذا في الاسرار **والاصول** ان تورث المسلم من الكافر لا يجوز بالحد
فقال يستند الي ما قيل ردة اذ الردة سبب الموت فيكون تورث المسلم
من المسلم وقال ذاك يمكن في كسب الاسلام لوجوده قبل الردة الا في كسب الردة
لعدمه قبلها ومن شرطه وجوده ذكر في الزيادات والاسرار **دار الاسلام**
انما نصير دار حرب عند اي حنيفة ثلث شرائط احدها اجراء احكام الكفارات في
سبيل الاستشهاد وذكر القاضي خان ناقلا عن شيخ الائمة الحلواني رحمه الله
زياداته وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام لان مع بقاء حكم الاسلام يكون الدليل
ستارضة والثانية ان يكون مستأجرة بدار احرب اي متصلة بها لا يتخلل بينهما
بلد من بلاد الاسلام لانها اذا كانت في وسط دار الاسلام كانت مقطوعة
عن دار احرب فيكون مغلوبا في جميع دار الاسلام فان غلبوا علي دار
فيصيرون غائبين من وجه مغلوبين من وجه فيبقى ما كان علي ما كان

او غلبت الاسلام بترج لان الاسلام يعلموا ولا يعلم عليه الايري انا
 نقول ان الغنمة لا تملك في ارض احرب وان صادت الغلبة لنا لا ناتي دارهم
 مغلوبين باهل الدار وان غلبنا هولاء باعبائهم والثالث ان لا يبقى فيها
 مومن آمنًا بايمانه ولا ذمي آمنًا بامانة الاولاي الامان الذي كان
 ثابتا قبل الاستيلاء الكفار لمسلم باسلامه والذي يعقد الزمة لان البقاء
 على الامان الاول دليل ظاهر وامارة بيّنة على بقاء المنفعة فيكون اهل
 الاسلام قائمة من وجه كما كان يدوم قائمة فيبقى ما كان على ما كان او يتج
 على ما مر والمسيئة على ثلاثة اوجه اما ان يغلب اهل الحرب على دارهم دور
 المسلمين او ارتد اهل مصر غلبوا عليه واخرون احكام الكفر او يبقوا اهل الدار
 العهد فغلبوا على دارهم ففي كل ذلك لا يصير دار الحرب الا بتلك شرائط
 وعندها يشترط الاول لا غير وهو القياس لان الدارين في الاصل ما
 امتازتا الا باجراء الاحكام ثم دار احرب يصير دار الاسلام باجراء احكام
 الاسلام فكذا دار الاسلام يصير دار احرب باجراء احكام الكفر وهو جعل
 الاحتياط اصلًا خصوصًا هنا فقال دار الاسلام يحتاط لاثباته والبقاء
 والاحتياط في اثباته بان يكفي باحدهن الشرائط لصيرورة دار احرب
 دار الاسلام والاحتياط في ابقائه ان يشترط هذه الثلاثة لصيرورة دار احرب
 الايري ان الصغينة يصير مسلمًا باسلام احد ابويه ولا يصير كافرًا بردة احد
 ولا مردتها ما لم يلحقا بدار احرب كذا ذكره القاضي خان رحمه الله في زياداته
 هذا يمكن ان يجعل هذه البلاد الاسلام للاحتياط ايضا وان كانت الغلبة
 للملاعين واليدي في الظاهر لهؤلاء الشياطين بئلا تجعلنا فتنه للقوم

دار احرب
 دار الاسلام
 دار الذميمة

ونحو هذا

ونحو ما حتمت القوم الكافرين فقد ذكر القاضي الامام طهر الدين
 رحمه الله ناقلًا عن السيد الامام الشهيد في القاسم السمرقندي رحمه الله ان
 البلاد التي في ايدي الكفار لا شك انها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم
 لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضاة مسلمون والملوك الذين يطعونهم
 عن ضرورة مسلمون وان كان عن غير ضرورة فكل ذلك ايضا من وافقهم
 من المسلمين فهو فاسق غير مرتد وتسميتهم مرتدين من اكبر الكبار وكل
 مصرفيه والاسلم من جهة هم يجوز منه اقاعة الجمعة والاعياد واخذ
 الخراج وتقليد القضاء وتزويج الايامي واحابلا وعليها ولالة كفار تجوز
 للمسلمين اقاعة الجمعة والاعياد وبصير القاضي قاضيًا بتراضي المسلمين
 به ويجب عليهم ان يلبسوا عنهم لاجل هذه البلاد واليا مسلمًا عادلاً
 عفيفًا مصلحًا ورعًا والاصل عنده ان ما كان ثابتًا لا يزول ما بقي
 اثر من اثاره فان العصور عند اذا غلب واشتد لا يحرم ما لم يقف بالزبد
 ووقت الظهور لا يخرج ما لم يصل ذلك في مثليه ووقت المغرب لا يخرج ما لم
 يزل البياض كذا في الزيادات للقاضي خان رحمه الله التراب التراب كذا
 في المقاصد قوله وان تجوز اي ينفذ شر سيفه اي جرده والعصا
 مفعول الشاهد وما بعى المصدر اي عصيانه وصوره المسئلة قصد قتل انسان
 بالعصا في المصراع لانه اذا كان في المفارقة ليلًا او نهارًا لا قصاص عليه انما هو
 نهارًا فقتله المقصود بالسيف لزمه القصاص وقال لا قصاص

رحمه الله

عند التقويت وعند الشافي هي مضمونة لوجود اثبات اليد لأن أسكن الأم سبب
لحصول الولد في يوم فصار التسبب إلى الإثبات أن كان عوداً ثابتاً في المباشرة
كالتسبب إلى التلف والضمان حكم لازم للغصب بخلاف المأثم فإنه يكون عند العلم
لا غير **قوله** لا يضمن الزيادة إلى آخره اعلم أن الزيادة نوعان متصل
كالسكن والجمال ومنفصلة كالولد والثمر فإن باع الزيادة المنفصلة مع الأصل
يضمن أجمعاً لأنه سلم الأمانة إلى غير المالك فيضمن كالمودع وإن كانت متصلة
وقد باعها وسلمها بان غصب حيواناً فزاد في يوم خبراً عند الغاصب فباعه
الغاصب وسلم إلى المشتري فإن كان قائماً أخذه صاحبه وإن كان هالكا
فهو بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب وجزا البيع والتسليم للغاصب
وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع ويرجع بالثمن على الفاعل
وليس له أن يضمن الغاصب قيمته يوم التسليم عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا
أن شاء ضمنه القيمة يوم الغصب وإن شاء ضمنه يوم البيع والتسليم كذا في الإيضاح
وشرح الطحاوي ومبسوط شيخ الإسلام **والأصل فيه** أن الأوصاف لا يقابلها شيء
من الثمن والبيع لم يزد على الزيادة المتصلة لأنها صارت مقصودة بالبيع لأن
الزيادة المنفصلة وإن البيع فيه سبب الضمان لأنها صارت مقصودة بالبيع لأن
في مقابلتها حصته من الثمن وإنما ذكر البيع والتسليم لأن تجرد البيع لا يضمن ما لم
يسلمه لا يجرم الأطراف إلى آخره فقاعبي عبد الله أن قولاً بالخيار إن شاء سلمه
إلى الفاعل وأخذ كل قيمته وإن شاء أسكنه ولا شيء من النقصان وقالوا له إن
يسكنه ويضمنه النقصان بأن يقوم العبد وعيانه المأثم ويقوم فقوة
العبيدين فيرجع بالنقصان وله أن يدفع العبد ويأخذ قيمته **وقيل** بالأطراف
لأنه لو بقي أحدي عيبيه له أن يسكن الجنة ويأخذ النقصان أجمعاً **والأصل**

أن هذا الضمان

أن هذا الضمان مقابل بكل البدن ولهذا يتقوّر بقيمة الكل فوجب أن يتملك
الجنة كيلا يؤدي إلى الجمع بين البول والمبول في ملكه **أن السواد**
موجب النقصان صورته غصب ثوباً فصبغه اسود فعنده له أن يضمنه
قيمة ثوبه أبيض وإن شاء أخذ الثوب ولا شيء للغاصب كذا في الإيضاح وذكر
في شرح الطحاوي أن صبغه اسود فعنده هو نقصان فصاحب الخيارين
أن يتركه للغاصب ويضمنه قيمة ثوب أبيض وبين أن يأخذ الثوب ويضمنه
النقصان وإليه أشار في المختلف وبه كان عميل شيخنا رحمه الله وقال السواد
زيادة كالحمرة فإن شاء ضمن الغاصب قيمة ثوب أبيض وسلم الثوب للغاصب
وإن شاء أخذ الثوب وعظم ما زاد الصبغ فيه ولا خلاف في الحاصل وإنما هو
اختلاف زمان ففي زمنه كان يعقد السواد نقصاناً وفي زمنها يعقد زيادة
كذا في الإيضاح **غصب** ذهباً أو فضة فضررها آنية لم يزل ملك مالها عنها
فأخذها ولا شيء للغاصب عنده وقالوا يملكها الغاصب ولا سبيل للمالك عليه
وعلى الغاصب مثلها كذا في الإيضاح الاغتصاب الغصب **والأصل فيه** أن حق المالك
ينقطع إذا حوّل الغاصب في المخصوص صنعة متقومة وصير حق المالك هالكا
من وجه وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه هنا لأن معنى العين لا يتناول الصنعة
وهو الثينة وكونه هو يولد موزناً **غصب** من جلد ميتة وبيعها
بماله قيمة كالقرط والعفص واستهلكه لا يضمن قيمة الجلد كله وقالوا يضمن كالقرط
قيمة الجلد موزناً ويعطى المالك ما زاد الوباغ فيه أي يعطى المالك الغاصب
وهذا إنما يستقيم إذا كان الجنس مختلفاً فاما إذا كان الجنس متحداً فلا فائدة
أن يضمن له خمسة عشر درهماً ويأخذ منه خمسة بل يطرح ذلك من الغاصب ويعطى

الباقى كذا في الجامع الصغير البرماني وغيره **ودائع** المفضوب اي ودائع
الجلد المفضوب بالمقوم اي بالشيء المقوم وهو ما ذكرنا وقيوده اذ لو دافع
بما لا قيمة له كالتراب والشمس واستهلكه ضمن في قولهم وقيوده استهلك
اذ لو هلك في يده وقود دفعه بماله قيمة فلا ضمان عليه اجماعا **والاصل**
ان البيع لا يفارق الاصل والاصل غير مضمون فكذا التبعية وهذا لان المقوم
حصل ببيع الغاصب وصنعتة متقومة باستعماله مالا مستقوما فيه
والجلد تبع له في حق المقوم ثم الاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه
فكذا التابع وقاساه بما لو دفعه بما لا قيمة له **المفضوبة** اذ اذنت
عند الغاصب فجلت فردها على المالك فولدت عنده ثم ماتت ثم نقاسها
يضمن قيمتها يوم علقته وقالا يضمن شيئا ولا ضمان عليه في الحررة اتفاقا
ولا فرق بين ان يكون الحمل من زنا الغاصب او زني رجل آخر والكلام فيما
اذا كان الحمل من الزنا عرف ذلك بقوله والحمل حال الغصب لان هذه الواو للحال
فالظاهر انه كان من الغاصب وقود وضع المصلحة في الجامع الصغير فيما اذا
كان الزنا من الغاصب فقال في الرجل يغصب الامة فزني بها اما اذا كان
زوج لها او من المولي فلا ضمان على الغاصب في شيء من ذلك **والاصل فيه** ان الاداء
على نوعين كامل وقاصر فالكامل رد العين المفضوبة كما غصب والقاصر
ان يرد به مشفوعا كما في هذه الصورة فعند هذا الرد موقوف ان يرد
من ذلك الشغل بصير الاداء كاملا وان تلف استقص الرد ويلزمه القيمة
وعلى قولهما مع الرد ولو تلف لا ينفق **كتاب** **الوديعة**
الوديعة التوك ومنه الحديث **ليتممين** اقوام عن قديمهم الجماعة او ليتممين

الله على قلوبهم

الله على قلوبهم ثم ليكون من الغافلين ومنه الوديعة لانها شيء يترك عند
الامين **قيده** بقوله عند الغوام النبي والمخاطرة لانه اذا نهى المودع
ان يخرج بالوديعة فخرج بها ضمن اتفاقا وكذا اذا كان الطريق مخوفا
والخلاف فيما اذا كان الايباع مطلقا غير مقيد بمكان حتى لو كان مقيدا
بمكان يضمن اجماعا **اولم** يكن له بدفع هذا الفرع حتى لو كان له بدفعه
والكل بالفتح مصدر حمل الشيء ومنه ماله حمل ومونة يعنون ماله نقل
يحتاج في حمله الى ظهر آخر **فقال** كذا في المغرب **وقيده** به اذ لو لم يكن
لحمله مونة لا يضمن اتفاقا **والاصل فيه** انه يعتبر اطلاق الامر وقد عرف
صورته **اودع** رجل عند رجلين مالا فان كان مما يمكن قسمته اقتسماه
لان المالك رضي بحفظهما واجتمعا عليها مستغذرت فيؤمران بالقسمه
فان دفع احدهما بما في يده الى شريكه ضمن عنده ولا يضمن القاين لانه
مودع المودع وقالا لا يضمنان والمصلحة فيما يقسم عرف ذلك بقوله **اقتسما**
اذ فيما لا يقسم لكل واحد منهما ان يملكه الى الآخر اجماعا **قوله**
اقتسما اي للحفظ **والاصل فيه** ان فعل الا شين اذا اضيف الى ما يقبل
الوصف بالتحري تينا والبعث لا الكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضاه
المالك فيضمن **لو** اودع مالا اطلق المال فيمتناول المكيل والموزون
والعبد والشياب والخلاف في الكل ثابت كذا في المبسوط والايضاح
وذكر في الهداية الخلاف في المكيل والموزون خاصة **والاصل فيه** ان المودع

ان المودع مأمور بالحفظ وفي دفع نصيب الحاضر تركه فلا يجوز وهذا
لان حقه شائع وهو يطالبه بتسليم مال مبيع وذلك لا يمكن الا بالقسمه
ولا خلاف ان القسمه لا يصح وقاساه بالدين المشترك وحكاية الحامي معروفة
وهي ان رجلين دخلا الحمام واودعا عند الحامي هيمانا من ذهب وخرج احدهما
قبل صاحبه واخذ الهيمان وذهب به ثم خرج الآخر وطالبه الهيمان ولعله ما
تواطأ على ذلك فتخير الحامي فقبل له اذ ذهب اليه ابي حنيفة رضي الله عنه فذهب اليه
وقص عليه القصة فقال ابو حنيفة قل له لا ادفع اليك حتى تحضر صاحبك
فانقطع الرجل وقد ترك الحامي كذا في نوايد الظهيرية **لو اودع المودع**
عند الثاني اي اذا اودعه من غير ضرورة بان لم يقع الحرق واشباهه
وقد هلك عند الثاني بعد مفارقة الاول وعندهما يضمنان فان ضمن
الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالضمن فظهر انه اودع مطلق نفسه
وان ضمن الثاني يرجع به على الاول لانه عامل له فيه فيرجع عليه عاقبة
من العهد **والاصل فيه** ان الشيء مهما لم ينعقد موجبا للضمن فلا ينقلب
موجبا والقبض في الاستداء لم يكن موجبا للضمن وبعد الافتراق **مستمر**
على الحالة الاولى ولم يوجد منه صنع فلا يضمنه كالتخارج اذا اذقت ثوب غير
حجره **كما** **العارية** هي تملك المنفعة
بغير عوض وسميت بها لتفرقها عن العوض وتكتب المعاري اذ اكتب بذلك
صكاً تكتب هكذا ووضع في الارض اذ في الدار تكتب قد اعترني اجماعاً واطعاماً
الارض اعارتها للزراعة **والاصل فيه** ان الكتابة بما هو ادل على المراد اولى اجماعاً

وقال الاعارة

وقال الاعارة حقيقة فيكون اولى المستعار وقال لا طعام ادل لانها تخص الزراعة
والاعارة لا **كما** **الشركة** هي في اللغة هي
الخلطة وفي الشرع اسم لهذه العقود المغاوضة وهي المساواة وهذا العقد
يقضي المساواة في المال والقرض والضمان ويشتمل على الوكالة والكفالة والصناع
والعنان وهي من عن له اذا ظهر وسمي به لان الشركة لم تثبت على العموم وانما
ثبت في هذا القدر الذي يظهر لهما وهو يضمن الوكالة دون الكفالة **والصناع**
وتسمى شركة التقبل وهي كالقصارين والحياطين يشتركان على ان يتقبلا
الاعمال ويعملا بايديهما وشركة الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان
يشتريا ويبيعا وماربحا فهو بينهما وسميت بها لانه لا يشترى بالنسيئة
الا من كان له وجاهة عند الناس والضمن الاخران يكونان مغاوضة
وعنائاً فالحاصل ان الشركة على ستة اوجه شركة بالاموال وشركة
بالاعمال وشركة بالوجوه وكل نوع على وجهين مغاوضة وعنان **المداينة**
البيع بالدين بان باع احداً شيئاً بالدين فاجل الآخر وقيل بالعنان
لان احداً المتفاوضين يملك التاجيل وقيل بالثاني اذ الشرط العاقد يملك
في النسيئة عند ابي حنيفة ومحمد رهما الله **وقوله** لم يملك التاجيل اي
في نسيئة ولا في نصيب صاحبه عرف ذلك بقوله وصحى اية قسطه وقيل
بقوله ان لم يكن قبل له اعمل ما تري لانه اذا قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل
بما يك كان له ان يوجد **والاصل فيه** ان قسمة الدين قبل القبض لا تجوز وفيه

ذلك لانه يتميز بصيب احداهما عن الاخر في تعجيل المطالبة **قوله** فاضل المرتد
اي مع المسلم فهي موقوفة اجماعا فان سلم تقدرت وان قتل بطلت أصلا
وقال يتبين ان الشركة كانت عننا ويظهر الاختلاف فيما قبل الموت اذ بعد
ببطل الشركة وقيد بالمرتد اذ في المرتدة يصير عننا في قولهم لان عقودها
جائزة لانها لا تقبل وقيد بالمفاوضة لان شركة العنان جائزة عندها
لعدم اشتراط المساواة ثم قال وما يبطل لجواز ان لا يبطل عندهم بل يبقى
كما كان او ينفذ مفاوضة والاصول في ان تصرفات المرتد ثلاثة اقسام
فأما اتفاقا كالا ستيلاد والطلاق وباطل اتفاقا كالنكاح والذبيحة
وموقوفا اتفاقا كالمفاوضة وشركة العنان عنده موقوفة كالمفاوضة
فان قبل بطل فلهذا لا يصير عننا واعدوها جائزة فيصير عننا كذا في شرح
الطحاوي **قوله** للممكن اي للوطي والسكن ما سكنت اليه **قوله**
بالاذن متعل بقوله قد اشترى اي اشترها للوطي باذن الشريك وتحتمل ان
يكون الاذن راجعا الي جميع ما تقدم فيتضمن الاذن بالشرع وللوطي اذنا
باداء الثمن من مال الشركة والاول اوفق للشروح والهداية والاصح والاصل
فيه ان كل ما يتصور ان يكون على الشركة يقع مشتركا بينهما الا فيما عسى
الضرورة اليه والمجارية ليست من ذلك فيقع على الشركة من المال غير ان
الاذن يتضمن هبة نصيبه لان الوطي لا يجل الا بالملك ولم يذكر العوض
فكان تملكه بغير عوض وكأنه قال اشترى في مجارية بيتنا وقود هبت لك نصيب
منها فاذا اشترى وقبض صحت الهبة فلا يرجع بشي من الثمن لانه قد قد المال المشترك
فيما هو واقع للشركة **ولان** تكفل بالمفاوضة اي لازم شريكه والخلاف فيما

اذا كان بائرا المكفول

اذا كان بائرا المكفول عنه اما اذا لم يكن بائرا لا يلزم صاحبه في الصبح كذا
في الهداية ودلالة اللفظ عليهم من حيث ان التصرف الصادر من كل واحد
عند الاطلاق يكون بالامر اذ الشركة منها على الموافقة وقيد بالمفاوضة
لان احد شريكي العنان اذا كفل عن رجل بنفس او مال لا يوجب له الاخر اتفاقا
لانها لا تضمن الكفالة وقيد بالكفالة بالمال لانه اذا كفل احد المفاوضين
بالنفس لا يطالب بها الشريك الاخر كذا في الايضاح **دحضت** مجته
اي بطلت وذكره لينفي من جهة هذا لانه يجوز ان يكون عندها غير لازم
وغير داحض بل يكون جائزا كالا قرار فانه غير لازم لانه يرتد بالرد وكما يصح
مع خيار الروية وخيار العيب فانه جائز غير لازم وكذا النكاح اذا صدر عن
غير الاب والجود او يكون موقوفا **والاصول** في ان المفاوضة تتضمن كفالة
كل واحد منهما عن صاحبه فيما يلزمه من ضمان التجارات وما يشبه ضمان التجارة
والكفالة وان كانت تبرعا ابتداء لكنها تنقلب تجارة بقاء والكفالة بانما يلزم
صاحبه حالة البقاء **ول** اقر للاب اي للاب ولمن في معناه ممن لا يقبل
شهادة بولاد او زوجته فذلك في حق الشريك داحض قيديه لما انه
يجوز في حق نفسه وعندهما يجوز في النصيبين جميعا وقيد بالمفاوضة لان
احد شريكي العنان اذا اقر لا يجوز على صاحبه مطلقا بالا جملة كذا في الايضاح
والاصول في ما مر ان هذه الشركة تتضمن الكفالة فيما هو من ضمان التجارة
وما يشبهها واذا اقر احد ما بدني لا جني يلزم صاحبه بحكم الكفالة اجماعا
ان الاختلاف هنا بناء على انه يصح للوكيل التصرف مهورا وسيجي في ابيوع ان شاء

كتاب الصيد هو في الاصل مصدر بمعنى الاصطياد
ويطلق على ما يصاد وهو ما تمتنع بجناحه او بقوامه الخين الولد الذي
في الرحم سمي به لاستتاره كالجن والجنة **قوله** ان الخين مفرد حكمه
كالجمل في المخرج الثاني كالنقصيل له والمخلاف فيما اذا ذبح بقرة او شاة
ووجد في بطنها جنيناً ميتاً فانه لم يוכל عنه اشعر ولم يشعر وقالوا اذا تم
خلفه اكل واذا لم يتم لا يוכל كذا في الهداية اما اذا خرج حياً وعاش مقدلاً
ما يكن ذبحه ثم مات فانه لا يجوز بالاتفاق والاصل فيه ان الخين تبع للام
حقيقة وحكما حتى يتغدي بغذاء الاصل ويتغنى بنفسها ويدخل في البيع
الوارد على الام ولعيق بعقها كسائر الاجزاء فقالوا اذا انبعثت الخزية
اعتبر الذبح في الاصل ذبحاً فيه عند التقدير لان الذبح مبناه على الوضوح
والامكان كما في الصيد وقال انه اصل في الحيوة والدم وان كان تبعاً
فيما ذكرت بدليل انه تصور حيوته بعد موتها والذبح انما شرع لينتزع
الدم الخبي من اللحم الطاهر واذا كان اصلاً في حق هذا المعنى لم يعتبر الفعل
في الاصل فعلاً فيه اذ هو ليس بسبب خروج الدم عنه والى هذا اشار بقوله
مفرد بحكمه **واكرمه** المراد اي مرادة وهو تفسير ما حمل في المصارع الاولى
قبل الكراهة عند كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاوّل مع كراهة الهداية
وحكاية عبد الرحيم ههنا معروفة والاصل فيه ان الادلة تعارضت
المخلص اولاً من نفس الحجة فان لم يوجد في الحكم فان لم يوجد فباختبار
فان لم يوجد فبمعرفته التارخ نصاً فان لم يوجد قبل الالة التارخ وذكر
بان يكون احد النصيبين حاضر والاخر ميسراً يجعل الحاضر اخر انا سخي اكله
تكرار

تكرار الفسخ وههنا قد ورد الاول المبيع للجمعة والجمعة له وقد عرف
قوله معلّم منه اي من المعلم وهو مبتدأ وان كان نكرة لانها موصوفة
اذ الجملة وهي قوله منه لصيد اكل صفته والتقيد منه اكل الصيد واخبر
بقوله تحريم ما قد صاده **وقوله** من قبل اراد به الصيود التي لم تוכל
وهي محرزة في بيته فاما ما اكل منها لا يظهر الحرمة فيه لانعدام المحلية وما
ليست محرزة بل هي في المفازة بعد ولم ياخذ الصايد لكنه اخذ الكلب
ثبتت الحرمة فيه اتفاقاً كذا في مبسوط شيخ الاسلام وغيره وقيل بقوله
من قبل لانه لا يוכל هذا الصيد ولا ما يصيد بعده حتى يصير معلماً
كما في الابتداء والاصل فيه ان الاجتهاد لا يقتض باجتهاد مثله بعد
حصول المقصود بخلاف ما قبله وتقول الاجتهاد ههنا قبل حصول المقصود
لان اذا يكون بالاكل فصار كقبول اجتهاد القاضي قبل القضاء فصاحب الصيود
التي في المفازة وهي غير محرزة لانه ما حصل المقصود من كل وجه لبقائه
صيوداً من وجه لعدم الاحراز وعلمه اي وعلم الكلب يعرف باجتهاد الصياد
والطلاب والاجتهاد ببول الجمهور دليل المقصود والمعرفة العلم المستوحش
بخلاف العلم **قوله** لا يشترط الثلاث اي الموات الثلاث من ترك الاكل وغيرها
اذا ترك الاكل ثلاث مرات تقو تعلم فعندها لا يحل الاول والثاني والثالث
لانه غير معلّم بعد وبحل الرابع وعلى الرواية الاولى اي حنيفة رحمه الله لا
يثبت التعليم ما لم يغلب على ظن الصايد انه معلّم ولا يقدر بالثلاث

ما لا يحتملها اذ لو وهب عبداً او شيئاً مما لا يقسم لرجلين جاز في قولهم
 عتي شيئاً يحتمل القسمة ولو عتي غيره كان هذا السؤال وارداً ومثله
 ايضا ساقط الا يرى ان المسئلة في سائر الكتب في الدار **قوله** لاثنين
 اراد به غنيين اذ الهبة من الفقير صدقة والصدقة من فقيرين جائزة
 والاصل فيه ان الملك في باب الهبة يتعلق بالقبض وهو في المتاع لا
 يتحقق على المال وقد ثبت الملك لهما على الشيوع فتكون على الشيوع فيكون
 التملك منهما كذلك اذ الملك حكم التملك وهكذا تصدق بمال اراد به ما
 لا يحتمل القسمة كالدرهم والدنانير اذ الشيوع لا يمنع صحة الهبة
 فيما لا يقسم وقيد بالغنيين اذ الصدقة من فقيرين جائزة والاصل
 فيه ان الشيوع في الصدقة لا يمنع لان المبتغي بالصدقة وجه الله
 تعالى وهو واحد والهبة يبتغي بها وجه الغني وهما اثنان والصدقة
 للفقير هبة والهبة للفقير صدقة استعارة اذ كل واحد تملك بغير
كتاب البيوع البيوع في الغالب يقع على اضرار

لاختلفوا في

لاختلف في انواعه فانه بيع مطلقا ان كان بيع العين بالثمن مقايضة
 ان كان عينا بعين سلم وان كان بيع الدين بالعين صرف ان كان بيع
 الثمن بالثمن او بقول مساومة ان كان بالثمن الذي يتفقان مباحة
 ان كان بالثمن الاول مع زيادة قولية ان لم يكن مع الزيادة وصنع
 ان كان بالنقصان او يقول حلال وهو نوعان لازم وغير لازم وحرام
 نوعان نوعان ما يعود الى الجوار وما لا يعود اليه وغير لازم ملكا
 فيه خيار والخيارات انواع خيار الشرط وخيار الروية وخيار العيب
 وخيار التعيين والفساد يكون بانواع اما المعنى في المحل مع قيام المحل
 واما المعنى في العاقد مع قيام الاهلية واما المعنى في العقد مع قيام
 اصله واما لعدم المالية من البول اصلا والسلم اخذ عاجل باجل
 لغة واختص به لان فيه تعجيل احد البدين او لكونه معجلا على
 وقته لان اوان البيع بعد وجود المعقود عليه وقال شيخ الاسلام
 بدر الدين رحمه الله الفخر فيه للسلب كانه ازال سلامة الدراهم
 بالتسليم الي مغلس في موجب او هو التسليم لان تسليم راس المال قبل
 الافتراق فيه لازم **قوله** اعلام راس المال الى اخوه صورته اسلمت
 اليك هذه الدراهم في كذا او تقول اسلمت اليك هذه الدراهم في كذا او تقول
 اسلمت هذا الطعام في ثياب كذا فانه لا يجوز عنه اذا كان القدر

وقالا الاشارة تكفي كذا في المختلف والمراد بقوله اعلام راس المال اي
اعلام قور راس المال لانه اذا علم راس المال بانه دراهم او كذا ولم
يعلم قوره لا يجوز وقيد بالمكيل والموزون وهو مخرج وان الامثال
ليدخل فيه العودي المتقارب وهو ما يجب باستملاكه المثل كالجوز
والبيض ولينج العودي المتفاوت وهو ما يجب باستملاكه القيمة
كالشباب والدواب **قوله** في الكيل والوزن متصل بقوله راس
المال اي اعلام راس المال اذا كان كيليا او وزنيا شرط وقيد
براس المال لان الثمن اذا كان معلوما بالاشارة لا يحتاج الى بيان
قوره اجماعا كذا في الايضاح **وقوله** فيما يسلم اي في السلم لان ما
يجعل النفل مصدرا قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون والاصل
فيه ان الموهوم في هذا العقد كالمحقق شرعه مع المنافي فيقول
ان يحو البعض زيوفا ولا يتنبول في المجلس وقد اتفق الباقي فلم
يعلم قوره لا يدور في كم بقي العقد وفي كم التصح بخلاف ما اذا كان
راس المال ثوبا لان الذرع في الشباب وصف لا يتعلق بالعقد على
مقواره **قوله** فيما له حمل بفتح الحاء وقد ذكرناه وهو كالحنطة في
وقيد به لانه اذا لم يكن له حمل ومونة كالزعفران والصحيح في
اي حنطة رحمه الله انه يسلم بحيث لقيه واجمعوا على ان مكان العقد
يتعين لا يفاء راس المال والخلاف في المسلم فيه كذا في البرهان

ومثل ذلك الثمن

ومثل ذلك الثمن الموحل بان باع جارية معينة بكر خطه او غير
صورته حنطة او شعير دينا في الدقة موحلا عنده اخر لا يشترط
بيان مكان الايفاء للحنطة وعندهما يتعين مكان العقد فيه وفي
السلم وقال بعض مشايخنا لا يشترط بيان مكان الايفاء في
الاثنان بالاجماع والصحيح انه يشترط اذا كان موحلا كذا في
البرهان وغيره والاجر بان كان الشيء الذي جعل اجرا دينا
ولحمه مونه عنده اخر لا يصح الابتعاين مكان الايفاء عندهما
يجوز بدون التعيين ويتعين الدار في اجارة الدار وكان
تسلم الدابة الايفاء في اجارة الدواب كذا في جامع البرهان
والبرهان **قوله** والقسم بان وقع في احد المضيبي غرس او بناء
فراذوا في القسم الاخر مكيلا او موزونا دينا لحمه مونه حالا
او موحلا عنده يشترط بيان مكان الايفاء وعندهما لا يشترط ويتعين موضع
القسم للايفاء كذا فيهما ثم تقدم البيت ومثل ذلك اي مثل ما تقدم الثمن
للموكل والاجر ثم ابتداء فقال والقسم فيها تدخل اي في الاحكام الثلاثة
السابقة وهي المسلم فيه والثمن الموحل والاجر ويدخل يجوز بالتدبير

قيد بالزيف وهو ما يزيفه بيت المال ولكنه يرفع فيما بين التجار لانه
 اذا وجد البعض ستوقه او مستحقه بعد الافتراق اي عن مجلس العقد
 يبطل بقدره مطلقا اي قل ذلك او اكثر تجوز به او لم تجوز استبدل
 او لم يستبدل **قوله** فرد اي رد بعد الافتراق اما لو رده في مجلس
 العقد تجوز اجماعا كما لو تجوز به كان النصف اي نصف السلم في الكل اي
 كل السلم وقيد بمجلس الرد لانه اذا لم يستبدل في مجلس الرد يبطل بقدر
 ما رد اجماعا والمسايل من المخلفات والايضاح وشرح البيهقي والاصح
 ان قبض رأس المال شرط احتراز عن الكافي اي الدين بالدين لانها
 الحقا في مجلس الرد لمجلس العقد لان وجوب القبض وان كان موجب
 العقد لكن العقد لا يصير موجبا للقبض بعد وجوده الا بالرد والمحل
 للعلة يعطى له حكم العلة وقال ان القبض انتقض من الاصل ولهذا يعود العمل
 لو كان موجلا وكذا الكفالة فكأنما افتراق من غير قبض لكننا استحسننا في
 القليل ضرورة ان الدراهم لا ينفك عن قليل ريف عادة ان كان رأس المال
 نوعين نقد هذا ودين ذاك فالكل فده ان لم يبين قسط ذواته
 ذا والبر والشعر والزيت كذا قوله ان كان رأس المال نوعين بان
 كان دراهم ودنانير فقال اسلمت اليك هذه العشرة الدراهم والعين والعش
 الدنانير التي عليك لي في كذا منامى الحظوة لا يجوز في حق الدنانير اجماعا

لعدم القبض في المجلس

لعدم القبض في المجلس وفي الدراهم كذا عند حلا فاهما وكذا اذا
 سلم كوحظته في كوشير وكذا من الزيت لا يجوز في حق الشعر
 اجماعا لان اليك بجميعها وفي الزيت على الخلاف كذا في المختلف قال
 شيخنا رحمه الله انما قيد بالنوعين لانه اذا كان من جنس واحد لا يتعدى
 الفاد الى الدين وكذا ذكر في الجامع الصغير البرهاني والهداية اذا سلم
 ماتي درهم في كوحظته مائة منها دين على المسلم اليه ومائة نقد فالمسلم
 في حصة الدين باطل بالاجماع لفوات القبض وتجوز في حصة النقد
 بالاجماع لا سجماع شرائطه ولا يشع الفاد لان الفاد طار اذا سلم
 وقع صحيحا ولهذا لو نقد رأس المال قبل الافتراق صح وذكر في حاشية
 الهداية وهذا لا يشك في قوله ان الاصل عند هاهنا ان الفاد اذا
 في البعض لا يشع في الكل اما على قول ابو حنيفة رحمه الله فيشكل لان عند
 ورد العقد على شيئين وقد فسد في احدهما يفسد في الاخر ايضا لانه
 يصير قول الفاد شرطا لصحة العقد فيفسد الا ان هذا في الفاد
 المقارن الذي تكن في صلب العقد لا في الفاد الطاري وهذا فساد
 طارح لان قبض رأس المال شرط لبقاء العقد على الصحة اما العقد في
 ذاته صحيح الا يري انه اذا سلم مائة درهم في كوحظته ونقد

١١٢

خمين واقتراضه في حصة النقود وبطل في الحصة التي لم تنقد كذا ذكره
صاحب المحيط قال العبد الضعيف عقر الله له هذا الذي ذكرنا مشكلا فان هذا
المعنى يقتضي ان لا يفسد في حصة النقود اذا كان راس المال نوعين
ايضا وذكر في المختلف في مسئلة الكتاب في تعليله ان قبول العقد فيما
فسد فيه شرط لصحة العقد في الاخر لانه باعها معا فكان شرطاً
فاذا كانا اذا جمع بين حود عبد وباعهما وهذا مشكل ايضا لان
لو كان لهذا المعنى لكان التخصيص بالنوعين غير مفيد لانه لا فرق
حينئذ بينهما اذا كان راس المال نوعين او نوعاً واحداً وبينما اذا
بأن ثمن كل واحد ولم يبين كما اذا جمع بين حود عبد قال عقر الله له
كتمل ان يكون الفاء باعتبار ان معرفة قدر راس المال شرط عند
قبول شيئين مختلفين كان الانقسام بطريق القيمة وذلك يعرف بالحز
والظن وذلك مجهول وعندها معرفة القدر ليس شرط والى هذا اشار
في الايضاح وغيره في نظير المسئلة ولهذا وقع الفرق بين هذه
وبين مسئلة الجامع الصغير فان الانقسام هناك لا يكون بطريق القيمة
وكذا يقع الفرق بينا اذا بين قسط كل واحد ولم يبين **قوله** ودين
اي على المسلم اليه والاصل قوادرج فيما ذكرنا **قوله** ثوبان العشر

اي السلم عشرين

اي السلم عشرين في ثوبين جنس واحد وبين الجنس والنوع والصفة
والقدر وقبضهما عند محل الاجل واراد ان يبيع احدهما مراوحة على
خمس يكره عنده وقال لا يكره كذا في الاسرار والمختلف وذكر في
الايضاح المسئلة وقال لم يجز عنده وكذا قال في مختلف ابو نصر وقال
وتختلف ان يراد به الكراهة وكذا ما ذكره القاسم هنا وقيل بالتوبيين
لو كان ثوباً واحداً يجوز **قوله** بالعشرين اي الكل مقابل العشر
حتى لو بين ثمن كل واحد لا يكره اجماعاً وقال في باب السلم لانه لو
اشترى ثوباً يكره بيع احدهما مراوحة اجماعاً كذا في الايضاح وغيره وقال
مستويان اذ لو لم يتوينا بان اختلفا جنساً لا يجوز السلم فلا يتأتى هذا
التفريق فقد ذكر في المبسوط والايضاح اذا السلم عشرة دراهم في ثوبين
احدهما حروي والاخر مروى ولم يبين حصة كل واحد منهما من راس المال
لم يجز العقد عندنا في حيفه ردها وان اختلفا صفة واختلفا جنساً يجوز
السلم لكن لا يجوز بيع احدهما مراوحة على اعتبار العشر وقال قبض لا يبين
قبل القبض لا يجوز البيع اصلاً فكيف المراوحة والامر ثم اي ثم عقول السلم
التوبيين قبضاً صحيحاً وهو في موضع الحال **قوله** رابع لانه لو باعه مطلقاً
يجوز وقال ثوباً منهما اذ لو باعهما يجوز بالاختلاف ذ العاقد اي هذا العاقد

قوله على اعتبار العشر لانه على اعتبار غيره لا يجوز بل شبهة والاصل فيه ان عقد المراجعة مبني على الامانة والاحتراز على الجحالة والتثمين ينقسم على التوثيق بعد القبض على قدر قيمتها لا على قدر صفتها والقيمة تختلف باختلاف المقومين يحلف المطلوب بالرفع وان كان جواب الشرط لان الشرط ماض فيصير كقوله وان انا خليل البيت قوله لم يحلفا انما لم يدخل العاطف على هذه الجملة لانها بيان للاولي فهي منها غير اجنبية عنها وهذا لان قوله يحلف المطلوب معناه يحلف المسلم اليه فحسب وهو يتضمن قوله لم يحلفا وذكر في التيسير ان قوله تعالى للفقراء والمهاجرين معطوف على الاول بغير واو وقيل ترجمه عن قوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وكذا ذكره في ان قوله تعالى ما افاء الله على رسوله موصول بالاول وان لم يكن فيه واو والعطف كما يقال هذا المال لزيد لعمر وليكوكذا قيل قوله تعالى يضاعف له العذاب انه بدل من يلق اثاما وقيل يضاعف بغير الواو فعلى هذا يجوز ان يكون هو معطوفا بدون العاطف والحق ما ذكرنا برأيه وما خوذ من الكثاف والاختلاف فيه بناء على ان تعيين المكان قصبه العقد عند ما وقصبه الشرط عند والاصل فيه ان الاختلاف فيها هو قضايا

اختلاف على المطلوب لم يحلف

فيها هو قضايا العقد يوجب التحالف كالاختلاف في الشيء وليس المال والاختلاف فيها هو موجب الشرط لا بوجبه كالاختلاف في الجمل وشرط الخيار والقول في التاجيل قول المدعي ذلك اي التاجيل هو مفعول المدعي والمدعي هو المسلم اليه بدلالة قوله لا الطالب والطالب هو رب السلم وسماه شفعا لانه يدعي فساد العقد ويقول المسلم اليه انك افسدت العقد بترك التاجيل او شفع عليه لانه اخرجه في زعمه وفي بعض النسخ لا الطالب الثاني سمع والمواد من قوله في التاجيل اصل اجل كان او لم يكن لا المضى ولا المقدار كان القول لرب السلم لانه ينكر زيادة الاجل التامير وكان القول قوله مع اليمين وان اختلفا في المضى واتفقا ان الاجل شهر فاقول قوله المسلم اليه لانه ينكر حقا عليه وهو الايفاء والاصل فيه ان القول قوله يشهد له الظاهر والظاهر يشهد لمن يدعي الاجل طالبا كان او مطلوبا وقال القول قول الطالب سواء كان موجبا للاجل او منكرا له بيع الرطب بالتمر يجوز اذا تساوى كيلا وان تفاضلا لم يخرج وعونها لا يجوز تسويا او تفاضلا والفضي

الطريق ذكره للتأكيد كقوله تعالى نفحة واحدة وكقوله عليه السلام
قل لي رجل ذكر والمعنى بيع الرطب بالتمر وعرف ذلك بحرف الباء
فقد بقوله كمالا لانه لو لم يكن كذلك لا يجوز اجماعا لانه حينئذ يكون
بيعه مجازفة او وزنا وكلاهما لا يجوز وذكر الكيل يوزن بالماء
والاصل فيه ان المال ما لم يصر امثالا متساوية لا يجب المساواة
شرطا لجوازها وما لم يثبت المساواة شرطا للجواز لا يصير الفضل
ربا الا انهما يعتبران المساواة في احوال الاحوال وهو ما بعد
الحفاف بالاشتر وهو يعتبر المساواة في الحال وظاهر الحديث المشهور
ودخل الوحنفة رخصه بخلافه وكانوا شديدا عليه لمخالفته اخرج
فئيل عن هزن المسيلة فقال ان كان الرطب تمر اجاز باول الحديث
وهو قوله عليه السلام التمر بالتمر وان لم يكن يجوز باخيه وهو قوله عليه السلام
اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم فأورد عليه حديث سعد فقال
مودة علي بن زيد بن عياش وهو ضعيف لا يقبل حديثه وهذا حديث
في المناظرة لرفع الخصم فاما الحجته لا يتم بهذا الجواز ان يكون هناك
قسم ثالث فقد اورد عليه المقلية بغير المقلية ولا يقال لو كان

جاء بقوله

لجاء بقوله الحنطة بالحنطة وان لم يكن لجاء بقوله اذا اختلف النوعان
والدقيق بالسويق لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقها بحال لا
متساويا ولا متفاضلا وعندها يجوز بكل حال تساويا او تفاضلا
كذا في الاسرار وغيره السويق الحنطة المفيلة اذا طخت والاصل فيه
ان المساواة شرط اذا اتحد الجنس والافلا فقالا هما مختلفان لاختلفا
الاسم والمقصود وقال شبهه المجانسة باقية وهي كافية ونظيره
بيع خبز الحنطة بالحنطة والقنوي على انه يجوز متفاضلا لاختلفا
الجنس لان الخبز صار عدديا او موزونا وهذا اذا كانا قد عرف
ذلك بالسياق فان كانت الحنطة نسبة جاز ايضا وان كان الخبز نسبة
يجوز عند ابي يوسف وعليه القنوي كذا في الهداية وغيره **قوله** اذا
فيه عن تنويه عن تنويه تعجيز تعليل وهو شار اليه في الاصل الذي
ذكرنا تأمل نفهم وجاز في مسلم الى اخر التوكيل واذا جاز التوكيل بالبيع
ملك الموكل القن ملكا خبيثا لانه عوض ما هو حرام فيصدق به واذا
جاز التوكيل بالشراء عند ملك الخمر واخترت في تحلل الخمر ويسبب اختراجه
ويكفر هذا التوكيل وانما وضع المسئلة على هذا الوجه لان الذي اذا وكل
مسما بشرأ الخمر لا يجوز اتفاقا كذا في البرهاني والمجتوبي وغيرهما والاصل

فيه ما عرف في الزيادة ان الوكيل عنده اصل في حق نفسه التفرغ
نايب عن الموكل في حكم التفرغ فيعتبر اهلية الوكيل لنفسه التفرغ ويعتبر اهلية
الموكل لحكم التفرغ وعندهما هو نايب عن الموكل في حق نفسه التفرغ
فيعتبر اهلية الموكل لنفسه التفرغ واذا ثبت هذا ففي مسئلتنا التوكيل
عنده لان الوكيل عنده اهل لنفسه التفرغ والموكل اهل لحكم التفرغ لانه
اهل ثبوت الملك له في انخرافاته يرث الخمر ويبقي في ملكه وصار
كالمسلم له عبد نظري في ماذون او مكاتب اشترى خمره وثبت
الملك للموكل **لوقال** اسلم ما عليك اي ما عليك الدين وقيد به
اذ لو كانت الدراهم غصباً عنه او ودعة يكون للأمر ولم يعين
رجله بان قال اسلم مالي عليك الى ما من شئت فان عينه بان قال الي
فلان حبان اجماعاً فقد هذي اي لا يصح هذا التوكيل ولا يصح
للامر **توله** عبداً به اي بما عليك عينه **وقوله** ولم يعين كمثل
العبد لان في تعيين المبيع تعيين البائع ومكمل كمثل العاقد فلما
اهمه وقال في بيت الاول ولم يعين رجلاً لانه كمثل العاقد
لا غير فهذا هو الفايقة في ترك المفعول في البيت الثاني واذا لم يصح
التوكيل فله هذا المبيع في يد الوكيل تملكه على الوكيل عنده فان دفعه الي

الامر فهو له

الامر فهو للأمر وصار بيعاً بالتقاضي والاصل فيه ان الدراهم والدنانير
لا يتعينان في المعاضات ديناً كانت او عيناً لما عرف في اصول الفقه
فقال اذا لم يتعين صار كأنه اطلق الدراهم وهناك يصح فكذا هذا
لكنه يقول انها تتعين في الوكالات حتى لو قيد الوكالة بالعين
ههنا او بالدين ثم استملك العين او اسقط الدين بطلت الوكالة
واذا تعينت كان هذا عليك الدين غير من عليه الدين من غير
ان يوكله بقبضه وذلك باطل والاصل ان التوكيل اذا صادف الباطل
كان باطلاً بخلاف ما اذا عين البائع او المبيع لانه يصير وكيلاً عن
الامر بقبضه ثم يملكه وللوكيل بيع ما وكل به اي الوكيل بالمبيع اذا
باع عامراً وهان وبأي ثمن كان يجوز عنده اي يملك بيعه بالقليل
والكثير وبالعرض وهذا اذا لم يكن الثمن مسمى اما اذا كان بان قال له
بيع هذا العبد بالف فباعه بالف الا درهما لا يجوز رضو عليه في المبيع
وقال لا يجوز الا ان يبيعه بما يتغابن الناس فيه ولا يجوز الا
بالدراهم والدنانير والذي لا يتغابن فيه ماله يدخل تحت تقويم
المقومين كذا في الهداية والجامع الكبير ذكر في شرح الطحاوي

الذي يتغابن فيه نصف العشر او اقل فان كان اكثر من نصف العشر فهو
مالا يتغابن وقيو بالوكيل بالبيع اذا الوكيل بالشري يجوز عقده بمثل
القيمة وزيادة يتغابن فيها ولا يجوز بمالا يتغابن اتفاقا في نسخة
المصنف وتكون والواو تستعار لمعني او كقوله تعالى فانكروا
طالبكم والنساء اثني وثلاث ورباع كالحجاز عكسه في قوله الى اية
الف او يزيدون وقول القائل فلو كان البكا يرد شيئا بكيت على زياد
او عناق واخذ الرهن اي اخذ الوكيل صورته وكله بالبيع بمن
سمي اي امره بان يبيع بعشرة مثلاً وشرط عليان رهن بالثمن وهذا
فاخو رهنه لا يساوي الثمن وبيعه النصف اي بيع الوكيل صورته كماله
بيع عبد فباع نصفه او عشرة يجوز عنده لانه لو باع كله لسمى النصف
فهذا اولى وقال لا يجوز الا ان يبيع الباقي قبل ان يجتمع كذا في المصنف
لحق الاسلام رحمه الله والاصل فيه انه يعتبر اطلاق اللفظ ولا يقيد بالادب بل
صالح وقالي مطلق الامر ينصرف الى المتعارف لان العربات لرفع الحاجات
فتيقض بمواضعها وقال العرف مشترك فقد يبيع المروءة التي للبرق بم
وفي هذا الاصل في بقية الثمن وكثرة ولا يجوز للوكيل صفقته ذكرها ليتناول
البيع والشراء اذا الصفقة في الاصل ضرب اليدين ثم جعلت عبارة عن
العقد نفسه مع الذي تلغي شهادته اي بولاد او زوجية فانه اذا
باع في غيره

باع من عدم او مكانه لا يجوز اجماعا كدلالة الهداية والاصل فيه ان
مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل
عدم قبول الشهادة ولا يجوز بيعه الضمير يرجع الى الوكيل فقد
ذكر في المختلف رجل اشري عينا بشئ معلوم عن لا يقبل شهادته
له واراد ان يبيع ذلك مراوحة لم يجز من غير بيان عنده **قوله**
منهم الضمير يرجع الى الذي تلغي له شهادته ويجوز ان يراد به الجمع
لقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا وقال الشاعر وان الذي
حانت بفلج دماؤهم القوم كل القوم يا ام خالد **قوله** بغير
شرح اي بغير بيان ان اشري من هؤلاء والاصل فيه ما مر ان
مبني المراوحة على الامانة والاحراز عن شبهة الحيانة وقد
جرت العادة في المساهلة في البيع من هؤلاء ومشتري المورود
عوا اي بشرط العود والاصل فيه ان الاموال ثلاثة اقسام مقدرات
كالكيلى والوزن وعوديات متقاربة كالجوز والبيض ومورود
فان كان المبيع مشارا اليه فقد باعه مجازفة فلا بأس ببيعه
والعرف فيه بعد القبض من غير كيل ووزن وعد وذرع فاما اذا
اشري شيئا من ذلك بشرط كيل او وزن او عدد او ذرع فان لم يقبض
لم يجز التعرف فيه وان قبض لم يجز التعرف في المكيل والموزن الا بعد الكيل

الكل والوزن بالحديث لأنه عليه السلام نبي عبي بيع الطعام حتى تجري فيه صاعان والنهي عن البيع يدل على الفساد وأما في الذرعات فالبيع فيها جائز قبل الذرع لأن الذرع صفة وأما العوديات فتدري عن أبي حنيفة رحمه الله أنه بطل البيع قبل العقد لأنه ساوي المكيل والموزون في المعنى الذي تعلق به الفلأ وهو جهالة المبيع باجماله الزيادة أو النقصان فإن من اشترى جونا على أنها ألف فوجد بها ألفا وزيادة يلزمه رد الزيادة وإن انتقص جمع خصته والتمس كما في المكيل والموزون فيجب العقد كيلا يصير المشتري اكلا أو بايعا ما عدا ما شرط الكيل والوزن لهذا وروى عنهما أنه جائز قبل العقد نظير الذرع من حيث أن جواز البيع لا يتعلق بالاستواء في العقد حتى لا يجري الربوا بين المعدودين كما لا يجري بين المذخورين **قوله** للوطي أي لوطي المشتري لأن الكلام فيما إذا اشترى أمة ليطاعا المشتري فالعقد منه فاسد جملة هي مبتدأ وخبر وقعت خبر المبتدأ الأول وهو قوله ومشتريها وشارط أحال **قوله** للنهي أي للنهي عليه السلام عن بيع وشرط الأصل فيه أن كل شرط لا يقتضيه العقد وليس فيه عرف ظاهر وفيه منفعة لأحد أما للبائع أو للمشتري أو للعقد وعليه وهو أهل الاستحقاق أو إنسان آخر يفيد به العقد لأن فيه زيادة

بينة في قوله

عارية عن العوض فيؤدي إلى الربوا وكل شرط يقتضيه العقد لا يفيد به العقد لثبوته بدون الشرط وكل شرط لا يقتضيه العقد ليس فيه منفعة لأحد لم يفيد به العقد وهو الظاهر لا يفيد المذهب وهذا لأن تضيئه العقد لا إطلاق في التصرف والتخير لا الزام حتما والشرط يقتضي ذلك فيفسد به العقد وإذا ثبت هذا فنفسه لا يفيد هنا لأنه شرط يقتضيه العقد وعنده يفسد لأن فيه نفعا للبائع حيث يمنع حق الرد بالعيب بالوطي كذا ذراع من كذا أي عشرة أذرع من مائة ذراع من دار أو حمام وقيد به لأن الخصاص يقول إن فساد العقد عند جهالة جملة الذرعان فاما إذا عرفت جملة الذرعان فهو جائز وجعل ذلك نظير بيع كل شاة من القطيع بعشرة والصحيح أنه لا يجوز عنده وإن عرفت ذرعان الجملة وقيد بالذراع لأنه لو كان سما يجوز أجماعا والأصل أن الجملة متى اقضت إلى المنازعة أضدت البيع والأفلا وفيه النزاع جاز به أي بالاعتناق حق تجب التثني وأفسدها مطلقا أي قبل الاعتناق وبعد حتى تجب القيمة والأصل فيه ما مر أن الشرط الذي يلازم العقد لا يفيد بشرط العتق لذاته لا قلاية لما مر ومن حيث حكمه يلازمه لأنه فني للملك والمنهى مقرر فإذا تلف بوجه آخر لم يتحقق الملامة فيقرر الفساد وإذا وجد العتق تحققت الملامة

١١٩

فيخرج جانب الجواز وكان الحال قبل ذلك مرفوفا وكل شاة الى اخره
 باع هذه الاغنام كل شاة بعشرة ولم يبين جملة الثمن ولا جملة الغنم
 لا يجوز عنده حتى لو بين جملة الثمن وان لم يبين جملة الغنم او بين
 جملة الغنم ولم يبين الثمن يجوز وعندها يجوز مطلقا كذا في الجاه
 البرهاني التلثة بفتح التاء جماعة الغنم ان لم يعلم بالجملة حتى لو علم
 بالجملة في المجلس قبل التفرقة جاز العقول استحسانا لان حاله المجلس
 جعل كحالة العقد كذا في المبسوط اشار الى صبرة وقال بعنك هذه
 الصبرة كل فقير منها بعشرة ان بين جملة الثمن وبين ثمن كل فقير
 انه لم يبين جملة الفقزان او بين كل فقير وبين جملة الفقزان غير
 انه لم يبين جملة الثمن او لم يبين شيئا لكنه علم عود الفقزان وثنى
 كل فقير في المجلس يجوز في الكل عند الكل والخلاف فيما اذا لم يبين ثمن
 كل فقير ولم يبين جملة الفقزان ولا جملة الثمن او بين ثمن كل فقير لا
 غير كذا في الجامع الصغير البرهاني فاعلم ان هذا أربعة مسائل جديدة
 في العوديات المتفاوتة كالاغنام وكوها والتاني في المكيلات والموزونات
 والثالثة في العوديات المتقاربة والرابعة في الذرعيات وكل وجه عا
 اربعة انواع اما ان يكون جملة الثمن وجملة المبيع معلومة او كلاهما
 مجهولة او احدهما مجهولة دون الآخر او كلاهما مجهولة وعلم في المجلس
 في احدي الصور لا يجوز عنده وهو ما اذا لم يعلم جملة الثمن وجملة المبيع

وفي باقي الصور

وفي باقي الصور يجوز اجماعا الا ان الذرعيات ملحقة بالعوديات
 المتفاوتة كالاغنام حتى لا يجوز البيع في الكل عنده والعوديات
 المتقاربة ملحقة بالمكيلات والموزونات عنده وعندها العقد
 في العوديات كالذرعي في الموزونات هذا حاصل ما ذكره صاحب
 المحيط والصبرتان ابنت اشار الى صبرة من حنطة وصبرة من شعير
 كل فقير من ذلك كله بدرهم لا يجوز عنده في ثمنه بله بيان اي
 يفسد في الكل لو لم يسم عود فقرا ثما لم ذكر في بعض النسخ بله
 تبيان وفي نسخة المصنف رحمه الله بله بيان وذكر في الا نفي
 في مسألة الصبرتين ما يخالف النظم وشرحه والاصل فيه ان كلمة كل
 متى اضيفت الى ما لا يعلم منتهاه فانما يقتضوا دناه وهو الواحد
 كما لو قال آجوتك هذه الدار كل شهر بدرهم وعندها هو كذلك فيما
 لا يكون منتهاه معلوما بالاشارة اليه لانه في غير كذا في المبسوط
 والفوائد الظهيرية شرط الخيار الى الغد فله الخيار في الغد كله
 عنده وقال لا تدخل الغاية والاصل فيه ان الغايات متنوعة منها
 ما جعلت للامتداد وذكر ان لا يكون صدر الكلام متناولا له لولا
 الامتداد اليه ومنها ما جعلت غاية لا سقاط عليها معني انه لولا ضرب

الغاية به ليتناول صدور الكلام ما وراها فيكون الغاية داخلية
موجب صدور الكلام وانتي الحكم عما وراها وميلت من هذا
القبيل لانه لو اقرر على قوله علي اني باختيار يتايد فاذا قال الي
الغوسق ما وراة وقاساه بتاجيل الدين الى رمضان فانه
لا يدخل شرط اختيار اربع ايام ليلا اذ لو حذفت الايام لقال
اربعة معني اي علة وعند ما يجوز الزيادة على التثنية سواء كان
شرا او سنة او اكثر والاصل فيه ان البيع لا يخلو الخطر لانه شبه
القرار لكن السنة جوزت شرط الخيار لحاجة الناس فيقتصر على المرة
المذكورة فيه دفع نصيب لانه خبر ليس والاسم الضمير الذي يعود
الي الا سقاط وهذه الجملة خبر الاسقاط واعلم ان شرط خيار الابد
يفسد اجماعا فلو اسقط الثلاث تجوز عندنا خلافا لغيرنا فلهذا
قيد بما بعد الثلاث ولو اسقط بعد الثلاث كذلك عندنا وعند
ينقلب جابر الماعرف من الاصل ان المفسد اذا تقرر لا يصح جازما
وعندها لم يتقرر لجواز الزيادة مشتريان باختيار اي اشتري شيئا
عليها باختيار واحدها يختص بالرد اي اجاز احدها ورد الاخر
فذلك فاسد وذكر في الهداية اشتري رجلان على انها باختيار فزني
احدها وليس للآخر ان يردده والاصل فيه انه لا ولاية لاحد

على الزام الضرر بالاختيار

على الزام الضرر للآخر وفيه ذلك لان المبيع خرج عن ملكه غير
بعبء الشركة فلو رده احدهما دون الآخر وجب عبء الشركة
وعلى هذا خيار الروية والعيب لا يملك السلعة البيت والاصل فيه ان
اختيار شرع نظرا لمن له اختيار دون الآخر فيمنع خروج البديل الذي
من جانب من له اختيار بالاجماع واذا لم يخرج لا يدخل في ملك الآخر ضرورة
والبديل الذي من جانب الآخر يخرج عن ملكه بالاجماع للزم البيع في جانبه
والخلاف في الدخول في ملك من له اختيار فعنده لا يدخل ليلا يجمع البديل
في ملك جاحك للمعاوضة وعند ما يدخل ليلا يكون مملوكا بغير مالك
ويظهر قابلية الخلاف في عتق المشتري على المشتري ان كان قريبا له
وعتقه اذا حلف المشتري ان ملكك عبدا **قوله** مواعى الخيار اي
خيار الشرط والاصل فيه ان القول قول المنكر في الدعاوي فاما في الخيار
منكر فالقول قوله وهو ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله ان القول
قول من يدعي الخيار لانه ينكر زواله عن ملكه او وجوب الثمن عليه
وروية المامور اي الوكيل صورة اشتري شيئا لم يره وكل غيره
بالقبض وقيد بالماحول لان روية الرسول لا يكون كروية المرسل اجماعا
كذا في الايضاح بالسلم اي بالقبض وقيد به لان الوكيل بالشراء رويته
تسقط اختيار اجماعا **قوله** كروية الامر حتي يبطل اختيارا وخلاف فيما

إذا قبضه وهو براء فاما إذا قبضه مستورا ثم اراد بعد ما
نظر اليه ابطال الخيار فقصوا فليس له ذلك كذا قاله عامة
مشايخنا والاصل فيه ان الوكيل بالشيء وكيل بالتامة وتام القبض
بابطال خيار الودية لانه يمنع تمام القبض وما اشترى اي
اشترى ثوبا بعشرة وقبضه فباعه بافضلا اي خمسة عشر
اشترى بما اشتراه او لا اي بعشرة بحاصل الضمان اي خمسة
اي نصف الصداق الذي كان علي شرف السقوط اذا مهر قبل الدخول
علي شرف السقوط بان ارتدت او قبلت ابن الزوج سقط المهر فلما
شهدوا صار موكداه فيضمنون ذلك الرجوع وكذا هذا وعندها
يبيعه على عشرة والاصل فيه ان للتاكيد شبهة الايجاب ولذا كرم
شهدوا الطلاق قبل الدخول والزوج الذي ربحه في البيع الاول عيا
ابطال ان بان يرد المشتري الثوب بالعيب فلما اشترته البايع
فقد امن فوات الزوج وضار موكداه بهذا العقد وكذا اشترى ثوبا
وخمسة دراهم بعشرة فاحتمت بازاء خمسة وبقي الثوب خمسة
فبيعه مائة وخمسة عيا خمسة والي هذا اشار بقوله للمناخنة ولا
رجوع اي بنقصان العيب عرف بالمساق في اللباس استولا اي
استعمل حتى تحرق بلبسه لان كمال الاستعمال هذا بعلم عيب متصل
بلا رجوع والطعام بالجر عطف على اللباس اي لا رجوع بعلم عيب

في اللباس

في الطعام الذي كان

في الطعام الذي اكل والاصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعل
من المشتري يبطل حقه في الرجوع بالنقصان كما اذا قتل لان
فعل مضمون في ملك الغير واذا امتنع الرد لا بفعل من جهة بان
هلك في يد او بفعل غير مضمون له حق الرجوع بالنقصان وحقيقته
انه متى كان مضمونا كان ممكنا المبيع معني باسكان يرد له فصار
كالممكن له حقيقة ومن شرط الرجوع بالنقصان وتحقق ان لا يكون
حائبا ممكنا المبيع واذا لم يكن مضمونا لا يتصور ان يكون ممكنا فله
ولاية الرجوع ثم الاكل فعل مضمون وكذا اللبس حتى تحرق لانه لو
بشرها في ملك الغير كان موجبا للضمان وانما استفاد البراءة هنا
بالممكن فصار الضمان كالسالم له معني فكأنه باعها وقال ان كل واحد
منها يقص بشرائه ومقتا دفعه فاشبه العتق لو قبل المقبوض في
البيع ويروي عن المصنف رحمه الله بالبيع وهو متصل بالمقبوض اي الذي
قبض بواسطة البيع وقيل بالقتل لانه لو مات كان الثمن مستقررا
عيا المشتري كذا في الميسوط بان كان مباحا متصل بقتل الباء السببية
للسببية والتتوين في مباحا يرد من الاضافة اي قتل لسبب انه كان
مباح الدم برودة او قتل او قطع طريق بقتل وقيد بالمقبوض لانه اذا

كع

قبل قبض القبض ينتقض البيع اجماعاً فله كل الثمن اي للقبض وهو
المشترى اذا المقبوض يدل عليه وكذا البيع يدل على المشتري
يعني يرجع المشتري على البايع بجميع الثمن ثم وضع المسئلة في
سائر الكتب في العبد وفي النظم اشارة اليه اذا قيل يدل
على انه حيوان وكونه مباح الدم يوجب الي انه من جنس العقلاء
وقوله فله كل الثمن يدل على انه رفيق **قوله** رد اي العبد الذي
قطعت يده الى البايع واسترد اي المشتري استرد جميع الثمن
البايع فيمن يقطع اي في الذي قطعت يده بسبب سرقة كانت
عند البايع هكذا ذكر في احكام الهداية وشرح الجامع الصغير وذكر
في المختلف انه يرجع عليه بنصف الثمن فغلي هذا معنى قوله ورد
واسترد اي رد البايع بنصف الثمن على المشتري واسترد المشتري
نصف الثمن من البايع وليس في هذا الحمل بقوة لفظا اذ اليد
من الادب في نصفه فكان قطعها تقويتاً للنصف فيدل على ان الرد
والاسترداد يتعلقان بنصف الثمن وذكر في بعض نسخ المخطوط
ما يوافق المختلف ويسرد النصف فيمن يقطع اي يملك العبد
المقطوع اليد ويسرد نصف الثمن وفي الحقيقة لا اختلاف بين
هاتين الروايتين وبين ما ذكر في الزحان فقد قال في شرح
الطحاوي اذا قطعت يده بعد القبض والمشتري غير عالم به فغله

ان شاذ في العبد

ان شاذ في العبد الا قطع بنصف الثمن وان شاذ في الميسر
والمختلفات على قوله والمشتري بالخيار ان شاذ الباقي ورجع عليه
بجميع الثمن وان شاذ امك الباقي ورجع على البايع بنصف الثمن وفيها
بالنقص قاله يرجع اي في الميسرين يرجع بنقصان العيب فانه
يقوم معصوم الدم ومباح الدم فيرجع بنقصان ما بينهما حتي
لو كان التفاوت ربعا يرجع بربع الثمن وفي المسئلة الثانية
يقوم واجب القطع وغير واجب القطع فيرجع بازاء النقصان
الثمن كذا اشار في الخلاصة والمختلفات ثم شرط عدم العلم في
الجامع الصغير فقال اشترى عبداً فوسرق ولم يعلم به وذلك مفيد
قوله لانه اجري هذا مجري الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع
الرجوع والاصل قد اندرج مبيعة ماتت اي ماتت في البيع البات
اذ في البيع الذي فيه خيار تفاصيل والوضع في الامة لما الله في الزيادة
كذلك لانه ثبت عليها ما يملك الوطي البايع او المشتري وذكر في شرح عبد
او امة والاصل فيه ما عرفت في الزيادات ان كسب المبيعة في البيع
البات قبل القبض مكر المشتري على كل حال عندنا حنفية لانه ليس للبايع
فيه سبب الملك وعندها هو موقوف ان ثم البيع فهو للمشتري وان
انتقض البيع بملك المبيع قبل القبض او بخيار الروية فهو للبايع حمل امتي

بفتح الحاء لان الحمل بالغة ما كان في بطن او على راس شجر وبالكر
ما يحمل على ظهر او راس كذا في المغرب فرد اي كذب المقر له المقر
ولا يصح بعد اي بعد ما اقر لغيره دعواه اي دعوى المقر وهو
المولي ان هذا الولد مني وعندهما يصح اذا حجوا المقر له وذكر
في الاسلام رحمه الله صبي في يد رجل فيقول هو ابن عبد الغائب
ثم يقول هو ابني قال لا يكون ابنه ابدا وان محمد الغائب رجل
اذا محمد الجدان يكون ابنه كان ابن المولي وتفسير المسئلة
في يد صبي و لري ملكه وهو ببيعة ولا يامن المشرقي ان
يدعيه البائع يوما فيستقره بالسب لعبد البائع خوفا من انتقامه
البيع فان هذا يكون محرجا عندني حنيفي لان الغائب لم يصح دعواه
انه ابنه او كذب او لم يعرف منه نقد يوق ولا تكذيب في اياد
المقر عندني حنيفي رحمه الله بحال وهذا يصح وحما للمناسبة في حمل
هذه المسئلة في كتاب البيوع والاصل فيه ان الاقرار بما لا ينقض
النقض لا يبطل بردد المقر له والاقرار بالسب بما لا يحتمل
بعد ثبوت كنه شهد على رجل بنسب صغير وردت شهادته لمعنى
ادعي الشاهد انه ابنه وان لم يصح وقال الاقرار بما لا يحتمل
النقض ملحق بما يحتمل الا يري ان الاكراه لا يبطل ما لا يحتمل

النقض كالطلاق

النقض كالطلاق والعناق ويطل الاقرار بذكر ولو اقر بالبيع اي
البيع البات الصحيح اذ لو كان الحيا والبائع لم يجب الاستبراء في
قولهم قبل قبضها اي قبل قبض المشتري الحارية وقيد به اذ الاستبراء
يجب بعد القبض اتفاقا والاصل فيه ان الاقالة بيع في حق ثالث
وان كان في حقه في حقها ووجه الاستبراء غيرهما وامة الانسان
بحر الانسان وفي بعض النسخ والامة الانسان بالرفع اي الامة
التي يستبرأ الانسان من عبد الماذون اي الماذون المديون وفي
بعض النسخ من عبد المديون وهو الاصح لان كونه مديونا ما خور
في صورة المسئلة يستبرأ اي بعد ما حاضرت عند عبد الماذون وقيل
بالمديون اذ في غير المديون لا يجب الاستبراء اتفاقا كذا في الفتاوي
للقاضي خان رحمه الله والاهل فيه ان دين العبد يمنع ملك المولي عنه
خلافا لما قولهم قد اشترى الاخت اي اخته استبرأ المالك اي
بترك الوطي واحتوز اي عن دواعيه لانه بذلك يجعل نفسه في الحرز
عن الوقوع في الوطي المحرم وهذا لان الرطع يخرم عليه عندنا الاقضاء
اليه والاصل فيه ان سبب وجوب الاستبراء استحواث المالك في اليد
والعلة الحقيقية ارادة الوطي غير انها مبطل في دار الحكم وبليها

وهو التمكن من الوطي وذلك بما ذكرنا وقد وجدنا فيجب فتحها
لا يجب لانها صارت مكاتبه عليه فصار كانه وابنته
وهناك لا يجب الاستبراء اجماعا وكنه فرج الكتاب حكا لكاتبه
المولي فيكون مكاتبته للمولي ولهذا نفى عنق المولي فيها كما نفى
في مكاتبته والمكاتبه اذا عجزت وردت في الوق لا يجب على المولي
ان يستبرأ لانه مستبق ممل للمولي وليس مستحق لخلاف جاريته
من كسبه فانها لم تضر ممل المولي فانها لا تقف باعاق وشري
المكاتب لم يكف لثبات النسب حتى لو استولوا المولي اليثبت
النسب وغير مصوق المكاتب كذا في المختلف وكانه فرج الكتاب باع
جارية من انسان ثم وطئها البايع قبل القبض لم يلزمه العقر بكونها كانت
او ثيبا وعندها يجب العقر في الوجهين ثم عند اذالم يجب
البايع يجب على المشتري جميع الثمن اذا كانت ثيبا وعندها يسقط
عنه حصه العقر من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الجارية وعلى العقر فما
اصاب العقر سقط وما بقي يجب حتى لو كانت قيمتها الف والعقرها مائة
يقسم الثمن على احدى عشر جزا فيسقط سهم المشتري ويأخذها البايع
اجزاء من احدى عشر جزا من الثمن وان كانت بكونا عند يقسم الثمن على

قيمة النقض

قيمة النقض وقيمة الجارية فما اصاب قيمة النقض يسقط وما اصاب
قيمة الجارية يجب وقالوا ينظر الى قيمة النقض والعقر فيدخل الاقل
في الاكثر لان اجمع بينهما مستغور لكون المضمون واحدا ثم يقسم الثمن
على الاكثر وعلى قيمة الجارية ناقصة فما اصاب الاكثر يسقط على المشتري
من الثمن وما بقي يجب حتى لو كانت قيمة الجارية الف والثمن الف والنقصان
الباقى مائة والعقر مائتين والثمن يقسم على قيمتها ناقصة وهي ثمانمائة
وعلى الاكثر وهو مائتان فيصير احدى عشر سهما فيسقط سهمان ويجب الباقي
كذا ذكره في شرح الزيادات للفتاوي والقاضي خان وغيرهما والاصل
فيه ان اجزاء لا يخالف الكل وسائر الاجزاء غير مضمون عليه ^{بعض} الثمن
القيمة فكذا هذا اجزاء ولا يمكن جعله مضمونا بالثمن لانه لا حصه له
التم لو اجله بالثمن سنة غير معينة بان قال الى سنة او شهر مثلا ولم
يعينها وهو المراد بالطلق المذكور في النظم فلم يحضر المشتري حتى مضت
السنة فالاجل سنة من حين يقبض المبيع عند وان كانت سنة بعينها
صار الثمن حالا كذا في الايضاح والاجل المقيدان يقول الى سنة ^{ستة} العقد
وسبعين او الى رمضان قوله والاجل المطلق اي في الثمن بعينه
لا يوم عقد وهو مبني على الفسخ لا صاقته الى الماضي كقوله ولله

مجمع

وحمله اجر لعطفه على جين والمراد باليوم الوقت لانه اضعف
 الى فعل لا يمتد والاصل فيه ان التأجيل للترقية وذا انما يكون
 عند التضييق بتوجه المطالبة ولا مطالبة قبل القبض فيعتبر ^{الاهل}
 من حين القبض باع شاة فولدت ولدا قبل القبض فالتلف البايع الولد
 ياخذ المشتري بقبض الام ويبسط حصه الولد فيقسم الثمن على قدر ^{قيمة}
 الام يوم العقد وعلى قدر قيمة الولد يوم الاستهلاك فما اصاب
 الولد يبسط وما اصاب الام يعطيه وهذا بالاجماع ولا خيار للمشتري ^{عندها}
 له اخيار سبانه اذا كان قيمة الشاة يوم العقد ثمانية وقيمة الولد يوم ^{الاتلاف}
 اربعة والتمس تسعة ثم نقول بين القمطين موافقة بالبيع فياخذ ببيع قيمة ^{التمس}
 درهمين وربع قيمة الولد درهما ويقسم الثمن بينهما اثلاثا فيسقط ثلث الثمن ^{بالثلاث}
 الولد وذلك لثلاثة ويبقى ثلثان وهو ستة وانما قال فالتلف لانه اذا هلك الاخيار
 ولا يسقط شي من الثمن قوله وقيل عطف تقيس كقوله رب العباد اليه الوجه
 والعمل والاصل فيه ان القبض له شبهة بالعقد لانه يستفاد مملوك اليد كما يتفاد
 مملوك الرقبة بالعقد فالحادث قبل القبض بعقد العقد كالحادث قبل العقد ثم الولد
 لو كان موجودا قبل العقد يكون الثمن بمقابلتها كذا هنا خصوصا اذا ورد ^{اذا}
 الفعل القصدى واسه لعلم كتاب

القرن

هو النقل

كتاب القرن
 هو النقل والرد لغة قال الله تعالى ثم انصرفوا من الله
 قلوبهم وسمي به لاختصاص بيع الاثمان بنقل البولين
 من يد الي يد في المجلس صرف وبيع باجماع كما اذا باع جارية
 وطوق ذهب بذهب يذهب الي اجل يفقد في الكل عندها ^{عندها}
 لا يفقد في الجارية وله الخيار وصورة المسئلة تمت عن
 قوله نسيجه واجواب قوله الى كلامها وقد مضى او كلامها
 متبوعا والجملة خبره وكلام مفرد اللفظ شئ المعنى ولو يستعمل
 استعمال المفردات قال الله تعالى كلنا الجنين انت اكملها ولم
 يقل اتنا والالف في فساد المطلق او للتثنية والاصل فيه ان
 ان البيع اذا كان صفقة واحدة فاذا افسد في البعض يفسد ^{في}
 الكل وعندها يفسد بقدر المفسد قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 انما يقبض الكسادي جميع البلدان فان كانت تروج في بعضها دون
 البعض فعليه رد المثل والالف واللام في المثل والقيمة بول الاضافة

اي مثلها وقيمتها قوله يعطي ويراد اي فالمثل
يعطي ويرد لا القيمة او فالمثل يعطي لا القيمة ويرد او
فالمثل يرد لا القيمة يعطي او فالمثل يعطي ان كانت هالكة
ويرد غيرها ان كانت قائمة وعندنا يجب رد قيمتها لكن
عن ابي يوسف رحمه الله يوم القبض وعند محمد رحمه الله
يوم الكساد ووضع في الكساد لان في الغلاء والرخص
يجب المثل اتفاقا ذكر في المبسوط في باب البيع بالفلوس
والاصل فيه ان الفرض اعارة كالا يودي الى بيع الدرام
مثلها نسيئة وموجها رد العين حقيقة او كما ورد
مثلها والتمنية فضل فيه وهذا لان الاستقراض في الفلوس
لم يكن نصفه التمنية بل كونها من ذوات الامثال وبالكساد
لم يخرج من ان يكون من ذوات الامثال كذا في المبسوط
وقالا الاصل في باب القرض الرد كما قبض وقد تعذر
ذكر الي المقبوض فلوس هي ثمن فيجب رد قيمتها كما اذا استقرض

التمني

استقرض مثليا فانقطع اذا خلط الدرام التي هي امانة
بدرام نفسه حتى لا يفتقر ضمنها ولا سبيل للمالك على
المخلوط وقالا اذا خلطها بجنسها يشر كنه ان شاء مثل
ان يخلط الدرام البيض بالبيض والسود بالسود
وهذا اذا لم يخلطها اذ اية اما اذا خلط الدرام
بالدram اذ اية فهو نظير خلط البايع بجنسه
وقيد بالمخلوط اذ لو اختلطت بماله من غير فعله
فهو شريك لصاحبها بالاتفاق كما اذا اشق
الكيسان وانما اوردته هنا لان الدرام في يد الوكيل
بالمرق امانة والاصل فيه ان الاستهلاك
يوجب انقطاع حق المالك فقالوا ان عين
حقه قائم لكنه تعذر التمييز فكان استهلاكه

من وجه دون وجه فيميل الي ايها شاء وقال انه
استملاك من كل وجه لانه لا يمكن التمييز البتة والا
استملاك فيما بيننا هذا الا اعوام بالامر عينا اي شيئا
عينا يعني معيناً والعيب الفاحش ما يفوت به جنس
المنفعة كقطع الرجلين ولما يقبض اي وجوبه عينا
قبل ان يقبضه ورضي به وقيد بما قبل القبض اذ بعد
يلزم الوكيل لان العيب قبل القبض لا حصه له من الثمن
فكان الرد قبل القبض بالعيب كالرد بخيار الشرط والروية
والوكيل بالثري قبل القبض يملك الزام العقد وان كان
له خيار الشرط او خيار الروية باسقاط الخيار وبالروية
والرضا والعيب بعد القبض له حصه من الثمن فكان هذا
ابطال حق الموكل كذا في التمهة جاز الرضا منه اي
المشتري بالامر وهو الما مور في اصله المعهود وهو انه

يعتبر اطلاق الامر

يعتبر اطلاق الامر وعندهما في الفاحش يلزم الوكيل
وفي غير يلزم الموكل وايضا دهن المسيلة ههنا من
حيث انها وقعت في كتاب الصرف من المبسوط على وجه
التفريع لا باس بالصلح البيت صورة اشترى ابريق
فضة هي الف درهم بمائة دينار وتقاها ثم وجد
به عيباً وهو قايماً فلما كان يردده وان صالحه على دينار
وقبض جاز سواء كان الدينار اكثر قيمة العيب او اقل وقالوا
ان كان الفضل قدراً لا يتغابن الثمن فيه لا يجوز لا باس اي
لا باس بالزيادة في الصلح وقيد بقوله زاد كثيراً لان الزيادة
القليلة غير مانعة اجماعاً من جنس الثمن اي ما صلح عليه من جنس
التمن قيو به اذ لو كان من غير جنس الثمن الاول بان صالحه على
دراهم جاز اجماعاً وان كان اكثر قيمة العيب لا خلاف
اجنسي ويشترط القبض لانه صرف والاصل فيه ان التسوية بين الاموال

الربويه واجبة اجماعاً من قديمي لكن الاختلاف في بطلانها
 ذاقابل فقالا انه قول بحصة العيب من الدينار وقال انه قول
 بالجزء والغايت والاروا بينهما وهو نظير ما سيجي في الصلح لو زاد
 بعد الصرف فيه اي في الصرف يعني لو زاد درهما في الصرف بعد الصرف وابطلا
 اذا اي الزيادة والاصل فيه ان من ملك الاقوي يملك الادنى وهما يملكان في
 العقل فيملكان تغيير من الصحة الى العكس وقال ينبغي الانسان في نقض ما تم
 به مرجعته مردود وفي صحيح الزيادة ابطالها فلا يصح كذا **الشفعة**
 في مشتقة من الشفع الضم لما فيها من ضم المشتراة الى عقار الشفع وفي الشرع
 ما يملك البقعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري بسبب الشركة او
 اجوار فللمشفع الاخذ اي اخذ الدار بالبناء اي سبب البناء الذي بناه
 المشتري وعرف به انه قبضه والمشتري يهدم بناءه لانه لم يدخل في البيع وعلم
 بقوله حتى اذا بني انه تجرد الشراء الفاسد والقبض لا يجزئ الشفعة لبقائه
 حق البايع والشفيع مقدم على المشتري لا على البايع فاذا انقطع حق البايع بالبناء
 صار نظير الصحيح فان قلت لما هدم المشتري بناءه يعود حق البايع في البناء
 فكيف يجب الشفعة قلنا كان ذلك الحق للشفيع ليمكن الاخذ بالشفعة فمن
 المحال ان يثبت على وجه يودي الى ابطال الشفعة كذا في المبسوط والقنوي
 الظهير وقوله اذا بناه واتخاذ المسجد تعليل اي انما يثبت للشفيع

ولادة الحذر

ولادة الحذر لان البناء واتخاذ المسجد يبطلان حق الفسخ الواو في قوله
 واتخاذ المسجد يعني اولان كل واحد منهما كان يبطل عليه قوله يبطل وعندها
 بالبناء لا ينقطع حق البايع فيستردها البايع ويهدم البناء واعلم بان
 المراد واتخاذ المسجد جعلها على هيئة المسجد ولم يقل جعلتها مسجداً فيكون
 رتبة الارض باقية على ملكه ليكون المسئلة على الاختلاف اما اذا قال جعلتها
 مسجداً بعموماً جعلها على هيئة المسجد وامر الناس بان يصلوا فيه فانه ينقطع
 حق البايع عندها كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله والاصل فيه ان حق البايع
 مقدم على حق الشرع لحاجة وغنى الشرع وحق الاسترداد في البيع الفاسد
 الشرع والبايحق المشتري وقال حق الشفع اضعف من حق البايع حتى يحتاج
 فيه الى القضاء او الرضاء وبطلان التاخير عن اضعف الحقين لا يبطل بالبناء
 فاقواها اولى الظلمه كلها اظلم من بناء او سحاب او غيره كذا في المغني
 وفي المختلف هي التي اخذ طرفي جزوعها على حارطة هذه الدار وطرفها الا
 على حارطة الحارطة المقابل او على الاسطوانات في السكة فان لم تكن
 مفتحة في هذه الدار لم يدخل اجماعاً وان كان مفتحة فيها لا يدخل عنده
 ما لم يقل بطل حق هولها وقال لا يدخل من غير ذلك الحقوق وهذه المسئلة بوجوب
 لكنه اوردناها لبيان انه هل يدخل في البيع لياخذها الشفع والاصل فيه
 ان الاصل يتضمن التبع وقرارها بهذه الدار وبغيرها فكان تبعاً لها من وجه

١٢٩

دون وجه فان ذكر الحقوق يدخل والا فلا ولا يجوز بيعه اي
المريض عرف بالسياق في علقته اي في مرض موته لو ارث اي
من وارثه فان عنده لا يجوز بيع المريض من الوارث بمثل القيمة
او اكثر حتى لا يثبت الشفعة للشفيع لو كان اجنبيا وعندها
ان باعها بمثل قيمتها يجوز وجب الشفعة للاجنبي وانما ورد
ههنا لان حق الشفعين بناء على جواز البيع وقد ذكر في الجامع الكبير
اذا باع المريض وارثه بثلاثة آلاف درهم وشفيعها اجنبي
وقيمتها ثلاثة آلاف فلا شفعة للاجنبي عنده وعندهما
يجب قوله وهو اذا ما باعه للاجنبي باع دارا من اجنبي
بقيمتها او باكثر ووارثه شفيعها فلا شفعة عنده لان بيعه
لا يجوز من الوارث فكذلك لا يكون موجبا لشفعة الوارث
لان يصير كانه باع من الوارث لتحويل الصفقة الى الشفعين
وعندها للوارث ان يأخذها بالشفعة لانه لو باعها منه جاز
كذلك في المبسوط وغيره والاصل في الوصية للوارث باطله الحديث
وفي البيع الوارث مثمتها لانه اثار بالعين وشبهه احكام حرام
كاتب القصة وهي عبارة عن جمع النصيب الشائع في مكان معين
وفي القوي

وهي تعري عن معنى المبادلة والافراز والافراز هو الظاهر في المكيلات
والموزونات لعدم التقاوت ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات
والعروض للتقاوت قوله لا السهام لقي قولها فانها يعبر ان الانقباض
حق لو كان المال بين ثلاثة لاحد منهم سواء والاخر ثلثه والاخر نصفه
فلا جرة عليهم اثنان عنده وعندهما اسواسا وتقدير البيت وعود الوارث
معبر لا عود السهام في اجرة القسام احتراز عن اجرة الكيل والوزان فانها
تقدر بقدر الانقباض اجماعا كذا في الهراية والخلاف في العقار والمنقول
جميعا والاصل فيه ان مؤنة الملك تقدر بقدر الملك اجماعا لكن الخلاف في ان اجرة
القسام مؤنة الملك ام مؤنة التمييز والعمل والعقار كل مال له اصل كالدار وقيد
به اذ في غير قيم بقولهم وبدوي الميراث اذ في العقار المملوك بالشرع والهيئة التي هي
بيهم بقولهم وارا ديه ان يكون الورثة كيارا حضورا بالاقرار اي باقرارهم ووقف
بدل الصلحة وقيد به لانهم اذا قاموا بالبينة على مومة وعود ورثة تقسم والاصل فيه ان
الافراز حجة قاصرة تقتصر على المعز ولا يتعدى الى الغير والترك قبل القسمة مبقاة على
ملك الميت فكان هذا قضاء على الوارث باقرارهم وانه لا يجوز وقاساه بالمنقول
والدور المشترك عرف بالسياق وصورة دور مشتركة في مصر واحد قسم كل واحد
دار على حدة عنده وقال ان كان الاصل لهم قسمة بعضها في بعض قسمها قسما بالدار
لان البيوت في محلة او في محلات تقسم قسمة واحدة لان التقاوت ليس بالمنازل
الملازمة كالبيوت والمبتدئة كالدار والمراد الدور في مصر واحدة لان الدارين

كحل بودي الى المنازعة كما في الثمن والمثل فقال قوا جتمع في الغل تسميتان ذون اليوم
لان التسمية الاولى باقية في الغل فانه لو لم يذكر الغل فخطاه غلًا يستحق المسمى
اليوم فيه وقياسًا الثاني بالاول **وصوره** اجازة المشاع ان يواجر نصيبًا من دار
او ثوبه او نصيب من دار مشتركة من غير الشريك كذا في شرح القدوري وغيره الا ان
الشريك لا اذا اجره من شريكه يجوز اتفاقًا **وقوله** في الضياع للنظم لما ذكرنا
وهو قوله او ثوبه او لما ذكرنا في هبة العقار ولهذا ذكر في الكتب مطلقًا واكمل
تختلف فيما يحتمل القسمة وفيما لا يحتملها ونجب اجزائها بالاشياء في الصحيح كذا
في الخلاصة وعبرها **والاصل فيه** ان القدرة على تسليم العقود عليه شرط جواز العقد
وتسليم المشاع وحده لا يتصور وقاساه بما اذا اجر من رجلين وطريق جوار
عنه ان يلحقها حكم حاكم ليصير متفقًا عليها او بعقد العاقد في الكل والاشياء
في نصفه او ربعه لان الشيوع الطاري لا يمنع اجواز عنده كذا ذكر صاحب المحيط
استاجر ظليًا بطعامها وكسوتها من معلومة ولم يبين القدر والوصف بجواز
الوسط غير ان في الكسوة لا يجوز الا باعلا من جنس الثياب وفي الطعام بجواز كيف كان
كذا في شرح التاويلات وعندنا لا يجوز الا بشرط ببيان القدر والنوع
والصفة اي في الطعام وفي الثوب بشرط سائر شرائط السلم **والاصل**
ان جهالة الاجرة تمنع اجواز الا اذا لم يفيض الى المنازعة فقال العادة جرت
بالتوسعة فيما بين الاطار شفقة على الصغار واخذنا من القياس اهلوا لاهلال

واستملوه

واستملوه ارفعوا اصواتهم عند ربي واستملوا لاهل البصر كذا في
المغرب والمستمل زمان الاستملا اي ابصار العطار وذكر اول الشهر ثم صورة
المسيلة تمت عند قوله لا بالمستمل واجواب ما بعد وقد يراد البيت واشهر
الاجازة لا بالمستمل بان مضي بعض الشهر فتلك الاشهر كله ثلثون ثلثون كاملاً
لقال اعطه هذا المال كحل اي كله **والاصل فيه** انه انما ابصار الى البدل عند
المصير الى الاصل **والاصل** اعتبار الشهر بالاهلة بالنفس والايام بول عنها لكن في يوم
في القدر وعمومه فقال القدر في الاول فيكمل بالاخير وقال متى تم
ينقضي الثاني فيكمل بالايام ضرورية **كم** الدابة بالاجازة ردها وهوان يحل لها ان
نفسه لتقف ولا يجري شمس الفرس شماسا منع ظهري ولا يكاد يستقر كذا في
المغرب وهذا اذا ضربه من با متعارفاً في غير يضم اتفاقاً **والاصل فيه** ان الغرض من
كالشرط شرطاً فقال الغرض ليس متعارفاً فكان ما ذونا فيه فلا يضم وقال الاذن
بشرط السلامة كالمروية الطريق **قوله** في الحكم يشير الى ان الاحتراز عنه
والاصل فيه ان الاستيجار على المعصية لا يجوز لان المعصية لا يستحق بالعقد فقال
حل اخر معصية بالحديث وقال نفس الحمل ليس بمعصية فانه يحل حملها للتحليل
وانما يحرم لقصد الشرب والعقد يرد على العمل وهو الحمل وهو معلوم لا على القصد
ان لم بين موضعه اي موضع المرور وهو الطريق وهي نظير مسيلة اجازة
المشاع **قوله** لم اخرجه من العانة **والاصل فيه** ان اجهالة تمنع العقد

فقال انها ترفع بان جعل العمل مصفودا عليه وذكر الوقت لا يستعمل حتى لو رفع
منه في نصف النهار فله الاجر كله ولو لم يرفع في اليوم فعليه العمل في الغد وقال
المعقود عليه مجهول لانه العمل بالنظر الي ذكره وتسليم النفس بالنظر الي ذكر الوقت ولا
تدريج وتقع المناجرة في الاول وتقع الاجرة في الثاني فيفضي الى المناجرة **قيل** انما
يفسد عند اذا قال علي ان نعمل اليوم حتى يصير مرة فاما اذا قال في اليوم يجوز
لانه طرف وكان المعقود عليه العمل **استاجر** رجلا ليلتين له كذا لبنا
داره فلبته فامره المطر فبدا ان يرفعه وانكسر فلا اجر له لعدم التسليم
اقامه ولم يشرجه فعنده هو تسليم وقاله الترخ من تمام التسليم وهذا
اذا ضربت اللبن في ملك المناجرة فاما في غير ملكه مالم يشرجه ويسلمه الي
المناجر لا يخرج من صناعته حتى اذا فسد قبل ان يسلمه اليه لم يكن له الاجر
علي قول زفر رحمه الله كذا قاله شيخنا رضي الله عنه ناقل عن شمس الائمة الحلواني
وهو منصوص في مبسوط شيخه الا سلام رحمه الله تشرح اللبن تنضيد
لعضه **قوله** الى بعض **والاصل فيه** ان المأمور بشي لم يؤمر باتمام ذلك
الشي فقال هو من تمام عمله اذا لم يؤمر من الفساد قبله وقال انه
عمل زائد فلا يجب عليه كالنقل الي بيته **قوله** بتزويد العمل

بان استاجر

بان استاجر دارا علي انه ان اسكن فيه حدا فاجر كذا
وان اسكنه نبزا فكذا **قوله** في الدار احترازا
عما اذا رد وفي ظرف الزمان فان قال ان خطت اليوم فلك
كذا وان خطته غدا فكذا او رد وفي الثوب بان قال ان خطته
روميا فبدرهم وان خطته فارسيا فبدرهمين فانه يجوز جماعا
والاصل فيه ان الجهالة تمنع اجواز فقالا المعقود
عليه مجهول وكذا الاجر وقال انه معلوم لان اقل
الاجرين يجب بتسليم المحل والزبانية موقوفة على ظهور
العمل **قوله** وغاصب العبد اذا استهلك
ما في يده قيد بالا استهلك لانه لا شك ان المالك ياخذ
الاجر اذا وحده قائما ما يقبض من غلته بان اجر
العبد نفسه وقبض الاجر فاجرة الغاصب واكله لا يقبض

للمالك شيئاً وانما وضع هكذا لانه لو اجره الغاصب
ليكون الاجر للغاصب والمسايد من البرهاني والهداية
والاصل فيه ان وجوب الصمان يعتمد التقويم وذا
يعتمد الاحراز وهو غير محرز في حق الغاصب
لان العبد لا يجوز نفسه فكيف يحوز ما في يده
وحاصل الكتاب اي استاجره ليحمل كتابه الى فلان
بالبرق **قوله** للجواب اي وياقي بجوابه
عاد لموت ذاك اي عاد بالكتاب لاجل موت المكتوب
اليه الى المستاجر فذا كان محاملاً واحكم فيما اذا كان غائباً او
حاضراً ولم يدفع اليه كذا التقييد بالعود بالكتاب مفيد
فانه ان ترك الكتاب في ذلك المكان بان دفعه الي وارثه او

وصيه وعاد

او وصيه وعاد يستحق الاجر بالذهب اجماعاً وكذا التقييد
بالكتاب مفيد فانه لو استاجره ليذهب بطعامه الى فلان بالبرق
مذهب ووجد فله ثامناً فزده فله اجر له في قولهم والمسايد
من المحبوبي والهداية وغيرها **والاصل فيه** انه اذا نقص المعقود
عليه يبطل الاجر بخلاف كل الخلاف في ان الاجر مقابل بالذهاب
وقطع المسافة عندها لان المشقة فيه وعند حمل الكتاب
لانه المقصود الاكبر الا يستجار البائني **بالسراج** للمصاحبة
اذا او لكه اي با كاف يوكف بمثله الحمر وكانت الدابة تكف
اما اذا كانت لا تكف اصلاً اولا تكف بمثله فانه يضم القيمة
عندهم وانما وضع في الا كاف لانه اذا اكرى حماراً بسراج فترعه
واسرجه بسراج يبرج بمثله الحمر الصمان عليه وان كان
لا يسرج بمثله ضمن ولو كانت الدابة موكفاً فاسرجه لا يضمن
لان السراج اخذ بغيره كل المكتري اي يضمن كل قيمة الدابة وعند ما يضمن

كل قيمة الدابة وعندها يضمن قدر الزيادة حتي
 اذا كان السرج اربعة امناء والا كاف ثمانية يضمن
 النصف وقدر اربعة الزيادة من حيث المساحة
 حتي اذا كان السرج ياخذ من ظهر الدابة قدر ثلاثة
 اشبار والا كاف قدر اربعة يضمن الربع والمساير
 من البرهاني وغيره **والاسد** ان المتاجر اذا
 تعدي يضمن وقاله الا كاف من جنس السرج فيكون المالك
 راضيا بالانه يضمن الزيادة لانه لم يرض بها كالزيادة
 في الحمل المسمي اذا كانت من جنسه وقاله الا كاف
 ليس من جنس السرج لانه الحمل والسرج للركوب وكان
 مخالفا فيضمن كما اذا حمل احد يد مكان اكنطة والسلم

كتاب اذني القاضي

المصنف من شرح منظومة النفسى رحمه الله

كتاب اذني القاضي

الاذني الدعا وشملت افعال احميد ادبها تدعو الي احيات وتدل
 على اكنة والقضاء الاحكام والا لزام **عن** الشهود اي لا يبال عن
 عوالة الشهود لاية الشر ولا لاية العلانية الا في الحدود والقصاص
 فانه يبال عنهما في الشر والعلل ويركبهما في العلانية الا ان يطلع الشهود
 عليه فانه يسيل عنهما في الشر ويركبهما في العلانية وقاله يبال عنهما في
 الشر والعلانية في سائر احوال من غير طعن **وكيفية التزكية** لانه لا يثبت له
 في الشر والعلانية بينا عا في موايد النافع **والخصم** من خصم الجاني
 جانيه لان المتخاصمين يكون احدهما في جانب والاخر في جانب عليه في الصوت وغيره
وكن المشافة على هذا لان هذا في شئ وذات شئ ذي الحود **والامانة** قال صلح
 اي ايجاد لذي العلم والا صلح ان القضاء مبني على الحجة وهي شهادة القاموس هو الام
 العدل والاصل هو العدالة في المسلمين لان الظاهر هو الاحترار المدعي والمدعى عليه
 عما هو محرم دونه **وقال** يجب الاستكشاف بالسوال لتظهر الحال للظاهر **والظاهر** هو الامانة
 يصلح للوضع لا للالزام وقدر هو اختلان عصر زمان والفتوى على قولها **وقال** لا يسمع
 كذا في الهداية **قضية** القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور الاقرار بما ينكر
 اذا استعادة

المدين
 قضاة الناس فيضيع حقوق
 الدية
 قضاة الناس فيضيع حقوق
 الدية

باب الولاية

مسئلة شهادة الزور تنفذ ظاهراً وباطناً

ومن المسائل المشهور مسئلة نفاد القضا بشهادة الزور في العقود والصوغ
ظاهر وباطناً ولا ينفذ ظاهراً وباطناً قال لا ينفذ باطناً **وهو** المسئلة في العقود
مهمة بحيث تنفذ على الوجه كثير منها اذا ادعى على امرأة نكاحاً وهي تحذر وطاقم عليها شاهدي
النكاح دفعاً لقضاء من زور وقضى القاضي بنكاح بينهما حل للرجل وطهرها وحل للمرأة
شتمها على اليمين **تنفرد** الا عظم اللبائس
وبالله التوفيق اعلم ان التمكن منه وعندها لا يحل لهما ذلك وكذا اذا ادعت نكاحاً
على رجل وهو تحذر ومنها اذا قضى بالبيع بشهادة الزور وهو
وجمين اما ان يكون الدعوى من جانب المشتري بان ادعى على
غيره انكر بيعت منى هذه الجارية والاخر ان يكون من جانب الباع
بان قال انكر اشتريت هذه الجارية يحل للمشتري وطهرها في الوحيان
وصورة المسئلة في الصوغ كثير منها اذا ادعى احد المتبايعين
فسخ العقد لقيام بينة زور ففسخ القاضي حل للبايع وطهر الجارية
ومنها اذا ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثاً واقامت بينة زور
وقضى القاضي بالفرقة وتزوجت بزوجه اخبر بعد انقضاء العدة
جدة ظاهر وباطناً **قوله** الثاني الوطي طاهر وباطناً كذا في البرهانية
وصار كالوكان الشهود ظاهر اي فيما بيننا وباطناً اي فيما بينه وبين الله تعالى
عبيد الله وقدر في الطريقة البرهانية تفسير النقاد طاهراً ان تلم المرأة الى
محدودين في الرجل ونقول سلمى نفسك الم وتفسير النقاد باطناً انه يحل له وطهرها
وكما اذا قضى بنكاح رجل وامرأة وهي منكوبة لا ملك **ان وجه** المسئلة في النكاح
لرجل على امرأة وهي منكوبة لا ملك **قوله** في النكاح
الغير او معتدة كما في حنفية **قوله** في النكاح
المسلم **قوله** في النكاح

ويقال ان المسئلة في النكاح اذا كان الدعوى بسبب معين كالشراء لا يقبل الشهود
والهبة اما في الاملاك المرسله ينفذ ظاهراً لا باطناً بخلاف
وكذا اذا ادعى على امرأة نكاحاً وهي منكوبة الغير ولم يدع الطلاق
او هي معتدة الغير وطاقم على ذلك شاهدي زور وقضى القاضي ينفذ
ظاهر لا باطناً كذا في هذه الطريقة والاصل فيه ان البينة
اذا اقيمت عند القاضي يجب على القاضي القضاء حتى لو لم ير على نفسه على امرين
ليفر ولو اخره يفسق والقضاء اظهر ما هو الثابت لا اثبات ما ليس بالثابت
بثابت فلهذا قال لا ينفذ باطناً وقال لما كان اظهر ما ليس بثابت
محالاً وقد كلف الاظهار فيجب اثباته اقضاء كيلا يكون تكليف ما ليس **فان قلت**
في الوسخ وانه ممكن فالقاضي نايب عن الله والله تعالى ولاية الاثبات الزور لا ينفذ
فصار كالشراء قال اثبتت الحكم بينكما ويجوز ذلك وان لم يوجد في كونه امرام
الرضا لان المولى ولاية اجبار العبد وكلنا عبيد واما اية الشاهد **قوله** ان
اذا وجد شهادة في صلح خطه ولم يتذكر احداً او القاضي اذا وجد **قوله** ان
فيها صحيفة فيها شهادة شهود عنده وهو غير حافظ للحادثة لم يقض **قوله** ان
بدلك وكذا في رواية الاخبار لا يجوز له الرواية وقال له ان يقضى **قوله** ان
ويروي اذا علم انه خطه على الحقيقة والرواه معطوف على القضاء والاصل ان باحقيقة
قوله في النكاح **قوله** في النكاح **قوله** في النكاح

الصغير على الاجني او على الميت لا تقيد اجماعاً كذا في مختلف الفقهاء وقيد بما
على مورثة لانه لو شهد بدين للوارث الكبير على الاجني يجوز اجماعاً والاصل
فيه ان الشهادة ترد بالتممة فقال القبط للوارث لا للوصي فلا تممة وقالوا
منهم لانه لو قضى به ثم غاب الوارث قبل القبض كان للوصي حفظه الا ان
خص خلاف دين الاجني **كتاب الرجوع عن الشهادة**
تقدير البت القيم في شاهر وشاهدات كائن بالاسس اي على الرجل المدعي
وعلى النوع ضمن اساسه لا بالشرط عند ما عليه الضم ^{عليه} ^{الضمة}
يقال عشرة سنون ببتكين الشين وسقوط التاء وعشرة رجال على خلافه
في هذا الكتاب وذكر الغرم يدل على الرجوع **الاصل** فيه ان شهادة النساء لا عبوة
من بدون الرجل عند انقضاء المهر بغير كل امرأتين كرجل عندها
النساء وان كثرت لم تكن الامقام رجل واحد **كتاب الدعوي**
الدعوي قوله يقصد به الانسان ايجاب حق لقسه على غيره فاما اذا قصد
ايجاب حق للغير على الغير يسمى شهادة واذا قصد ايجاب حق للغير على نفسه يسمى اقرار
او المدعي في الشرع من لا دليل عليه فانه اذا اقام البينة لا يقال انه مدعي
انواع اما ان يصنف عينا عند غيره او ديناً على غيره او حقاً قبل غيره الى
نفسه **القصاص** يعني عاقبة القسوة ومنه المقصود **والاظران** البدان والجلد
كجس المدعي عليه النكول من قولهم نكل القرن عن القرن في الحرب اذا خافوا
تأخو عن اليمين ولو لم يقدم عليه كما ان المبارز يتأخو عن قرينه وشهته
بالمحاربة فان اليمين الفاجرة مهلكة بالحدوث كاتقاء السلاح على الخصم كاتك
نقول انك سميت في ابطال مالي وشقيق الروح فانا اسعي الى ابطال
جسدي

محتكر الى هذا اشار في الاسرار وصورة المسئلة ادعى قضا ما على غيره
فجد استخلفه بالاجماع وان حلف قطع دعواه وان نكل عن اليمين فيما
دون القس يلزمه القصاص وان نكل في القس حبس حتى يقرأ ويحلف
عنه وعندها يلزمه الارش فيها والاصل فيه ان القصاص عقوبة ^{قنوري}
بالشهادت وقال النكول اقرار فيه شبهة فصاح لا يجاب المال دون ^{القصاص}
وقال النكول بدل وانه محري في الاطراف دون النفوس لانه يسكن بها
الا موال لانها وقاية النفس كالا موال فانه لو قال اقطع يدي فقطعه لا
يجب الصمان بخلاف ما اذا قال لاخر اقتلي واذا امتنع القصاص في النفس
واليمن حق مستحق فيحبس به كما في القسامة اذا امتنع القصاص في النفس
واليمن حق مستحق فيحبس به كما واذا امتنع احد من اليمين حبس حتى يحلف
ومتبت الارث البيت ومعنى المسئلة ان الشهود قالوا انه ابن هذا
الميت ووارثه ولم يقولوا لا نعلم له وارثاً غيره فان القاضي يتأني
في ذلك فان تكلم القاضي زماناً فلم يظهر له وارثاً اخر نقضني ودفع
اي مكث او ترقب
المال اليه هر باخدمته كفيلاً ام لا والا هل فيه ان الموهوم لا يعارض
المحقق وحق الحاضر ثابت قطعاً او ظاهراً فلا يوجب حق موهوم
الى زمان التكفل وذلك لان البينة لا بدري هل له وارث فابى ام لا
قوله اذا ادعى داراً قيد بالدار لان في المنقول يوجب اتفاقاً في الصحيح
قوله عن اب اي عن ابيه وللأخ اي لاجنه ثم اقام بينة ان اباه مات
وتركها ميراثاً له ولا حنيه الغاييب له ولا وارث له غيرهما وقال اذا

حجة ذوا اليد اخذ منه وجعل في يداي حتى يقوم الغائب فلن تجد
 تركه النصف في يد فاذ احضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة وسلم
 النصف اليه بذلك القضاء لان احوال الورثة تنصب خضما للباقيين فيما
 يستحق للميت وعليه وذكر الخصان انه يجب عليه ان يعيد البيعة **والاصل**
 فيه ان الاصل في كل ثابت بقاءه فاليد الثابتة لا تنتزع من غير ضرورة
 ثبتت لانه بالحد وصار خائفا قلنا قرار تقع ذلك بقضاء القاضي **اجزاء**
 اي ملكة منهم اي من العبد والامتنين نبار داي مردود ومصدر
 المفعول والتخصيص فيه يدل على الاتفاق فيما وراء **والاصل** فيه ان التقدر
 في الاب والام محال الا انا اثبتنا في حق الاب عدم الاستحالة فيه
 فكذا في الام صورة **دائره** يد ثلاثة نفر اذ في احوالهم كلها والاخر ثلثها
 والثالث نصفها وفي يد كل واحد ثلث الدار فان اقاموا البيعة قسمت
 بينهم بطريق المنازعة عنده قال شيخنا رحمه الله تعالى لمدي الكل كامل
 ولمدي الثلثين لث وللمدي النصف نصف ووجه ذلك انا نجعل الدار
 ستة لما جئنا الى الثلثين والنصف واقل مخرج ستة في يد كل سهمان ثم
 تجمع بين دعوى الكامل والليث على ما في يد النصف الكامل يد كل
 والليث يد في نصف لانه يقول حقي في الثلثين وسلم لي الثلث وبقى لي ثلث
 آخر نصف في يد الكامل ونصف في يد النصف ومخرج النصف اثنان فالنصف
 الكامل بلا منازعة وذكر سهم والنصف الاخر وهو سهم بينهما انصافا
 فيضرب مخرج النصف وذلك اثنان في ستة فيصير اثنان عشر وانما ابدانا

تعالى

لانه بينهما اكثر اثباتا على ان هذا سوال ساقط لانه يوكي الى
 الدور ثم تجمع بين دعوى الكامل والنصف يد ربع ذلك سهم فانه
 يقول حقي في النصف ستة وقد اخذت الثلث اي ثلث الدار اربعة
 بقي لي سدس الدار سهمان حتى يتم النصف سهم في يد الليث وسهم في يد
 الكامل فسلمت ثلاثة للكامل وتنازعا في سهم فيتنصف فانكسر فيضعف
 اصل احساب فيصير الدار اربعة وعشرين ويضرب مخرج النصف اثنان
 لي اثنى عشر فيصير كذا في يد كل واحد منهم ثمانية فتجمع بين دعوى الكامل
 والليث على الثمانية التي في يد النصف فاربعة سلمت الكامل بلا منازعة
 لان الليث لا يدعي الا ستة عشر من الكل وثمانية في يد ربع الدار
 واربعة في يد الكامل والاربعة الاخرى بينهما نصفان لا استوائهما في
 فضل الكامل ستة اربع بلا منازعة وسهمان بالمنازعة والليث سهمان بالمنازعة
 ثم تجمع بين دعوى الكامل والنصف على ما في يد الليث وهو اربعة من اثنى عشر
 ثلث المجموع فالكامل يد كل والنصف اي قدره اربعة سلمت الكامل بلا
 منازعة والاربعة الاخرى بينهما نصفان في يد الليث فالنصف يد ربع
 في يد سهمين فالسته سلمت الكامل واستوت منازعتها في النصف والكامل
 والليث على ما في يد الكامل سهمان فصار لكل واحد منهم سهم فحصل الكامل سبعة
 ستة بلا نزاع وسهم بالتزاع وللنصف سهم ثم تجمع بين دعوى النصف والليث على
 ما في يد الكامل فالليث يد في نصف ما في يد اربعة والنصف يد ربع ما يد سهمين

الكامل

وفي المال سعة فياخذ الليث اربعة والنصر سهمين ويبقى في يد الكل سمان
 فاذن حصل للكل مافي يد النصر ستة ومافي يد الليث سبع ومافي يده
 سمان فجميعه خمسة عشر وهي خمسة اثمان الدار اربع محزون وحصل
 للنصر مافي يد الليث سهم ومافي يد الكامل سمان وذلك ثلاثة ثمن الدار
 وحصل لليث مافي يد النصر سمان ومافي يد الكامل اربعة وذلك ستة ربع
 الدار وبالاختصار يكون من ثمانية خمسة اثمانه الكامل وذلك خمسة
 وربعة سمان لليث وثمانه سهم للنصر لان بين الانصاف موافقة
 بالثلث فياخذ كل واحد ثلث ما حصل له لسته من اربع محزون
وعندها يقسم على طريق العول فيجمع بين دعوي الكامل والليث على
 في يد النصر الكامل يدعي كله والليث يدعي نصفه كما ذكرنا فياخذ اقل عودله
 نصفه ذكر اثنان فيضرب الكامل بكلمه سهمين والليث بنصفه سهم فالت
 الى ثلثه ثم يجمع بين دعوي الكامل والنصر على مافي يد الليث فالكامل يدعي كله
 والنصر يدعي ربعه ويخرج الربع اربعة فيضرب هذا بربعه سهم وهذا كله
 اربعه فالت مافي يده الى خمسة ثم يجمع بين دعوي الليث والنصر على مافي يد
 الكامل فالليث يدعي نصف مافي يده والنصر يدعي ربع مافي يده والنصف والربع
 يخرجان من اربعة فيجعل مافي يد اربعة وفي المال سبعة فنصفه سمان لليث وربع
 سهم للنصر ويبقى الربع الاخر الكامل يحصل هنا ثلاثة اربعة خمسة وانكر
 الدار على هذا فطلبنا الاحوال التام والداخل والتوافق والتباين فوجدنا

منه

فوجدناها متباينة فنضربنا الثلاثة في الاربعه فصار اثني عشر فنضربنا
 اثني عشر في خمسة فيكون ستين فنضربنا هذا في اصل المسئلة ثلاثة لان
 الدار في ايتهم اثنان يعني لو جعلت المسئلة ستين في يد كل واحد
 عشرون ولا يخرج الثلث الصحيح العشرين لانه لا يخرج الثلث الصحيح
 من العشرين فيضرب مخرجه في الستين فصار مائه وثمانين في يد كل
 واحد منهم ستون مافي يد النصر ثلث ذلك لليث وذلك عشرون
 الكامل وذكر اربعون ومافي يد الليث خمسة للنصر وذكر اثنان
 واربعة اخماسه الكامل ثمانية واربعون ومافي يد الكامل نصفه
 لليث ثلثون وربعة للنصر خمسة عشر وبقي الربع في يد خمسة عشر
 ما حصل الكامل مائة وثلاثة مره اربعون ومره ثمانية واربعون وبقي مافي
 خمسة عشر وجميع ما حصل لليث خمسون مره عشرون ومره ثلاثون
 وجميع ما حصل للنصر سبعون عشرون مره اثناعشر ومره خمسة عشر وجملة هذا
 وغالطنا فاذا ثبت هذا جئنا الى النظم قوله وللأخر النصف حرف التقرب بـ

١٢٨

اي نصف الدار وقيد بقوله وكانوا فيها ليجتزئ المسئلة التي يليها ^{الختصار}
 كما مر العول في اللغة الزيادة والارتفاع وفي عرف اهل الحساب ان يراى على الخرج
 من اجزائه اذا ضاق المخرج عن فرض ذي السهم وقدر صارت اي الدار
 اوسطها اي اوسط الاقسام او الا نصيبا ^{محمون} سهمها والآن
 واللام في الا على والاه قل بدل الاضافة الباقية اي
 السهام الباقية ويذكر الا نصيبا يعرف اصحاب الانصاف ضرورة
 والاصل في هذه المسئلة ان بينة في اليد غير معتبة في مقابلة
 بينة الخارج فان تكن الدار في يد غير الخلف الى اخر صورته
 دار في يد رجل ادعي على رجل انه اشترى بها كلها بالف درهم وادعي
 اخر انه اشترى نصفها بخمسة درهم وادعي ثالث انه اشترى
 ثلثها بستة درهم واقاموا البيت يقضي بها لهم فان شاؤوا
 اخذوها باكص وان شاؤوا تركوها لعدم رضائهم بالنقص
 فان اختاروا الاخذ قسمت بينهم على طريق المنازعة ^{وبما انه} عند
 انا محتاج الى حساب له ثلثان ونصف واقله ستة واليثة يدعي اربعة
 والنصف يدعي

والنصف يدعي ثلاثة ولا منازعة لهما في سهمين منها للكمال والنصف
 لا يدعي الا ثلثه ثم تخله عن منازعته سهم ومنازعة الكمال والليث
 وهو نصف الدار
 فيه على السواء فيكون بينهما فانكسر بالنصف ففرضنا ^{مخرج النصف في} وهو اثنان
 ستة فصار اثني عشر والليث لا يدعي اكثر من ثمانية والنصف
 يدعي اكثر من ستة ^{فاربعة} سلمت للكمال وسهمان بين الكمال والليث
 لكل واحد منهما سهم ويقبض ستة استوت منازعتهم فيها فكان
 لكل واحد منهم سهمان منها فاذا ن اصاب الكمال سبعة من اثني
 عشر مرة اربع ومرة سهم ومرة سهمان وذلك ثلثة اسداس ونصف
 سدس واصاب الليث من اثني عشر مرة سهم ومرة سهمان وذلك
 سدس ونصف سدس واصاب النصف سهمان وذلك سدس المال ^{علي} ^{الدار}
 كل واحد منهم من الثمن بقدر ما اصاب فعلى الكمال سبعة اسهم من اثني
 عشر سهمان من الف وذلك خماسية درهم وثلاثة وثمانون وثلث درهم وطريقه
 ان يقسم الالف على اثني عشر فيخرج من القسمة ثلاثة وثمانون وثلث عشر
 فيضرب سبعة في ذلك فبالغ فهو المطلوب ويمكن ان يقال ان سبعة من اثني عشر

نصف ونصف سوس فخذ من الالف بتلك النسبة فنصفه خمساً
ونصف سوسه ثلاثة وثمانون وثلاث **وعلي النصف مائة وستة**

وسون وثلاثان وذلك سوس الالف لانه احد سوس الدار ^{الدار}
والطريق ما ذكرنا **وعلي الليث** مائتان وخمسة وعشرون لانه ^{لانه}

لما ادعي شراة الثلثين بقايا فقادعي ان بازا اجمع ^{بقايا}
وقد حصل له ربع الدار فيكون على الليث ربع الثمن من قوايه ^{لليث}
وهو مائتان وخمسة وعشرون **واما بيان طريقهما فنقول**

الكمال يضرب بالكل بستة لان الدار قسمت على ستة فاجتبا الي
الثلثين والنصف والليث يضرب بالثلثين اربعة والنصف بالنصف

ثلاثة ^{ثلاثة} وضار الكل ثلثة عشر للكمال ستة وللثمن اربعة وللنصف ^{وهو ثلاثة}
ثلاثة ^{وهو ثلاثة} وعلى كل واحد من الثمن بقدر ذلك وبيانه ان يقسم الالف على
ثلاثة عشر فنخرج من القسمة ستة وسبعون واثناعشر جزءاً

من ثلثة عشر جزءاً من درهم فيضرب سهام الكامل والنصف في ذلك
فما حصل فهو المطلوب فيكون على الكامل اربع مائة واحد وستون وسبعة

اجزاء من درهم

شئ الثلثين

وسبعة اجزاء من ثلثة عشر جزءاً من درهم وعلى النصف نصفه وذكرنا مائتان
وثلاثون وعشر اجزاء من ثلثة عشر جزءاً من درهم **واما بيان ما على**
الليث فيقسم بقوايه على ثلثة عشر فنخرج من القسمة ثمانية وستون
وثلثة اجزاء من ثلثة عشر جزءاً من درهم فيضرب سهامه اربعة في ذلك

فيكون مائتان وستة وسبعون واثناعشر جزءاً من ثلثة عشر جزءاً
من درهم **قوله** فان تكن الدار **وقوله** وازداد سهم اي على
اشي عشر **وان يقل** هذا الي اخره **صورت** دار في يد رجل ادعها

خارجان واقام احدهما البيعة على الكل والاخر على النصف ^{فلكامل}
ثلاثة للرباع بطريق المنازعة عنده لان النصف لا يشارك الكامل في

نصفه فسلم له واستوت منازعتها في النصف الاخر فينصف
بينهما فحصل للكمال ثلثة اربعة وللنصف سهم والمجموع اربعة **وقالا**

في بينهما اثنان بطريق العول فالكمال يضرب بكل سهم سهمين والنصف
بالنصف سهم فيقسم اثنان وانما فرضنا المسئلة في الخارجين لانها
اذا كانت في ايديهما سلمت الدار لصاحب اجمع نصفها على وجه الفضا

وهو النصف الذي يد صاحبه ويضعها له على وجه القضاء وهو
 النصف الذي في يده لا تملكه يد غيره صاحب كذا في الهداية **قوله**
 وجاء للقضاء أي جاء أو أقام البينة على ما ادعى **والاصل** ما
 مر أي عند اعتبار المنازعة وعندها اعتبار العول والمضاربة
 بلا افتكاك أي بلا انتقاص لهذا الأصل والاختلاف يرجع
 إلى أصل مجمع عليه وهو أنه إذا وقعت الدعوى في شيء معين
 كانت القسمة بطريق الضرب كما في المواريث والديون إذا
 اندمجت في التركة فإذا ثبت هذا فالوجه لهما في التخرج أن
 الدعوى والاستحقاق إنما يثبت باسم السهم وهو النصف فوجب
 الضرب في الكل وقال الدعوى وإن كان باسم النصف شافعا ولكن
 الدعوى لا يصح إلا بالاصالة إلى محل معين بأن يقول نصف هذه
 الدار فإن كانت صحة الدعوى ببشئ على صحة محل الذي وقعت
 الدعوى فيه أخذ هذا الحكم دعوى الشيء المعين فلم يجرى الضرب في الجميع ولكنه
 يجب القسمة بطريق المنازعة وهذه المسئلة نظاير وأصداد أو ستم
 وتسمى

هذا هو الأصل في الدعوى

واستتم عليك مع الأصول أن شاء الله تعالى **والخصم** للمجاري
 البيت حصص بين رجلين والقط إلى أحدهما أو حايط بينهما
 ووجهه إلى أحدهما اختلفا فيه فهو بينهما وقال لقضي لمن إليه
 القط ووجه الحايط الخصم شيء متخذ من القصب كالحايط
 يقال له بالفارسية تواره وفي الصحاح الحصى البيت من القصب قال
 حصص تقسم فيه أعيننا خير من الأجر والكد والقط جمع
 قماط وهو أجمل من الليف ويخوف يشد به الحصى والمراد منه
 عقد القط كذا قاله شيخنا رضي الله عنه فخط أي فاحفظ من
 حائط يحوط حياطة ومنه الحايط **والاصل** فيه إتيانها إذا اختلفا
 المالكين المكثرين من صحاح
 ولا أحدهما ظاهر يدل على الملك كان هو أو ولي كما إذا تنازعنا في قضيص أحدهما
 لا بسم والآخر متعلق بكمه قاله بسى أو لي فقال الظاهر يشهد لمن
 إليه القط ووجه الحايط وقال إنما استويا في الدعوى والدلالة
 محتملة لأنه قد يقوم الشاذ من ذلك الجانب لتعذر في هذا الجانب

فيقع القسط اليه وقد يجتنب وجه الحايطة الى موأ من الناس
 فلا يدل على الملك وقد يفتح التأ من حد ضرب اي ضرب الوالد
 عندها يجوز له ذلك اذا لم يكن له ضرر ظاهر **والاصل** فيه ان
 الاضرار حرام لكن الخطر اصل عنده لانه يضر في حصل 2 محل
 به حق محترم للغير كحق المرتين والاطلاق يعارض عدم
 الضرر فاذا اشكل وجب المنع وعندها الاطلاق اصل لوجود
 المطلق للمقرق وهو الملك والحرمة تعارض الضرر فاذا
 اشكل لم يحز المنع من **بيع جلاله** وانما يعلم ذلك بان ولدت عند
 المشتري لا قل من ستمه اشترى كان ابنه اي ابن البايع ورد كل
 ما قبض اي رد البايع على المشتري كل الثمن وياخذ الولد
 واوجبا حصته اي اوجبا حصته الابن على البايع وسقط منه
 حصته الام من الثمن **بيان**ه اذا باع جارية قيمتها ثلثون دينارا
 بثلاثين دينارا فولدت ولدا قيمته عشرة دنانير يقسم الثمن على
 اربعين دينارا فما اصاب الولد وهو سبع دنانير ونصف يرد

وقد

المشتري

على المشتري وما اصاب الجارية وذكر اثنتان وعشرون دينارا ونصف
 سيقطع البايع وهذه المسيلة بناء على ان ام الولد لا قيمة لها عند
 فملك غير مصنونه وانتقض البيع فيرد كل الثمن وعندها لها
 قيمة فسقطت حصتها **صورته** جارية بين رجلين كاتبها
 فوطئها احدها فجات بولد فادعاه احدها صار نصيبه ام ولده
 ثم لها اختيار ان شاءت عجزت لنفسه وكان كلها ام ولده فيضمن
 لشره نصف قيمتها ونصف عقربا وان شاءت مضت على الكتابة
 واخذت عقربا منه واذا ادت عتقت والولاء لهما وقال صار
 كلها ام ولده ومكانته له بكل البدل ويغرم لشره نصف قيمتها
قوله لم يرد دعواه ويصير نصيبه ام ولده **قوله**
 وهي كما كانت اي هي مكانته لهما كما كانت قبل هذه الدعوى **قوله**
 على ذاك اي على دعواه وعلى كونها مكانته له فيصير جميعها ام ولد
 للمدعي ومكانته له **والاصل** فيه ان الاستملاء لا يجري عندها
 فيجب تكميلها **عقوب** ما عكن وقد امكن لغسح الكتابة لانها قابلة

للفسخ

معنى قوله فهو من هذا وذا انه مشكل فلم تعرض بقوله واحيا
بكثرة البول القضا **قلت** لانه يفهم به انه ليس بمشكل عندها
لكن لا يعرف به انهما بماذا يحكمان فخص قولهما **لهذا**
والاصل فيه ان ما يقضي الى القبيح فهو قبيح والى هذا اشار
بقوله ارايت حاكما يزن البول واسد لم

كتاب الاقرار هو اخبار عن حق ثابت وليس هو
باثبات وانه ملزم لوقوع دلالة على صدق الخبر به لان النفس
الامارة بالسوء بما تحمله على الكذب في حق الغير اما في حق نفسه فلا
اقر اجل غاية درهم واشهد شاهدين على ذلك ثم اشهد في موضع
آخر شاهدين آخرين بمائة درهم او اقل او اكثر فعليه المالا ان اذا ادعى
الطالب المالين وقال عليه مال واحد فان تقاوت فعليه اكثرهما وهذا اذا
لم يبين السبب فان بين سببا متخولا بان قال في المرتين ثمن هذا العبد ثم
مال واحد بكل حال وان بين سببا مختلفا بان قال اولا ثمن هذا العبد ثم ثانيا
ثمن هذا العبد يلزم المالا ان بالاجماع بكل حال سواء كان في موطن او موطنين
او موطنين **قوله** لغدد اشهادة اراد به الاشهاد المعبر شرعا بان كان

اشهد في كل موضع

اشهد في كل موضع شاهدين حتى لو اشهد في كل موطن شاهدا واحدا كان
المال واحدا اتفاقا معترفا اي معترفا انه لو اشهد على انكاره لا يلزم بهذا
الاشهاد شي والمشهد معطوف على اشهادها واراد به المجلس يلزمه وقيد
به لانه اذا اتحد المجلس يلزمه مال واحد اتفاقا **والاصل** فيه ان النكرة اذا
اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى لان الكلام محمول على الفادة
ما امكن وفي حمله على التكرار اخلاء وه عن الفائدة فيحمل على التكرار لان
التكرار في الكلام للتوكيد مستعمل ولهذا قلنا ان النكرة اذا اعيدت
معرفة كانت الثانية عين الاولى كالمعرفة اذا اعيدت معرفة قال
الرد تعالى فان مع العريس ان مع العريس قال ابن عباس رضي الله عنهما
لن يغلب عمر واحد ليسين ثم في مسئلتنا لما اختلف المجلس والشاهدان
فلا دلالة فيه على العهد فيجب المالا ان اما اذا اتحد المجلس او اتحد الشاهدان
فالمال واحد لدلالة معنى العهد وعندهما يحمل على الثاني على الاول وان
اختلف المجلس لدلالة العادة على معنى العهد **قوله** او بدل اي
بدل متاع لوقال زيفا اي قال في زيف او قال الا انها زيف والزيف
ما زيفه بيت المال ولكنه يروى فيما بين التجار والنهر لنهر جنة ما يروى
التجار والتقيد بالزيف وقع اتفاقا اذ السوقة والنهر جنة هو وقيد

بانه فرض او بدل متاع اي ثمن متاع لانه قال اغتصبته منه او قال او عني ثم
قال في زبوف صدق وصلاح فصل ولولم يذكر السبب قدر صدق بالاجماع
وقيل لا يصدق **والاصل** فيه ان بيان التفسير يصح موصولا لا مفصولا
والرجوع لا يصح موصولا ولا مفصولا فقوله انه بيان بغير لان الدرام
يحتل الزبوف حقيقة الا ان يطلقها ينصرف الجياذ فكان بيانها
مغيبا وقال ان مقتضى العقد يقتضي السلامة عن العيب والزيادة
مغيب ودعوى العيب رجوع بخلاف العقب والوديعة لان الانا
يغيب ما يجد ويودع ما يملك فلا مقتضى له في الجياذ كذا **مقرر**
ثمن اي ثمن متاع استراه منه ولم يقبضه والضمير في قبضته يرجع الي
المتاع الممنوع ويجوز لان الثمن يدل عليه **ذاكر** عاذا اي على هذا الجواب
وكرر التشبيه للتأكيد فان عدمه لا يصدق في قوله لم يقبضه وصلاح
فصل ويلزمه المال لانه رجوع لانه اذا لم يقبضه فاي متاع اتى به
يقول هذا ليس ذلك وهذا في غير المحييين اما اذا كان معينا يقال
للمقر له ان شئت سلم العبد وخذ الالف والالف شي لكر بالاجماع
وعندها ان وصل لم يلزمه شي **لو تركت** الف انت الفعل بتاويل الدرام
هذا مودعي اي الميث مودعي ما يدعي هذا الالف اياه في حال الحيوة
وهو وان لم يذكر لكنه يدل عليه ما سبق او يكون **هنا** راجعا الى الالف وذكر

بذبح

٢٩٥
بتاويل المذكور او المتروك اولا لانه ليس فيه علامة التانيث ظاهرة او على هذا
معنى قوله مودعي وديعي وقد نفي المصدر على وزن المفعول كالميسور والمصو
والمضج والمثمي قال الحمد لله مضجنا ومثمانا ما خير صبحنا ربي ومثانا
وقال وعلم بيان المرء عند المجرب **والابن** قد صدق هذين معا بان
قال صدقهما استويا اي يكون الالف بينهما نصفين وتقرض لهما
لان بقي الا ستواء اعم من مذهبهما **والاصل** فيه ان السبق من اسباب الترجيح
فقاله الوديعة اسبق لانها تثبت في عين الالف والدين يثبت في الذمة
اولا ثم ينتقل وقال لم يثبت السبق لواحد لان الاقرار من الوارث بالدين
يتناول التركة لانه حقه دون ذمة الميت فوقعهما فاستويا
لو كان عبدي اي لو كان المتروك عبدا ولم يذكر في هذه المسئلة تصديق
الابن وهو شرط كما ذكر في الشرح واجتماع الهداية فالدين اولى
حتى سعي العبد في قيمته للغير وقاله العتق اولى فلا يسعي في شي وقوله
ههنا تحت ربه عن المسئلة المتقدمة وتقرض بقولهما لما موافا حفظ
السؤال اراد به المسئلة او اراد به السؤال والجواب لكنه اكتفى بالاول كما
مر من النظار وقرض عليه لان الموضع موضع الفرق **والاصل فيه**
ما مر فقال الدين اقوى لانه معتبر من جميع المال في جميع الاحوال والاقرار بالعتق
في الموضع يعتبر من الثلث والا قوي يدفع الا في مقتضى ان يبطل العتق

السعاية
اصلاً الا انه بعد وقوعه لا يجتعل البطلان في دفع من حيث المعنى بالجاب
وقال الدين والعقود ظهراً معاً بتقدير الوارث في كلام واحد وضار كأنها
كانا معاً والعقود في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على المعتق العبد دين
فسد ذاك بالتووين اي ذاك السهم سدس وبغيره اي فسد من جميع
ثابت او واجب في هذا الاقرار **والاصل فيه** ان بيان المجل على المجل فقال
السهم مجمل كالجزء والنصيب واحق وقال انما يكون مجمل ان لو لم يتخرج
الوجوه وقد تخرج فقد سئل ابن مسعود رضي الله عنه عن اوصي لرجل سهم
من ماله فقال له السدس واسند الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر في الاسرار
انه في كلام العرب ينصرف الى السدس عند الاطلاق ولانه اعزل المخارج لانه
مخرج النصف والثلث والسدس ومجملة مثل اصله لا يزيد ولا ينقص بخلاف
عشرين **وقوله** علي الف الى اخره قد ذكرنا في العتاق انه بناء على ان
اكلفه بين الحقيقة والمجاز في التكلم عنده وعندهما في الحكم وقد مر
وجه البناء هناك حقيقة والفقه فيه ان المال لا يجب بالشك وقد
تردد في الوجوب عليه وضار كقوله علي الف اولا شي الا انه يقول ليس
التردد في الوجوب بل في الموجب عليه وقد بطل احدهما فتعين الاخر
الذكر اسم لاربعة قفيز كذا في اجماع المجتوب وقال الازهر في الذكر

ستون قفيزاً

ستون قفيز والقفيز ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف وانما قدم
استثناء جميع البر لانه لو بدأ باستثناء بعض الشعر بان قال الا
قفيز شعر وكر حنطة يصح استثناء بعض الشعر اتفاقاً لعدم
ما يوجب الفصل لانه الكثرة لانه استثناء الكل كذا في المبسوط **والاصل**
فيه ان استثناء الكل من الكل باطل لانه رجوع واستثناء البعض من
الكل يصح اذا كان متصلاً فهذا استثناء البر باطلاً اجماعاً واستثناء
بعض الشعر كذا ذكر عند وجود الفصل لان ذلك الكلام لغو وقال
ذاك صحيح لفظاً الا انه لا يفيد فائدة شرعية وضار كقوله لفلان
علي الف يافلان الامة درهم وعندهما يجب عليه كرحنطة وستعة
وثلاثون قفيز شعر كذا في المبسوط وتظهير مزية الطلاق **اذ اكتب**
ذكر حق اي صكاً وكتب فيه ان لفلان علي كذا وكذا درهماً موحلاً الي
سنة وكتب في اخره من قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه ان شاء الله
تعالى اي من اخذ هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ذلك وهو وكيل
فيه فعنده يبطل الصك كله وقال ان شاء الله ان يفرق الى من قام بهذا الذكر فهو
ولي ما فيه فان قيل لا يفيده يكتب ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه قيل انما

قيل انما يكتب ليثبت به رضا المقر بتوكيل من يوكله المقر له بالخصوص
 معه في احيا هذا المال وابثانه فان التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز
 عند ابي حنيفة رحمه الله فان قيل انه رضي بتوكيل المجهول فيكون وجوده
 وعوده بمنزلة الا يري ان الاقرار للمجهول لا يصح فكذلك لا يثبت ^{الرضا}
 بتوكيل المجهول قبله انما يصح لانه اسقاط حق فان المقر ان لا يري
 بتوكيل المقر له لما يلحقه من الضرر فاذا رضي المقر بذلك فقد اسقط حق
 نفسه واسقاط الحق مع اجماله جائز بخلاف الاقرار لانه اظهر لا اسقاط
 كذا في الفتاوي الظهيرية **المسألة** كتاب الاقرار بالمال وغيره وهو
 معروف **والاصل فيه** ان الكلمات المعطوفة بعضها على بعض يعرف الا
 استثناء الى الكل كما في قوله عبد حر وامرأة طالق وعلى المتي الى بيت
 الله تعالى ان شاء الله والصكر منفل بعضه ببعض فصار كشي واحد
 فيصرف الى الكل حتى قالوا لو ترك فرجة لا يلحق الاستثناء بالكل
 ويصرف كفاصل السكوت في النطق وقاله الاصل في الكلام الاستدلال
 والذكر يكتب للاستيناف لا للابطال فالظاهر انه لا يرتد الحاقه بالكل
 ومن المتأخرين من قال هذه المسئلة فرع للاصل اذ هو ان هذا فصل يحتاج
 اليه لانه لو لم يذكر ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه لم يجز التوكيل بغير رضاه

في هذا الفصل

فلم يوجب الفصل بين الاستثناء وبين ما سبق وعندهما ذكر هذا القول
 لانه لا يحتاج اليه فوجب الفصل كذا ذكره في بعض الجوامع وعندي
 هذا مشكل فان عندها في مسئلة مقر كرت حنطة وكرت الى اخرها وسيلة
 انت طالق واستثنى الى اخرها لم يصح استثناء الكل من الكل وما ايضا هي فاصلا
 مع انه لغو كذا هنا لكن الحق ما ذكرناه بدتيا **والفصل في** **الفصل** **الفصل**
فيه ان رعاية صفة الكثرة واجبة اجماعا لكنه اعتبر العرف لغة وها
 اعتبره شرعا **والقول** للمقراي الذي قال قد اسكنته في منزلي سماء
 مقولا لانه اقر باليد عنده وبالمالك عندها لا المقر له هو الذي اخذ منه ^{المنزل}
 وهكذا كل العواري بان قال امرت فلانا ثوبي ثم اخذته او قال امرت
 فلانا ثوبي ثم اخذتها او غير ذلك تجزئة اي الحكم هكذا في العواري
 كلها على الاجمال فلا حاجة الى تفصيل كل مسئلة وهذا اذا لم يكن ^{الدار}
 والذات معروفة للمقر فاما اذا كانت معروفة للمقر والقول قوله في قولهم
 كذا في الايضاح **والاصل فيه** ان الثابت بالضرورة لا يعذر وموضعها واليد
 في الاعارة ضرورية ثبتت ضرورة استيفاء المنفعة فيكون عودا فيما
 رواها فلا يكون اقرارا له باليد مطلقا وقال المقر اقر باليد له وادعي
 استحقاقها عليه والمقر له ينكر والقول للمنكر **اتفق** الرحلان في السر

محضه الشهور علي ان يبيع منه هذا الشيء تليئة لشي يخافه الباي ثم
 قال الباي في مجلس اخر بعثك بالف وقال الاخر قبلت فان هذا علي
 اربعة اوجه اما ان سقفا علي الاعراض او علي البناء وعلي ان
 لا يحضرها شيء واختلفا بان يدعي احدهما البناء والاخر الاعراض
 فعنده يجوز في الكل الا ان سقفا علي البناء فينفيد **العقد**
 فاسدا غير موجب للملك وان اتصل به القبض وهذا معني **قوله**
 اي في هذه الصور الا ان يقر بالبناء اي الا ان يتقفا علي البناء وابطلا
 اي في الكل ان لم يقر بائدا اي ان لم سقفا علي الاعراض عن تلك المواضع
 التلية اي يلجيك الي ان تاتي امرا باطنه خلاف ظاهره وهو من جاء
 الي كذا والجاه اي اضطره واكرهه **والاصل فيه** انه جعل صحة البيا
 اولي لان العقد في الظاهر جرح وهو اخر فيفسخ المواضعة
 المتقدمة وهما اعتبار العادة وهو تحقيق المواضعة ما لمكن
والبيع بالفين البس تواضعا في السر علي البيع بالف وتعاقد في
 العلانية علي الفين علي ان الزيادة سمعة ونضادقا في ذلك او قامت به

ما ينسخ

بينه فالتن

به بينة فالتن الفان وقال هو الف والاصل قد مر وان اقرت
 وضع المسيلة في جانبها لانه لو اقر الزوج فصدقة بعد الموت
 صح ولها الميراث والمهر وقيد بتصدق الزوج بعد موتها اذ لو صدقة
 في حياتها تثبت النكاح اتفاقا **والاصل فيه** ان الموت مناف للحياة
 فينافي الاقرار بالنكاح لانه من احكام الاحياء فبطل اقراره بالموت
 فلا يؤثر التصديق بخلاف جانبه لان علاق النكاح بعد موت قايمة
 كالعدة وغيره وعندها يجوز تصديقه وعليه مهر الا اذا انكر الورثة
 الزيادة علي مهر المثل فيجب بقدره وله الميراث منها كما في جانبه **وفي يديه**
 المال قيد به لانه لو اخذ المولى المال من يده قبل اقراره ثم اقر لا يصح علي
 المولى اتفاقا **والاصل فيه** ان اقرار الماذون بالدين جاز اجماعا
 الا انه يقول سبب نقاد الاقرار اليد وهي باقية في مسئلتنا عين باقية
 في مسيلة النقص وعندها سبب نقاد الاقرار الاذن وهو زائل
قوله هما لي اي انت عبدي وامك امتي فمنها للسيد اي لذي اليد وسماه
 سيدا بالنظر الي الظاهر لان اليد دليل الملك وقال القول قول العلام
والاصل فيه ان القول قول من متمسك بالاصل فقالا انه يدعي انه خلق حرا
 والاصل في بني الحريه وقال انه اقرار بالرق حيث اقر برق الام ودعوي الحريه

عارض والاصل عدمه **كتاب الوكالة** الوكالة التقويض ^{السلم}
يقال وكل المرء الى اذ اقصاه اليه ويقال على الله توكلنا اي فوضنا اليه
امورنا والوكيل في اسماء الله تعالى لهذا المعنى اي القيام بتدبير امورهم وهذا
معنى قوله في وماتت عليهم بوكيل اي اليك التبليغ والدعوة فاما القيام بالامر
فليس اليك والوكالة مصدر الوكيل بكرة الواو وبالفتح لغة **وصحة التوكيل**
بالخصوصية سواء كان التوكيل من جانب المدعي او المدعي عليه اذا الخصوصية
تتصور منها والمسيلة في الايضاح بلا رضا الخصم به اي بالتوكيل وقيد
التوكيل بالخصوصية اذا التوكيل يقبض الدين والتفاني بغير رضا الخصم
اتفاقا وهذا الاختلاف في الجواز عند البعض والصحيح ان الاختلاف في الزم
لا في الجواز وعلى هذا تقدير وصحة لزوم التوكيل بحرف المضاف وهذا
اذا كان الموكل صحيحا حاضرا فان كان مريضا لا يستطيع المشي على قدميه او
غائبا مسيرة ثلاثة ايام او يريد السفر او كانت مخدرة لم تجز عاداتها
بالبروز ولا يراها غير المحارم فلا خلاف في لزومه كذا في الفتاوى ^{الظهير}
والا يضاعف وغيرهما **والاصل فيه** ان التفرق في خالص حق المربح يقال
التوكيل لفرق في خالص حقه فلا يتوقف على رضا غيره وقال المقر في
خالص حقه انما يجوز ان لو لم يتضمن الزام الضرر على الغير اما اذا تضمن

وهذا لان التام

100 وهذا لان التام يتفاوتون في الخصوصية قوله حصم فيه حتى
لواقام المدعي عليه البيعة ان صاحب الدين استوفى منه ابراءه
قبلت بيعة عند ^{بست كذا} في الايضاح وقيد يقبض الدين لان الوكيل
لقبض العين لا يكون وكيل بالخصوصية والوكيل باخذ الشفعة
وبالرد بالعيب وبالرجوع بالجهة وبالقيمة وكل بالخصوصية اجماعا
وقوله ثبت بضم التاء والاصل فيه ان التوكيل اذا وقع باستيفاء عين
حقه لم يكن وكيل بالخصوصية اجماعا واذا وقع التوكيل بالتملك
وكيل لان التملك انشاء يفرق وحقوق العقد تتعلق بالعاقد
ثم قال ان قبض العين عو استيفاء لعين حقه ولهذا لو قبض احد
الشركين شيئا من الدين كان للآخر ان يشاركه فيه ومعنى التملك
في الحكم فصار كالتوكيل يقبض الوديعة فانه مستوفى عين
حقه فلم يتعلق الحقوق بالقابض فلا ينتصب خصما واعتبر ابو حنيفة
رحمه الله الحقيقية في هذا المعنى التملك فان المقبوض ليس للموكل وانما
بدل حقه للديون يقتضي بائنا لها كذا في الشرع جعل ذلك طريقا لاستيفاء

فتشابه الشفعة وامثالها والالف واللام في العزل والاضافة اي عزل الوكيل
وقيد بالعزل لان الاخبار بالتوكيل تثبت بخبر الفاسق وجه الخبر قيدي به لان
العزل حالة احضرة تثبت بدون هذه الشرايط واختلف فيما اذا كان الموكل غائبا
وقد عزله فلا ينفذ الوكيل ما لم يعلم والعلم لا يتحقق الا بخبر اثنى او واحد
وكذا يجتزئ به عن الرسالة فانه لو ارسل اليه رسولا ينفذ خبره
اجماعا كما ينؤمن كان الرسول عدلا او فاسقا حرا او عبدا صغيرا
او كبيرا بعوان بلغ الرسالة فقال ان فلانا ارسلني وقال اني
عنك عن الوكالة قوله او جعله معتبر يعني عولا او ظهرت
وهو حذر ان المستور فقد ذكر في الاسلام رحمه الله لو كان الخبر ان
عدلين او مستورين وجب الحكم بالقبول وخبر الواحد لا يقبل حتي
يظهر عدالة واعلم ان الخلاف فيما اذا اخبره رجل غير عدل
وكذب الوكيل فان عنده لا ينفذ وان ظهر صدق الخبر وعدهما ينفذ
اذا ظهر صدق الخبر ان كذبه حتي لو صدقة ينفذ في قولهم كذا
في شرح الطحاوي والاصل فيه ان الالتزامات لا تثبت الا
بلفظ الشهادة والعدد عند الامكان واخرية والاسلام والعقل والبلوغ

والعدالة وما يلي

والعدالة وما يلي فيه التزام بوجه كالوكالات والمضاربات والرسالة
والهوية والاذن في التجارات تثبت باخبار الاحاد بشرط التمييز دون
العدالة فيقبل فيها خبر الفاسق والكافر والصبي ومافيه الزام بوجه
دون وجه كعزل الوكيل وحجر الماذون فعنده يشترط احد شرطتي
الشهادة اما العود والعدالة اذا كان المخبر فضوليا لانه من وجه
يشبه الوكيل لان التفريق يصرح في ملكه ويشبه الالتزامات لانه
يبتل ولايته بالعزل والحجر ومن يوكّل بشرآء الاماء المسع وكله
بشراء جاريه وسمي جنسها وثمنها فاشترى بها عميا او مقطوعة
اليدين او الرجلين ينفذ على الموكل وقال لا ينفذ واجمعوا عليه
لو اشترى عورا او مقطوعة يد او رجل واحد بمثل قيمتها او بغين
يسير ينفذ على الموكل **والاصرفيه** مامر في البيوع وفي شراء هذا
وذا بالالفان الى اخره هذا اذا كانت قيمتها سواء وقيد بالنصف
والفضل لانه لو اشترى تخمسية او اقل جاز على الموكل بالاجماع لان
الشراء بها موافقة وبالاقل منها مخالفة الى خير وبالزيادة الى شر
قلت الزيادة او كثرت فلا يجوز الا ان يشترى الباقي بقيمة الالف
فقد ان يختمها **قوله** ضمن اي يصير مستثريا لنفسه حتى لو ادي

الثمن من مال الأمر يضمن وعندها ان اشترى احدهما بالكثير من نصف الالف
عما يتغابن الناس فيه وقوي من الثمن ما يمكن شراء الاخر به جاز
على الموكل وقيل ما حكمي عنها تفسير قول ابن حنيفة رحمه الله **والاصل فيه** ان
الثابت دلالة كالثابت صريحاً ومطلق مقابلة الالف بالعبدية قيمتهما
سواء يدرك على التنصيف الا ترى انه لو اشترى كل واحد منهما كان الثمن منقسماً
عليهما نصفين وضار كان صريح بان يشترى كل واحد منهما ولو صح
بذكر لا تجوز الزيادة وان قلت فكذلك هذا وقال المطلق يتقيد
بالمستعارف وهو تخصيصها بشرط ان لا يلحق به غبن فاحش وذكر
فيما قلنا **ويشترى** هذا بنصف الالف ان الى اخره عندها يجوز على
الموكل اذا كان حصته المشترى للامر من الثمن خمساً او اقل وانما سمي الثمن
عند التوكيل لانه اذا لم يسمه يجوز عندهم اذا كان حصته المشترى للامر
من الثمن مثل قيمة او اكثر مما يتغابن الناس فيه كذا في المبوط
قوله تغذ يحتمل ان يكون جواب الامر اي بع عبدي بالالف
لترجع على بذكر الالف ويجوز ان يكون من العداي تغذ ذكر الالف
وعلى هذا يكون حاله **فباع** وعبده بالضعف اي باعم مع عبده بالعين
وقيمتها سواء وعندها يجوز على الموكل اذا كان حصته عبد الموكل من
السمي الفاً او اكثر وانما وضع المسيلة فيما اذا سمي الثمن لان عدم التسمية
يجوز الاتفاق

الى
قوله
بذكر
الالف

يجوز اتفاقاً ولله مرصعة عبده **والاصل فيه** ان الوكيل اذا خالف لم ينفذ على
الموكل فقال المخالفة لم تثبت اذا كانت قيمتها سوار وقال الانقسام باعتبار
القيمة وانما يختلف باختلاف القومين فلا يعلم الموافقة بيقين **وان قيل**
خذلي عبداً وضع المسيلة في المنكر لانه اذا امره بشراء عبد بعينه ثم اخلفا
والعبد حي فالقول للامور اجماعاً سواء كان الثمن منقوداً او غير منقود
وان كان العبد هالكاً والثمن منقوداً فالقول للامور وان كان غير منقود فلا امر
وقوله فانقد بوذن بالثمن غير منقود اذ لو كان الثمن منقوداً فالقول
للأمور اتفاقاً **وقوله** فكل اشترى ذا اشترى بان كان العبد حي اذ لو كان
العبد هالكاً فان دفع اليه الالف فالقول للامور والله للامر فله ثمان مائتي مائلي
في واحدة اخلاف والباقي على الاتفاق وقال في تكذيبه من وكله من في موضع
الدفع لانه فاعل قال اي وقال الموكل في تكذيب الوكيل فالقول له اي للامر
وعندها للامور **والاصل فيه** هذا كله انه اذا اخبر بامر مملوك استينافه
قوله الا ان ابا حنيفة رحمه الله شرط ان لا تتمه فيه والاميين اذا ادعى اخروج
عن عمدة الامانة يقبل قوله **لو قال** بعه بخيار شهر وضع المسيلة في المبوط
ومختلف الفقيه فيما اذا كان اخيار للموكل فقال اذا وكل الرجل رجلاً بان يبيع
شيئاً ويشترط اخيار للامر شهر فباعه وشرط اخيار له ثلاثة ايام **والاصل**
ان الخلاف الى خير لي لا خلاف في خلاف الخلاف الى شعور فغده هذا خلا
الى خير فيجوز لان من اصله ان الوكيل بالبيع الفاسد اذا باع بيعاً جائزاً يجوز

78

وعندهما شرط الخيار زائداً على الملاءمة جاز فيكون خلافاً إلى الشرط
لأنه امرأة يبيع لا يزل ملكه إلى شهر وقد باعه ببيعاً يزل ملكه قبل
ذلك وذكر لا يجوز **قوله** **وابطله** أي في الجميع حتى لا يعتق شيء
منه فإن قلت لم يجوز اغتاق النصف في الميعة الأولى دون الثانية
قلت لأنه لما كان مأموراً باغتاق الكل كان مأموراً باغتاق النصف ^{جزء}
فينفذ وهمها قد امرأة باغتاق النصف فلا يكون مأموراً باغتاق الكل فلو
ثبت اغتاق النصف انما يثبت ضمناً لا غتاق الكل وقد بطل المتضمن
فيبطل ما في ضمن كالمرة في الطلاق والبيتان مبنيتان على خبر
الاغتاق وعدمه وللوكيل السأي وكله بان يزوج امرأة ولم يعين
مهرها فله ان يزوج امرأة نمهر فيه بمن فاحش وتقييد بالعين
الفاحش يودن اجواز بالعين اليسير اتفاقاً وقال ردأي هذا
العقد أي مردود وهو خبر مبتدأ محذوف واصله قد مر في البيوع
انه يعتبر الاطلاق وهما يعتبران المعتاد فان قلت ينبغي ان لا يجوز
عنه ايضا لأنه كالوكيل بالشرآء قلت انما لا يجوز في الشرآء لما كان التهمة
لا احتمال انه اشراه لنفسه فلما لم يوافق اراد ان يلزمه الموكل وهذا
لأنه يحتاج إلى الاضافة إلى الموكل هناك بخلاف النكاح فتتحقق التهمة
هناك ولا تتحقق التهمة هنا **بنفسه** أي بنت الوكيل وجوز ان يكره
أي البنت وقيد به لان في الصغيرة لا يجوز اتفاقاً وهي فرع
ميسلة

إذا عقدت

إذا عقدت ممن لا يقدر شهادته له بولا دكالبت والام انما في الاخت
يجوز اتفاقاً **وان** لغيت حرة بان قال فلا بنت فلا ن وهي حرة زوج
بعد البت أي زوجها بعد سببها يعني بعد ما سببت وفيه اشارة إلى انها
ارتدت ولحققت بدار الحرب **واصله الوكيل بالنكاح** مكرتزوج الامة
عنده وقدمت **فما** اجوبه صح سواد كان دراهم او دنانير او عرضاً
او قليلاً او كثيراً ببعض ما خرج أي من الارض من الغلة بالمزارعة
وعنده لا يجوز بالمزارعة لانها فاسدة عنده **وعلي** **قوله** **وتحسب** ولا يجوز
اخذه مزارعة في قوله استاجره لي مقاطعة والاثمان أي اذا كان
مثل اجره **الوكيل بالصحة** عن دم العمر من جهة الطالب اذا صاح علي
مثل قيمة النفس او باقل بعين ليس يجوز علي الطالب اجماعاً والخلاف
في الغبن الفاحش وهو المراد من القليل في الست **قوله** **عن واجب**
القصاص أي الصحة عن واجب القصاص للوكيل أي لو كمل الطالب والمراد
ينفذ للوكيل عن الموكل واللام لعود المنفعة ونفوذ نفقة منفعة له
وجاز ان يراد به من الوكيل أي وينفذ الصحة من الوكيل لان حروف الجار
بعضها عن بعض **والاصلي** في جميع هذه المسائل انه يعتبر اطلاق الامر وهما
يعتبران العرف **الموضحة** التي توضح العظم أي تظهر وفيها القصاص ان كان
عمداً فهذا قيد بالخطأ ونصف عثر الدية خمسية درهم ان كان خطأً كذلك
أي خمسية نصف عثر أي نصف عثر بدل الصحة عن جميع النفس وهو عثر وثرون

قوله اي الموكل وهو المشجوع ورُد ما وراء هذا وهو اربع مائة وخمسة
وسبعون يلزم اي على الموكل **والاصل فيه** ان هذا الصلح وقع عن جميع
النفس وبذل النفس عشرة الاف وقد جعل الحماية بازاء جميع النفس
فيكون بازاء الموصحة نصف عشر ببدل الصلح ضرورة واسر لمعلم
كتاب الكفالة وهي في اللغة الضم قال الله تعالى وكفلها
ذكرها اي ضمها الي نفسه وسوَّجها عندنا صيرورة ذمة الكفيل
الي ذمة الاصيل في المطالبة دون اصل الدين كذا في الايضاح **واعلم**
انك تحتاج الى معرفة **اربعة** اشياء المكفول له وهو الدين والمكفول
عنه وهو المديون والمكفولة وهو الدين **والكفيل** وهو الذي ثبت
المطالبة بالكفالة **قوله** قداتي اي قداتي التسليم منه يعني
تحميلاً وتخصلاً ويحتمل ان يكون فعل الكفيل اي اي التسليم فيه **والتنقييد**
بالمصر لفي المفازة والسواد فانه لا يبرأ هناك لعدم قاض **يفصل** وتعلم
منه انه لو سلمه في مصر يبرأ وذكر المسئلة في الايضاح فيما اذا شرط
ان يدفعه اليه في مصره واليه الاشارة في تغليل الهواية والشرع
والاصل فيه ان التنقييد اذا لم يكن مفيداً لا يعتبر بخلاف ما اذا كان
مفيداً **والقضاء** كلام في القضاء بحقه سواء فلا يفيد التنقييد
فان قلت لعل شهوده فيما عينه قلنا واعلم فيما سلمه فتعارض **المؤمنون**
فيبيح التسليم للمؤمنين **ما ذوقني** المديون **قيد** به لانه لو لم يكن

وكل باذن

وكفل باذن سيد يجوز **حي** باذني قيده اذ لو كفل بدون اذن
السيد لا يجوز اصلاً لان الكفالة عقد تبرع فلا يصح ممن لا يصح
التبرع كالصبي **فلقد** قالوا بطل اي لحق الغرماء لا لحق المولي لانه
باذنه **لذي الموت** اي في مرض الموت وقيده اذ لو اعتقه في
الصحة لا يجب الاستيفاء بل يضمن المولي اقل من قيمته **والدين** ما في
مالم يسع للمدة وفي ما قد كفل للمصدته اي كفالة الله وهو فاعل ينفذ
وهو بناء على ان المستسعي حر مديون عندها فينفذ كما اذا اعتق **قانه**
ينفذ اجماعاً وعند مكاتب وكفالة المكاتب لا يصح وقدم **وباطل**
اخذ الكفيل اي لا يجوز للقاضي اخذ الكفيل جبراً اما لو سمحت نفسه
بذلك الكفيل فهو جائز في المراد اخذ الكفيل بنفسه **عليه حد القدر**
والقصاص اما اذا تكفل بنفس الحد والقصاص لا يجوز اجماعاً اي **حد**
وقوله في حد قذف او قصاص احتراز عن الحدود الخالصة **قانه**
لا يجوز فيها اجماعاً وعن التعزير فانه يجوز اجماعاً لانه من حقوق العباد كالدين
وصورة المسئلة مفسرة في الاصل فقال اذا قال مديون في القصاص او حد القذف
للقاضي لي يئنه حاضرة في المصر وطلب من القاضي ان يأخذ له كفيل **بنفس المديون**
عليه حتى يحضر بينته فالقاضي لا يجبر على اعطاء الكفيل عند وعدها
يجوز للقاضي المديون عليه على اعطاء الكفيل لان تسليم النفس ههنا واجب **فالجبر**

اعطاء الكليل ههنا اليق فاذا لم يجبر عنه بلا زمة الي وقت قيام
القاضي عن مجلسه فان احضر بيئته والاخلى القاضي ^{سبيل}
المدعي عليه كذا ذكر صاحب المحيط رحمه الله **والاصل فيه** ان مبني ^{الحدود}
والقصاص علي الدماء والكفالة احتيال الله ثبات فلا يليق بهالة
يعود علي موضعها بالنقص **كذا** بدعي عن فقير قد هلك اي اخذ
الكفيل باطل عن فقير قد هلك ولم يترك شيئا **والاصل فيه** ان الزمة
تضعف بالموت كما بالرق بل فوقه فقلنا انها لا تحتل الدين ^{بنفسها}
حتي ينضم اليه مال فلهم الا يقم الكفالة عن الميت المفلس **وبالذي**
عند الاجير المشترك اي اذا دفع ثوبا الي قصار ليقتصره فضمن به
يضع عنه **والاصل** ان الكفالة لا يصح الا بدعي مضمون والعين
بدل الاجير المشترك امانة عنه مضمونة عندهما فلذا وقع الاختلاف
كتاب الحوالة وهي مشتقة من التحويل والنقل وجوبها
تحويل الدين من ذمة الاصيل الي ذمة المحتال عليه وههنا يحتاج
الي معرفة **اربعة اشياء** ايضا المحيل وهو الذي علي الدين وا
لمحتال له وهو الدين والمحتال عليه وهو الذي قبل الحوالة والمحتال
وهو المال **بالنقل** اي بتفليس القاضي المحتال عليه فله القاضي
اي قضى بافلا منه اذا ظهر له حاله **منه** ^{ذوق} تليسي اي المحتال عليه
وجايز عود الضمير الي مولود غير مذكور كما في التنزيل وقد

مؤيد

١٥٧
مؤيدان تليسيه انه محتال ان يكون غنيا ويظهر من نفسه الفقير بلبس
التياب المرقعة وغيرها وهو تغليل ولهذا ذكر بحرف الفاء **والاصل**
ان المحتال له يرجع علي المحيل اذا ثوي حقة عندنا والثوي عندني حنيفة
رحم الله احوالا من امان ان يحدد الحوالة ويحلف ولا بينة له عليه او
يموت مغلما وقال ههنا ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلا
حال حيوته وهو بناء علي ان الافلاس لا يتحقق بحكم القاضي عنه
خلا فاليها لان مال الله غادر **كتاب** **الصلح**
هو من المصاحبة وهي المسألة وفي الشرح عبارة عن عقد يرتفع به
المنازعة **الحقيقة** هي الحالة الظاهرة المتتي للشي والتهايؤ وتفاعل
منها وهو ان يتواضعوا علي امر فيتراضوا به اي يرضي كل واحد بحاله
وتختار هكذا في المغرب وفي الطلبة المهاياة في الدار ونحوها **مسألة**
المنافع وهوان يتراضى الشريكان ينتفع هذا بهذا النصف المفضل وذاك
بذاك النصف وهذا بكله بكذا في كذا من الزمان وذاك بكله في كذا من الزمان
بقدر الاول وصورة المسئلة **نهاية** ثانيا في غلتي عديدين بينهما علي ان ياخذ
غلة هذا العبد شرو ذكرا ياخذ غلة هذا العبد شرا لا يجوز عنده وعندهما
تجوز في غلتي عديدين **قيد** بالغلة لان المهاياة في خدمة عبد واحد

او عبيدين حائزة اتفاقاً **وقيد** بالرقيق لان المهايأة في سكنى دار او
 دارين او غلة دار او دارين يجوز اتفاقاً **وقيد** بالعتيد لان في
 غلة عبد واحد لا يجوز اتفاقاً وقيد بغلتي بغلي لان في غلة بغل
 واحد لا يجوز اتفاقاً فهذه اثنتا عشرة مسيلة في اثنين منها لا يجوز
 اتفاقاً وهو مسيلة غلة بغل واحد وغلة عبد واحد وفي ستة يجوز
 اتفاقاً سكنى دار او دارين غلة دار او دارين خدمة عبد واحد
 عبيدين وفي اربعة خلا وهي ما ذكر في النظم **قول** لا يجوز لي
 لا يجبرها القاضي عليه الا اذا اصرح عليه فيجوز **والاصل فيه** ان القاضي
 لا يقسم العبيد جبراً عند التقاوت فيها فكذا في غلتهما وعندهما يقسم
 منافعها وبذلك منافعها **فان** قلت قد جوز المهايأة في خدمة عبد واحد
 وعبيدين وفي سكنى دار او دارين وغلة دار او دارين مع ان قسمة
 العبيد والدور لا يجوز عنده **قلت** اما في الدور فقسمة الايمان تقع
 بالقيمة وقيمة البنا يختلف اختلافاً فاحشاً فالتحقت بالاجناس
 المختلفة فاما السكنى فالمعتبر فيه الصلاحية وقل ما يقع التقاوت فيه
 فصارت الدور كالاعيان المتقاربة في حق التناهي يؤعلى انه روي عنه
 لا يجوز التناهي فيه اصله واما في خدمة العبد فالتسامح قد يجري في الخدمة
 وانما مما لا ندوم ولا يتفاوت طاهراً بخلاف اعيان الرقيق لانها تتفاوت
 فتفاوتاً

فتفاوتاً فاحشاً وختلاف العلة لانه لا يجري التسامح فيها بل يجري فيها الاستقصا
 فلا يتقاسان **وعن** امثاله اي الضربة والجراحة وقطع اليد ومن اجنابه
 وصورة **المسيلة** ان يقول المشجوع عفوت عن الشجة او صالحت عن
 الشجة ثم مات منها اذا سري الى البدن اي سري الى النفس ومات **وقيد**
 بالسراية لانه اذا برأ لا شك ان الصلح ماض **تبطل** اي يبطل العفو والصلح
 وعلم به ان الراد في الصلح بمعنى او والقتل قبلاً يلزم لان العفو جعل
 كان لم يوجد **لكنه** بالمال فيه يحكم اي يحكم ابو حنيفة رضي الله عنه بالدية
 وقال انه عفو وصح عن القتل الذي يحدث منها فلا يجب شيء **والاصل**
فيه ما ذكر في المبسوط ان المعتبر في الجنايات ما لها وتبين بالسراية
 ان اصل الفعل كان قتلاً لا قطعاً وشججه فعلم ان هذا العفو وقع عن
 غير حقه فبطل ووجبت الدية لان صورة العفو اورثت شبهة
 وقال العفو تناول الساري والمقتصر لان العفو القطع عفو عن
 موجبه وموجبه هذا فيكون عفواً عنهما كما اذا عفا عن الجناية
يطلق قبل كبر الصغار اي لا اخذ يطلق للكبار بالقصاص وقال
 ليس لهم ذلك حتي يدر ك الصغار الا ان يكون الشريك بالاصغير بان
 قتل عبد مشتركاً بينه وبين اولاده الصغار فحينئذ يستوفيه عندهما

ايضا والخلاف فيما اذا كان الكبير اخا للصغير او عماله **والاصرفيه**
 ان كل حق لا يتجزى اذا ثبت لجماعة يثبت في حق كل واحد
 كمالا كان ليس معه غيره كما في ولاية النكاح وولاية الامان ومالك
 القصاص لا يتجزى لان سببه لا يتجزى وهو القرابة فيثبت لكل
 واحد كمالا وقال انه حق مشترك فلا يستوفيه البعض كما اذا كان
 بين حاضر وغائب قلنا احتمال العفو هناك قايما وههنا منقطع
بالحكم اي حكم القاضي **وقيد** به لانه لو كان نقضا لا يرجع ولي
 الثاني على المولى اتفاقا وحرر التعريف في المولى بدل الاضافة
 اي مولى المدبر **واردي** ثابتا ايضا كذا اي هكذا انما نال خطأ
فلولي اي فلولي قتيلا الثاني **نصف** هذا اي نصف العبد المدفوع
 صلحا **قالوا** وهذا متعلق بالبيت الاول من **ربه** اي رب المدبر
نصف من جني اي نصف قيمة الجاني وهو المدبر ثم يرجع المولى
 على ولي القتل الاول وقال له الرجوع على ولي القتل الاول لا
 على المولى **والاصرفيه** ان جنایات المدبر وان كثرت لا توجب
 الا قيمة واحدة لان القيمة في المدبر ينزل منزلة عين العبد ثم
 العبد اذا جني جنایات لا يجب دفع الامرة واحدة كذا هنا

فانما جنائتي

فانما جنائتي كان بينهما نصفان فتبين انه دفع النصف بغير حق
 وهذا لان الثانية مقارنة حكمها لهذا يشارك ولي الجناية الاولى
 فحطت كالمقارنة في حق التضمن كان الجنائتي وجوبنا قبل
 الدفع ثم دفع القيمة الى الاول لانه حينئذ نصير القيمة مشتركة بين
 الاول والثاني فحين دفعها الى الاول لم يكن كل القيمة حقا للاول
 فيكون المولى جائزا بالدفع وولي الجناية الاولى بالقبض بخلاف ما اذا
 دفع بقبضه لانه مخير على الدفع فخرج عن العمد وهذا كالوصي اذا
 صرف التركة الى الغرماء ثم ظهر غريم اخر فان كان الصرف بقبضه لم يضمن
 وان كان بغير قبضه ضمن والقياس معها والدين بين اثنين متراصلا
 في الشك اذا اسلم دراهم معدودة في كحنطة الى اجل ثم اضلها
 بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كحنطة الى ذلك الاجل لم
 يحجز اجماعا لانها لو جازت لبطلت بيانه انما لو جازت خرج بعض
 راس المال من ذلك السلم حتى يجعل بازاء هذه الزيادة فصار ديننا على المسلم
 فيصير كانه اسلم براس المال يهودين وانه لا يجوز ثم اذا لم يحجز فعلى
 المسلم اليه ان يرد تلك راس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده
 وقال لا يرد شيئا وعليه كرتام **تولسه** في سلم اراد به المسلم فيه

من ضامنا

قال عليه السلام لا تأخذ الا سلمك او راس مالك **قد** انقرض اي تم
العقد ومضى على ذلك زمان **وهو** اي هذا القرف وهو الزيادة **وهو** في حق
اخراج البعض من كونه راس مال السلم عنه اما لا يصح في حق لزوم الزيادة
ورد فسطه اي السلم اليه **رد** فسطه من راس المال **والعوض** هو
راس المال هنا وكان عطف تفسير كقوله اليه الوجه والعلل **والاصل**
فيه ان تصحيح كلام العاقل واجب اماكن دها قد قصد اخراج
راس المال عن السلم وادخاله في هذه الزيادة والادخال لم يصح لما منع ولا
مانع من الاخراج فيصح **وقال** الاخراج كان ضمننا لا دخال وقد بطل
المتضمن بما زاد على القيمة اي زيادة لا يتغابن كالمثل فيهما
يتغابن يجوز اتفاقا لانه مما يدخل تحت تقوم المقومين فلا يظهر
الزيادة **بقوله** زاد ليسير الى العين الفاحش لان اليسير لا
يكون زيادة على ما ذكرنا والخلاف في الصل قبل القضاء بالقيمة وعرف
بعدم ذكر القضاء اذ الاصل عدمه لانه من العوارض ما مضى اي نافذ
والاصل فيه ان هذا يدل على العبد عنه لان المالك في حكم الصل كالقائم
ولا ربوا بين العبد والدرهم وعندها هو بدل عن القيمة لانه الواجب
في الذمة وهي مقدرة فالزيادة عليه يكون ربوا ونامة في الاسرار
المؤخر بفتح الخاء وقيل بالكسري الذي اخر شراة عن شئ **المؤخر**

الاول والاصل

الاول **والاصل** في الدعوي اشري طعاما فوجبه عيبا ففالحم
علي ان زادة طعاما من غير جنس الاول الي للاجل وكان ثمن الكل غير
منقود فنقده في المجلس لا يجوز ببناء علي ان بعض الدراهم يصير نقابة
الطعام الثاني وهو موحل وكان سلما واعلام قد راس المال شرط عنه
خلافا لهما واراد المبيع المعين وهو الطعام مثلا وقوله زاد شي اي
طعاما او عينا اخر كالنوب مثلا **قوله** باجل لا بد منه ليصير سلما
وقيل بقوله من غير ذاك الجنس اذ لو كان من جنسه تجوز اتفاقا والي
هذا اشار في الايضاح **قال النقد** هو المصدر **وقيل** به لانه لو كان منقودا
لا يجوز اتفاقا **قال** ان فيض راس المال في المجلس شرط **يكون** ليلا يصير
يكون كاليا بكالي **كأن** **الرهن** هو عبارة
عن الحبس لغة وفي الشرع عبارة عن جعل الشئ محبوسا بحق يمكن استيفاءه
من الرهن كالديون حتى لا يصح الرهن في الحدود والاعيان لان استيفاءه لا يمكن
من الرهن ولا يجوز رهن الموبر لانه ليس محل الاستيفاء كذا في مبسوط شيخ الاسلام
وفي غير **والا برهان** اخذ الرهن **قيل** بما يقسم لان فيما لا يقسم لا يقسم الدافع
اتفاقا **قوله** يسلم اي سلم اليه وهكذا عند **فاذا** الدافع ذكر بكلمة احصى ليدفع
وهم الضمان عن الاخذ **والاصل** في الوديعة **لوساط** بفتح السين اي
سلط على بيع الرهن فباعه بعد ما بلغ وعقل لا يجوز عنه اما لو وضع **الرهن**

عليه وصير عدلاً لم يكن رهناً اجماعاً اذا لا يصح قبضه وتبصر
رهناً والتسليم على البيع عن بقوله فباعه والرهن به وبكتاب الرهن
والاصل ان كل تقرق اذا اخطأ محله يلغى والامر هنا وقع لغير
القادر على البيع فيبطل **رهن** جني اراد بالرهن مائة المهرين
جني اي جناية خطأ بساقه ايضا لانه لو كان عموا يقتل به قصاصاً
وصار كانه مات في يد المرتن وبطل الدين وفيه فضل بان رهن بالف
وقيته القان وقيد به اذ لو لم يكن فيه فضل فضمان اجناية كله على
المرتن اما اذا كان فيه فضل فالقوائم المضمون على المرتن وفيه
الامانة على الراهن لانه ملكه فضمن اي الراهن لان الاصل في الجناية
ان يجب على الجاني فكانه احتراز بهذا عن جناية الرهن على الراهن
لان جناية على نفس الراهن جناية توجب ماله او على ماله هدر
قولهم كذا في الايضاح ذكر في الغريب **الفداء** مصدر قوي يفدي
كالقضاء فعلى هذا يمكن ان يكون معناه فضمن المرتن فداء جميع اقسائه
وحسينه يكون مضافاً الى اجمع وهو مجرور والاول هو المشهور والبيع
ووضع في الفداء لان المرتن ليس له ان يدفع فلو اتفق الراهن والمرتن
على الدفع ودفعاه بطل دين المرتن **وقيل** بان المرتن فدا لانه لو فدا
الراهن رجع على المرتن كخصته حاضر كان المرتن او غائباً **وغائب**

الرهن فدا

داهنة **قيد** به اذ لو كان حاضر فدا المرتن لم يرجع عليه اجماعاً ثم ذكر
الغيبه مطلقاً في المبسوط والهداية والايضاح والشرح وشرط في الايراد
ان يكون الغيبه منقطعة **فان اي** فان حضر الراهن طالبه هذا
اي طالب الراهن المرتن **بما عني** اي عن الراهن فدا اي المرتن **والاصل فيه** ان
المتبرع لا يرجع والمضطر اليه لحاجته الي حيا حقه لانه يصل اليه
بامساكه **ما** الربوا المهرين بالجنى بان رهن قلب فضته بعشرة
دراهم او غيره مما يجري فيه الربوا **انقدم** اي حلك **وقيد** اذ لو انكسر
فهو على التقاصيل كما ينبغي ان شاء الله تعالى **فالدين** بالقدري ولاي
بمقدار وزنه واعلم ان الوزن الرهن اذا كان مثل الدين فالمسيلة
على ثلاثة اوجه اما ان يكون قيمته مثل وزنه او اكثر او اقل في
الوجهين الاولين يسقط الدين بالاتفاق لان بالوزن والقيمة وفاء
بالدين في الوجه الاول وزيادة اجرة امانة في الوجه الثاني فصار
كالزيادة في الوزن وان كان اقل من الدين فعنده **عملك** بالدين اي يسقط
الدين لانه يعتبر الوزن دون القيمة وبالوزن وفاء بالدين وعندها
يضمن المرتن قيمته من خلا في حقه فيكون رهناً بكل الدين
لانا لو جعلناه مستوفياً من دينه ثمانية اعتباراً للقيمة بصير مستوفياً
ثمانية بعشر من حيث الوزن فيصير ربواً كذا في الزيادات والايضاح

والاصل فيه ان الجور ساقطة العبرة في الاموال الربوية عند
المقابلة بحسنها واستيفاء الجيد بالودي جانز كما اذا تجوز به في
الصرف والسلم وقد حصل الاستيفاء بالاجماع ولهذا يحتاج الي نقضه **فهو كما**
كان الشريك باذن حتى يجوز عنده وعندهما لا يجوز **والاصل فيه** انه تبرع
استدأ ومعاوضة انتهت اضرار كالفالة وفيه الخلاف كما مر **وما جني الرهن**
على المرتهن هذا اذا كان جميعه مضمونا بالدين فان كان في الرهن فضل فيكون
بعضه مضمونا وبعضه امانة فان جنايته على المرتهن وعلى ماله معتبرة في تمام
فيخاطب الراهن بالرفع او بالفداء فان اختار الرفع وقبل المرتهن بطل
الدين كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فنصفه الفداء على
الراهن ونصفه على المرتهن فحصة المرتهن يبطل والراهن بقدر حصته
والعبد رهن على حاله الا ان يقول المرتهن انا لا ابغي اجناية لمالي الدفع
او الفداء من سقوط ديني فله ذلك وبطلت الجناية كذا في شرح الطحاوي
واعلم انه ذكر في شرح الطحاوي والمختلف ان العبد المرهون اذا جني على المرتهن
او على ماله ولا فضل في قيمته لم يجب شيء للمرتن وقال لا يجب وذكر في
الايضاح والحواية وجناية على مال المرتهن لا يعتبر بالا اتفاق اذا كانت
قيمتها والدين سواء وان كانت القيمة اكثر من الدين فنحن ابي حنيفة روايتان
وقد بالمرتهن لان جنايته على الراهن في نفسه جناية بوجوب ماله على

ماله هدر في قولهم

ماله هدر في قولهم لانه ملكه كذا في الايضاح وفي الديوان **يقال**
ذهب ذمة جبارا اي هدر فيكون هدر تاكيدا وتفسير له **والاصل فيه**
ان جناية بني آدم تعتبر اذا كان في اعتبارها فائدة وهم هنا لم يكن لانا
لو اعتبرنا الجناية للمرتن كان على المرتن التطهير من اجناية لانها حصلت
في ماله وقالوا امكن اعتبارها لان موجب اعتبار اجناية الدفع والموتن
عوض صحيح في تلك العبد وان سقط دينه فوجب ان يعتبر
كتاب المضاربة هي مشتقة من الضرب في الارض وهو السير فيها
سميت به لان المضارب يستحق الزبح بالعمل والسعي كذا في الايضاح وفي
الشرع عبارة عن معاوضة دفع النقد الي من يعمل فيه على ان ربحه بينهما على
ما شرط **مضارب** اثني كل المال بان كان راس المال الفا فاشترى بها ثيابا
واستقرض للاعمال أي لنقل الاحمال يعني استقرض مائة درهم فاستكرى بها
دواب وكان قيله اعمل برأيك اذ لم يقل فحملها الى مصر اخر فله ان يبيعها
برابحة على الف ومائة ان شاء وهذا معنى قوله ربح ان باع على المالكين **ولا**
يجوز ان يفضل الدين اي بما استقرض حتى اذا باع بالدين كانت عشرة اسهم
من ذلك حصة المضاربة على شرطها وسهم واحد للمضارب والكراي في ماله
خاصة وقالوا يبيعها برابحة على الف لا غير ولو باعه بالدين كان
الكل على المضاربة **والاصل فيه** ان ما يفعله المضارب ثلاثة انواع **نوع**

يملكه مطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها كالنوكيل
بالبيع والشري والاجارة والا سيجار والا يباع والا بضاع **ونوع**
لا يملكه بمطلق العقد ويملكه اذا قيل له اعمل برأيك مثل ان يدفع المال
مضاربة او يشارك في المضاربة مع غيره شركة عنان او مخلط
مال المضاربة بماله او مال غيره **ونوع** لا يملكه الا ان ينص عليه
رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد
ما اشترى براس المال السلعة وكذا الاستقراض لقصاص متاع
المضاربة ونقله والعقود والكافة والهبة والا قراض وعقد
التصميم صار المشتري بينهما نصفين بمنزلة شركة الوجوه
ولا يكون مضاربة نص عليه صاحب المحيط واذا كان كذلك صار
مستقراضا لنفسه فيكون حصته ذلك من الثمن له خاصة وقال انه
متبرع بالكراء فصار كاستكراء الاجنبي وانه لا يصح اجماعا

كتاب المزارعة هي مفاعلة من الزرع وهي في
الشرع عبارة عن العقد على الزراعة ببعض الخراج **والمعاملة**
دفع الاشجار الي من يعمل فيها على ان الثمر بينهما على ما شرط فالحاصل ان
المعاملة والمساقاة يستعملان في الاشجار والزراعة في الحنطة والشعير
ثم ذكر المعاملة بلفظ الفرد لانه نوع واحد اذ يكون من احد هما الكرم والاشجار

الاخر العمل

الاخر العمل وذكر المزارعة بلفظ اجمع لان المزارعة اقسام على ما
عرف **والاصل** فيه ان الا سيجار وبعض ما يجوز لا يجوز لانه
عليه اللام نهي عن تغيير الطمان وعقد المزارعة وان تضمن معنى
الشركة فمعنى الاجارة فيه اغلب الا يرى انه لا يصح بدون
ذكر المدة وذلك من خصايص الاجارة ولا يمكن الاستدلال
بالمضاربة كما قال لان معنى الشركة فيها اغلب حتى صحت
بدون ضرب المدة والفتوي على قولها لحاجة الناس اليها
والظهور تعامل الامة بها والقياس يترك بالتعامل كما
في الاستصناع كذا في الهداية ثم اذا لم يخرج عنه كان الخانع
كله لصاحب البذر **والحكمة** لاني حنيفة رحمه الله في جواز
المعاملة والمزارعة ان يتاجر العامل باجرة معلومة
الى مدة معلومة فاذا مضت المدة تجب الاجرة سواء حصل
هناك خانع او لم يحصل ثم يتراعيان على بعض الخانع فيجوز
ذلك كذا في شرح الطحاوي **قوله** ذي الدين قيد به لان في

غير المويون ما شرط للعبد يكون للمولي وإن لم يشترط عمله اتفاقاً
والكلام فيما إذا كان العبد للمزارع **فالبذر** أي فلذي البذر
وهو رب البذر والسيد هو المزارع وعرف به أن العبد للمزارع
وصورة المسئلة أن يكون البذر من قبل رب الأرض وشرط
ثلاث الخاتج لنفسه وثلاثة للمزارع وثلاثة لعبد ما دون مويون
للمزارع ولم يشترط العمل للعبد **والأصل** فيه أن دين العبد يمنع
ملك المولي في أكسبه فكان اشتراطه للعبد كاشتراطه للأجنبي
ولو شرط للأجنبي بدون العمل لا يصح لأن الخاتج إنما يستحق
بالبذر والعمل ولم يوجد غاية ما في الباب أن يكون هبة كن
الهبة في المعلوم لا يصح **فإن قلت** هب أن اشتراطه للأجنبي
فلم جعلته لصاحب البذر دون المزارع **قلت** قد ذكر في الأيضاح
أن الاعتبار لصاحب البذر لأن الخاتج ثناء البذر وإذا كان
فجعل حصته العبد كالمسكوت عنه وما لم يشترط لأحد يكون
البذر **فإن قلت** لما لم يحجز المزارعة عنه فاني متاقي التفرع
على مذهبه قلت كانه يقول لم يحجز المزارعة لوجوزتها لكان

خوز ودا

176
بحوز هكذا وهكذا في المبوط وغيره **فصل** النصف أي
نصف الخاتج فالأول الصحيح حتى يجب المتيان وفي به
دون الثاني حتى يجب جبر المثلان وفي به **والأصل** قد مر
وإن نقل أي رب الأرض **وإذا** أي المزارع **قول** الدافع
أي رب الأرض مع يمينه **أحد** مفعول له وذكر في المختلف
وعين أن الخلاف في الاختلاف قبل العمل أما بعده فالقول قول
رب الأرض لأن المزارع يدعي عليه وجوب جبر المثل وهو
ينكر **والأصل** فيه ما مر في البيوع أن القول عند المدعي الصحة
لأن الظاهر شهد له وعندهما القول للمزارع لأنه ينكر وجوب
العمل عليه بواسطة فساد العقد **ودفعه** الأرض إلى اثنين
عليان يزرعها **فإن قلت** يزرعها كذا في الشرح **قول**ه وتعين
لذا أي لتعين تغير الأحدثها على رب الأرض وتعين درهما وهذا
التقدير لا يمنع الزيادة والنقصان كما في قوله تعالى إن تستغفر لهم
سبعين مرة **فإن قلت** في الكل يضم الباء أي يفيد
دفعه بهذا الشرط أو يكون مسنداً إلى صاحب الباب أي يحكم بفناده

والاصل فيه ان من شرط صحة المزارعة ان يكون الخائج شائعا
بينهما فان شرط لا احدهما قفزا ناسماة فهي باطلة لان المزارعة
تتعدد شركة في الانتهاء فما يقطع الشركة كان مفسدا للعقد
ثم فساد البعض يوجب فساد الكل عن خلافا لهما وقد مر في
اليوم **يدفع** ذو الارض سواء كان البذر منه او من العامل
وعندهما عليهما كذا الفتاوى الظهيرية وغيره وقد مر **الاصل**
كان نقص حصلا اي ان حصل النقصان وضمن فالعشر على المالك
قل الضمان او اكثر والخارج للغاصب وان لم ينقص الارض يكون
العشر واخراج علي الغاصب كذا اخراج لازم صاحبها اي كذا
اخراج علي رب الارض اذا نقصت الارض وضمن النقصان قل
الضمان او اكثر فالحاصل ان **العشر** واخراج لا يفرقان عنده سواء
نقص او لم ينقص بوجه ويلزم ان عشرها غاصبها اي بكل حال
لان في الخارج **قوله** كذا اخراج اي علي الغاصب ان يكن فوق
الذي يغرمه اي ان يكن اخراج فوق العزم **والعزم** عنه ينتفي اي لا
ضمان عليه للنقصان وهذا معني ما ذكر في المختلف وان كان دون ذلك
وجب الخراج علي الغاصب ولا ضمان عليه للنقصان **وان** يكن ادني اي

ادني الخراج

وان يكن الخراج ادني من العزم **قوله** يغرم اي الغاصب يغرم النقصان
وقوله خراجها يسلم اي رب الارض يسلم الخراج وان كان غرمه
نقصان الارض مثل اخراج فهو علي رب الارض لكنه لم يذكره في النظم
وقد ذكر في المختلف فقال واخراج علي رب الارض ان كان الضمان
مثل اخراج او اكثر وقد اختلف لفظ النظم مع لفظ المختلف هنا
وحقيقته ما بيننا ولا اختلاف بينهما من حيث المعني **والاصل** ان
عند الضمان كالاجرة والحكم فيه معروف **كتاب الشرب**
الشرب بالكر حظ الماء وفي عرف الفقهاء هو عبارة عن نوبة الانتفاع
بالماء سقي المزارع او الدواب كذا في المغرب **النافع** البعير الذي يسقي
عليه الماء وحرتم البئر لواجبها فعيل بمعنى فاعل او مفعول من حرته
العطاي منعه فكانه انما قدم مذهبهما لانه اختار قولهما ولهذا قال
النافع قولهما محسب وذكر في الهداية وقيل ان تقديره في العين والبئر كونهما
في اراضيهم لصلاية بها وفي اراضيها رخاوة فيراد كيلا يتحول الماء الي
الثاني فيتعطل الاول **وقيل** بحرتم البئر لان حرتم العين حماية دراع من
كل جانب **وقيل** بان ضم لان حرتم بئر العطن اربعون ذراعا بالاتفاق من كل
جانب والذراع ست قبضات **والاصل** فيه ان القياس ياتي استحقات بحرتم لان

عمله في موضع احفر والا سحفاق بالهمل وقد تعارضت الآثار فخذنا بالاقول
المتيقن **كتاب** النهر كوي احفرته **فصل** بنهر القوم والمراد منه
النهر الخاص من كل وجه اذ في النهر العام الذي عليه القري اذا بلغوا
قوة نهر قرية ترفع عنهم مونة الكري اتفاقا وصورة اذا كان النهر
بين عشرة وعلى كل واحد منهم عشر مونة الكري فاذا جاوزوا ارض
احدهم يكون على بقي اتساعا ثم وتم اليهم الاخر وعندها عليهم
اعتبار من اوله الي اخره كذا في المبسوط وغيره **المعشر** خبر المبتداء
وهذا الحكم مجمع عليه وهو من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير **الضمير**
في تعدي راجع الي القوم **و** ارضه راجع الي من والمستكن في
بري كذا **والاصل** فيه ان المقصود من الكري الانتفاع لسقي الارض
وقد حصل لصاحب الا على فليس عليه انتفاع غيره **فصل** في الانتفاع
نفع غيره لان الانتفاع لم يجز وكنا استعملناه اتباعا للسلف
كتاب الاشربة سميت بالما فيه من بيان احكامها
كالحدود والبيوع **وهي** جمع شراب وهو كل ما يشرب حلالا كان او حراما
في الاصل ثم صار عبارة عن الشراب المحرم كذا في المبسوط شيخ الاسلام رحمه
الله **ويجوز** غير الحمر الي اخره يجوز بيع البازق وهي التي من ماء العنب اذا طلع
ادني طمخة حتي ذهب قل من ثلثه وكذا كل شراب محرم سوي الحمر كالمنصف وهي

بني قريظة والعنب

التي يشرب

التي من ماء العنب اذا طلع حتى ذهب نصفه ونقيع التمر والزبيب وهما التي
من ماء التمر وماء الزبيب اذا اشتد **فصل** في الاشربة حرام عندنا
خلافا للا وراعي كذا في البراءة ثم اعلم ان من في مما حرم للبيان لان غير الحمر
حرام وغير حرام ثم احرام قد يكون مشروبا وغير مشروب فينبذه بقوله
من الشراب ثم لم يقتصر على قوله حايض واكد به بقوله ومحكم لجواز ان يكون
البيع حايض غير لازم كالبيع الحايض المعتاد لان لكل واحد منهما ولاية
الفسخ وكذا اذا كان فيه عيب فاحش او خيار ردية او شرط او عيب يحتمل
ان يراد بالحايض غير الباطل لكنه يتوهم انه مما يقبل الفسخ كالبيع الفاسد في
الوهم به **والاصل** فيه ان المال المتقوم يكون بيعه وقد كان مالا متقوما وما
شهدت به دلالة قطعية بسقوط ثبوتها فيبقى بخلاف الحمر **لا يحل** اي لا
يجعل ابو حنيفة رحمه الله ثم الحمر هي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقوف
بالزبد وصار اسفله اعلاه غلما وعندها لا يشترط القذف بالزبد بل يصير
خمر الحمر والغليان والا شتداد وقيل هذا الاختلاف في الحراما حرمة
الشراب تثبت بمجرد الاشتداد احتياطا **والاصل** فيه ان احكام الحمر قطعية
فلا يصح اثباتها في موضع التهمة وحالة الغليان مضطرب بين العصير والحمر
فلا تثبت اسم الحمر عند المقارن **الاشربة** بالفارسية بين ما به وقيل هو
اللين يكون بعد الولادة قبل ان يشرب الماء وفي المغرب هو شي يتخمر من بطن
الجدي اصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلط كالجبين وهو تخفيف الحما

وتشديد في الصالح بكسر الهمزة وفتح القاف محققه كدش الحمل والجد
ما لم ياكل **والالبان** اي البان الميتة وحرث التعريف بدل الاضافة اي
اذا ماتت الثات وفي صرحها لبن لا يتنجس اللبن بموتها **وتمر**
الشان اي يطر والامر في الجامد والذائب جميعا **استمر** ثقل استمر
اي ذهب ومضي وتقال استمر بها الدم اي دام واطرد وكل شي دامت
حاله وانقادت طريقته يقال فيه استمر كذا في المغرب والصباح **بابها**
واوجيا في الجامدات غلها اي ان كانت جامدة غلت واكلت
وان كانت ذائبة ارتقت **جحد** الجود والذواب انه اذا
كان محال لو قول ذلك الموضع لا يستوي من ساعة فهو جامد وان
كان يستوي من ساعته فهو ذائبة كذا في المبسوط **والاصل** فيه
ان الموت ليس بمنجس عندنا انما المنجس الدماء والرطوبة البالية
وهو لا يقدر **كتاب** **الاكراه** هو فعل يوجد
من المكره فيحدث في المحل يعني يصير به مرفوعا الى الفعل الذي طلب منه
اكراه الولي والمرأة علي تزويجها بمهر فيه عيب فاحش بالقتل مثالا ثم زال
الاكراه فرضيت هي دون الولي فله حق الاعتراض وقال ليس له ذلك
لم يبلغ اي الزوج المهر الى الصداق الكامل يعني مهر المثل **والاصل** فيه
ان الانسان يقدر على التفرق فيما هو حقه الا اذا تضمن اضرار العسر
وان كان حقا لكن فيه اضرار بالولي لانه يتعين بنقصان المهر **فالحاصل**

ان المهر المثل

ان المهر ابتداء حق الشرع وبقاء حقها وتكميله اي مهر المثل حق الاولياء
القيسة من علا بفتح العين اي من عال كذا في الصحاح والديوان وجاز
ان يكون بضم العين فالعلي جمع العليا تايث الا على كذا في التيسر واللباب
وفي الصحاح العلي والعلاء الرفة **وذاك** لا يحي قيد به لانه لو كان متجما
بان كان يرجو الخلاص في الالتقاء كان له ذلك ولكن ربحا خفة قيد به لانه
لوم يرفيه خفة وراحة لا يجوز له الالتقاء اتفاقا **فان لم** يمنع
اي التي نفسه في النار او من الجبل عندها ياتم لانه التي نفسه في التهلكة
باختياره بخلاف الصبر لان ذلك بالاضطرار **والاصل** فيه ان من ابتلي بين
بليتين وهما في الافناء الى الهلاك شيان يختار ايهما شاء والصبر اختيار
كالالتقاء من ملك اي من السلطان **والانتمك** التماذي في الباطل كذا في الاساس
وفي الصحاح وانتمك الرجل في الامر جدد **و** قالوا هذا اختلاف عصر وزمان
فلم يكن القدر في زمنه الا للسلطان ثم بعد ذلك تغير الزمان واهله وظهر
التسلط لكل متغلب وعليه الفتوى كذا قاله قاضي خان **وقد** كان جبر في
النصف اي اكره في النصف اذ الاكراه هو الا جبر **فهو** باذي اي مختار
حتى لا يضمن المكره **الامور** عندها وهو مؤثر حتى تجب الضمان علي
المكره **وان** تكلف بفتح اللام اي سولي العبد **عنتق** عبد بنصب القاف
اي اعتاق عبد **فعل** في النصف والبيتان مبنيان على الاصلين اللذين
قد مر وهو مخزي الاعتاق وعومته وترك الموافقة فيما اذا انتا المأمور

اكثر مما امر به **كتاب** الحرج المنع والمراد منه
 المنع من التفريقات الشرعية قال ابو حنيفة رحمه الله الحرج على الحرج العاقل البالغ
 السفيه في الاحكام التي يحتمل الفسخ بخلاف البيع والشراء وامثاله لا يجوز وقال
 "يجوز واجمعوا عليه انه لا يجوز الحرج والتفريقات التي لا يحتمل الفسخ كالنكاح
 والطلاق والعناق والاسباب الموجبة للعقوبة كالحدود والقصاص
 والحرم بقتل الجمل الشرطية بعن خبر المبتدأ **وقيل** بالحرج الادراك
 والعقل لان الرق والصبا واجنون من اسباب الحرج اجماعاً **والاصل** فيه
 ان الانسان انما يابن غيره من الحيوان بالبيان فقد قيل بالبيان بان الانسان
 من الحيوانات وفي الحرج اهدار دميتته والحاقه بالبهائم وهو اشد ضرراً
 من التذير حتى لو كان في الحرج دفع ضرر عام كالحرج على المفتي المباح والطبيب
 الجاهل حاز لدا في المبسوطين والحرج لا يثبت من وجه الخبر الا بمقتضى القول
 يعتبر قال في شرح الطحاوي اذا اخبر واحد غير عدل لا يصير محجوراً
 بذلك الا اذا صدقه وعند ما يصير محجوراً صدقة او كذبه اذا ظهر صدق الخبر
 ولو كان المخبر رسولا يصير محجوراً عليه اجماعاً صدقة او كذبه وقد مر الكلام
 فيه في الوكالة على الاستفصاء في **كتاب** الماذون
 قال الشيخ منصور البغدادي رحمه الله الاذن هو الاطلاق من الحرج لان العبد
 قول صحيح وانما منع من التفريقات لاجل الحرج بالرق فاذا اذن له المولى زال الحرج
 قال في شرح الطحاوي اذا اخبر واحد غير عدل لا يصير محجوراً
 الا اذا صدقه وعند ما يصير محجوراً صدقه او كذبه اذا ظهر صدق الخبر ولو كان

المخبر رسولا يصير محجوراً عليه اجماعاً صدقة او كذبه المخبر وقد مر الكلام
 فيه في الوكالة على الاستفصاء **وقيل** فالتفت لي وضعفه الاجنبي
 لان القسمة عند بطريق العول لان النصف من دين المولى بطل لملكه
 ملكه اذا المولى لا يستوجب على غيره ديناً والنصف الاخر بقي كحجر مات
 وترك الفاد لرجل عليه الف ولاخر عليه خمسمائة فيكون الالف بينهما اثلاً ثانياً
 هنا **صاحبا** افتياً بالربع لي لانها يعتبران المنازعة فالمولى الذي ادانه لا
 شي له في نصيب نفسه فيسلم للاجنبي ذلك ونصيب المولى الاخر بينهما لا استوا
 نصار له الربع وللاجنبي ثلاثة ارباع وقد مر الاصل في الدعوى **الرد**
 اكفيل الحنيس قال الشاعر اذا ما علل المولى رام العلي وتقع بالدون ما كان
 دوناً كذا في الصحاح **وخبر** اه بين ان ينقض الى اخره اي يقال للمولى بلغ
 تمام القيمة في الشراء او حط الزيادة في البيع وانقض البيع **والضمان** في
 وخبر اه يرجع الى المولى او تخلي عن الغبن باسكان الباء ليستقيم النظم
 ومغناه او تخلي التني عن الغبن واعلم انه ذكر في الهداية وعلى المذهبين
 اليسير المحاباة والفاحش سواء اي على مذهب لي حنيفة رضي الله عنه
 نقد البيع في اليسير والفاحش وعلى مذهبهما اليسير والفاحش يجوز وتخبر
 غير انه وضع المسيلة في الهداية فيما اذا باع الماذون من المولى وهناك على العكس
واما قيد مبايعته مع المولى لان بيعه من اجنبي بالمحاباة اليسيرة يجوز
 ولا يؤمر بازالة المحاباة وبالمحاباة الكثيرة لا يجوز اصلاً **فان** قلت لما كان كذلك

فلم قيد بالسير في النظم والمختلف **قلت** جاز التقييد به ليعلم القاض
في الفاحش ويمكن ان يقال لما ثبت الخيار عندهما في السير لان ثبت
الفاحش اولى وهو المقصور ولبوقه **والاصل** ان مواضع التهمة
والبيع مع المولى بالنقصان فيه تامة **وبين** الاقرار من ماذون سواء
كان عليه دين او لم يكن وهو بناء على مسيلة بيع الوكيل من هوله **او**
حج العبد اي الماذون بدين الف اي اقرب بدين الف منه قضى اي
من الالف الذي في يده واعطيا المولى احد مفعوليه محذور اي
اعطيا الالف للمولى فبيع او فدي اي يؤمر المولى بقضائه او بيع
العبد منه وقد مر الاصل في الاقرار بخمس هذه المسائل **وعين** اي
عينا فاحشا فان السير معفو عندهم والاصل ان العبد متصرف باهلية
نفسه كالحرة لان الاذن فكل الحجر فيجوز نقرهما كيف ما كان **كذا** اذا قال
اي يجوز عنده خلا فالتما علي هذا الاصل لانه كالبيع **بان** واستبان
و بان وتبين كلها لازم ومتعدد **وهو** يرد البيع بالخيار اي بسبب
خيار الشرط ثلاثة وهو بناء على ان خيار المشتري يمنع دخول المبيع في ملكه
عنده وعندهما لا يمنع فاذا ابراه بايعه عن الثمن في المدة بقي خياره
وبجوز رده لان الرد امتناع عن التملك والماذون له ثلثه وعندهما
بطل خياره ولا يجوز رده لانه لما ملكه كان الرد منه تبعا وتعليقا بغير
عوض وهو ليس اهله **اعتاق** عبد عبد الماذون وانما وضع المسيلة في

اعتاق غيره

197
اعتاق عبد عبد الماذون لانه اذا اعتق الماذون المديون فعتقه جاز
ويضمن المولى للغرماء الاقل من قيمته ومن الدين كذلية الايضاح وقيد
لمستغرق المديون وهو العبد المستغرق بالدين والا مستغرق الاستيفاء
لانه اذا لم يكن الدين محيطا بماله ورقبته جاز عتقه في قولهم جميعا
ويضمن قيمة ما اعتق للغرماء كذلية مختلف الفقيه وشرح الطحاوي
والاصل في هذه المسيلة وفيما بعد ان عند المولى لا يملك كسبه عبد الماذون
اذا كان عليه دين محيط بالرقبة والكتب لان العبد متصرف بنفسه وقضيته
ان يقع الكتب له وانما وقع للمولى على سبيل الخلافة عنه وكان من شرطه
فراغه عن حاجة العبد فاذا فات الشرط لم يثبت للمولى كالا يثبت الوارث
المالك في التركة اذا كان علي الميت دين محيط وعندهما يملك ما في يده ويجوز
وعلى المولى القيمة ان كان موسرا وان كان معسرا سعى المعتق فيه ويرجع على المولى
لانه وحده سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته لان ملك الذات علة للملك
الصفات **كذا** قول **قلت** اي قول المولى له اي لعبد عبد الماذون والخلا
فيما اذا لم يولد عند عبد وهو مجهول النسب لانه لو ولد عند العبد وادعاه المولى
يصح لانه دعواه الاستيلاء وانما صحيحة عند بني حنيفة رحمه الله دون
دعوة التخيير في رقبته الماذون وقتله اضافة المصدر الى المفعول وكذا القتل
القن والمعنى ان قتل المولى عبد عبد الماذون المديون ليس كقتل قن مديون مملوك

للقاتل حتى يحب القيمة حالاً بل قتله كقتل عبد الاجني حتى يلزمه قيمته وحله
كذا قاله شيخنا رحمه الله وفي بعض النسخ يوجب له اي ابو حنيفة ولو
الي القتل يجوز في حجة اي في ثلث سنين لانه لا يملكه فصار كما اذا قتله اجني
خطأً وكما اذا قتل عبداً للمكاتب واجباً معجلاً اي يضمن قيمته للفرمان في الحال
لانه ملكه وفيه حق الفرمان كما اذا قتل المأذون المديون **قوله**
الديار ذكر في التيسير الدية بدل النفس واصلها
الودية كالعدة اصلها الوعق وقد وداه يديه دية اي ادي دية
فالدية اسم للمال وللصدر ايضاً والارش اسم للواجب بالجناية على مادن النفس
والقيمة اسم لما يقوم مقام الفايه ولم يسم الدية قيمة لانه في قياسها مقام
الفايه قصور العدم **المائة** بينهما من ثلاث اي من ثلاثة اشياء فاعقل
اعتراض بين البدل وهو من ذهب والمبدل وهو من ثلاث وفي قوله
فاعقل لطيفة اذ الدية يسمى عقلاً من ذهب اي الف دينار وفضة اي عشرة
الاف وابل اي مائة والابل عشرون بنت نحاس وعشرون ابن نحاس وعشرون
بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جديعة **من بقر** اي مايتي بقرة قيمته كل
بقرة خمسون درهما **وقم** اي التي شاة قيمة كل شاة خمسة دراهم **والحل**
مايتي حلة والحلة ثوبان ازار ورداء قيمة كل حلة خمسون درهما كذا
في شرح الطحاوي وغيره **وقيل** هذا اختلاف في عصر و زمان لا اختلاف في حجة
وبعد فانما اقتصر ابو حنيفة رحمه الله الحكم على الاشياء الثلاثة لانه غالب اموال

اهل زمان

اهل زمانه دل عليه انه ذكر في كتاب المعاقلة الولي اذا صاح على اكثر من مايتي حلة
او اكثر من مايتي بقرة لا يجوز كما لو صاح على اكثر من عشرة الا ان درهم فلولاً انها
جنس الدية لحياز كما لو صاح على جنس اخر فانه يجوز قليلاً كان ذلك او كثيراً
قوله وفيها اصبع او اصبعان **قوله** به لانه لو كان في الكف ثلاثة اصابع
يجب ارش الاصابع ولا شيء في الكف لان لا ذكر حكم الكل فاستتبع الكف
كما اذا كانت الاصابع قائمة باسرها **قوله** الكف فيها تبع اي الاشياء
في الكف ويجب ارش الاصبع عشر الدية او الاصبعين خمس الدية وراعي خمسة
الاكفاء في قوله وكان ارش الاصبعين اصله لان حق الكلام وكان ارش الاصبع
او الاصبعين اصله واذا خلا في الاكثر الاقل اي ينظر الي ارش الاصبع والا صبغ
والي حكومة العدل في الكف فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الكثير والاصل فيه
الاصابع اصول والكف تابعة حقيقة وشرعاً والاصل وان قل يستتبع الفرع وان
كثر كشهادة رجل واحد مع النساء وكالمسنة مع الصغار في باب الزكوة **اي يقطع**
اصبع اي اصبع اخر لان النكوة اذا اعيدت نكوة كانت الثانية غير الاولى
ولما يقطع اي ولم يقطع اصبع ما لان النكوة في موضع النقي نعم **تشل** بفتح
التي ذكر في المغرب شلت يده بفتح الشين تشل تشلاً من باب ليس **والاصل**
فيه ان اجنابة متى وقعت على محلي متبائنين حقيقة فوجب المال في احدهما لا
يمنع وجوب القصاص في الاخر اجماعاً كما في روي الى رجل عمداً فاصابه فنفذ
السهم الي غيره فقتله انه يجب القصاص للذي تعمد والدية للذي لم يتعمد ومتى
وقعت اجنابة على محل واحد وتلفت شيئين احدهما يوجب القصاص والاخر يوجب

المال في الكل بالاجماع **قال** لو قطع المفضل الا على الاصبع ويبس الباقي فانه
يجب للمال ولا يجب القصاص ثم **قال** الاجنابية هنا وقعت على محلين متباينين
لان بينهما حاجلا وقاد اجنابية من وجه في محلين باعتبار انهما عضوا
ومن وجه في محل واحد لان قيام الكل بروح واحد وكذا المحل متحد
فيثبت شبه اتحاد المحل ان لم يثبت حقيقة الاتحاد والشبهة في حد
ما يدور بالشبهات كالحقيقة **وفي** اصفرار سن حر **فقد** بالاصفرار
لانه اذا اسودت السن من الضربة او امر **فقد** او اخصرت ففيه الارش
تاماً وفي كل سن نصف عشر الدية ضماناً الا ان في الخطا يجب الدية
على العاقلة وفي العبد يجب في ماله ولا يجب القصاص بخلاف ما اذا اقله
سن انسان فانه يجب القصاص والفرق بين ان في القلع يمكن استيفاء
القصاص ولا يمكن ان يضرب صرباً يولد الاسوداد **وقد** بالحرا في
العبد يجب حكومة العدل اتفاقاً اما اذا كان حرّاً لا شيء فيه عندني **فقد**
رحمه الله وعندها يجب حكومة عدل كذا في شرع الطحاوي **فقد**
لا شيء من حكومة العدل يجب له لا يجب شيء عنده اصلاً وعندها يجب حكومة
العدل **فان** قلت قد ذكر في المختلف واحصا اذا ضرب سن انسان فاصفقت
فعليه قدر ارشها كما لو اسودت او سقطت ولم يثبت وعندها في حكومة
عدل فليحمل قوله لا شيء من حكومة العدل يجب على نفق حكومة العدل كما هو
مذهبهما لا على نفق الارش ويدل عليه ما ذكر في بعض النسخ وفي اصفرار سن
حرّاً اذا ضرب ارش **قلت** لا يجوز احمل عليه لما في اللفظ عنه بنوه وقد ذكر

في المختلف

في المختلف ايضا عقيب تلك المسئلة **قال** في نوادر هشام في هذا وفي
حلق شعر الرأس حكومة العدل يجب قلنا لا يجوز احمل عليه في هذا وفي حلق
شعر الرأس والحية اذا بعتت ابيض والرجل شاب لا يجب في الحر شيء عدل
وعن ابي يوسف كذا لك وقد ذكر في شرع الطحاوي والا يضاع اذا اصفر في
قول ابي حنيفة رحمه الله ان كان حرّاً فلا شيء عليه وان كان عبداً ففيه حكومة
عدل وعندها يجب حكومة عدل وحرّاً والعبد في ذلك سواء فلان احمل على
ما ذكر بناء على تلك الرواية لا يصح اصلاً بدلالة البيت الذي يليه **وحلق** سود
شعر حرّاً لو ثبت ابيض فيه والخلاف قد ثبت اذ الرواية مسطورة في الايضاح
وشرح الطحاوي والهداية انه اذا حلق شعر راسه فثبت الشعر ابيض **قال** ابو حنيفة
رحمه الله في الحر لا يجب شيء وفي العبد يجب حكومة عدل **قال** لا يجب الحكومة في الحر والعبد
وحكومة العدل ان تقوم لو كان عبداً وليس فيه اثر ثم يقوم وبه اثر ثم ينقص
الاثر من قيمته فيجب ذلك القدر من القصاص من الدية ان بلغ ربع عشر القيمة يجب
ربع عشر الدية وان بلغ نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية كذا في شرع الطحاوي
والاصالة متى ازال جمالا مقصودا في الاذى على الجاني يجب كل الدية لانه متلف
للقدر من وجه ومعنى لم يزل لكن اوجب نقصاناً فيه يجب الحكومة ثم قال انه لم يكن في
اكثر نقصاناً لان الصفر لم يؤثر في تقويت الجمال لانها لون السن في اصل الخلقة
خلاف السواد والبياض في شعر الحر يزيد جمالا وفي العبد ينقص قيمة **قوله**
بعض هؤلاء الجملة اي اهل الجملة والكلام فيه يرجع الى اصل مجمع عليه وهو ان كل من
انتهب خصماً في حادثة ثم ضربه من ان يكون خصماً لم يقبل شهادته كالكيل اذا

في هذا وفي نوادر هشام في هذا وفي حلق شعر الرأس والحية اذا بعتت ابيض والرجل شاب لا يجب في الحر شيء عدل وعن ابي يوسف كذا لك وقد ذكر في شرع الطحاوي والا يضاع اذا اصفر في قول ابي حنيفة رحمه الله ان كان حرّاً فلا شيء عليه وان كان عبداً ففيه حكومة عدل وعندها يجب حكومة عدل وحرّاً والعبد في ذلك سواء فلان احمل على ما ذكر بناء على تلك الرواية لا يصح اصلاً بدلالة البيت الذي يليه وحلق سود شعر حرّاً لو ثبت ابيض فيه والخلاف قد ثبت اذ الرواية مسطورة في الايضاح وشرح الطحاوي والهداية انه اذا حلق شعر راسه فثبت الشعر ابيض قال ابو حنيفة رحمه الله في الحر لا يجب شيء وفي العبد يجب حكومة عدل قال لا يجب الحكومة في الحر والعبد وحكومة العدل ان تقوم لو كان عبداً وليس فيه اثر ثم يقوم وبه اثر ثم ينقص الاثر من قيمته فيجب ذلك القدر من القصاص من الدية ان بلغ ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وان بلغ نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية كذا في شرع الطحاوي والاصالة متى ازال جمالا مقصودا في الاذى على الجاني يجب كل الدية لانه متلف للقدر من وجه ومعنى لم يزل لكن اوجب نقصاناً فيه يجب الحكومة ثم قال انه لم يكن في اكثر نقصاناً لان الصفر لم يؤثر في تقويت الجمال لانها لون السن في اصل الخلقة خلاف السواد والبياض في شعر الحر يزيد جمالا وفي العبد ينقص قيمة قوله بعض هؤلاء الجملة اي اهل الجملة والكلام فيه يرجع الى اصل مجمع عليه وهو ان كل من انتهب خصماً في حادثة ثم ضربه من ان يكون خصماً لم يقبل شهادته كالكيل اذا

اذا خاصم ثم عزله وكل من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت هذه العرضية
فتشهد تقبل شهادته كالوكيل بالخصومة اذا عزله قبل الخصومة فقال الاصل ان
يجب الضمان على القاتل وانما يجب على اهل المحلة عند الدعوى عليهم فكان الثابت
في حق اهل المحلة عرضية ان يصيروا خصما وقد بطلت العرضية بدعوى
الولي القتل على غير من يقبل شهادتهم وقال انهم صاروا خصما بانزاهم قاتلين
للتقصير الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة كذا في الايضاح **في فتاواه**
اي متوي القتل لم يهدر اي يجب الدية على عاقلة القاتل اذا كانت عاقلة القاتل
والورثة متحدة اما اذا كانت مختلفة فمختلفة يجب الدية على عاقلة الورثة وانما ذكر في
الورثة المتحد ان الدية على عاقلة له لما ان الغالب ان يكون عاقلة الميت عاقلة
اكثر النسخ ان الدية على عاقلة له وقد انتفع بهذا ما اشبه في الهداية
الورثة ولهذا المعنى ذكر في المبسوط وقد انتفع بهذا ما اشبه في الهداية
حيث اضاف اليه سورة واليهم اخري ويدعي عاقلة القاتل للقسم ارادة القامة
وهي اختلفت فان قلت لم لم تحمل القامة على ما يلزمه وهي الدية لان القامة
غير واجبة على ظاهر الرواية عنده وانما ذكر قول البعض الا يري انه نقل بكسر القاف
وانه جمع القصة للعطية ودالا يحتل الدية لان الدية يؤخذ بالعطايا وانما
صلة بدليل عدم وجوب الزكاة فيها وعدم صحة الكفالة عنها قلت ذاك
لا يمكن لانه استفيد ذلك من قوله لم يهدر وجاز ان يكون اختيار الشيخ وجوب
القامة عنده كما هو اختيار البعض وفيه بيان في مذهبهما لان عندهما لا يجب
القامة والدية وتفسير القامة ان يستخلف الولي حمين رجلا منهم فيختار
الولي من بينهم بالقتل من الفساق والشبان لان اهمة القاتل فيهم اكثر من اهمة
اهل المحلة لانهم يتحررون عن عيش اليمين الكاذبة فان حلفوا في الولي بالله عاقلة

ولا علمنا له قاتله

ولا علمنا له قاتله قاتله قاضي عليهم بالدية ومراي منهم اليمين حتى يحلف وان لم
يكونوا حمين كثر الايمان عليهم حتى يتم خمسون **والاصل** فيه القامة
لم تشرع لتجب الدية اذا نكلوا بل شرعت ليظهر القصاص بتحريمهم عن
اليمين الكاذبة فيقرروا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البرائة عن القصاص ثم الدية
تجب بالقتل الموجود بينهم بتقصيرهم في المحافضة **قوله** ومن له القطع
قصاصا قيد به لتحريم الرقة فان الامام اذا قطع يد السارق فري الي
النفس ومات فانه لا يضمن كذا في الايضاح **فصل** اي فقطع **فوات** اي
المقتص منه يضمن بالجرم لفروقه النظم والكل بالنصب والجرم وهو تأكيد
اي دية النفس كله **والاصل** ان القصاص مبني على المماثلة وحقة في القطع وهذا
وقع قتله الا ان القصاص سقط للمثلية فيجب الدية وقاساه بقطع يد السارق
ومن له قصاص نفس قيد به لانه اذا كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه
ثم عفي لا يضمن الا اصابع اتفاقا **قوله** فقطع اي طرف قوله ثم عفي قيد به
لانه اذا لم يعف لا يجب عليه ضمان اليد ولا فرق بين ان يقضي القاضي بالقصاص
اولم يقض ووضع فمما اذا عفي بعد القطع اذ لو عفي قبل القطع يضمن اتفاقا كذا
في الجامع الصغير لفخر الاسلام وصاحب المحيط **بارش** ذاك اي بارش قطع الطرف
وهذا اذا لم يبرأ اما اذا سري لا يضمن اتفاقا كذا في البراءة في **والاصل** ان استيفاء
ما هو حقه غير مضمون واستيفاء ما ليس بحقه مضمون فقال انه استوفى حقه لان
حقه في النفس وذا يستتبع الاجزاء وقال انه استوفى غير حقه لان حقه في القتل
وهو فعل فاما ان يثبت في العين ثبتت في اطرافه تبعافلا وانما اطلق له الفعل في

أجته لكونه طريقا الى انزهاق الروح فاذا لم ينزهق الروح به لم يظهر حقه
بالطرف لا اصلا ولا تبعاً فتبين انه استوي في غير حقه **قوله**
بالمثقل كالحجر العظيم واخشبة العظيمة واخفق بان خفق رجلا
حتى مات فلا قصاص فيه عنده لكن يقتل سياسة ان اعتداد ذلك
وعندها ان دام على اخفق حتى مات فعليه القصاص فان ترك الحق قبل
موته ثم مات بعد ينظر ان دام على اخفق قدرا يموت به ظاهراً يجب عليه
القصاص والا فلا والتفريق قال شيخ الاسلام رحمه الله في الاصل ان كان الماء
قليل لا يقتل مثله غالباً ويخرج النجاسة منه غالباً يكون خطاء العمد
فلا يجب القصاص وان كان الماء عظيماً ان كان بحيث يمكن النجاسة منه بالسباحة
بان كان غير مشرد ولا مثقل وهو كمن السباحة فانه يكون خطاء
العمد وان كان الماء عظيماً وهو مثقل مشرد بحيث لا يمكن السباحة تكون
المسيلة على الاختلاف عند لا يجب القصاص وعندها يجب القصاص **والاصل**
ان القصاص يتعلق بالعمد المحض لا بالخطاء ولا بشبهة العمد لانه عليه السلام
قال لا تؤد الا بالسيف والنص معلول اجماعاً حتى نقدر الى الثواب والنجاة
انه لم يرد به عين السيف وانما اراد به المعنى المطلوب منه واختلفوا فيه فقال
معناه ما لا يطبق البينة احتماله فيهلك جرحاً كان او لم يكن وقال ذلك المعنى
هو الجرح الذي يضر البينة ظاهراً وباطناً ثم العمد ما يتعمد ضربه بسلاح
او ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء او كالمجدد من الخشب وليطة القصب
والمرق المحرق والناوشة العمدان يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما اجترأ
بمجرى السلاح عنده وعندها هو ان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً كالقتل بالسوط
والعصا الصغيرة **قوله** فللوي نعلمها اي فعل القتل والقتل هذا اذا كان

كان عدي

142
كانا عديين ولم يتخلل البر بينهما وهو قيل اضافة الجنس الى النوع فان
تخلل بينهما برئ يعتبر كل فعل حتى لو كانا عديين للوي القتل والقتل وان كان
خطاين يجب دية ونصف دية وان كان احدهما عمداً والآخر خطأ
فان كان القتل عمداً والقتل خطأ يجب في اليد القصاص وفي النفس الدية
وان كان القتل خطأ والقتل عمداً يجب في اليد نصف الدية وفي النفس
القصاص وان لم يتخلل بينهما بر فان كان احدهما عمداً والآخر خطأ يعتبر
كل فعل جناية على حدة فيجب في الخطاء الدية وفي العمد القصاص وان كانا
خطاين يعتبر لكل جناية واحدة بالاختلاف فيجب دية واحدة وان كان عديين
فهو موضع الخلاف عندها يقتله ولا يقطع وعنده هو باختيار ان شاق قطع
وقيل ان شاق قتل ولا تعتبر احدى المحلتي وتقدره هو الظاهر **والاصل**
ان اجمع بين الجراحات واجب ما يمكن لان القتل يقع بضر با غالباً
واعتبار كل ضربة يودي الى الجرح الا ان لا يمكن اجمع بان يختلف حكم الفعلين
او يتخلل البر لانه قاطع للسراية ثم قال لا يمكن اجمع هنا لتجاسس الفعلين وعنده
تخلل البر قصار كما اذا كانا خطاين وقال اجمع متقدر للاختلاف بين
الفعلين لان الطرفين خلق وقاية للنفس كالمال وكان القتل فحاشاً للقتل
والقصاص يعتمد المساواة في الفعل لانه جرح والفعل وذلك بان يكون القتل
بالقتل والقطع بالقطع بخلاف الخطا لانه موجب الدية وهي بدل المحل

والمقتول واحد وهذا جماعة قتلوا رجلاً خطأ أنه لا يجب على الكل الدية
واحدة ولو أن جماعة قتلوا رجلاً عمداً قتلوا جميعاً به **أما** فلا تأخذ بقتل
قتله به وإرادته استيفاء القود **ومررت** ما ذكر في المبسوط **الابن**
إذا أدى دم أبيه على رجل وأصوم غائب فأقام البيعة على أنه
قتل أباه عمداً فإني لا أقبل ذلك منه وأحبس القاتل فإذا قدم الغائب
كلفته أن يعيد البيعة والضمان في نكحته وأخوة وخصومتها يرجع
إلى حاضر الضمير في إعادة يعود إلى الغائب لأن معنى قوله فان يعيد
الأخ الغائب وهو إضافة المصدر إلى الفاعل فان قلت كيف يرجع هذا
وقد ذكر في الترخ كلفاً جميعاً إعادة البيعة إذا قدم أصوم قلت ذكر في
الهداية وشرح الجامع الصغير والمبسوط أن الغائب يعيد البيعة وتأويل
ما ذكر في الترخ أنها يعيد أن لكن لأجل الغائب وتحتل أن يعود الضمير إلى
الحجة على تأويل البراءة كافي قوله شعر والقائم المهدى يكفها وقوله ما
هذه الصوت فبما لم يرد في تحوي أن يجوز عكس **والأصل** أن البيعة
متى أقامها من هو خصم لم يجب إعادة لها بعد ذلك كما إذا أدى القاتل خطاء
وأقام على ذلك بيعة وأصوم الأخر غائب فانه يقضي بجميع الدية على عاقلة
القاتل فإذا حضر الأخ الغائب لا يكلف إعادة البيعة وكذلك أهل الورثة
إذا أثبت على رجل ديناً لأبيه وباني الورثة غيب ثم حضر ولا يكلفون
البيعة اتفاقاً قال القصاص حق الميت كالدية بدليل أنه يرجع عفو
ولو أنقلب مال يقضي ديوناً منه وكل واحد من الورثة ينتصب خصماً
عن الميت

عن الميت فيما يثبت له وعليه وقال هو حق الورثة ابتداءً ولهذا لو
عفا ورث المجرم عن القصاص قبل موت المورث صح عفو وكل واحد
من الأصوين لا يصلح نائياً عن صاحبه في اثبات حقه بغير وكالة منه
لخلاف الخطأ لأن موجبه المال وهو حق الميت وكل وجه **قوله**
أيهم أي الولي والشهود ولو كان القتل خطأ يرجعون على الولي إجماعاً
لهذا ذكر بعد القصاص وهذا لأنهم لما ضمنوا في فصل الخطأ صار المال الذي
أخذ الولي دية حقهم وملكهم لأن المضموناً مملوك عند أداء الضمان وإذا صار
ملكهم بالضمان فلمهم أن يطالبوه به والأصل أن كل من وجب الضمان عليه
يفعله لا يرجع على غيره وكل واحد من الولي والشهود مواخذ بفعله فلا
يرجعان على غيرهما **ومدخل** إحصير أي للصلوة عليه والتقدير لا يستيفه
حتى لو فعل ذلك لحفظ يضمن ما تلف به وإخلاف فيما إذا فعلها بغير إذن
أهل المحلة فان فعل ذلك بأذنهم لم يضمن لأن فعل غيرهم بأذنهم كفعلهم
بأنفسهم وقيد بمسجد غير لأنه إذا كان من أهل ذلك المسجد لا يضمن إجماعاً
والمسلتان في البراءة في شرح الطحاوي **ضامن** القيد أي إذا عطب به
إنسان **والأصل** فيه أن المباحة تقيد بشرط السلامة كالمروءة في الطريق وهذه
الأفعال مفضضة إلى أهل المسجد لا إلى غيره الأبرياء غير أهل المسجد لو
فعل شيئاً من ذلك كان لأهل المسجد أن تمنعوه عنه فكان فعل هذه الأشياء
لأهل المسجد مطلقاً غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم مباحاً مقيد بشرط السلامة

وتقصد الطاعة لا ينافي الغرامة كما اذا وقف في الطريق للمأطاة **ومن** يتم فيه
الكناية يرجع من حيث الظاهر الى مسجد عظيم وليس كذلك فقد وضع المسئلة
في الترجيح والهداية في مسجد حية وذكر في الايضاح وسائر شروح الجامع الصغير
في المسجد مطلقا فيحمل عليه وقد صحت الرواية انه اذا كان في مسجد غيره يضمن
اتفاقا ثم ذكر الخلاف فيما اذا جلس للحديث في النظم وشرحه وكذلك في الجاه
البرقاني وشرح الطحاوي والايضاح والهداية وذكر في الجامع لفخر الاسلام
والصدر الشهيد رحمهما الله اذا جلس رجل من اهل العشيرة في المسجد للحديث
فقطب به رجل ضمن بالاجماع لانه غير مباح له وان كان في الصلوة لا يضمن بالاجماع
قال العبد الضعيف غفر الله له يحتمل ان يكون هذه الرواية فيما اذا جلس لكلام
محظور لدلالة التعليل وما ذكر في النظم وغيره لكلام مباح بدلالة انه ذكر في
الجامع البرقاني الجلوس في المسجد للحديث ما ذون شرعا لان اهل الصفة كانوا
يلزمون المساجد وكانوا ينامون ويتكلمون ولهذا لا يحمل لاحد منعه فيعطب
المروءة بضم الما ونحو المصنف كانه جعله استينافا والوجه الكسر للعطف
والاصل ان المساجد بنيت للصلوة ولهذا لو دخل رجل ولم يجد فيه موضعاً يقبل
فيه وثم رجل جالس له ان يزعج وقضية هذا ان يضاق غير الصلاة من الافعال
بالتقدي وان لم يضمن بالتقدي فلا اقل من ان يكون مقيداً بشرط السلامة كما
في الاوضح **من** مات في غير طريق غدا يوم عجم اذا كان يأخذ بالنفس معناه
انه مات من حيث الغم لا من حيث السقوط ونصبه لانه حال او تميز او **مفعول**
له **فما** على الحافري غزاه شي اسم ما والخبر الجاء والمجرور وغزاه ما تبين
والاصل فيه ان الحكم انما يضاق الى العلة او الى علة العلة ولا يضاق الى غير

الا اذا كان

الا اذا كان سبيل في معنى العلة او شرطاً في حكم العلة لحفر البئر لان السقوط
اصنف اليه اذا الارض كانت متمكة مانعة عن النقل وحفر البئر ازالة
للمانع وهنا التفت لم يحصل السقوط بل من الغم فلا يضمن **عبد** جني لمفلس اي
عبد لمفلس جني **فداه** من الاسراي استنفذه منه بمال **علي** دفع البدن اي
بدن العبد **والاصل** في جنات العبيد ان رقبتهم يصير جزءاً الا ان يشاء
المولي الفداء فيصير عابداً الى الابد وهو الدية عند اي حنيفة حتى لا يهلك بالافلاس
وعندهما يصير بمعنى احواله كانه نقل الحق من العين الى الفداء فاذا نوى ماله
بافلاس يعود الى العبد **في الذي** العبد حفري في المحفور الذي حفرة العبد
لانه لا بد من الرجوع في الصلة **اعتق** بينهما اي بين الوقوعين وقد شعر
اي علم المولي بوقوع الاول في البئر التي حفرة عبد ذكر في المغرب **من**
اخذوا بهم اذا اشرك فيها واخذ منها نصيباً وقال الفقهاء فلان تقرب فيه
بالثلث اي ياخذ منه شيئاً حكم ماله الثلث في **ذاك** اي في الدية على تاول
الفداء بقدر الجاني اي بقدر قيمته يعني يشارك المولى الاول فيما اخذ من الدية
فيضرب بجميع قيمة العبد والاول بجميع الدية فيقسم على ذلك حتى لو كان قيمة
العبد مائة دينار يكون لمولى القتل الاول دية الف دينار ولولي القتل
الثاني قدر قيمة العبد مائة دينار فيقسم الدية على **احد** عشر جزءاً ياخذ ولي
القتل الثاني جزءاً من احد عشر جزءاً وذلك تسعون ديناراً وعشرة اجزاء من
احد عشر جزءاً من دينار ياخذ ولي القتل الاول عشرة اجزاء من ذلك وذكر سبعة

وتمتة دنائير وجزء واحد من عشرة جزء من دينار واذا اجتمعت الكل
يصير الف دينار **والاصل** فيه لمن الولي اذا اعتق العبد ومولا يعلم بالجناية لا
يصير مختاراً للفداء واذا علم يصير مختاراً والعبد يصير قابلاً كليهما وقت
الحضر لان الاصل ان يتصل المسبب بالسبب ولا يمكن الوجوب للجناية الثانية على الولي
ولا يمكن الوجوب للجناية الثانية على الولي فيشارك الاول فكيف قال انه اعتقه وهو
يعلم باصداق دون الاخر فصار مختاراً للفداء في حق من علم به وعليه نصف القيمة الذي لم يعلم
وما جني الغصب اراد بالغصب المقتصوب عرف بقوله جني وعلم انه عبد بقوله مولا
وما جني على الغاصب اي جناية واجنانية وان لم تذكر لكن عرف بقوله وما جني والحال فيما اذا
جني على مولا اجنانية موجبة للمال بان قتله خطأ او تلف ماله فيضمن الغاصب القل
من قيمة المقتصوب ومن الارش اما اذا كانت الجناية موجبة للقود يقتل العبد
تصاحباً لمولاه وكذا اذا اراد بالجناية على الغاصب ما يوجب المال فقتل هو
فلا يخاطب للمولي بالدفع او الفداء عند ما يخاطب كذا ذكره صاحب المحيط
فيه لمن جناية المملوك على المالك هو دلالة لا يجوز ان يجب للمولي على عبده ضمان
انه اعتبر المال لان الغاصب يملك بالضمان وكانت جنايته عليه هدرًا على غيره
معتبرًا وهما اعتبر الحال **فان** قلت يشك كل علم مدعيه بجناية الرهن على الرهن فانها
هدر في نفسه وماله بالاجماع **فان** الرهن بقي على ملك الرهن فاذا هلك ملك
ملكه حتى يكون الكف على من وكانت جنايته عليه جناية على مولا اما المقتصوب
اداء الضمان يصير ملكاً للغاصب مستنداً الى وقت الغصب وكانت جنايته على المقتصوب

جناية
مكرر

منه جناية على الاجنبي فيكون معتبرة مدبر **فان** الى اخر قيد به لانه اذا كان قنًا
ورفعه اليولي اجنانية لا يكون لولي الجناية على المولي سيداً جاعلاً لكن ياخذ نصف
العبد المولي الاول وقيد بعدم القضاء اذ لو دفع القيمة الى الاول بالقضاء لا سبيل
لولي القتل الثاني على المولي بل يرجع على ولي المقتول الاول فيكون تلك القيمة
بينهما نصفين ولو كان بغير قضاء فهو على خلاف وهذا اذا كانت قيمته وقت
اجناتيه سواء فان كانت فخلقة كما لو قتل الاول وقيمتها الف وقتل الثاني وقيمتها
الفان فالمولي يغرم للثاني الف اخر ثم اولياء الثاني يشاركون الاول في تلك القيمة
فيقسمون بينهم فالاول يضرب بعشرة الآف والثاني يضرب بتسعة الآف
فيقسم الآف على تسعة عشر سهماً فما اصاب عشرة اسهم فهو الاول وما اصاب
تسعة اسهم فهو الثاني وان كانت قيمته وقت قتل الاول الفين وحين قتل الثاني
الف لا يغرم المولي شيئاً فالالف ينقص به اولياء الاول والالف الاخر يقسم
بينهما على تسعة عشر سهماً فما اصاب عشرة اسهم فهو الثاني وما اصاب تسعة اسهم
فهو الاول وهذا كله اذا دفع القيمة الى الاول ولم يكن الجناية الثانية موجودة
فان دفع الى الاول واجنانية الثانية موجودة فان دفع بقضاء فهو ما ذكرنا قبل
هذا سواء وان دفع الى الاول بغير قضاء فان اولياء الاخر هم هنا بالخيار بين
ان يرجعوا على المولي وبين ان يشاركوا المدفوع اليه بالاجماع كذا في شرح

الخطا ثم **ابا** ثانيا اي اهلك ثانيا خطاء والاصل قد مر في الصلح **الخطا** لغة
في الخطاء كالحذر والحذر فالاول والثاني في محل النصب والثالث مرفوع بالابتداء
وابنان له هن الحمله خبر وابن عفا حمله اي ابن منها عفا وثالث قيمته مبتداء والحار
والجور المقدم عليه خبره فان قلت لم يعرف ان الثلثين لولي الخطا قلت القيمة بينهما
وقد تعين نصيب احدهما بالثالث ثبت ضرورة ان الثلثين للآخر كما ان بيان نصيب
المضارب بيان للنصيب رب المال كما عرف في اصول الفقه في بيان المضارب والآن
قوله والباقي لداي جمع الى المذهيبي اي وباقي القيمة لعبد الثلث عنده وهو الثلثان
وبعد الربع عندهما وهو ثلثه اربعه ثم **اعلم** ان القسمة عنده على طريق العول
المولي قيمته المدبر ويقسم بينه ولي الخطا وبين غير العاني بطريق العول
ثلثاها لولي الخطا وثلثها لغير العاني لان حق غير العاني في نصف العبد وحق ولي
الخطا في كل العبد فيجعل كل نصف سهمها فصار حق ولي الخطا في سهمين وحق غير
العاني في سهم فيقسم بينهما اثلثة اذ قال يقسم ارباعا بطريق المنازعة فيقسم النصف
لولي الخطا بثلثة منازعة واستوت منازعتهما في النصف الآخر فينصف فيكون
لولي الخطا ثلثة ارباعه وربعه لغير العاني وفي **الكتب** انتاخر مسيلة من هذا
النوع في ثلاث منها اختلفوا على هذا الوجه احدهما هن والثانية ما ذكر في
الصغير عبد لرجل قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطا ولصاحب العبد وليان فعفا
احدهما فان فراه المولي فراه تخمة عثر الفا تخمة الاف لولي العبد الذي لم يعف
وعثره الاف لولي الخطا وان دفع العبد اليهما دفعه اثلثة فاعطى بطريق العول
الثلث لغير العاني والثلثان لولي الخطا وان دفع العبد اليهما دفعه اثلثة فاعطى بطريق

وقال يرد على

وقال يدفع اليهما ارباعا بطريق المنازعة على ما ذكرنا والثالثة ما مر في المادون
بينه وبين المراء ماذون ولي الي اخر وفي ثلث منها اختلفوا على عكس هذا
احداهما سيلة الدار التي موت في الدعوى والثانية اذا اوصى بجميع ماله
لاسان ونصفه لآخر فاجازت الورثة عندها يقسم بطريق العول
يقسم بطريق المنازعة والثالثة اذا اوصى لعبد لسان ونصفه لآخر
يقسم عندهما بطريق العول وعن طريق المنازعة وواحد منها اتفقوا
انه يقسم بطريق المنازعة وهي ان فضولا باع عبد انسان من رجل فضولا اخر
باع نصفه من آخر واجاز المولى العقد فالقسمة نزاعه عندهم ذكرنا في اجماع
ومن منها اتفقوا انه بطريق العول احدهما اذا قتل عبد رجلا خطا وبقاء
عين آخر خطا ودفعه المولي قيمته اليهما فالقسمة عولية وكذا المدبر اذا قتل
رجلا خطا وبقاء عين آخر ودفعه المولي قيمته اليهما فالقسمة عولية
وكذا اذا مات رجل وترك الف والاربع الف والاربع الف فان قالوا للمتركة
تقسم بينهما بطريق العول كذا الثلث اذا اضاف عن سهم اصحاب الوصايا بان اوصى
بثلث ماله لرجل وربع ماله لآخر وسدس ماله لآخر ولم يحجز الورثة ورجعت
الوصايا الى الثلث يقسم الثلث بطريق العول بينهم وكذا التركة اذا اضافت عن
سهم اصحاب الفرائض يقسم بطريق العول **والاصل** عندهما ان الحق متى كان ثابتا
في العين على سبيل الشيوع فالقسمة ضربية كحقوق العرقاء لان حق كل واحد ثابت
من كل وجه اذ لا يباين في اسبابها ومتى كان الحق ثابتا على سبيل التمييز كانت القسمة

تراجع في المسائل الثلاث الاول وجد حكم شرعي بين هذا النصفين ^ع ^{الآخر}
وهو العفو في المسلمين الا وليس وسقوط الدين في نصفه في مسألة
المأذون فصار كل نصف كان عين فيسلم احد النصفين لصاحب الكل والنصف
الآخر مشترك بينهما وصار كسيلة الجامع بخلاف المسائل الثلاث الاخر فانه
لم يوجد دليل يميز احد النصفين عن الآخر فان بينة معي النصف
توجب بثوت حقه في نصف الدار شايئا وما من جزء منها الا ^{بينته}
توجب استحقاق نصفه فيجب قسمة كل جزء بينهما على قدر حقه ^{والاصل}
عنده ان الحقوق اذا كانت في الذمة فالقسمة عوليه اذا لا يضابق
الذمة ان كانت الحقوق ثابتة بسبب مضاف الى العين لا في الذمة وضاق
العين عن الوفاء بها فالقسمة تراجع لتضابق المحل في المسئلة الاولى
من الثلاث الاول لاحق لاولياد اجنابية في قيمة المبرر اغنا حقه في بدل
الملف وهو دية كل القتل ونصف القتل الا انهم يستحقون النصف ^{في}
قيمة المبرر وكانت القيمة فارغة عن حقوقهم الا ان حق احدها ^{الآخر}
وحق الآخر اقل فيستحقون بقدر حقتهم وصار كسيلة دين الا في ^{والا}
ومسائل الموارث بخلاف المسائل الثلاث الاخر لان في سيلة الدار البينة
اوجبت استحقاق عين الدار ونصفها فلا حق لصاحب النصف فيما وراد النصف
وكذا في الوصية بنصف العبد وبكله وبخلاف الوصية بالثلث والربع لانهم ^{نصف}
الشيء بعينه كذا في الجامع البرقي والزيادة والاسرار وخير ما والله الحكم

لملكه اجنابية

كتاب
اجنابية ما تجنبد من سرائر تحوته تسمية المصدر وفي عرف الفقهاء هي اسم لفعل
محم طاقع في النفوس او الاطراف فانهم خصوا الفعل في المال باسم الغصب والسرقة
كذا في المبسوط والقتل اسم لجرح موثر في اذهاق الحيوة **قوله** في علته اي في مرض
موت وهو طرف اعتقه والمراد قتله خطأ عن ذلك ببيان السعاية والدية اذ في القصاص
لا السعاية ولا الدية **قوله** لنقص حقه يعني ان العتق في مرض الموت وصية الوصية
للقاتل باطلة بالحديث والعق بعد وقوعه لا يقبل النقص حقيقة فيجب نقصه معني يرد
قيمه من القيمة **قوله** في قيمته منقل بيعي **والاصل** فيه للمكاتب اذا قتل
مولا فعليه الاقل من قيمة ومرا الدية والمستعني بمرا لة المكاتب عنده فيجب قيمة
واحدة نقضا للعق الذي هو وصية وقيمة اخري بالقتل وعندها هو مودون
فيجب عليه قيمة واحدة اذ الوصية لعنته ويجب الدية على عاقلة بالقتل وعاقلة
عاقلة مولا والمسئلة الثانية مبينة على هذا الاصل ايضا وكان يستعني اي لا
يخرج من الثلث بان مات مولا ولا مال له غيره **قائمة** المقتول في مكان اي ^{قائمة}
مقتول وجد في مكان والقائمة هي المين يقسم على اولياء الدم وذكر في شرح ^{الحل}
الصغير الدية وقال فيها هي على عاقلة البايع عنده وعلى عاقلة المشتري عندها
قوله على السكان اي على الباحة لانها اذا لم يقبض كل البايع ذا اليد
وهي باصلية بخلاف المودع والمستعير لان يد المالك ليست باصلية **ما ذكره** انث
الضمير بناويل الدار **الكا** ذكره بناويل الحلف **والاصل** ان الدية انما
وجبت باعتبار ترك الحفظ فقالا انما يغيب الي ترك الحفظ من جعل الشرع

اليه الحفظ وحفظ الشيء انما يكون بملك الرتبة وهو قول القدر على الحفظ
حقيقه باليد لا بالملك فلا يعتبر الملك مع وجود اليد فيما اعتبر الملك ان
وجد والا يتوقف على قرار الملك **ثلاث** على تاديل النفس بلا اذن اي
من الشر يكتفي بقيد به لانه لو كان بلا اذن لا يصف لانه لا يكون نقديا
هوك يهوك هويا سقطا من حوزة اي سقطا منها وتلف بشر قيد به للنظم
او لكونه اصلا لا شيئا اولان الدية تختص به كان على الحافز اي على عاقلة
الحافز بطريق حوزة المضاف بفعلته الفعل للراة والفعل للهبة
والاصل فيه ان التلف اذا كان بتقل مقدور لقيم الضمان في التلف الحاصل
بالمثل بمقدار التقل كمن استاجر دابة ليحمل عليها كرا من حنطة فحمل عليها
كرا ونصف كرا فنفتت الدابة قالوا ايضا المتاجر ثلث قيمة الدابة ثم ههنا
في مسيلة اكفر سيب التلف عمق مقور لا اصل الحق فوجب قسمة الضمان
على مقدار الحق وثلث الحق الذي في ملكه غير معتبر والثلثان معتبر فيضمن
وقالوا الاصل ان النفس اذا تلف بثلاث جنابات من وحو وكانت الجنابة منها
غير معتبرة واجنابتان معتبرتان فجعلت الجنابتان جنابة واحدة كمن جرح
رجلا جراحة باذنه وجراحاتين بغير اذنه ومات من ذلك فانه يعتبر
الجراحتان اللتان حصلتا بغير اذنه جراحة واحدة حتى ضمن التلف
وصار كان النفس تلفت بجنايتين لا غير فكذا في مسيلة البعير النفس
تلفت بثلاث جنابات من واحد جنابتان منها معتبرتان وهو الحافز
في نصيب صاحبه لانه حفر في نصيبهما بغير اذنها وفي نصيب الحافز
غير معتبر وصار كان تلف بجنايتين لا غير **لو كان** بين الرمي اي بين

لواجم

رمي السهم الي عبد والوصول اي وصول الرمي وهو السهم الي العبد يعني رمي
الي عبد سهما فاعتق المولى العبد ثم وقع السهم به ومات فعلى الرامي قيمته
المولى وقال عليه فضل ما بين قيمته مرميا وغير مرمي فينظر الى ان قيمته
غير مرمي كم هو وبعد ما رمي اليه قبل ان يصيبه قيمته كم هو فيضمن
فضل ما بينهما حتى لو كانت قيمة العبد خمسين دينارا قبل الرمي وبعد ما رمي
اليه صارت عشرين دينارا ووجب قور التقضان للمولى وهو ثلثا ثون دينارا
فا القيمة ما للثمن ثم ذكر هنا وفي شرحه وشرح الطحاوي قول الرامي
مع قوله محمد رحمه الله وذكر في سائر شروح الجامع الصغير والهداية
قول الرامي يوسف مع اي حنيفة رحمه الله **وان يقع** بينهما اي بين الرمي والوصول
والاصل فيه ما قال شيخنا رحمه الله ان لا اعتبار لوقت الرمي بالاجماع وقيل
الاصل فيه ان ابا حنيفة يعتبر وقت الرمي وما يعتبر ان وقت الاصابة قال صاحب
المحيط بعض مشايخنا فلو ان الخلاف بناء على هذا الاصل وليس كذلك بل العبرة
لوقت الرمي في حق الضمان عند الكل فقد نفي محمد رحمه الله ما يلبس في باب الصيد
في الزيادات على هذا الاصل من غير ذكر الخلاف وتجب ان يكون كذلك لان
الضمان يجب بالجنابة وانما يصير الشخص جانيا بفعل يدخل تحت اختياره
وهو الرمي دون الاصابة ولهذا لو كفر بعد الرمي قبل الاصابة صح وكذا
يعتبر حالة الرمي في حق حله الصيد حتى لا تختم برودة الرامي بعد الرمي

وإذا كان الاعتبار لحالة الرمي وهو عبد حفيظ يجب قيمته وفي المسئلة
 الثانية المرمي اليه في تلك الحالة متقوم فان فقد رمية موجبا للفتك
 لكن لم يجب القصاص لانه لا عصمة له وقت الموت وتام الجناية بانقاله
 بالموت فيصير ذلك شبهة في حق اسقاط القصاص وها ساعدة على هذا
 الاصل الا انها شرط لوجوب الضمان بقاء التقوم زمان الوصول وحده
 رحمه الله يقول في المسئلة الاولى ان توجه السهم اليه اوجب اشرافه
 على الملاك فصار كجرم حله به ولو جرحه ثم اعتقه مولاه لا ينقطع
 السراية اي سراية جنايته ولم يضمن دينه ولا قيمته وانما يضمن الثمن
 لان بالعق يتبدل المتيق وتبدل المتيق يقطع السراية لان ذلك متكررة
 تبدل المحل وتبدل المحل حقيقة لا يتحقق السراية **او ادب** الابن الي
 اخوه الخلاف في التاديب بالضرب المعتاد اما في غير المعتاد يضمن
 اتفاقا من الدخيرة وهذا اذا ضربه للتاديب لا للتعليم اذا ضرب
 للتعليم غير مضمون عنده ايضا من الدخيرة لان العلم اذا ضربه للتعليم لا يغير
 اذن الاب يضمن وباذنه لا يضمن اجماعا فكيف يضمن الاب بالضرب للتعليم
والاصل فيه ان كل مباح مقيد بشرط السلامة والتاديب وان كان واجبا
 عليه لكن ذلك يحصل بالتعديك والتهديد فلا يكون الضرب ماذونا فيه
 مطلقا

الخنثي

الخنثي من يكون له آلة الرجل وآلة النساء شكل حاله متبع مباله ان
 بال من مبال الرجل فهو رجل حاله فهو ذكر وان بال من مبال النساء فهو انثى
 وان بال منها ينظر الى الاسبق وان استويا في السبق قال ابو حنيفة رحمه الله علم في
 هذا وقال يعتبر الاكثر فاذا استويا في اكثر قالوا جميعا لا علم لنا بذلك وهذا
 كله ما لم يبلغ فاذا بلغ فانه يظهر له العلامة لا محالة كالحيضة والاختلاف
 من جهة الذكر او الحيض ونحو من الثديين الكل من شئ **الطحاوي قوله**
 يولد منها اي مطلقا بحيث لم يسبق احدها الاخر اذ لو سبق البول
 احدها كان بايلا من احدها في وقت من الاوقات فلا يكون بايلا منها
 في ذلك الوقت وقوله لا يعلم جولة المسئلة والاصل قد مر في الدعوي

الوصايا يا ميم
 الا يصا طلبك الشئ من غيرك ليفعله بعد موتك والوصية في الشرع
 عبارة عن تملك مضاف الى بعد الموت يقال اوصي الى فلان اي جعله
 وصيا ووصي لفلان بكذا اي جعله موصيا له **الاقرب** اولي
 اولي مبتدأ وخبر اي الاقرب منهم اي من المحارم وما في ذلك هي اشارة
 الى الاقرباء وهي جمع القريب كالا صغيا والالف واللام فيه العهد او
 يكون زايين لانه لو كان جسا لبطلت اجمعية كما عرفت اعلم ان في وصية
 الاقرباء والا اقارب يعتبر ابو حنيفة اجمع لا استحقاق الطاعت باعتبار اللفظ

واقله اثنان حتى لو كان ولدا استحق المصنف دون الكل لان الوصية
اخذت الميراث والجمع المذكور فيه اثنان ويعتبر الاقرب فالاقرب كما
في الميراث وتعتبر المحرمية ويستوي فيه الكافر والمسلم والذكر والانثى
والحر والعبد والصغير والكبير وعندها يدخل في الوصية كل قريب
ينسب اليه من قبل الاب او الام الي اقصى اب له في الاسلام يستوي
فيه الاقرب والابن والعبد والواحد والجمع والمسلم والكافر وهل يشترط فيه
اسلام الاب الاقصى قبل بشرط وقيل لا بشرط ولكن بشرط ادراكه الاسلام
حتى ان علويًا لو اوصي لذي قرابة فمن شرط الاسلام يصرف الوصية
الي اولاد علي رضي الله عنه لا الي اولاد ابي طالب ومن لم يشترط الاسلام
يصرف الي اولاد ابي طالب فيدخل فيه اولاد عقيل وجعفر ولا يدخل فيه
اولاد عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام فانفقوا علي
اشتراط القرابة وعدم الوراثة وان لا يكون والد او ولدا والاختلاف
في اعتبار الجمعية والمحرمية والاقرب فالاقرب قتلت متفق وثلاث
مختلف كذا في الزيادات ومبسوط شيخ الاسلام والايضاح والاشرار
والهداية وغيرها وذكر في المبسوط لشمس الائمة السرخسي وشرح المنقولة
ان الاختلاف في المحرمية واعتبار الاقرب فالاقرب محتمل وغيره من

في جملة

غيره من

مرعي اجماعًا فان قلت هل في النظم اشارة الى ما ذكرت من الاوصاف قلت
نعم نعرف فيه شرائطه المخصوصة بذلك الوصية فالمحرمية والعدد والقرابة
بقوله محرمات لانه محمول علي القرابة وهو يتضمن الموضوع فيعرف منه
القرابة وعرف ان المحرمية والعدد منه ظاهر بقوله الاقرب فالاقرب
اولي وما في ذلك ابن اواب يعرف الامران الاخوان وعدم الوراثة
غير تحضه هذه الوصية وعرفت الشرائط المختلفة فيها من البيت
الثاني في قوله واكتفى بواحد يعرف الاختلاف في الجمع بقوله وتويا
بين جميع الاقربا يعتبر الاختلاف في المحرمية والاقرب فالاقرب يعرف
ايضًا ان ما سوي المذكور في هذا البيت غير مختلف فان قلت هذا
يستقيم علي رواية الزيادات لا علي رواية المبسوط لشمس الائمة واخصر
والمختلف قلت بل يصح علي الروايات كلها فمعنى قوله واكتفى بواحد
اي بالقرابة دون المحرمية او بالجمعية دون المحرمية ويحتمل ان يكون
في المسئلة روايتان فذكر في النظم احوال الروايتين وفي شرح الاخرين
نوع في الزيادات والايضاح فقال اذا اوصي لاقارب وله عمات وخالات
ثالث للعين عند اعتبار الاقرب كما في الارث وعندها بينهم اربعًا
وان كان له عم وخالات فللعمة نصف الثلث والنصف للخالات لانه يعتبر العدد
فيكون للواحد النصف وبقي النصف لا يحق له اقرب من الخالين فكان لهما
وعندها يقسم بينهم اثلاثا ولو كان له عم واحد لا يستحق له الا النصف وعندها

يستحق الواحد اجمع كذا في الاسرار **والاصناف** ان المطلق ينصرف الي
الكامل وهو الاقرب والمحرم لان غير المحرم والابعد ليس بقريب من وجه
حتى لا يستحق الصلة ولا يحرم النكاح وقال المطلق بجوري على اطلاقه
وهو شامل لكل **وان** يكن اوصي الي اخوة الاصل في هذه المسئلة ان الموصي له
ياكثر من الثلث عند عدم الاجازة لا يضرب الا بالثلث عند فادالم يحزن
الورثة كان ثلث المال وهو سمان بينهما نصفين لكل واحد سهم لان
اصل المسئلة ستة لانها اقل تخف له ثلث ونصف وعندها يقسم على
خمسة اسهم سمان لصاحب الثلث وثلاثة اسهم لصاحب النصف لان
عندها يضرب بجميع ما اوصي والبطلان حيث لا يستحق الا من حيث
الضرب وحالهما عند عدم الاجازة كما لهما عند الاجازة فيما وراء
الاستحقاق وعند الاجازة يكون لصاحب النصف نصف الستة ثلاثة
ولصاحب الثلث ثلثها سمان والباقي للورثة فعند عدم الاجازة يجعل
ثلث المال على قدر سهام الوصية فيكون مجموع المال خمسة عشر ثلثة
وهو خمسة للموصي لهما على الثلث والاثني وثلثاها وهو ثلثة للورثة
فان قلت الست قلت في الزيادات في المسائل المعروفة من الثلث اذا
ضاق عن سهام اصحاب الوصايا فالقصة بطريق العول عندهم وهذه المسئلة
غير ذلك قلت ليس كذلك لان الوصية بالنصف تنفذ ولو اوصى بالورثة
لفظاً ومعنى فيطلب لعدم اجازة ثم من با واستحقاقاً والوصية بالربع والثلث
لم يتنا ولو اوصى بالورثة لفظاً فصار كالوصية بالدرهم **قوله**

نشر

ثلث اجد قيد به لانه لو اوصى بثلث دراهمه وهي ثلاثة او بثلث
عقده او بثلث ثيابه وهي من جنس واحد والمسئلة بحالها كان له جميع
ما بقي اتفاقاً ولو اوصى بثلث ثيابه وهي اجناس مختلفة فهلك ثلثها
كان له ثلث ما بقي اجماعاً والاختلاف في مسيلة الرقيق بناءً على ما تقدم
ان قسمة الرقيق جبراً لا يجوز عندها لانها كالا جناس المختلفة وعندها
يجوز والدور مثل الرقيق وقيل قولهما في الرقيق والدور كقوله والبناء
لا يصح لان عندهما القافي بجهتد وجمع ويدون ذلك بتعذر الجمع كذا
في الايضاح والهداية فعلى هذا ينبغي ان يكون فالاقسام في الرقيق ابطلة
بالقاء لتفسير تعليل كما مر في قوله فليس يستخلف في النكاح وهو منقول
عن المصنف ايضا والاقسام تجوز بالرفع والنصب كما في قوله تعالى سورة
النساء والقر قد رنا **والاصل** فيه ان المال المشترك اذا هلك يهلك على الشراكة
اذا كان احقان على السواء كما لو كانت الشركة في الاغنام بين الورثة
واصحاب الوصايا اما اذا كان احد الحقين راجحاً على الاخر فالحلاك يصرف الي
الرجح لا الي الراجح ما امكن كما لو قال كان في ترك الميت دين ووصايا
وميراث والمال يفي بذلك كله ثم هلك بعض التركة فالحلاك يصرف الي الرجح
وهو حق اصحاب الوصايا والورثة لا تصرف الي الدين لان الدين مقدم على
الوصية والميراث وكذا الهلاك في باب المضاربة يصرف الي الزم الذي هو
بيع لا الي راس المال وهو اصل وكذا ههنا حق الموصي له مقدم على حق
الورثة قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين اخذ حق الوارث من

الذي

عن الدين والوصية فاذا ورد الهلاك يصرف الي التبع والمخرج ما امكن
وقد امكن متى كان المال المشترك بين الورثة والموصي له مما يقسم ويجمع
نصيب الشريك في بعض ذلك المال دون البعض كالمكيل والموزون والغنم
والتياب من جنس واحد الا يري ان الموصي له اذا طلب القسمة من القاضي
حال قيام الغنم واكتظمت واي الورثة كان للقاضي ان يقسم ويجمع نصيب
الموصي له في خثرة اغنام منها باعياها فاذا امكن هذا حال قيام الملك
كله امكن حال هلاك البعض بخلاف ما اذا كان الموصي به شيئا لا يقسم
حيث لا يصرف الهلاك الي نصيب المورث حقه ويجعل القايم كله للمقدم
حقه لان عندل لقيام لا يقسم القاضي جبرا بان يجمع حق احدها في
طائفة وحق الاخر في طائفة بل يقسم كل عين على حدة فكذلك في حالة الهلاك
لم يمكن ان يصرف الهلاك الي المورث حقه فجعلنا ما هلك هالكا على الكل وما
بقي باقيا على الكل كذا قرره شيخ الاسلام وصاحب المحيط رحمه الله
الموصي له الي اخره قال في شرح الطحاوي لتفسير الوصية بالعتق ان يوصي
بعتق هذين العبدين قيمة احدهما الف وقيمة الاخر الفان ولا مال لغيره
فان اجازت الورثة لعتقان معا وان لم تجز الورثة لعتقان من الثلث
وثلاث ماله الف الثلث الذي قيمته الف فيعتق منه هذا القدر مجازا وهو
ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث ويبيع في الباقي وهو الثلثان وهو ستمائة
وسنة وستون وثلاث درهم والثلثان الذي قيمته الفان فيعتق منه هذا القدر
بلا سعاية

بلا سعاية وهو ستمائة وستة وستون وثلاث درهم ويبع في الباقي وهو الف وثلاثة مائة
وثلاثة وثلاثون وثلاث درهم فلو كان كاسير الوصايا وجب ان يبي الذي قيمته
الف في خمسين نصف قيمته والذي قيمته الفان في الف وخمسين ثلاثة ارباع قيمته
حينئذ لا يضرب الذي قيمته الفان الا بالالف فوجب ان يكون الثلث بينهما نصفين
وصورة المحاباة وهو المراد ببيع العين ان يكون عبداً فتمطرحها الف وما يتبعه
وقيمة الاخر ستمائة واوصي بان يباع واحد منهما بمائة درهم لفلان والاخر بمائة درهم
فقد حصلت المحاباة ههنا الاحدهما بالف والاخر بخمسين فان خرج ذلك من ثلث ماله
ذكر وان لم يكن له مال غير هذين العبدين ولم تجز الورثة جازت محاباة ثلث الثلث
فيكون الثلث بينهما اثلاثا يضرب كل واحد الموصي له بالالف بحسب وصيته وهي الف والموصي
الاخر بحسب وصيته وهي خمسين فلو كان هذا كاسير الوصايا وجب ان لا يضرب الموصي
بالالف على قياس قوله باكثر من خمسين سنة وستين وثلاثي درهم لان عند الموصي له
ما اكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وهذا ثلث ماله **وصورة** الدراهم المرسلات اي المطلقة
اذا ارسلت والاطلاق بمعنى يقال ارسل البعير اي اطلقه وهو المراد بقوله او بالف
الفلان ان يوصي لاحدهما بالف والاخر بالفين وثلاث ماله الف ولم تجز الورثة
فيكون الثلث بينهما اثلاثا يضرب كل واحد منهما بقدر حقه والموصي له بالف ثلثه
ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث والموصي له بالفين ضعفه ستمائة وستة وستون
والاصل في ان بطلان المتضمن يدل على بطلان ما في ضمنه والضرب يقتضي الاستحقاق

فإذا بطل الاستحقاق لم يصادف المحل لأن المحل نقاد الوصية الثلث شيئاً بطل
ما في ضمنه أيضاً بخلاف مواضع الإجماع لأن لها نقاد الوصية بدون اجازة الورثة
بأن كان في المال سعة وهما يقولان الأصل في هذا الباب رعاية غرض الموصي
وقصد الوصي شيان استحقاق النصف أو الكل وتفضيله على صاحب
الثلث وامتنع الاستحقاق لما منع من التفضيل فيثبت كما في مواضع
الإجماع ثم قوله بالأكثر يحتمل أن يكون صلة الموصي له وعلي هذا يكون الضمير
من ثلثة يرجع إليه ولا يضرب متصل بقوله إلا بالثلث بثلث ويحتمل أن يكون
بالأكثر صلة لا يضرب أي لا يضرب بالأكثر من ثلث المال إلا بثلث وعلي هذا يحتمل
أن يكون الضمير في من ثلثة راجعاً إلى الميت أو إلى ماله ويجوز عود الضمير إلى
مولود غير مذكور كما مر وقد ذكرنا تفسير الضرب في الديات إلا الذي يؤيد
له أن يعتق أي بأن يعتقا وهو استثناء من الموصي له لأنه جنى يتناول المشتق
وغيره فيكون في محل الدفع علي أنه بدل **أوبع** عين بالجر عطفاً على محالان يعتق
لأن الباء مقدرة فيه وهذا لقوله تعالى فاصدق وأكن من الصالحين جزم المعطوف
لأن محل المعطوف عليه مجزوم على اعتبار إسقاط الفاء وكقول الشاعر فاصبح فلان
بأخيال بدلي أي لست مدرك ماضى ولا سابق شأ إذا كان حياً **وقوله**
معاوي أنا بشر فاصبح فلسنا بأخيال والجريد وتقدير الكلام إلا الذي يوصي له
بالعتق أو الذي يوصي له ببيع عين أو الذي يوصي له بالف مطلقه والألف في الأصل
للإطلاق **أوصي** بسيف إلى أخيه أو وصي لآنان بسيف قيمته مائة درهم ولا فرق بين
ماله وله خمائة درهم سوى السيف فلصاحب السدس سدس خمائة ولصاحب
خمس أسلانس السيف سدس السيف بين صاحب السيف وصاحب السدس نصفان

بناءً على أن

بناءً على أن القيمة عند بطريق المنازعة لأن المنازعة وقعت في العين والعين لا يقول
تطابق قول اجتماع في السيف وصيتانه وصية مجمع السيف ووصية ببدل لأن الميت أوصى له
بسدس المال والسيف من جملة ماله فيدخل في الوصية بالسدس جزءاً جعلنا السيف على ستة
لما جئنا إلى السدس ثم نقول لا منازعة لصاحب السدس في السيف فيما وراء السدس فيقسم خمسة
السيف للموصي له بالسيف بقي سهم واحد وهو السدس وقواستوت منازعتهما فيكون بينهما
نصفين فانكسر النصف فضعفنا الستة فصارت اثني عشر سهماً أو ضربنا خمسين النصف
في ستة فصارت كذلك وإذا صار السيف على اثنا عشر صارت الخمسة على ستين سهماً كل مائة
اثنا عشر سهماً فيكون لصاحب السدس منه السدس عشراً سهم فكان جميع المال اثني عشر سهم
وقد نفذنا الوصية في اثني وعشرين للموصي له بالسيف وهو خمسة أسدس السيف
أحد عشر سهماً كله من السيف وللوصي له بالسدس أحد عشر سهم أي سهم من السيف وعشر سهم
من باقي المال أيضاً من السيف وعشر سهم من باقي المال وسهام الوصايا أقل من ثلث المال لأنه
ثلث المال أربعة وعشرون وسهام الوصايا اثنان وعشرون وسهام الورثة خمسون
وهو أكثر من ثلث المال لأن ثلثي المال ثمانية وأربعون وإذا كان كذلك فلا جوة للجارة
الورثة وعدمها وعندنا يقسم السيف بينهما على سبعة أسهم لصاحب السدس سهم ولصاحب
السيف ستة أسهم ولصاحب السدس سدس الخمسة بناءً على أن القيمة عند بطريق القول لأن
الحق ثابت في العين على سبيل الشيوع لا على سبيل التمييز فيضرب صاحب السيف بجميع
ستة أسدس السيف ليقسم على ستة لما جئنا إلى السدس وصاحب السدس بسدس السيف فيضرب
السيف على سبعة وإذا صار السيف على سبعة وقيمته مائة صارت الخمسة على خمسة وثلثين كل مائة

سبعة وليس خمسة وثلاثين سوس صحيح فيجب جميع المال وذلك اثنان واربعون في
 ستة فيصير ما بين اثنين وخمسين السيف من ذلك اثنان واربعون لصاحب السوس
 ذلك ستة والباقي لصاحب السيف وهو ستة وثلاثون وبقي المال مائتان وعشرة فللمولى
 بالسوس سوس ذكر وهو خمسة وثلاثون فصارت سهام الوصايا سبعة وسبعين
 وهو اقل من ثلث المال لان ثلث المال اربعة وثمانون واذا كان كذلك فلا عبرة للجار
 وعدمها فان قلت هل في اختلاف التخرجين فايقة وكانه لا فايقة فيه اذ ثلث المال
 يفضل على سهام الوصايا على المذهبين بنصف سوس الثلث اما على مذهبهم
 الوصايا اثنان وعشرون وثلث المال اربعة وعشرون وسوسه اربعة فنصف سوس
 سمان وهو الفضل واما على مذهبها وثلث المال اربعة وثمانون وسهام الوصايا
 وسبعون فيفضل سبعة وهي نصف سوس الثلث لان سوسه اربعة عشر لان
 الاربعة والثمانين حصل من ضرب الستة في اربعة عشر فنصف سوس يكون سبعة
 مائة **قلت** لا بد فيه فايقة اجمالا وتفصيلا اما اجمالا فلا نعم يقولون سوس
 السيف لصاحب السوس وهو يقول بنصف سوس السيف له ولا شك ان
 الاول اكثر اذ الستة من اثنين واربعين اكثر من واحد من اثني عشر لان الواحد
 من اثني عشر اربعة من ثمانية واربعين والاربعة من ثمانية والاربعة اقل من الستة
 واربعين واما تفصيلا فلا نعم يعطيان لصاحب السوس احدى واربعين لصاحب
 السيف ستة وثلاثين فيكون حقه اكثر بالنسبة الى صاحب السيف وهو يعطى لكل واحد
 منهما احدى عشر **سوي** تبين الباء وقع الواو منقول عن المصنف اي ليعادل مائة
 لانه بقا هذا الشيء لا يباوي كذا اي لا يعادل كذا في الايضاح وفيه لم يعرف هذا
 لا يباوي كذا

لا يباوي كذا **والكان** اوصي مع هذا بثلث المال لاخر فقد اجتمع في السيف
 ثلاث وصايا وصية بالكل وصية بالثلث وصية بالسوس والقيمة
 بطريق المنازعة ولا منازعة لصاحب السوس والثلث فيما زاد على الثلث وهو اربعة
 ثلثا السيف فيسلم لصاحب السيف بقي ثلث السيف سمان ولا منازعة لصاحب السوس
 فيما زاد على السوس وهو السوس ايضا ولصاحب الثلث فيه منازعة فيقسم ذلك
 السوس بين صاحب السيف وصاحب الثلث نصفين فيضقق فصار السوس
 على سمان وجميع السيف على اثني عشر ويقول انكر بالنصف فخر بنا مخرج النصف
 اثنان في ستة فصار اثني عشر سلم لصاحب السيف ثمانية واستوت منازعة صاحب
 السيف وصاحب الثلث في سمان فكان بينهما نصفان بقي السوس وهو سمان
 واستوت منازعة الكل بينهما فيقسم بينهم اثلاثا وليس للسهمين ثلث صحيح فيجب
 اصل المسئلة وهي اثنا عشر في مخرج الكسر وهي ثلاثة فيصير ستة وثلاثين فصار
 السيف ستة وثلاثين ثلثاه وذلك اربعة وعشرون لصاحب السيف وسوسه وذلك
 ستة اسهم بين صاحب الثلث وصاحب السيف نصفان لكل واحد منهما ثلاثة والسوس
 الباقي وذلك ستة اسهم اثلاثا لكل واحد سمان فحصل لصاحب السيف ثلثة وعشرون
 مرة اربعة وعشرون ومرة ثلاثة ومرة سمان ولصاحب الثلث خمسة مرة ثلاثة
 ومرة سمان ولصاحب السوس سمان فاذا صار السيف على ستة وثلاثين وقيمته
 مائة صار كل مائة من اثمانه على ستة وثلاثين فيصير اثمانه مائة وثمانين

الثلاث ثلاثة وذلك ستون ولصاحب السدس سوسه وذلك ثلاثون فحصلت سهام
الوصايا مائة وستة وعشرين وجميع المال مائتان وستة عشر فكانت سهام الوصايا
الكثر من الثلث فان اجازت الورثة تقسم كذلك وان لم تجيزوا فاجعل الثلث على
قدر سهام الوصايا وذلك مائة وستة وعشرون وجميع المال ثلثمائة وثمانية وسبعون
وثلاثا المال مائتان واثنان وخمسون والسيف سوسه فيكون ثلاثة وستين فيدفع
اليهم جميعا من الثلث ما كانا تدفع عند الاجازة من جميع المال وقد دفعنا الى صاحب
السيف تسعة وعشرين كله من السيف فتدفع الا ان كذلك وقد دفعنا الى صاحب الثلث
السيف خمسة والى صاحب السدس من السيف سهمين فيدفع الا ان كذلك ويكون المبلغ
سته وثلث ثلثين وحظ الورثة من السيف سبع وعشرون وهذا معنى ما ذكر في النظم
فسيغه ثلاثة وستون حفظك عنه تسعة وعشرون ومنه لي سهمان واختم له وبيع
حظ الورثة ثم ادفع من النقود لصاحب الثلث ستين الا ان كما كان هناك ولصاحب
السدس ثلاثة ثلثين كما كان هناك والمجموع تسعون فبلغت سهام الوصايا مائة وستة
وعشرين ستة وثلثون من السيف وتسعون من النقود واما على قولهما فقد اجتمع في
السيف ايضا ثلث وصايا والقيمة عندها بطريق العول فيصير لصاحب السيف بالسيف
كله وصاحب الثلث بثلث السيف وصاحب السدس بسدس السيف والسيف
سته اسهم فيصير القيمة على تسعة اسهم واذا صار السيف على تسعة اسهم صار كل
مائة من اثمانه على تسعة فيصير خمسة واربعين لصاحب الثلث ثلثه وهو خمسة وخمسون
ولصاحب السدس سدس وهو سبعة ونصف فانكسر بالنصف لصاحب السيف ستة ونصف
الثلث سهمان ولصاحب السدس سهم فيضعف فيجعل على تعيين او تقرب يخرج النصف

والربعين اثنين ونصف

النصف اثنين في خمسة واربعين فيصير تسعين ويصير حق كل واحد منها ضعف
ما كان فيصير لصاحب السيف اثنا عشر ولصاحب الثلث اربعة من السيف ولصاحب
السدس سهمان من السيف ولصاحب الثلث من باقي المال ثلثون ولصاحب السدس خمسة
عشر فبلغت سهام الوصايا ثلاثة وستين وجميع المال مائة وثمانية فزادت سهام
الوصايا على الثلث فان اجازت الورثة فلهم ذلك وان لم تجيزوا فاجعل ثلث
المال على قدر الوصايا لا على قدر سهام الوصايا هكذا روي عنها والوصايا
ثلثة ثلث وسدس وسدس ايضا لان السيف سدس فيجعل كل سدس سهمان لان
السدس اقل فيصير ثلث المال اربعة اسهم وجميع المال اثني عشر سهما سهم الثلث
لصاحب السيف وذلك كله في السيف وسهم لصاحب السدس سدس ذلك في السيف
وحصة اسداسه في باقي المال وسهمان لصاحب الثلث سدسها في السيف والباقي
وهو خمسة اسداسه في باقي المال فانكسر السهام بالاسداس فاضرب اصل المال وذلك اثنا
عشر في ستة فصار اثنين وسبعين الثلث منه اربعة وعشرون كان لصاحب السيف سهم
ضربناه في الستة فصار ستة كله في السيف وكان لصاحب الثلث سهمان ضربناه
في ستة فصار اثني عشر سدس في السيف وذلك سهمان والباقي وذلك عشرة في
باقي المال وكان لصاحب السدس سهم ضربناه في ستة فصار ستة سدس في السيف
وذلك سهم والباقي وذلك خمسة في باقي المال فبلغت سهام الوصايا اربعة وعشرين
وثلث المال اربعة وعشرون تسعة من هذه الاربع وعشرين في السيف وهو اثني عشر
ربع وهو ثلاثة للورثة ونصفه وهو سهم لصاحب السيف وسدس ولو سهمان لصاحب الثلث

ونصف سدسه ولو سهم لصاحب السدس كما نطق به في النظم والنقد ستون
عشرة لصاحب الثلث وخمسة لصاحب السدس والباقي وهو خمسة ولربيعون
حظ الورثة **غير** اي لقي قاله كذا جوابه من غير شك **الصواب** جوابه
وقيل في نسخة المصنف صوابه واسدس لم وقد بينا **الاصل في الدعوى**
والديات على الاستقصاء فلا يغير **قوله** وان يكن اوصي بكل المال له
الي اخرة اذ لم تجز الورثة يقسم الثلث عنده نصفين لان الموصي له بالتر
من الثلث لا يضرب الا بالثلث فصار اسواء وان اجازت الورثة قال في
الايجاع ليس لي حنيئة رحمه الله في هذا نص واختلفوا في قياس قوله عند اجازة
الورثة فقال ابو يوسف رحمه الله يقسم المال بينهما اسواء بطريق المنازعة
حصة اسدسه لصاحب الجميع والسدس لصاحب الثلث ووجهه ان يقول
لا منازعة لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث فيرفع الثلثان الى صاحب الجميع بلا
منازعة واستوت منازعتهما في الثلث فيكون بينهما نصفان فنصيب صاحب الثلث
السدس وصاحب الجميع خمسة اسدسه وقال الحنفي بن زياد رحمه الله ما قاله ابو
سفيان فانه يصيب الموصي له بالثلث عند عدم الاجازة مثل ما يصيبه عند عدم
الاجازة فانه يصيب عند عدم الاجازة نصف الثلث والآن كذلك لان السدس
نصف الثلث بل يجب للموصي له بالثلث ربع المال والموصي له بالجميع ثلاثة ارباعه
ووجهه ان يقسم الثلث اولا بينهما لان الاجازة في قدر الثلث ساقطة العتق ثم يقسم
الثلثان فنقول اصل المسئلة من ثلاثة لاجتنابا الى الثلث ثم الثلث وهو سهم واحد
يقسم بينهما اولا نصفين لا ستوايهما فيه فانكسر بالنصف فنزلهما في النصف

اصل المسئلة

في اصل المسئلة ثلاثة فصارت ستة وصار الثلث سهمين بينهما نصفين لكل واحد سهم
وبقي اربعة اسهم فصاحب الجميع يدعي كله وصاحب الثلث يدعي سهما واحدا فيهر
له مع السهم الماخوذ ثلث جميع المال فسلم للموصي له بكل ثلاثة اسهم وقد استوت
منازعتهما في السهم الاخر فينصف فنحصل للموصي له بالثلث سهم ونصف للموصي له
بالكل اربعة ونصف ولما انكسر بالنصف ضربنا مخزج النصف اثنين في اصل المسئلة
ستة فيصير اثني عشر فيصير حق كل واحد ضعف ما كان وقد كان للموصي له بالكل
اربعة ونصف ضعفناه فصارت ثمانية ارباع المال وكان للموصي له بالثلث
سهم ونصف ضعفناه فصارت ثلاثة ربع جميع المال او تقول اذ صار المال اثني عشر
يقسم الثلث اولا بينهما نصفين فنصيب كل واحد سهمان بقي الثلثان ثمانية
اسهم فصاحب الجميع يدعي جميعه وصاحب الثلث لا يدعي الا سهمين فانه يقول
حق في الثلث وذكر اربع وقد وصل الي سهمان بقي حق في سهمين فلا مناز
له فيما وراد السهمين وذلك ستة يعطى للموصي له بالجميع بلا منازعة وبقي سهمان
استوت منازعتهما فيقسم بينهما نصفين فنصيب كل واحد سهم وصار للموصي
بالثلث ثلاثة اسهم اثني عشر وهو ربع المال فافادت الاجازة في حق
صاحب الثلث فعلى هذا قوله في المسئلة كقولهما لكن التخرج فختلف عند بطريق
المنازعة وعندما بطريق العول ووجه تخريجها ان يقول اجتمع هنا وصية
بالكل وصية بالثلث فجعلنا اصل المسئلة من ثلاثة لاجتنابا الى الثلث فالموصي
بالجميع يدعي كل ثلاثة والموصي له بالثلث يدعي ثلثه سهم فيقول الي اربعة ربع وهو سهم

لصاحب الثلث وثلاثة ارباعه ثلاثة اسهم لصاحب الجميع وبقية ان الكل **قوله** اي عند
الاجزاء والثلث هنا اي عند عدم الاجزاء **قوله** اي من البت وهو النشأ
واعي الترتيب الطبيعي حيث يكون النشأ بعد الحفظ عادة **قوله**
فلا عبرة به عندها يجوز بطريق الوقف ويكون في يد الامام ينفق عليهما من
بيت المادوهن المسئلة بناء على ان الوقف يجوز عدها في العقار وفي المنقول
الذي يتعارف وقفه وعنده في العقار غير لازم وفي المنقول لا يجوز قال في
الهداية ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول وهذا على الارسل قول في حنفية
رحم الله وعندها يجوز حبس الكراع لورود الاثر فيه ولا يمكن تصحيمه
بطريق الوصية لان من ينفق عليها مجهول حتى لو اوصى بظهر دابته
في سبيل الله لرجل بعينه يجوز الوصية اتفاقا كما ذكره صاحب المحيط
اوصى بثلث ماله لعبد الى اخوه اوصى لعبد بثلث ماله وصحت الوصية له
وعتق ثلثه لانه من جملة ما لم يمت فملك ثلث نفسه كما ملك ثلث ما يورث
امواله ومن ملك ثلث نفسه عتق وسعي في ثلثي قيمته للورثة وللعبد ثلث
سائر التركة لانه كما لم يكتب عنده والوصية لم يكتبه صحيحة فان لم يخرج
من الثلث سعي فيما لا يخرج من الثلث لهم وعليهم ان يردوا اليه ثلث ما في ايديهم
فان كان في ايديهم شيء من جنس القيمة كالدرهم والدنانير وقعت المقاصة وان لم
يكن بان كانت عروضا يقع المقاصة بالتراضي وان لم يوجد التراضي ياخذ
العبد ثلث باقي المال وسعي في ثلثي قيمته لهم وقال لا يعتق كله ويبرأ بالعق
من الثلث فان بقي من الثلث شيء دفعه الى العبد وان لم يخرج العبد الثلث لم يخرج
ما زاد عن الثلث

ما زاد عن الثلث **قوله** ان فضله اي الثلث على العتق وهي فتح مسيلة تجزي
الاعتاق وتقييده بثلث ماله مفيدة اذ اوصى بعين من اعيان ماله لا يصح كذا
في مجموع النوازل ولو اوصى بشيء من الدراهم والدنانير المرسله قال الامام الشافعي
الاصح انه لا يصح كالوصية بالعين كذا في الخلاصة لو اعتق المريض الى اخره صورة
مريض اعتق عبدا قيمته الف واشترى عبدا قيمته الف بالفين فحصلت المحاباة
بالالف وجمع ماله ثلثة الاف ولم يبع الثلث للعتق والمحاباة فان بدا بالعق
ثم بالمحاباة تخاصا فيكون للبايع محاباة بقدر خماسية وبيع العبد في نصف
قيمتة خماسية وقال العتق اولى تقدم او تاخر ويرد البايع الى الورثة الف
درهم المحاباة في البيع من الحباء وهو العطاء **قوله** استجابا اي استحقاقا
يعني من حيث الاستحقاق والضيق في ثلثه يرجع الى المال المدلول ويبقى
العبد في جميع القيمة والكتابة تصرف الى المحاباة لدلالة الفعل عليه وجاز للدكر
بناويل المذكور ايا ما سبق بالتقنين اي اي شيء سبق وكلمة اي وان كانت ثلث
منه قد صارت موصوفة فتعم **والاصل** فيه ان الوصايا اذا اجتمعت في الثلث ولم
تجاوز قدر الثلث يضرب فيه اصحاب الوصايا بحصصهم لا تقدم البعض على البعض
لان الوصايا قد تساوت والتساوي بسبب الاستحقاق يوجب التساوي في
الاستحقاق الا العتق الموقوف في المرض والمحاباة في البيع في المرض لان العتق
اقوى لانه لا يلحق الفسخ وخير يلحقه وكذا المحاباة لانها ثبتت في ضمن

المعاوضة ومن قضية المعاوضة الزوم فلزمت الوصية التي في ضمن المعاوضة
تكانت اقوي من الوصايا المطلقة فان ضاق الثلث عن العتق والمحاباة قال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله يقدم العتق بكل حال لانه اقوي من المحاباة لان العتق لا يحتمل النسخ
بحال بخلاف المحاباة وقال ابو حنيفة رحمه الله المحاباة اولي واقوي من العتق لانها
ثبتت في ضمن المعاوضة وكان تبيعاً لجمعها لا يصفته والا عتاق تبيع بصفته
ومعناه فاذا وجبت المحاباة اولاد دفع الا ضعف واذا وجد العتق اولاد وهو لا
يحتمل الدفع كان من ضرورية المزاحمة كذا في الايضاح **وبان** عتق محاباة
قوله لها نصف اي للمحاباة ونصف لهما اي للعتقين وصورة مريض
اعتق عبداً قيمته الف وبيع عبداً قيمته الفان بالالف وهلك ذلك الالف ثم
اعتق عبداً قيمته الف ومات ولا مال له سوي هذه العبد فحصل هنالك
وصايا كل واحد بالف وثلث المال الف فيقتصف الالف بين العتق الاول والمحا
باة لان العتق اذا سبق المحاباة تخصاً ثم ما اصاب المحاباة كان لها لا غير لانها
سبق على العتق الثاني وما اصاب العتق الاول كان بين العتق الاول والثاني
نصفان لانهما من جنس واحد فيسقط من كل واحد من العتقين مائة وخمسون
ويبقى كل واحد منهما في سبع مائة وخمسين سفراً للمحاباة بقدر خمسمية ويؤدي
الي الورثة خمسمية فجميع ما حصل للورثة الفان ونفدت الوصايا في قدر الف
فاستقام الثلث والثلثان **قوله** نصف في الاول وفي هذين قال
الشرح نصف الثلث للمحاباة الاول ونصف للمحاباة الثانية مع العتق لان
المحاباة الثانية يساوي المحاباة الاولى فصار الثلث بين المحابايتين ثم العتق

بشارك المحاباة الثانية

119
بشارك المحاباة الثانية لانه يساوي المحاباة اذا تقدمها وعند العتق اولي
بكل حال فان قلت النظم لا ينبغي عن هذا المعنى قلت كلمة في تستعمل للبين قال
الله تعالى فادخلي عبادي اي بين عبادي كذا ذكره في اقرار الهداية فيصير
معناه نصف بين الاول وبين هذين والله اعلم **قلت** للشيخ رحمه الله ينبغي ان
يكون الثلث بثامه للمحاباة الاول لان المحاباة الثانية مساوية للعتق والمحاباة
الاولى راجحة على العتق والمساوي للمرجوح مرجوح فصار كالمسيلة التي
قبلها وهي قوله وان يجاب اولاً فهي حق وكذا في المسيلة التي قبلها ينبغي ان
لا يشارك العتق الثاني العتق الاول على مذهبهم لان العتق الاول مساوٍ
للمحاباة راجحة على العتق الثاني والمساوي للراجح راجح فقال لو لم يكن العتق
متخللاً بين المحابايتين لكان الثلث بينهما فكذا اذا تخلل العتق بينهما وكذا
في المسيلة التي قبلها لو لم تخلل المحاباة بين العتقين لكان الثلث بينهما فكذا اذا
تخلل المحاباة بينهما على ان هذا معاوضة في موضع الاجماع لان العتق لا يترجح على
العتق وكذا المحاباة على المحاباة **قلت** لابل الشبهة باقية لاني اذيت عن ابي يوسف
ومحمد رحمهما الله واقول ان الذب الطرد الى العتق راجح بكل حال والذب المنع الدفع
وقال المصنف الذب واراد ان يفصح الى هذا الامر المحال وهو التنوير بين الراجح
والمرجوح بناء على زعمهم ان التقديم يوجب الترجيح فلما حصل ان التقديم يوجب
الترجيح لانه وجد في زمان لا يراحمه احد وهو هذا لان العتق اذا وجد
سابقاً يصح فاذا حدثت المحاباة لا يرتفع العتق لانه لا يحتمل النقص بخلاف ما اذا

وحدث المحاباة اولاً الا انه في الجنس المختلف ما عند اتحاد الجنس فلا يوجب التفضل
اذا اشترى الابن مريضاً وهلك الى اخره اذا اشترى ابنه في مرض موته بالف
وهي قيمته وله الفان سواء عتق وبيعت منه بالاتفاق لخروجه من الثلث
ولا سعاية عليه وقال البيهقي في قيمته هذا اذا هلك عن ثروته وخرج الابن
الثلث اما اذا لم يخرج بان اعتق عبداً آخر يساوي الف درهم ولا مال له غير هذا
العبدان والا لعين فعند ثلث ماله بينهما نصفان وذلك الف وثلث مائة وثلث
وثلثون وثلث لان كل ماله اربعة الاف فيكون الثلث هذا وهو بينهما لكل واحد
ستمائة وستون وثلثان فيسقط هذا عن الابن وعن العبد الاخر في
كل واحد في الباقي وهو ثلث مائة وثلث وثلثون وثلث ولا يرث الابن لانه
مستعني وهو مكاتب عنده وعندهما الثلث كله للعبد الاخر وعتق لغير
سعاية لانه يخرج من الثلث لان الابن وارث عندهما فلا يصح الوصية له
لان المستعني عندهما حر مديون وبيعي الابن في كل قيمته رد الوصية ثم
ان كان ميراثاً مع السعاية لستويان تقاضاً ولا يرث الفضل واعلم ان هذا الحكم
وهو المقاصة عندهما ثابت في الصورتين اذا الارث عندهما ثابت فيهما والسعاية
ايضاً في جميع القيمة ثابتة فيهما اعني حالة الثروة وغير الثروة وهذا
المسئلة بناء على ان المستعني حر مديون عندهما فيرث في الصورتين لانه
لا مانع من الارث وبيعي في الصورتين لان العتق في المرض وصية والوصية
لوارث باطلة لقوله عليه السلام لا وصية للوارث فيجب السعاية نقضاً
للوصية معني ان لم يكن نقضه حقيقه وابو حنيفة رحمه الله يقول لو جئنا

السعاية على ابنت

19
السعاية عليه لبطلت من حيث تجب ويلزم الدور بين ان السعاية اذا وجبت
صار كالمكاتب والمكاتب لا يرث لان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والرق
من الموانع للارث واذا لم يرث صارت الوصية لغير الوارث فصحت الوصية
له واذا نفذت الوصية لا يلزم السعاية لخروجه من الثلث فيصير وارثاً
واذا صار وارثاً لا تجوز الوصية فيجب السعاية فلا يزال هكذا دور والدور
ساقط فيجب طردها من حيث وقع الدور والدور انما وقع بايجاب السعاية
فلا يجب كذا في المبسوط وغيره **قوله** فوراها فيها اي فيما اذا هلك
ثروته او غير ثروته واستعنا اي فيها ايضاً **اذا اشترى** الابن بالف في المرض
الي اخر قوله وكان منه عتق عبداً بعد هذا الشري وصورة المسئلة اشترى
ابنه بالف وقيمتها خمسمائة واعتق عبداً اخر قيمته خمسمائة ولا مال له غيرها
فقد اجتمعت هنا ثلاث وصايا وصية للبايع بن يارية خمسمائة على قيمته
وصية لابنه باعتاقه بالشري ووصية للعبد الاخر باعتاقه فالبايع
اولي بالوصية فيسلم الثلث كله للبايع لان المحاباة المتقدمة على العتق
عند اولي فصار الثلث للبايع وعلى العبدان بيع كل واحد منهما في جميع قيمته
لان البايع استحق كل الثلث لان ثلث المال خمسمائة والمحاباة ايضاً خمسمائة ولا
ميراث لابنه عند لانه كالمكاتب مادام بيعي وعندهما العتق اولي من المحاباة
فيصرف من الثلث كله الى العبد الاخر لان الابن وارث عندهما كونه حراً مديوناً
ولا وصية لوارث فيبيعي الابن في كل قيمته وعلى البايع ان يرد خمسمائة للمحاباة

اذ العتق تزج عليها وهذا معني قوله وما حاباه فهو محقق **والاصل** قد مر
وان حر رامة الى اخره اعققت امته في مرض موته وقيمتها الف ثم تزوجها
 بمائة وذكر مهر مثلها ودخل بها ثم مات المريضة فان كانت قيمتها مهر مثلها
 خرجت من الثلث فلها المهر والميراث وجران النكاح لانها عتقت من غير
 سعاية فيصير نكاحها ويثبت حكمه فان قلت كيف يستقيم اشتراط خروج
 المهر المثل من الثلث والمهر من الدين يعتبر من جميع المال وقيمة الجارية
 وصية واعتبار من الثلث قلت المراد منه خروج القيمة من الثلث بعد
 رفع مهر المثل من جميع المال اذ مهر المثل دين والدين مقدم على الوصية وذلك
 بان يكون مال المريضة ثلاثة آلاف ومائة ويرفع اول مهر مثلها وهو مائة من جميع
 المال فيبقى بعد ثلاثة آلاف فيخرج قيمتها وهي الف من ثلث ماله فيصير النكاح
 ولا تجب السعاية كذا في المبسوط فان لم يخرج قيمتها من ثلث ماله لمزمتها السعاية
 وصارت كالمكاتبه عند ولا يجوز نكاحها لمولاها ولها المهر بالدخول في العقد
 الفاسد ويرفع لها مهر مثلها ثم يرفع الثلث مما بقي بعد المهر وسعت فيما بقي من قيمتها
 لانه وصية وهي من الثلث ولا ميراث لها لفساد نكاحها وقال النكاح جائز
 بكل حال ولها مهر المثل والزيادة عليه باطله لانها طارئة وتخرج في جميع
 قيمتها لانه لا وصية لو ارثته ويرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها
 فصاعدا وتسعي في الباقي **قوله** ما صلح اي لا يصح النكاح بل يفسد
 اشتراؤه بكل مالي عبدا اي اوصي بان يشري بكل ماله عبدا فيعتق عنه **قوله**
 هذا اي اذالم

مطلق
 حوازي
 اذا
 المعلقة
 اذا
 خرجت من الثلث

هذا اي اذالم تجز الورثة وعلى الثلث ثمانية اي زاد يعني زاد الالف على الثلث
ما رعا اي ما قال الموصي في المثلين والالف لا اطلاق **والاصل فيه** ان
 تحقيق غرض الموصي واجب ما امكن ولم يكن لان الوصية اذا وجبت لم يستحق
 لم يصح تنفيذها لغيره وههنا اوصي بالعتق لعتد شري بكل ماله والذي يشري
 ثبت ماله غير وهذا لان العتق عند حق المملوك وكذلك لم تقبل الشهادة
 على عتق العبد من غير دعواه بخلاف ما اذا اوصي ان يح عنه بكل ماله او مائة
 وثلث ماله لا يبلغ مائة فانه ينفذ من الثلث لان المستحق لا يح لم يقبل لانه
 الشارع وهو واحد وقالوا اذا اشترينا عبدا من ثلث ماله فقد حققنا
 بعض غرضه وهو اهون من الا بطلان اصله **ان مات** ما مورثي
 معادة فقد ذكرنا في الحج ومثله غير عزيم في هذا الكتاب وفي كتب محمد بن
 وكانهم انما فعلوا ذلك تأشيا بكتاب الله تعالى فلو جود المناسبة لهذا
 المسئلة بالكتابين فربما يظن الطالب ان هذه المسئلة في كتاب الوصايا
 وهي قد اوردت في الحج فلا تظهر بالمقصود وكذا على العكس فليتنظر الى
 شدة حرصهم الى التعليم ونفع الخلق **وقوله** بدوا اي الورثة او الاوصياء
 من الموطن اي وطن الموصي **وجان المريد** نصب عبده وعندها لا يجوز
 قيل لا يجوز اصلا وقيل يجوز ولكن للقاضي ولاية الاطراح من الوصية
 ثم التقييد بالعبد احقر زاعا المكاتب لانه اذا اوصي الى مكاتب نفسه او

مكاتب غير يجوز اتفاقا سواء كانت الورثة صفاء أو كبارا كذلك
الطحاوي **وقيل** بعد نفيه لأنه إذا وصي إلى عبد غيره لا يجوز اتفاقا
وقيل بالصبيان لأنه لو كانت الورثة كبارا كلهم لا يجوز اتفاقا **والا**
صل فيه أن العبد مخاطب مستبد بالنظر في بلبانة الناطق وعقله المميز
كان بهذه الصفة يكون أهلا للوصاية كالحرة البالغ وقال الأصل أن الولاية
المتقدمة فرع للولاية القاية **بيع** الوصي إلى أخيه ذكر في الخلاصة
هذا في وصي الأب أما وصي القاضي لا يمكن ذلك لأنه وهل ولا يجوز **بيع** الوكيل
من نفسه **وقيل** بالوصي لأن للأب أن يشتري مال اليتيم لنفسه **أقول**
ماله من اليتيم بمثل قيمته أو أكثر مما يتغابن الناس فيه لو فور شفقتهم
في الزيادات وشره الطحاوي **وقيل** ببيع الوصي من نفسه أذبيعه وغيره
على التفصيل على ما ثبت أن شاء الله تعالى **وقيل** بالنفع الوفي أذ بدونه لا
يجوز اتفاقا وتفسير النفع الظاهر أن يبيع الوصي ما يباي عشرة بقعة
أو ثمانية أو يستوي ما يباي تسعة بعشرة وقيل أن يشتري ما يباي
عشر خمسة عشر أو يبيع ما يباي خمسة عشر بعشرة كذا في الخلاصة
والتممة **ومع** يعقوب على القول البدي أي قال أبو يوسف أولا لا يجوز
كما قال محمد رحمه الله **والأصل** فيه ما ذكر في الزيادات أن الواحد لا يتولى طرفي
العقد في البيع لأن الحقوق راجعة إلى العاقد ومن المحال أن يكون الشخص
الواحد مطالبا ومطالبا ملما ومتلما والقياس في الأب كذلك لكان مستحبا

وقلنا إن الأب

وقلنا إن الأب يحكم حال شفقتة وقرب قرابته قام رأيه معلما رأيه
وعبارته مقام عبارة **بيع** الوصي إلى أخيه ذكر في الخلاصة الورثة
إذا كانوا صفارا كلهم يجوز للوصي بيع العقار والعروض جميعا سواء
كانوا حضورا أو غيبا على الميت دين أو لم يكن لكن يبيع بمثل القيمة
أو بما يتغابن الناس في مثله ولو كانوا كبارا حضورا كلهم ولا دين ولا
وصية لا يجوز للوصي بيع شيء من التركة لعدم الولاية على الكبار ولو كانوا
كبارا غيبا كلهم وحده الغيبة مروية عن محمد رحمه الله أنه ثلاثة أيام
فله بيع العروض دون العقار إذا لم يكن في التركة دين ولا وصية
وهذا كله بالاجماع والخلاف في حالة الاختلاف بان كان البعض كبارا أو
البعض صفارا أو البعض الكبار حضورا أو البعض غيبا **قوله** وهو يولي
جملة حاله **وقوله** عنه أي عن الوصي **وقوله** والغائبين عنه والمحضار صفقا
للكبار فقد ذكر في الفتاوى أن الموصي يملك بيع نصيب الغائب مما سوي
العقار بالاتفاق وإذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكبار بيعه به
في نصيب الحاضرين عند أبي حنيفة رحمه الله **قوله** وجوز تفسير القول واستثناء
الغيب لا صفارا ولهذا وقع في بعض النسخ فجوز **والأصل** فيه أن الولاية للوصي
مشروطة بشرط النظر وفيه بيع نصيب الصفار أو الكبار الغيب وحده صراحة
بالصفار أو بالغيب لأن بعض العقار مشاعا لا يشتري بما يشتري به
الجملة ولا ضرر على الكبار بل فيه نظر لهم بزيادة التمسك له ولاية النظر لكل

قوله والوصية المشتركة صورة المسيلة اذا كان على الميت دين او وصي
بوصية وهي دراهم او دنانير وادراهم وادنانير في التركة والورثة
كما رخصوا فلو وصي ببيع كل التركة وقال ليس له ذلك الا في قدر الدين
والوصية فعلى هذا يكون الواو في قوله والوصية بمعنى او وصي
المشتركة ان يوصي بالدرهم والدنانير كذا قاله شيخنا رحمه الله وسماه مشتركة
لان كل حق من اجزاء التركة مشغول بها على معنى انه لو هلك شيء من التركة
يجب تنفيذ الوصية والباقي للورثة حق في التركة ايضا حتى كان لهم
ان يخصوا عينا من اعيان التركة لانفسهم وتنفذ الوصية من مالهم
فصار كأن ما ينفذ فيه الوصية مشتركة فلهذا سمي الوصية مشتركة
وهذا تكلف فالوجه ان يجعل المشتركة صفة للتركة اي له ببيع كل
التركة المشتركة لاجل الدين والوصية ولا يضرنا الفضل الا ترى الى قوله
تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وقوله تعالى وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه
الي الله ذلكم الله ربي عليه توكلت واليه انيب فاطر السموات والارض بين
قراءة ذكر في الكتاب ان حكمه الي الله فاطر السموات والارض بين
الصفة والموصوف ولان الفضل بين المصانف والمصانف اليه جازي كقوله
در اليوم من لامها مع ان الاتحاد بينهما اكثر فهنا اولى وهذا الفضل بالظن
لان اجبار والمجور في تقدير الظرف **والاصل** ان تنفيذ الوصية واجب
ما لم يكن الا يري انه يجوز في قدر الدين والوصية وكل جزء من التركة مشغول

بالدين والوصية

192
بالدين والوصية فيجوز له ببيع الجميع **ولو** وصي قال قد جعلت ذاي لو
قال وصي الانسان اذا حضر الموت فقال لا انسان آخر جعلت وصي تركي
وكلمة ماع الفعل بمعنى المصدر **صار** فيها اي صار وصيا في تركة وتركه
موصيه **وقيل** بقوله ما ترك لانه اذا اوصي اليه في كل شيء فهو وصي فيها
اتفاقا كذا في الايضاح **والاصل** فيه ان الوصية استحالة في مال من الولاية
وعند الموت كان له ولاية في الترتيب فيترك الثاني منزلة فيها **ان قلت**
موصيها الي ارض اذا اوصي لرجل تجارية قيمتها ثلثاياه وله ستمائة درهم ثم
مات الموصي فولدت التجارية ولد اباوي ثلثاياه قبل القسمة فان المال
الف وماتان ثلثاه اربعاه فيعتبر الامة من ذلك والآن يدفع كلهما
اليه يبقى مائة درهم فيكون ذلك والولد وهو ثلث المولد وعي قوله ما يلو
الثلث شائعا في المولد كله والامة نصفين مائتان في الامة ومائتان
في الولد فيكون له ثلثا كل واحد منهما وباقي المال للورثة كذا في البرهاني
واعلم ان هذه الرواية توافق ما ذكر في شرح الجامع الصغير والهداية
والاسرار لكنها تخالف رواية مختصر القدوري والنافع وشرح ابي نصر
قوله بعد التوي اي بعد هلاك الموصي قبل القسمة سواء كان قبل
القبول او بعد القبول فالثلث منها اي من الموصي بها وهي الامة ثم منه اي الولد
احتوي التي جمعه وفي التقييد به اشارة الى ان الولد حدث قبل القسمة

والسليم **والا اصل** فيه ان ولد الموصي به وكسبه ان حدثا قبل الموت لا يدخلان تحت الوصية اصلاً ويكونان للورثة وان حدثا بعد موت الموصي فان كان بعد القسمة والسليم لا يدخلان تحت الوصية حتى لا يعتبر فيها الثلث لانها حدثا بعد ذلك الموصي له وبعد تأكد ملكه فصار كولد المبيع بعد القبض لا يسلم للمثري بحكم البيع وان حدثا قبل القسمة والسليم يدخلان تحت الوصية حتى يعتبر خورجها من الثلث سواء حدثا قبل قبول الموصي له او بعده وهو الصحيح وقيل ان حدثا بعد القبض لا يصير موصاه كالوحدان بعد القسمة واليه مال القدر كذا ذكره صاحب المحيط رحمه الله اذا ثبت ان الولد قبل القسمة والقبض يصير موصاه فان خرج الكل والثلث دفعه الى الموصاه وان لم يخرج فعند ينقسم من الام ثم من الولد لان الام اصل والولد تبع والتبع لا يلزم الاصل وقاله ان الولد دخل تحت الوصية فصار كالكل كان موجوداً عند الوصية فيستويان **قوله** الاهل في الايضاف يعوله قالوا الاهل كل من يضمهم نفقته ويعولهم اعتباراً للعرف وهو بالنسبة قال الله تعالى واتوني باهلكم اجمعين ولان كان الولد كبيراً لا يتفق عليه لا يدخل كذا في الايضاف **والا اصل** فيه ان المطلق الكلام ينصرف الى اقيقه والاهل حقيقة زوجته قال الله تعالى وسار باهلكم **قوله**

من اهل بيتك

من اهل بيتك فهو منه اي تزوج **قوله** فان يرد فالسدس دون الثلث اي فان يرد اخس سهام الورثة على السدس فله السدس **قوله** دون الثلث اي عند ما للموصي له ادني سهام الورثة الا ان يرد على الثلث فحينئذ يكون له الثلث واعلم ان هذه الرواية توافق رواية الوصايا في المسبوط وشيخ الاسلام خوهر زاده رحمه الله فقال فيه قال ابو حنيفة رحمه الله ان له اخس سهام الورثة الا ان يرد على السدس فحينئذ يعطى له السدس وقال في الجامع الصغير فان له اخس سهام الورثة الا ان يكون اقل من السدس فحينئذ يعطى السدس ثم قال فيه فعلى رواية كتاب الوصايا جواز النقصان على ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جواز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس ومثل هذا ذكره صاحب المحيط وفي بعض النسخ خلاف هذا والصحيح ما ذكرنا وقد عثر البعض لفظ الهداية لتوافق تلك النسخ والصور ما ذكر في قضية متنبه وصورة هذا المسئلة رجل مات وترك ابناً وامراً وقد اوصى لرجل سهم وماله فعلى قول ابى حنيفة رحمه الله على رواية كتاب الوصايا يعطى له اخس سهام الورثة وهو نصيب المرأة لانه اقل من السدس فيرد اخس سهام الورثة على الزينة وذلك ثمانية فيصير تسعة يعطى للموصي له سهم وللزينة الثمن وما بقي للابن لان الميت صار موصياً بمثل نصيب المرأة وكذلك على قولهما لان اخس سهام الورثة لا يرد على الثلث وعلى رواية

الجامع الصغير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له سدس ماله لأن السدس
 من أخس سهام الورثة وإن مات وترك امرأة وأخا لا بد ولم أولاد فعلي
 قوله علي رواية كتاب الوصايا يعطى للموصي السدس لأن أخس سهام
 الورثة هنا الربع وأنه أكثر السدس فيعطى له السدس ولو سهم مائة وعلي
 قولهما يعطى له الربع لأن الربع أخس سهام الورثة وأنه أقل الثلث
 فيعطى له ذلك فعلي رواية الجامع الصغير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 أيضا لأنه يعطى الأكثر السدس لأنه يجوز الزيادة دون التقصان على هذه
 الرواية كذا في مبسوط شيخ الإسلام وجامع البراءة والمحبوني وذكر
 في الهداية قالوا هذا كان في عرفهم وفي عرفنا السهم الجز ولو أوصى بجزء
 من ماله قيل للورثة أعطوا ما شئتم وقد ذكرنا الأصل في الأقرار **قوله**
 لبيعة تبني أي أوصى الذي بارض له لبنى ببيعة أو كنية **والسنة**
 أي أوصى الذي لعارة البيعة وحرف التقرين بدل الإضافة هذا إذا
 كان أوصى لقوم غير مسمين فإن أوصى بذلك لقوم متعينين كان تمليكاً
 منهم وله هذه الولاية وهم يصنعون به ما أحبوا **والأصل فيه**
 ما عرف في الزيادات والجامع الصغير لصاحب المحيط أن وصايا الذي
 أنواع إن كانت من جنس المعاملة فهي صحيحة إجماعاً لكونه في حكم المملوك
 في المعاملة وإن لم يكن من جنس المعاملة إن كانت قربة عندنا وعندهم كما إذا
 أوصى بالثمن

كان لقوم متعينين
 كان تمليكاً

أوصى بالثمن

أوصى بأن يصدق بثلاث ماله للفقراء صح بالاجماع وإن كانت معصية
 عندنا وعندهم بأن أوصى بثلاث ماله للناجيات والمغنيات فهي صحيحة إن
 كانت لقوم معينين وإن كانت لقوم غير معينين فهي باطلة لأنه
 يمكن اعتبار تمليكاً في الوجه الأول دون الثاني وإن كانت قربة
 عندنا معصية عندهم نحو أن يبني به مسجد للمسلمين فإن كانت
 لقوم معينين يجوز والأفلا وإن كانت معصية عندنا قربة
 عندهم كما إذا أوصى ببناء البيعة أو الكنيسة فعندنا يجوز سواء
 كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندنا هي باطلة إلا إذا كانت
 لقوم معينين لأن في تصحيح هذه الوصية تقرير ما هو معصية
 والسيل في المعاصي الرد دون التقرير إلا أنه يقول إنما أمرنا ببناء
 الأحكام على اعتقادهم قال مشايخنا هذا الجواب على قول أبي حنيفة
 رحمهم الله فيما إذا أوصى ببناء القري ما إذا أوصى به في المصار لا تنفذ
 وصيته كذا في البراءة

قال **الفرايض** هي
 فريضة بمعنى مفروضة والفريضة هي السهم المقر كالتصديق والثلث ولهذا
 سمي أصحاب السهام المقدرة في الميراث خاصة أصحاب الفرائض **الحج**

المنع والمراد من الجد الصحيح منه كاب الالب وقيد به لان الالب تحجب
 الكل عند الكل **ومع** الاخوة اي الاخوة لابوهم او الالب اولام
 وعندهما لا تحجب الا الاخوة لام **وقاسد** الجد اي اب الام **المفوضة**
 اسم من احفظت فلان علي فلان اي فضلت كذا في الديوان وعندهما
 بنات الاخوة واولاد الاخوات مقدمون عليه لانهم من قوم الالب
وقوله تحجب بنت الاخ ايضا لما تقدم **وقدر** روا اي روا
 عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قوله الاول فالماصل ان ذوي الارحام
 اربعة صنف ينتمي الي الميت كاولاد البنات واولاد بنات الابن
 وصنف ينتمي اليهم الميت بانثي كالجدة الفاسدة وصنف ينتمي الي ابوي
 الميت كاولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاخوة لام وصنف
 ينتمي الي جدة الميت كالاخوال والخالات والعمة والاعمام **والام**
 الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع عند ابي حنيفة رحمه الله وهو
 الماخوذ وكان قوله الاول ان الصنف الثاني مقدم على الصنف الاول
 وهذا معني قوله وقدر روا ذكر اي الحجب في ابن البنت اي روا ان
 الجد الفاسد تحجب ابن البنت عنده ايضا **والاصل** فيه ان العبرة في هذا
 الباب لا تفصل بالميت بواسطة الالب فيكون المال بينهما بالمقاسمة وقال الجد
 يشترك الالب في استحقاق النفقة مع اختلاف الدين والنفقة صلة كالملكية
 فكذا في حجب الاخوة وايد المفعول بانثي ابن عباس رضي الله عنهما لا يتق الله

زيد بن ثابت

زيد بن ثابت ان يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الالب اباً والمسيلة الثانية
 بناءً على هذا **قال**
 الكراهية هي ضد الطواغية قال صاحب المحيط لفظ الكراهية عند اللطائف
 يراد بها التحريم قال ابو يوسف رحمه الله قلت لابي حنيفة رحمه الله ادا قلت في
 شي اكره فما رايك فيه قال التحريم التوسد جعل الشيء وسادة قال في الصحاح
 وسدته فيوسد اذا جعله تحت راسه وقال في تاج المصادر التوسد
 خيزي دابالش كودن الديباج الثوب الذي سواه ولحمته ابرسيم
 وعندهم اسم للنقش وجمعه دبابيج كذا في الصحاح والمغرب **والاصول**
 كان لحمته وسواه ابريسما او لحمته حوربا جانب التقدير اي جايز
 تقديره ولا يجب ردّه وانكاره على من فعل ذلك ولا يكره كما هو قولهما
 حتي نيك علي من فعل والا فتاش حرف التعريف فيه بدل الاضافة اي
 افتش الديباج واخبر والنوم عليهما **والاصل** فيه ان لبس الحرير لا يحل
 للرجال خلافا لبعض القائلين لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا
 قدرا صغيرا او ثلاثة او اربعة يد يد الاعلام ثم قال ان هذا مثل
 اللبس في التمتع فكان حراما وقال انا جمعنا على ان القليل من اللبس
 حلال فكذا الاستعمال حلال في القليل من اللبس والا استعمال **قوله**
 في الحرب قيد به لان في غير الحرب لا يحل اجماعا **واجاز** امره اي فعله
 وهو تأكيد لما سبق اذ المعنى واجاز الامر بلبس الحرير في الحرب لجواز ان

يكون حايثا لكن لا يجوز له كافي بعض المواضع **والاصل** فيه ان ليس يجوز
 عند الضرورة بل اجماعا بان كان به حرب كثير فقالا فيه ضرورة لان
 الخالص منه ادفع لمرة السلاح واهيبت في عين العدو لورقة وقال
 الضمير اندفعت بالخلوط واعلم ان شيخ الاسلام رحمه الله قال اذا
 كان لحمته من قطن او كان وسداه من ابريسم فان كان الابريسم
 يركب يكره للرجال لبسه وان كان لا يركب لا يكره لهم لبسه فعلى
 هذا يكره للرجال لبس العتاني واليه اشار محمد رحمه الله في شرح القدر
 عن ابي يوسف قال كره ثوب القنز **وجوز** في اصل انف مذهب
 اذهبه اي طلاء بالذهب وادبه فذهب والمراد هو الثاني
 هنا اي وجوز استعمال الذهب في وصل انف ذاهب متلف ولا
 معنى للاول هنا وصورة الميليتين ان تحرك سنة فخاف سقوطها
 تشد بذهب لا يجوز لكن يشد بالفضة وقال محمد لا بأس
 بالذهب ايضا وقيل ابو يوسف مع محمد وقيل مع ابي حنيفة رحمه الله
 وعلى هذا الخلاف اذا جيع انف لا يتخذ نفا من الذهب وانما يتخذ
 انفا من الفضة كذا في الجامع البركاني والمحوي وشي الخاوي والاصح
 فعلى هذا ما وقع في بعض النسخ وجوز واي وصل انف ببعضها
 وجوز واوصل انف غلظ **والاصل** فيه ان استعمال الذهب والفضة
 حرام الا عند الضرورة وقد رالت بالاذني وهو الفضة **الحكاية**

وجوز اوصول
 انف موهبة

لغة الاستعداد

لغة الاستعداد بالشئ وجبته وفي الشئ عبارة عن جسد الشئ
 المخصوصة والا حثكاري شرا لوجوده جنتا من القري
 متعل بقوله قد اشترى **والاصل** انه اذا اشترى طعاما
 في مهر وتمنع من بيعه وذلك يضر بالناس بكم لقوله عليه
 الصلوة والسلام المحتكر ملعون والمجالب مرزوق واذا اشترى
 طعاما في مهر وجب له الى مهر آخر واحتكر فيه لا يكره لانه جالب
 والخلاف فيما اذا اشترى من الراسائق وجب له الى المهر قال انه جالب
 لا يحتكر وقال انه من نواحي المهر فالشراء منها كالشراء من المهر والاصل

قوله ادون على خلاف
 قوله ما جبه

ابو يعقوب وهو لطيف حسن مرغوب **الذي اختص**
 وانما ذكره الاسم للمعلم ولان هذا الباب يعقب باب ابي حنيفة رحمه الله
 وكان ذكره اليق وتو اي الباب لطيف اي رقيق مرغوب اي
 مرغوب فيه اعلم ان نفع التراب عن موضع سجودك ولو
 سموع لا يفسد اتفاقا لانه معتلة للتنفس ولا بد للحي منه وان
 سموها يقطع الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله سواء كان له
 حروف منها او لم يكن اراد به التافيف او لم يريد وكان ابو يوسف

يقول اوله لا يفسد صلوة الله ان يريد به التانيف يعني لغة العرب
وهو اظهار الراحة كما في قوله تعالى ولا تقول لهما اف وكقول القائل
افا وتعالى من مودته ان عنت عنه سوية زالت فلما اذا
اراد تنقية موضع سجوده عن التراب لا يقطع صلوة ثم رجع
وقال لا يقطع صلوة بكل حال اراد به التانيف اولم يرد وكذا
في المحيط والايضاح وغيرهما والاصل فيه ان الكلام قاطع اجماعا
والنسخ كلام لقوله عليه السلام لرباعي اما علمت ان من نفخ في صلوة
فقد تكلم ولله صوت وحرف وابو يوسف خصه بالاثر ولا شرع
اي في الصلوة الفاظ التكبير عن اربعة الله اكبر الله اكبر الله اكبر
الله اكبر كذا في المبسوط وذاك اي التكبير يكون بالتعريف والتكبير
والاصل فيه ان التكبير ما وجب لعينه حتى صحت التعداد من الضوء
بل الواجب تقليم الله تعالى بكل جزء من البدن واللسان منه فصار
حكم النص ان يجعل التكبير اللفظي فعلها فقد بناه الى سائر التثنية الا
انه يقول ان الشاء بهذا اللفظ اقوي لقوله عليه السلام الكبرياء
ردلي والعقبة اذ اري اذ قال المودن حي على الفلاح قام الامام
والقوم فيك حين يقول المودن قد قامت الصلوة كذا في الاسرار
وقال ابو يوسف لا يشرع الامام حين بلغ قد قامت الصلوة بل يشرع

حي في المودن

حين في المودن من الاقامة والاختلاف في الجواز اما الخلاف
فيما هو الاصل في المعنى والاصل فيه ان الفضيلين اذا اجتمعا
فالاصل فيه الجمع والا فالتزجيم ثم قال في التاخير فضيلة جواب
المودن وفضيلة ادراك تكبيرة الافتتاح للمودن فيجمع بينهما
وقال فيه جمع بين الفضيلتين من هذا لكن فيه ترك فضيلة اخرى اقوي
منها وهي تصديق المودن بالفعل اذا اخبر بقيام الصلوة وهذا
فوق فضيلة الجواب عن كلامه مع ان الاخبار وردت بذلك
في الاذان وفيه مسارعة الى العبادة ايضا قوله اذا كثر اي
وقت التكبير لقربه منه اي يقول بعد الشاء قبل القراءة كذا في
الترحين وروي عن ابي يوسف انه مخير بين ان يقول ذلك
قبل الشاء وبين ان يقول بعد الشاء كذا في الفتاوى الظهيرية وذكر
في المبسوط وعن ابي يوسف في الامامي احب الي ان يركب في الافتتاح
وجمعت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين
ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وذلك
امروا وانا من المسلمين وعبد بعضهم انه لوقال وانا اول المسلمين يفسد
وهذا يشر الى انه يقول بعد الشاء وقد غير بعضهم النظم فقال ويستحب قوله
اذ سبحا وجمعت وجهي في الامامي صرحا وعندهما لا ياتي بطلا قبل الشاء

والاعدام ولا قبل الافتتاح ولا بعد الاعلى قول المتأخرين فانه يقول
قبله ليكون ابلغ في الغزمية كذا في مسوط شيخ الاسلام والاصل فيه
ان الفرائض لا يزيد على ما اشتهر وماروي فيه محمول على الابتداء
وقال لا يكره سور الهرة ان يفيد انه عند ابي يوسف رحمه الله
من غير كراهة وبهذا لا يعرف انها بقولان بالنجاسة او بالطهارة
مع الكراهة فلذلك قال واجمعوا على ثبوت الطهر يعرف بذلك قولها
ولانه ليس في الاول تخرج الطهارة على قوله فجمع قوله مع قولها عند
التخرج والكراهة في سور الهرة عندها كراهة تنزيه على الاصح خلاف
ما يقوله الطحاوي انه كراهة تحريم واعلم ان الهرة اذا اكلت فارة
شربت من اناء على فورها ذلك يتنجس الماء بخلاف كذا ذكره صاحب
قال في الاسلام رحمه الله وما يجب حفظه ان الهرة اذا اكلت عضوالم ينبغي
ان يستهان به فيضلى من غير غسل لان ذلك مكروه واختلف الروايات
عن ابي حنيفة رحمه الله في حكم لعاب الحمار والعرق فروي عنه محمد بن عرقه
او لعابه لا يمنع من الصلوة وان كان كثيرا فاحشا وروي عنه ابو يوسف
رحمه الله انه اذا كان كثيرا فاحشا يمنع وروي عنه ايضا اذا زاد على الدرهم
كذا في المختلفات وظاهر المذهب انه مشكوك فيه ثم قيل الشك في طهارته
وعامتهم قالوا الشك في طهوريته وهو الصحيح والاصل فيه ان المختلط به
اللعاب فيكون هو الاصل فما يكون لعابه طاهرا يكون طاهرا وما يكون

جنازة

وما يكون نجسا يكون نجسا وما يكون مشكوكا يكون مشكوكا وما يكون
مكروها يكون مكروها والكراهة اغما يثبت باحتمال النجاسة بخلاف
الطاهر او بسقوط حكم النجاسة للضرورة كما في الهرة كذا في مسوط
في الاسلام وتمامه في المنتقى اذا استنقظ الرجل فوجد على فراشه
او تحده بللا وهو يتذكر احتلاما ان يتيقن انه مذي او شك انه مذي
فعليه الغسل ان راي بللا ولم يتذكر الاحتلام ان يتيقن انه مذي
او ودي لا يجب الغسل وان يتيقن انه مذي يجب وان شك انه مذي او
قال ابو يوسف لا يجب حتي يتيقن بالاحتلام وقال لا يجب كذا في
والمقن ومبوط شيخ الاسلام وفتاوي قاضي خان والخلاصة وذكر في الحصر
والمختلف وفتاوي الظهيرية والمختلفات انه اذا استيقظ فراي مذي
وقد تذكر الاحتلام او لم يتذكر فلا غسل عليه عند ابي يوسف رحمه الله
عليه الغسل فيحتمل ان يكون عن ابي يوسف روايتان وذكر في المختلف اذا
يتيقن في الاحتلام ويتيقن انه مذي فانه لا يجب الغسل عندهم جميعا
وعن محمد رحمه الله اذا استيقظ الرجل فوجد البول في اقليمه ولم يتذكر
حكما ان كان ذكره مفقدا قبل النوم لا غسل عليه الا اذا يتيقن انه
مذي وان كان ذكره ساكنا قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الائمة الخلواني
رحمه الله هذه المسئلة يكثر وقوعها والكس عنها غافلون فيجب ان تحفظ كذا

في المحيط والمعني ثم قيد بالمذي لانه لو كان متينا يجب الغسل اتفاقا
 ولو كان وديا لا يجب اتفاقا سواء تذكر الاخلام او لم يتذكر وقيد
 بالمحتلم وهو النائم لانه لو راي المذي في حال اليقظة لا يجب اتفاقا
 قوله بلة مذي محتلم اضافة الجنس الى النوع كعلم الفقه والاصولية
 ان خروج المني يوجب الغسل اتفاقا وخروج المذي لا يوجب اتفاقا قال
 انه مذي فلا يجب وقال لمتنا نوجب الاغتسال بخروج المذي انما يوجب
 بخروج المني ولكن من طبع المني انه يرق باصابة الهواء ومرار الزمان
 فالظاهر ان هذا الخارج كان متنا ورك قبل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطا
 كذا في المبسوط والي هذا اشار بقوله بلة مذي حيث لم يقل راي عذرا بل
 راي ماء بلة متناهية لبللة المذي ولا يعيد المرء الى اخره والاصولية ان
 خروج المني عن شهوة يوجب الغسل عندنا لكن المعتبر عندها مفارقة المني عن
 مكانه على وجه الشهوة وعندنا في يوسف ظهوره اعتبار الخروج بالمرابطة
 وقال انه مني وجب وجهه فالاحتياط في الايجاب بشرط الخلط في الاختلا
 تظهر في ثلاثه فصول احدها ان من احتلم فاسك ذكره حتى سكنت شهوته
 ثم خرج المني بغير الغسل عندنا خلافا له والثاني اذا نظر الى امرأة بشهوة
 فزال المني عن مكانه بشهوة فاسك ذكره حتى انكسرت شهوته ثم سال
 لا عن دفعه فعلى هذا الخلاف والثالث ان المجامع اذا اغتسل قبل ان ينام
 او يبول ثم سال منه بقة المني بغير شهوة يعيد الاغتسال عندنا خلافا له

وهذا هو المذكور في النظم

وهذا هو المذكور في النظم فقوله ولا يعيد المرء يفيد انه اغتسل ثم خرج منه
 بقة المني ولو بالثر اغتسل او نام ثم خرج المني لا غسل عليه اجماعا وقيل لو بال
 ثم خرج بقة المني بعد البول او النوم او المشي لا يجب الغسل اتفاقا لانه مذي
 وليس بمني لان النوم والمشي يقطعان مادة الشهوة كذا في المحيط والقانون
 الظهيرية والخلصة ويقتض الوضوء الى اخره والاصولية ان نجاسة الخارج
 امر لا بد منها ليكون الخارج حدثا فقال انه جاوز المعزة فيصير نجسا حكم
 المجاوزة كالطعام وقال انه نزع لا يحتمل النجاسة كالسيف الصغير
 وما يتصل به قليل بخلاف الطعام لانه يحتمل النجاسة والخلط في المرقع الجوف
 واما النازل من الراس فغير ناقض اتفاقا والطحاي يميل الى قولنا لا يوجب
 حتى كرهه لانسان ان ياخذ البلغم بطرف رداءه او مكه ويصلح معه
 عندها يجوز التيمم بطلها كان من جنس الارض بان لا يصير رماحا بالاختلاف
 ولا ينقطع ويلين كالشجر والحديد والبري الذي على وجه الارض والثرى
 الذي الذي تحت الثرى كذا في شرح التاويلات والفايق والصالح والمنقول
 عن المصنف رحمه الله الثاني وعن الزرقي الاول هو الطاهر لانه لو قيل بالباء
 يصير كانه قال لا يجوز التيمم حتى يخف وجه الارض الى ان يبلغ الى التراب الذي
 الا ان يقال جعله كالماء فانه الاصل في المعاونة في امر خاص ثم اراد به
 المعاونة كقول علي رضي الله عنه والله ما قد قتلت عثمان ولا مالات على قتله

منه

فكذا هنا جعله اسما مطلقا للثواب والاختلاف فيه بناء على تفسير الصعيد
وقد حققناه في المستوفي والنقع عند العجز مبتدأ وخبر ومعناه التيمم
بالنقع عند العجز ثابت او النقع عند العجز مما يقيم به والنقع بالثوب يجوز
اي بغير رمل وتري والنقع عند العجز لا يحيزي التيمم بصورة التيمم بالغبار
ان يضرب ثوبا او ما استعمله فاذا وقع الغبار على ربه يتيمم او ينقض تيممه
حتى يرتفع غباره فيرجع يديه في الغبار في الهواء كذا في المحيط والاصل فيه
ان التيمم بالتراب الخالص يجوز مطلقا فقال انه تراب من وجهه دون وجه
فلا يجوز الا عند العجز وقال هو تراب حقيقة الا انه رقيق كما يجوز
على كل حال فكذا بالرفيق وجاز ان يشرع الى الخرم حتى كان له ان يصلي بذلك
التيمم عنده حله فالها وحرف التعريف في الاحكام يدل الاضافة اي
احكام التيمم فالشرع يراد به اصل الدين وللأحكام فروعه
قوله للاسلام اي بنية الاسلام وقيد به لانه لو تيمم بنية الصوم
او الصدقة او الصلوة لا يصح قومه كذا في المبسوط والاصل في ان التيمم
يصح الا بنية القرية عند الثلاثة لكنها شرط قرينة لا يصح بدون
الطهارة وقيد بالصعيد ليشتمل المني هين **قوله** ما كان لا يدري
يتناول النسيان والجهل الاصيل بان وضعه غيره وهو لا يعلم به وفيه
اختلاف بين المشايخ فقل لو كان الواضع غيره وهو لا يعلم به يجوز
التيمم اتفاقا والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره **قوله**

اختلاف في الطهارة

المخلاف في الكل واحد وذكره في الوقت وبعد سواء والاصل فيه
ان التيمم انما يجوز عند عدم القدرة على الماء وفيه الخلاف فقال
فيه هو قادر لان الماء في رحله ورجله في يده وقال لا بد للقدرة
من العلم ولم يوجد وما اتى المحبوس بالتيمم اي المحبوس في المصير فقد
ذكر في المبسوط المحبوس في السجن ان كان في موضع نظيف وهو
لا يجد الماء ان كان خارج المصير صلى بالتيمم وان كان في المصير يصلي
ثم يعيد وعنه اي يوسف انه يصلي ولا يعيد والاصل فيه ان ما شتمل
على المعنيين يجب اعتبارهما ثم انه عجز عن استعماله الماء حقيقة
لكنه مضاف الى العباد وذا لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى فانه
بالصلوة للعجز حقيقة وبالاعادة لكونه من غيره لكن قيد رجلا حتى
صلي قاعدا التقويب العود الى الا علام بعد الا علام كذا في الهداية
ومنه الشيب والثواب والمثابة قال ابو يوسف رحمه الله لا اري باثما
ان يقول الموزن الامير في جميع الصلوات السلام عليكم ايها الامير
ورحمته الله وبركاته حتى يصلي الصلوة حتى يصلي الفلاح الصلوة بحمد الله
وقال يكره ذلك وانما حض الامير وان كان القاضي والمفتي يشاركانه
لان القضاء والفتوى في الاصل مفوض الى الامراء وارا دبه الامير
في معناه والاصل فيه ان الناس سواسية في امر الجماعة فلا يجوز

تخصيص البعض وانما خص ابو يوسف رحمه الله تعالى لانهم كانوا
مشغولين بالنظر في امور الرعية فاستحسن زيادة الاعلام في حكمهم
ولا كذلك امراد زماننا ومشايجنا اليوم لم يرفع به بأسا في سائر الصلوات
في حق جميع الناس لتكاسلهم في الامور الدينية كذا في الجامع البرهاني
والقاضي خان وجايز اذانه في الفجر قيد بالاذان لعدم جواز الاقامة
اجماعا وقيد بذهاب الشطر وهو النصف لعدم جواز قبله والاصل فيه
ان الاذان للاعلام قبل الوقت تجهيل وهو خصه بالاثامام قرا
في الاولين فسبقة الحوث ثم قدم امثاله الاخرين فسدت صلواتهم
وعن ابي يوسف انه لا يفيد وقيل بالآخرين لان اذنا اصل ركعة ثم
سبقة الحوث فاستخلف امثاله يصح بلا خلاف والاصل فيه ان
الاستخلاف عمل كثير يفيد الصلوة الا انه يحمل للحاجة الى اصلاح الصلوة
وليس في تقدم من لا يصح اماما اصلاح فيفسد لان فرض القراءة شرط في
كل الصلوة لقوله عليه السلام لا صلاة الا بقراءة فصار موضعها خاصا واثرا
عاما فصار في كل حال في التقدير قاريا وهذا الشرط في حق الخليفة
لانه انما يتصور وجودها تقديرا من يتصور منه الحقيقة وقوله لو
تعلما شيان قراء انسان سورة الاخلاص لحفظ هو غير ان يحتاج الى
عمل كثير وقيل اراد التذكر فاما التعلم الذي هو مطاوع التعليم ليس
الصلوة يفيد الصلوة تلا في الاخرين يجوز بكسر الفاء وهو يجوز بالفتح
اي تداركه والاصل فيه ان القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف تبطل

حكمه في

حكمه فيه اي في القوت بدلالة القانت والاصل فيه ان المتابع في المجتهد
جايز كما لو اقتدى بمن يرى التهو قبل السلام او يرى الزيادة في تكبير
العيد والاتباع في المنسوخ باطل وفيه الاختلاف قال انه مجتهد فيه
لانه روي انه عليه السلام قنت في الفجر حتى فارق الدنيا وقال انه منسوخ
لان عليه السلام قنت شهرا ثم ترك والتركة دليل النسخ ثم قيل غنوها
يقف قائما ليتابعه فيما يحب متابعتها وقيل بقعود تخفيفا للخالفة
ومن يصلي اربعاً الى اخر هذه المسئلة على ثمانية اوجه اما ان لا
يقرا شيئا او يقرأ في احدي الاولين واحدي الاخرين او في الاولين
غير او في الاخرين لا غير او في الثلاثة الاولين او في الثلاثة الاخرين او
في ركعة من الاولين او في ركعة من الاخرين والاصل فيها ان عند ترك
القراءة في الاولين او في احدهما يبطل الترخمة وعند ابي يوسف ترك القراءة
في السفع الاول او في احدهما لا يبطل الترخمة وانما يفيد الاداء فصح
بناء السفع الثاني على الاول عند وعند ابي حنيفة ترك القراءة في الاولين
يبطل الترخمة وفي احدهما لا وهذا بناء على ان الامر بالشي يقضي كراهة
ضده ولا يقضي الترخيم الا من حيث نفوت الامر ثم يقول ابو يوسف رحمه الله
ان احرام الصلوة لا ينقطع بترك القراءة لان الامر لا يقضي التكرار فلم يقع
الى الاحرام ما اذا ترك في السفع كله فقد صار الفاء لانه امر بالقراءة ولم يبه
عن تركها فصار تركها حراما بقوله ما نفوت من الفرائض وذكر لهذا

ع

لهذا الشفع فاما احتمال شفع آخر فلا ينقطع به وقال محمد رحمه الله القراءة فرض
 دائم تقديرا فينقطع الاحرام بانقطاعه كاداء الركن مع النجاسة وقال
 ابو حنيفة رضي الله عنه الفناء بترك القراءة في ركعة واحدة ثابت بدليل محتمل
 لكان الاجتهاد فان عند الحنابلة والبرقي رحمه الله فرض القراءة في ركعة مقطوعا به
 فيعدي الى الاحرام ومن نواها اربعاً الى اخره والاصل فيه ان الشروع ملزم
 كالنذر عندنا فقال لو نذر ان يصلي اربعاً يلزمه فكذا اذا شرع في الاربع
 وقال النذر ملزم لذاته اما الشروع فليس بملزم لذاته بل لصيانة
 ما ادي فانما يلزمه بالشروع ما شرع فيه وما لا صحه لما شرع فيه
 الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثاني وقيد بالاربع اذ لو شرع
 في النفل ولم ينو العدد لزمه شفع واحد ومن سعى سورة قيد
 بالسورة لانه اذا سعى الفاتحة لا يقضيها اتفاقاً والاصل فيه ان القضاء
 صرف ماله الى ما عليه فقال قراءة السورة غير شروعة في الاخرين فلا
 يمكن القضاء وقاله موضع القراءة جملة الصلوة الا ان الشفع الاول لا يمكن
 خبر الواحد فيبقى للشفع الثاني شبهة كونه محلاً وهو الوجه
 ليس بغايت فوجب ادائها اعتباراً لهذه الشبهة فكان تقاضيه
 الاداء لتعديل اركان الصلوة كالقومة والجلوس بين السجدين
 والطائفة في الركوع والسجود سنة عندنا وعند الكوفي
 الطائفة في الركوع والسجود واجب حتى يجب سجدة السهو بتركها
 وعند ابرجاني سنة اعتباراً بالطائفة في القومة والجلوس كذا في

وشرح القدر في رد المحتار
 في شرح ابرجاني في رد المحتار

المختلف في

كذا في المختلف في القرض قد يطلق على الواجب كقوله والوتر فرض فنفي الوهم
 بقوله وترك ذاك للصلوة تقضى والاصل فيه ان الزيادة التي تنسخ
 فلا يجوز بخبر الواحد والله تعالى امرنا بالركوع والسجود وهما الميلا
 على الاستواء بما يقطع اسم الاستواء فمن شرط التعديل فقد زاد الامام
 اذا سبقته الحديث فاستخلف مسبقاً فلما اتم بهم صلوة الامام صلى الله عليه وسلم
 فدون صلوته وصلوة القوم وقال الصلوة القوم تامة وقيد بما بعد التشهد
 ان لو كان قبله يستقبلون اجمعاً ثم قيل اراد بالضحك القهقهة ويمكن ان
 يجري على اطلاقه لان الضحك يفسد الصلوة كرا قبل وفساد صلواتهم بناء على
 فساد صلوة لا على انتقاض طهارته والاصل فيه ان المفسد في خلاص الصلوة
 موثراً ما بعد تمامها فلا تتمها وجد المفسد في حق القوم بعد تمامها وفي حق
 الامام في خلاصها وقال الاصل ان يفسد الاصل يفسد التسبيح انتقض عليه البول
 اي ترشش انتشيت اي الصرف وانما قال ان هو للوضوء والغسل انتشيت وان
 عرف ذلك بالبناء في موضع الخوف لا استحالة ان يراد به بناء اخر الصلاة
 على اوله بدون الوضوء ليفهم الانضاف على الفور اذ لو ادي ركناً من
 الصلاة مع البول والشجة لا يمكن من البناء عند الكل والخلاف في إمكان
 الاداء وهما داي الف والشر اذا وضوء يرجع الى الشج والغسل الى الانتقاض

البول واراد به ان يكون اكثر من قدر الدرهم وقيد بانتضاج البول لانه
 اذا اصاب بدن المصلي او ثوبه بخساسة سبب يطلق له البناء
 بان قاء او رصف يغسل ويبنى والخلاف في مسئلة الشج فيما اذا
 شج انسان فاما اذا سقط من السطح مور فشج راسه ان كان
 نمرور مار فهو على الاختلاف وكذا وقع الكثيري على راسه فهو على
 هذا ومنهم من قال بني بالاختلاف ومنهم من قال هو على الاختلاف وان
 كان لا نمرور مار فمن مشايخنا من قال بني بالاختلاف ومنهم من قال
 هو على الاختلاف كذا في المعنى والاصل فيه ان ما ثبت بخلاف القياس
 لا يقاس عليه غير الا اذا كان في معناه من كل وجه ثم قال الاختلاف
 في الحدث الساوي ثبت بخلاف القياس وهذا في معناه لانه
 غير قصد وقال انه نادر فلا يلحق به كما اذا احتلم الامام فصار
 لا يجوز له الاختلاف عوار الحجة جانبها وتفسيره بالبياض
 كذا في المغرب لعوار النبات اي بعد نبات الشجر والاصل ان كل ما
 ثبت دام الا اذا وجد المنزلة وقد كان غسل البياض الذي
 العوار والاذن واحيا فلا يقط بالالتقاء الا انه يقول انه استأثر
 بخايل فلا يقع الوجه انكشاف القليل من العورة عفو للضرورة

والنكاح لا لعدم

والكثير لا لعدم الضرورة واختلف في الحوا الفاصل فقالا الرفع بجكي حكمة
 الكمال فكان كثيرا وهو اعتبر الحقيقة اذا التي وانما توصف بالكثر اذا
 كان ما يقابله قليلا والنصف في رواية يمنع لان المعفو قليل وهو
 ليس تعليل لان ما يقابله ليس بكثير وفي رواية لا يمنع لان المانع كثير
 وهو ليس بكثير لان ما يقابله ليس بقليل قوله وكذا سد الطريق
 بالرفع واجرا علم بانه ذكر في المعنى والحلاصة اذا كان بين
 الامام وبين القوم طريق عظيم بان يمر فيه العجلة يمنع صحة الاقتداء
 الا اذا اتصلت الصفوف على الطريق فاذا اقام واحد على الطريق اقتدي
 جاز وبكره فان قام الاخر خلف المقتدي وراء الطريق لا يصح اقتدائه
 ولا يثبت به الا ان قال لهم ولو قام يليه على الطريق يجوز صلوة خلفهم و
 الا اتصال لهم ولو قام على الطريق اثنان فعلى ابي يوسف يثبت الاتصال
 كاللثة به حتى يجوز صلاة من خلفها حلا فاما وان وقفت عينا
 في الصف مقتدية بالامام وقد نوى الامام امامتها يغسل صلوة من
 ومن عن يسارها ومن عن خلفها بخلافها فقد وان كن ثلثة واقفن خلفها
 الصف يغسلون صلوة من عن يمينها ومن عن يسارها ومن عن خلفها ثلثة
 الى اخر الصفوف وان كانت امرأتين تغسلان صلوة اربعة من عن يمينها
 ومن عن يسارها واثنين خلفها بخلافها وعن ابي يوسف رحمه الله انه جعل

الشي كالثلث قال فقد ان صلاة من عن يمينها وعن يسارها وطلوع
رجلين من خلفها الى آخر الصفوف كذا في المبسوط والاصل فيه ان الحائل
يمنع صحة الاقتداء بثبوت الاتحاد بين الصلوتين ثم الطريق وصف
النساء حائل لقوله عليه السلام من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او
صف من النساء فلا صلوة له فقال ابو يوسف للشي حكم الجمع لما ان معنى الجمع
موجود فيه الا يرى انه اعطي له حكم الجمع في الميراث والوصية وما
اعتبر الحقيقة قوله بما يشترط ان قيل له قد قدم حبسك فقال الحمد لله
او يسو بان قيل له قد قدم عوقب فقال لا حول ولا قوة الا بالله وهذا
الخلاف فيما اذا اراد جوابه اما اذا اراد اعلانه انه في الصلوة لا
تفسد بالاجماع كذا في المبسوط والجامع الصغير لصاحب المحيط والاصل
فيه ان كلام الناس مناف للصلوة والشي لا يبيح من يتأنيه ثم قال انه
ليس من كلام الناس لانه ثناء بصيغته فلا يتغير بعجزه كما لو كان
كلاما بصيغته لا يصير ثناء بعجزه ثمته وقال انه كلام لان الجواب
يفتظم اعادة ما في السؤال فصار كانه قال الحمد لله على قدوم هذا
الحبيب ولا حول ولا قوة الا بالله على هذا الخبر المذهب قيد بالبدل
لان خارج المصير يجوز اجماعا فلا يشترط القبلة في الا بتداء عندنا
قال ذاك باستحسان هذا لفظ المصنف رحمه الله وقيد به لان القياس
ياي جوازه لان فيه ترك الاركان بلا ضرورة وانما جوز في النفس

كله ينقطع عن القائل

كله ينقطع عن القائل والنافلة والاصل فيه ان الاستحسان اربعة
انواع منها ما يثبت بالاثار كالسالم ومنها ما يثبت بالاجماع كالاستحسان
كالاستقصاء ومنها ما يثبت بالضرورة كتطهير الابار ومنها
ما يثبت بالقياس الحقي وهو كثير النظر وهذا الاستحسان من القسم الاول
لانه عليه السلام ركب اعمار في المدينه ليعود سعد من عبادة وكان
يضي وهو ركب قوله عند الخروج اي خروج الوقت وفي ذكره عند
فايدة لان الخروج او الدخول غير ناقض في الحقيقة انما الناقض
هو الحدث وقابلية الخلاف تظهر فيما اذا انقضت بعد طلوع الشمس
ثم زالت الشمس عندها لا ينقض طهارة لعدم الخروج وعند
ينقض لوجود الدخول والاصل فيه ان الثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها وطهارة المستحاضة ثبتت ضرورة لوجود المنافي
والضرورة قبل الوقت ولا بدوه لكنها يقولان ان الدخول يدل على
وجود الحاجة والضرورة والخروج يدل على زوالها فيضاد الانتفاء
الى الخروج لا الى الدخول تجوز لواعونه اي تجوز الصلوة لو اعدت
السجود بناء على ان عنده نفس السجدة دون الصلوة وعند
تفسد الصلوة والاصل فيه ما مر ان الامر بالتي يقتضي كراهة ضده ثم
قال ان المأمور به فعل السجود على مكان طاهر وهذا لا يوجب فوات المأمور

فإذا أعادها على مكان طاهر يجوز وقاله ان التطهير ^{فرض} حمل النجاسة
دائم في اركان الصلوة والسجود على النجس كالحامل له فيصير مفقودا للفرض
بكثرة بدون حرف التعريف لفظ المصنف رحمه الله وتفسير الكثرة ان يكون
على لون الماء الكدر وتفسير الصفرة ما لو نظر الناظر إليها يقول هي اصفر وشبهه
بعضهم بلون الصفرة التي تكون على الاسنان ومنهم من شبهه بلون الكبريت
قل ان يفسله الفقار قوله الا سبق اخرج ذكره مطلقا ولم يتعرب بان
تكون المرة في الايام او قبل الايام وهو كذلك كما ذكره في احصر والتقييد
المذكور في المختلف غير مفيد فانه ذكر في الايام او في اوقات الدم قبل
ايامها فصارت مستحاضة ثم رأت الكثرة في ابتداء ايامها او كلها كما
حيضا لانها ان لم تر شيئا في ايامها كان حيضا عندهم بدم قبله وبعده
فالكدرة بذلك اولى وبعدها ان رأت الكثرة في ايام الحيض او في اوله او في
اخره او في انشائه تقدمها دم ام لا فهو حيض واعلم ان الصفات انما
تعتبر حالة الرطوبة حتى لو رأت بياضا خالصا على الخرقه مادام رطبا
فاذا يبس اصفر فحكمه حكم البياض وليس بحيض كذا في الخلاصة والاصل فيه
ان الحيض اذ ي بالض وجميع الالوان في حكم الاذي سواء الا الله يقول
ان الكثرة بقية المايح فالقياس ان يلحق بما تقدمه من دم او طهر قوله
واكثر الثالث بان يكون ثلثة عشر ساعة وتحتمل ان يزداد الاكثر من اليوم
الثالث ثم ينظر الى ساعات ذلك اليوم سواء كان طويلا او قصيرا ^{الكثر} يتعرف

الكثر

الكثر حفيد او يرا د به سبع ساعات لانه الاصل في الزيادة والنقصان
بالعارض والله اعلم والاصل فيه ان نقل بر الشرع يمنع النقصان قل قال
عليه السلام اقل الحيض للجارية البكر والنسب ثلاثة ايام واكثره عشر ايام
الا انه اقام الاكثر مقام الكل ومرة بالرفع عن المصنف ويجوز بالنسب
اي وروية المخالف مرة واشترطا للعادة اي لنقل العادة الاصلية
اوله ويرتبه عادة اصلية لان الخلاف في العادة الاصلية لا في الجعلية
وصورة المسئلة امرأة عادتها في الحيض عشرة وفي الطهر خمسة عشر طهر
مرة خمسة وعشرين ثم رأت عشرة دما فهذه العشرة حيض عنده
وننقل عادتها في الحيض الى موضع الروية وفي الطهر الى خمسة وعشرين
وعندها لا يكون العشرة حيضا ويتوقف امرها فان رأت في ايام عادتها
تبين ان ما سبق لم يكن حيضا وان لم تر بان طهرت خمسة وعشرين بعد
العشرة ثم رأت عشرة دما تبين ان العشرة الاولى كانت حيضا فانقلبت
عادتها الى موضع الروية والاصل فيه ان العادة على نوعين اصلية وجعلية
فصور العادة الاصلية ان ترى دمين متفقين وطهرين متفقين
على الولاء واكثر وصورة العادة الجعلية ان ترى اطهارا مختلفة
ودما مختلفة بان رأت في الابتداء خمسة دما وسبعة عشر طهر
ثم اربعة دما وسبعة عشر طهر ثم ثلثة دما وخمسة عشر طهر ثم ثلثة

الدم فعلى قول محمد بن ابراهيم بن علي اوسط الاعواد وعلى قول ابو عثمان
 سعيد بن مزاحم بن علي اقل المرتين الاخيرتين فعلى قول من يقول
 باوسط الاعواد تدع الصلوة من اول الاستمرار اربعة وتكلى
 عشر وذلك دأبها وعلى قول من يقول باقل المرتين الاخيرتين تدع
 اول الاستمرار ثلاثة وتكلى خمسة عشر وذلك دأبها فعمل عادة جعلية
 في زمان الاستمرار سميت جعلية لها لانها جعلت عادة للضرورة ولم
 يوجد فيها دليل بثبوت العادة حقيقة فان طرأت العادة الجعلية
 على العادة الاصلية فقد قال ائمة بلح انها لا ينقضي بها العادة الا
 لانها دونها والتي لا ينقضي بما دونها وانما ينقضي بما هو مثله او
 فوقه ومما يخارقه يقولون ينتقض العادة الاصلية بالعادة الجعلية
 لانه لا بد ان يتكرر في العادة الجعلية خلافا لما كان في العادة الاصلية
 كما كما لا يمكن من الصورة في العادة الجعلية ينتقض بروية المخالف مرة
 بالاتفاق لانها اضعف من العادة الاصلية وثبوتها ما كان بسبب التكرار
 فكذلك انتقاصها لا يتوقف على وجود التكرار فيما يخالفها بخلاف
 الاصلية على قول ابي حنيفة ومحمد بنهما الله لان ثبوتها كان بسبب التكرار
 ومن اتى ركوع عيدا ادرى الامام في الركوع في صلوة العيد كانت
 ركوعه ولا يرفع يديه لان فيه ترك سنة اخرى اليد وياتي بتكبيرات

الجهر والسر

العيد في الركوع على رأي نفسه كذا في الجامع الكبير الفتاوى العلافية والمفتي
 وعنواني يوسف يشتغل بتبسيط التسيحات الركوع ولا ياتي بتكبيرات العيد
 واعلم انه اذا امكنه ان ياتي بالتكبيرات والتسيحات فذلك حسن وان
 اتى بالتكبيرات دون التسيحات جاز ولودفع الامام راسه بعد
 ما ادى بعض التكبيرات فانه يتابع الامام ويرفع راسه ويسقط عنه
 التكبيرات الباقية كذا في الجامع الكبير لقوله سلام وشيخ الطحاوي وبالعكس
 صرحا اي بعكس ما ذكر ابو يوسف فاسقط المصنف اليه لعدم الاستتابة
 وانما ذكر هذا ليدل على انه ياتي الا بهذا لانه من وجه هذا محل التكبير
 وجه محل التسيح فيرفع كل واحد منهما الاخر وانما اثبت العكس لان
 الغالب ان لا يمكن الجمع بين التكبيرات والتسيحات او لجواز الاقتصاد
 على التكبيرات مع امكان الجمع والاصل فيه ان الترجيح بالذات اولى من
 الترجيح بالجار والتكبيرات راجحة بذاتها لانها واجبة والتسيحات
 محالها لانها في محلها وايضا هذه المسئلة مبنية على الاصل المذكور في
 قوله من سجد عن سورة في الفرض قوله في يومنا قد به ليعلم انها
 كانت مشروعة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فكما هو مرفوعه انما قاله لان انتفاء
 الشرعية لا يدل على الارتفاع اصلا وعدم اجواز على تقدير البيان جزمًا
 لان المشروعات انواع فاحتمل ان النبي يفرق الى نوع منها ويقولها فكما هو مرفوعه

مرفوعة فائدة اخرى وهو ان يعلم انها غير مشروعة الى قيام الساعة
والاصل فيه ان الاصل في الشرايع ان تكون عامة في الاوقات كلها
اذا قام الولي على التخصيص فان قال قد وجد التخصيص لان الله
شرط كون الرسول فهم فقال واذا كنت فيهم قلنا الشرط يوجب الوجود
عند الوجود ولا يقتضي العدم عند العدم او معناه اذا كنت فيهم
او من يقوم مقامك في الامانة كما في قوله تعالى خفي من اموالهم اذا
حضر الرجل وقد كبر الامام في صلوة الجبارة للافتتاح عند اليوسف
يكبر حين حضر للافتتاح ثم يتابع الامام في الثانية ولم يصير مسبوقا
بشي ولو جاء بعدهما كبر الامام الثانية فانه يكبر للافتتاح ولا يكبر
للتالية ثم يتابعه في الثالثة والرابعة ثم ياتي تكبيرة الثانية بعد
الامام قبل ان ترفع الجبارة وعندها اذا جاز للرجل بعد ما كبر الامام
للافتتاح في حق هذا الرجل ويصير مسبوقا بتكبيره ثم يتابع الامام فيها
بقي ثم اذا سلم الامام ياتي بما سبق كما ذكر ابو يوسف فان جاء بعد ما كبر
تكبيرته لا يكبر للافتتاح ما لم يكبر الامام الثالثة وان كبر الامام الثالثة
تابعه هذا الرجل ويكبر للافتتاح ويكون مسبوقا بتكبيره فان سلم الامام
فعل كما قلنا فان جاء بعد ما كبر الامام ثلثة لا يكبر للافتتاح حتى يكبر الامام
الرابعة فاذا كبر الامام الرابعة تابعه هذا الرجل فاذا سلم الامام الى ما
سبق به

سبق به قبل ان يرفع الجبارة وهي ثلث تكبيرات ولو جاء بعد ما كبر الامام الرابعة
قبل ان يسلم فقد فاتته صلوة الجبارة وعند ابو يوسف رحمه الله يكبر حين
واذا جاز بعد التكبيرات الاربع يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات وهل
يأتي بالاذاكار والمشروعة بثلث التكبيرات ذكر الحسن في المجرى انه ان كان
يامن رفع الجبارة فانه ياتي بالاذاكار والمشروعة والا فلا وذكر في النوازل
مطلقة غير تفصيل فقال من فاته بعض التكبيرات على الجبارة يقضيها
متابعة بلا دعاء مادامت الجبارة على الارض فاذا رفعت الجبارة على
الاكتاف او رفعت بالا يدي لم يوضع على الاكتاف لايأتي بالتكبيرات كذا في
المخلاة والمعنى وهذا الخلاف فيما اذا كان غايبا عن تكبير التكبيرات الامام
اما لو كان حاضرا يكبر عن تكبير الامام لانه مورك وليس بمسبوق كذا في
المبسوط والمعنى والاصل فيه ان كل تكبيرة قايمة مقام ركعة فلو لم ينتظر
تكبير الامام كان قاصيا ما فاته قبل اذا ما ادرك مع الامام وانه ممنوع
الا انه يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح ومعنى القيام مقام ركعة
ومعنى الافتتاح مزج فيها بوليده تخصيصها برفع اليد عنها قيد بعد الجمعة
لان النقل قبل الجمعة اربع بلا خلاف قوله تنفلا انما قاله لرفع الاحمال
فانه يجوز ان يكون المراد من فعل الاربع ركعتي الجمعة وركعتي بعد

والاصل في المعارض اجمع ثم الترجيح ثم قد روي انه عليه السلام كان يصلي بعد الجمعة اربعاً ثم يصلي ركعتين اذا اراد ان يصلي وروي انه عليه السلام قال من شهد منك الجمعة فليصل قبلها اربعاً وبعدها اربعاً فيجمع بينهما ونقول الركعتان ورد النبي عليه السلام لانه انصرف دون السنة او نقول القول راجح على الفعل لما عرف والله اعلم

كتاب الزكوة
الفضلان جمع الفضيل والعاجيل جمع العجول والمملان جمع الممل صور المسيلة اذا اشترى له بعد اثمان المملان او نلا ثمن العاجيل وخمسة وعشرين من الفضلان في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينعقد الحول وفي قول ابي يوسف رحمه الله ينعقد حتى لو حال الحول من حين مكل يجب فيه الزكوة وقيل صورة المسيلة اذا كان له مضاب سائمة فخصي عليها ستة اشهر فتوالدت مثل عودها ثم هلكت الاصول وبقيت سائمة اولادها يبقى حول الاصل على الاولاد في قولهما لا يبقى وفي قول ابي يوسف كذا في مسوط في الاسلام وشيخ الاسلام رحمه الله ويذكر في العلم الاقتراح بين مذهب ومذهب زفر فانه يقول يجب فيها في المان لان ذكر الطرف يولد على وجود المظروف فيه فيدل على ان الواجب فيها واحدة منها بخلاف ما يقول زفر رحمه الله واختلفت الروايات عنه فيما دون خمسة وعشرين في رواية لا يجب شي وفي رواية يجب في

في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة
في رواية ابي حنيفة

في رواية ابي حنيفة

في الحديث في فصل في العدة في فصل في هذا القياس والاصل فيه ان المقادير لا تعرف بالقياس وانما طريق معرفتها النقص فان امكن ايجابها كما نطق به النص يجب والا فلا وادني ما ورد به الشرع في الاصل بنت مخاض وفي البقر تبضع والفصلان والحملان لا يجعلان الواجب هذا الاسم وهو اعتبار اطلاق النصوص المصدق اخذ الهدية اي العاشر اراد بقوله اعطيتها مصدقاً قبل ان يكون في تلك السنة مصدقاً آخر فاما اذا لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يلتفت الى قوله لظهور كذا به يقيين كذا في المختلفات لم يشترط في النظم اخراج البراة وفق شرطه في الترجيح والصحيح انه ليس بشرط فقد ذكر في المختلفات لو قال اديت زكوة هذه الاصل الى مصدق آخر وفي هذه السنة مصدق آخر فانه يصدق من غير تعيين ورواية عند سفيان الثوري وعلي قياس رواية ابي يوسف كذلك وهذا لانه اذا اتى بالبراة ولم يحلف يكون محرم مع ابي يوسف وانه يصدق وهما مع ابي حنيفة فقد ذكر في المختلفات واجامع الصغير لصاحب المحيط والمغني انه لو جاء بالبراة ولم يحلف لم يصدق في قياس قول ابي حنيفة وفي قياس قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يصدق بناء على جواز اذا الشهادة بالخط اذا لم يتذكر الحادثة فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله لان الخط يشبه الخط فكذا في الزكوة لا يجوز الاعتماد على الخط ولا يجوز لان الاحتمال في الخط نادر واما اذا حلف ولم يبرأ فانه في سيرة الجامع الصغير والهداية وفيه اختلاف الرواية فعلى رواية الجامع

في الحديث

الصغير يقبل قوله وعلى رواية الاصل لا يقبل ما لم يأت بالبينة ومثلت فيما
اذ لم يحلف فحققه فان هذا موضع الغلط والاصل فيه ان التميز لا يتغير
في العبادات الخالصة كالصوم والصلوة والزكاة عبادة خالصة وفي ظاهر
الرواية القول قول الامين مع اليمين والساعي مكذب له فيما يجوز به بخلاف
سائر العبادات الا انه مكذب هناك كذا في المبسوط انتواه اي اهلكه ^{والصغير}
الي المال اي اتوي المال بعد ما وجبت الزكاة فيه تحول لان الحول قدور
الزكاة يمنع الوجوب عندها في نصاب ملكه بعد ذلك وحال عليه الحول
وصورته رجل له الف دينار فتم الحول ووجبت عليه خمسة وعشرين ديناراً
ثم استملكها وصار قدور الزكاة ديناً عليه ثم استفاد اربعين ديناراً وحال
عليها الحول لا يجب الزكاة عندها وعنه يجب قيد دين الزكاة لان الدين
المنذور والكفارات لا يمنع وجوب الزكاة اجماعاً وقيد بالاقرار لان
دين الزكاة ما نه حال بقاء النصاب عندئذ لا خلاف في الزكاة وكذا لو تبي
بقسه لا يصير قدور الزكاة ديناً ولا يكون مانعاً من ذكر المال مطلقاً
لبنائهم والاموال الباطنة والظاهرة ^{او} ايضا والاصل فيه ان الدين يمنع
عنونا اذا كان له مطالب العباد كدين العباد ومهر المرأة حالاً كان
موجلاً كذا في شرح الطحاوي ثم قال ابو يوسف رحمه الله هذا الدين لا مطالب له
من جهة العباد وصار كدين المنذور والكفارة وقال له مطالب فاما في العوام
فالامام وفي اموال التجارة كذا فان حق الاخذ في الاصل كان الي الامام

والمأخر في عثمان بن عفان

والمأخر في عثمان بن عفان رضي الله عنه الاداء الي ارباب الاموال حوراً من التقنين فيتحكم
الاصل ولو كان مطالباً به في منع وجوب الزكاة بغير البينة بعد
الهمزة الساكنة هو الراووق كذا في المغرب وذكر في الصحاح الزبوق فادري
معرب وقد اعرّب بالهمزة ومنهم من يقول بغير البينة والاصل فيه ان الحسن
يجب في الغنمة والغنمة اسم لما كانت في ايدي الكفرة وحوته ايدينا
غلبة وقهراً وباطن الجرم لم يرد عليه فتم احواله فلم يكن غنمة فلا يجب
الحسن ثم العنبر قيل انه من زبد البحر وقيل انه حشيش البحر وقيل روث
الدابة في البحر له رائحة طيبة كالسك ولا تحصى في المسك اتفاقاً فكذا
العنبر واللؤلؤ اصله من الماء عند بعضهم فان نظر الربيع يقع في الصدق
فيصير اللؤلؤ ولا حصى في الماء وعن هذا قال ابو يوسف لا حصى في الزبوق
لانه جوهر سيال كالماء الا انما قال انه من جواهر الارض فصار كالرصاص
وفي العنبر اخذ ابو يوسف بان عمر رضي الله عنه فانه سئل عن العنبر
فقال فيها الحصى والكثير للواحد اي اذا وجد في ارض مملوكة ودل
عليه قوله لا المختط فانه اذا وجد في ارض مباحة غير مملوكة كالحيال
والمغاز فاربعة اجاسه للواحد بالاتفاق ان لم يكن به علامة اهل
الاسلام وان كان فحكمه حكم اللقطة والمختط له من حصّة الامام بتبليكه
هذه البقعة حين فتح اهل الاسلام تلك البلدة سمي به لان الامام نخط
لكل واحد موضعاً ويقول هذا فلان وهذا فلان ثم المختط له ان كان

فهو له وان لم يكن حياً فلورثته او ورثة ورثته والا يهرف الى اقصي
ما ذكر يعرف في الاسلام اول ورثة نخسة بالضم قال في المغرب خمس
القوم اخو خفي او الوهم من باب طلب بالشرط المعروف وهو ان يقسم على
ثلاثة اسهم ووجوب الخفي مجمع عليه وانما قيد بالكثر لان في المعدل
اربعة اخماسه للواجد بالخلاف كذا ذكره في الاسلام والاصل
فيه ان استيلاء المسلم على مال المسلم ليس بسبب الملك والكثر كان ملك
المختط له فيبقى على ملكه ولا يصير ملكاً للمشتري لان البيع لا يبطل ملكه
عن الكثر لان البيع تناول الدار والكفر ليس من اجزاء الدار كمن اصطاد
سمكة في بطنها درة ملكها فلو باع السمكة لا يؤول الدرة عن ملكه
تخلان المعون لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري القليل وقطع الشيء
ومنه القليل وهو كل زرع قبل الادراك واعلم انه اذا فصل القليل
في الحال يجب العشر على البايع اجماعاً والخلاف فيما اذا ترك باذنه حتى ادرك
فعندهما يجب على المشتري كل العشر وعنده عثر قدر القليل على البايع
وما بقي على المشتري بان كانت قيمة القليل عشرة دراهم وقيمة
الحب ثلثين فيقدر العشرة على البايع ويقدر العشر على المشتري
عند قوله فتم لا عشر عليه كلاتي قولها وهو اي القليل يعني
وفي بعض النسخ وهي اي قيمته يعني عثرها قوله بالدليل وهو ان سلامة
العوض كسلامة المعوض وسند ذكر الاصل بعد هذه وقيد بما قبله

التم اذ بعد هذه

التم اذ بعد هذه بوجه يجوز اجماعاً وقيد بالشجر لانه لو عمل عشر
زرعه بعد ما بنت قبل ان ينعقد الحب يجوز اجماعاً كذا في الجامع
الكبير في الاسلام والاصل في هذا النوع من المسائل ان الحكم لا يسبق
السبب وسبب وجوب العشر الا رضائية بالخارج ولم يوجد ولهذا
لو قطع الخلل فصار حطباً لم يكن فيها عشر وكذلك سائر الاشجار
بخلاف الزرع لانه لو فصل حب العشر فيه اجماعاً لان العشر يجب في
البن كالحب في الحب واما ابو يوسف رحمه الله فيقول ان الشجر للتم
بمقولة ساق الزرع للحب وذلك سبب يصح التحمل بعده فكذا هنا
وقال في المسئلة المتقدمة الخارج في الحقيقة الحب وهو انعقد
على ملك المشتري فيجب كل العشر عليه وقال ابو يوسف بول القليل ملك
البايع فكان القليل له وروي عن ابي يوسف في العالي اذا امر
على العاشر بالمحور والخنازير ياخذ نصف عشر قيمتها وهو قول زفر
وروي عنه انه ان مر بالمحور وحده عثرها اي ياخذ نصف العشر قيمتها
وان مر بالخنزير وحده لم يعثره وان مر بهما احدهما وقاله عثر الخنزير
دون الخنزير فعلى رواية الامامي هو محوري على ظاهره وعلى الرواية الاخرى
يكل على ما اذا امر بالخنزير مع الخنزير قال الخنزير ولم يقل من الخنزير لانه
لا ياخذ من قيمته وخصيصة الخنزير لما ذكرنا ان عثرها يعثر الخنزير كما هو قول
ابي يوسف والخلاف في الخنزير وذكر العشر واراد به نصف العشر اطلاقاً قال الام

على البعض لان العاشر يأخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي نصف العشر ومن
 الحربي العشر قوله بالمرور اي عمور الذي على العاشر وقيد به لانه انما
 يأخذ اذا مر عليه والاصل فيه ان ولاية الاخذ للامام احمية وهو
 يحكي من نفسه للتحليل فيملك حماية غيره ولا يملك حماية اخفى بنفسه
 بل يجب بسببه فلا يملك ذلك على غيره وقال انها مالان متقومان في
 حقهم فيأخذ عشرين كما يراهم **قوله** بالتحري اي تحري وفي الكثر رواية
 وفي الكثر رواية انه مصرف اما اذا شك فلم يتحر او تحري فذبح وفي الكثر
 رايه انه ليس بمصرف لا كحزاجا عما اذا علم انه فقير كذا في الهداية وقيد
 بقوله بان غنيا لانه ان بان انه عبده او مكاتبه لعيد اتفاقا والاصل
 فيه انه مأمور بالاداء الى الفقير وهذا غني فلا يجوز وقلنا انه مأمور
 الى من هو بالاجتهاد فقير في ظنه لان الوقوف على الغني والفقير بالاجتهاد
 دون القطع فبني الامر فيها على ما يقع عنده **قوله** تسهم ذوا الفراس
 اختار لفظ الجمع دون التثنية ليفيد ان الافراس وان كثرت لا تتحقق
 الا سهم فرسين وحق التعريف في العود للعهد اي لاجل واحد ذلك له
 العدد وهو الافراس وهو يتناول الواحد والاثنين جميعا والفايد في ذكره ان الفارس
 ثلاثة اسهم عندها سهم للرجل وسهمان للفارس وعند علي حنيف رحمة الله له سهمان سهم
 وسهم للفارس فلو لم يذكره وما يتوهم من ان عنده له سهم فادس في كثره عنابه
 وذلك ستة اسهم عنده او سهم رجلين مع فرس واحد وذلك اربعة اسهم فان اذ ذلك
 الوهم به ثم عنده لى له فرسان او فراس خمسة اسهم وعند محمد رحمة الله اسهم وعند علي حنيف

في كتابه

وعند علي حنيف رحمة الله سمان وهو نظير مسلة نفقة الخلافة على ما ينبغي واما علم
كما
 الاحليل فخرج البول من الذكر والاصل فيه ان فساد الصوم يتعلق ببول
 الشي الى الجوف ووقع عند ابو يوسف رحمة الله ان يمينه ويمن الجوف منفوا
 فسد من المفدي الى جوفه من منفذ اصلي فيفسد وقاله منفذ ههنا وانما يصل
 البول الى المثانة من المعوى بطريق التمسك يكون بالصوم قويا لانه المكفر
 بالطعام اذا قرب التي ظاهر منها في خلال الاطعام لا يتنافى لان النفس
 في الاطعام مطلق وقيد بالظاهر لان في كسرة الفطر والقتل لا يستقبل
 اتفاقا وقيد بقوله جامعها واراد به التي ظاهر منها لان بولي غير هال
 يستقبل اتفاقا وقيد بالتدكار باليد ليثبت حكم النسيان دلالة وقيد
 جامعها النسيان بالنهار لانه اذا جامع متعمدا بالنهار فيفسد الصوم فيستقبل
 اتفاقا لقوات التتابع **قوله** على اعتبار اري على كون الصوم معتبرا في حق
 الكفارة وهذا احتراز عن الجماع في حالة الاحرام فانه نكفي فيه وليس له
 اعتبار حتى يجبر عليه القضاء وعندها لا يفسد صومه لكن لا يعتد به حيث
 الكفارة والاصل فيه ان الثابت باقتضاء النفس كالثابت بالنفس والنفس
 شرط في الصوم ان يكون قبل المسيس ومن ضرورته اخلاؤه عنه ونحو المس
 ان يخرج عن التقدير فلا يجوز عن الاخلاؤه فيلزمه ذلك وقال الواجب عليه
 التتابع وهذا لا يمنع لانه لا يفسد به الصوم اتفاقا وصوم يوم العيد الى
 اخر ذكر الخلاف في الترتيب كما ذكر في النظم وذكر في الهداية والمختلفات

لشمس الائمة رحمة

واصول الفقه لشمس الائمة رحمه الله الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله
 فقال وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في النواذر ان عليه القضاء **قوله**
 علي تنقل قيو به لانه لو كان واجبا بالنذر يجب القضاء اتفاقا والاصل فيه
 ان الشروع مطلق كالنذر وقاس ايضا على الشروع في الصلوة في الاوقات
 المكروهة والغرق على ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في الصوم يصير ^{صائما}
 حتى يحث به الخالف على الصوم فيصير متكبئا للهني فيجب عليه ابطاله ^{على}
 صاحب الشروع فلا يجب عليه صيانتة لحقه وجوب القضاء بيني
 وجوب الصيانه فمهما وجب عليه الا بطلا استحال ان يجب عليه الصيانه
 ولا يصير متكبئا للهني بنفس النذر لان النادر التزم القربة وانما العصيان
 العصيان من ضرورات المباشرة لا من ضرورات التجانب المباشرة ولا
 بنفس الشروع في الصلوة حتى يتم ركعة لان الشروع في الصلاة ليس
 بصلوة ولهذا لا يحث به الخالف على الصلوة فيجب صيانة المودي
 ويكون مضمونا بالقضاء صوم ذاك اي صوم رجب او صوم كل يوم
 خميس والمسيكة على سنة اوجه ان لم ينو شيئا او نوي النذر ونوي
 ان لا يكون عينا او نوي النذر ولم يخطر بباله اليمين كان نذرا لا
 عينا اجماعا حتى لا يلزمه الكفارة وان نوي اليمين ونوي ان لا يكون
 نذرا لا يكون عينا اجماعا لو اطرخصا كفر بيمينه ثم لا صوم عليه
 بعد ذلك لا بخلاف اليمين وان نواها جميعا كان نذرا وعينا عفا
 وعند ابي يوسف يكون نذرا لا عينا ولو نوي اليمين ولم يخطر بباله النذر
 كان عينا

كان عينا ونذرا

كان عينا ونذرا عفا وعفا يكون عينا لا غير **قوله** علي التعيين
 كانه نفي بدلك ان يكونا داخلين فيه على سبيل الاحتمار كالا سماء المشتركة
 فيما يظن ظان انه يحتملها واليه البيان ويجوز ان يكون كلمة علي
 مستعار من اللام اي لاجل ان المتكلم بينهما في النية **قوله** فذلك
 نذر حتى يجب عليه القضاء اذا ترك دون الكفارة ليس لاجل اليمين
 اذ لو كانت عينا يجب عليه الكفارة اذا ترك دون القضاء والاصل فيه
 ان الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز وهذا الكلام للنذر حقيقة
 واليمين مجاز حتى لا يتوقف الا على النية ويتوقف الثاني
 عليها فلا ينتظمها لفظ واحد ثم اذا نواها راجحنا الحقيقة
 لكونها احق واذا نوي المجاز لا غير تنقبت بنية وقال معنى النذر
 ثابت بلفظ ومعني اليمين بلفظ اخر فان قوله لله عزارادة اليمين
 لقوله بالله اذ الباء واللام يتعاقبان قال ابن عباس رضي الله عنهما
 دخل آدم الجنة فله ما غربت الشمس حتى خرج **قوله** على نذر حتى انما
 انكرنا اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد مع ان تلك الكلمة ^{جاءها}
 نذر بصيغتها يمين فوجبها اذا اراد اليمين لان موجها بصيغتها
 وحوب المنذر به واجبا بالمباح هكذا روي عن عمر رضي الله عنه الا
 يعني في غير المباح

ان المقصود وجوب المنذر لا تحريم تركه فيعلم بيننا وبيننا لا يعتبر
 ان يثبت الحان بلفظ واحد احدهما بصيغته والاخر بوجبه
 كشرآء القريب فانه يملك بصيغته وتحتج بوجبه والقدور الى اخره
 فان قلت لم اورد هذه المثلة هنا قلت لان خلاف الصاع الذي
 يقدر به الكفارات وصدقة الفطر رخص عليه في شرح الطحاوي
 وما يل صدقة الفطر بلفظ ايرادها ههنا لما مر في باب ^{الصدقة} الجنب
 رضى الله عنه والاصل فيه قوله عليه السلام الصاع صاع اهل المدينة
 وصاع اهل المدينة مقول عما قال ابو يوسف وقاله روى انه
 عليه السلام كان يغتسل بالصاع ثمانية ارطال قيد بالذي لانه
 اذا كان حربيًا لا يجوز اجماعًا كذا في المختلف وقيد بالواجبات
 وهي نحو صدقة الفطر والكفارة والنذر لتخرج الصدقة المفروضة
 وهي الزكوة فانه لا يجوز دفع الزكوة الى فقراء اهل الذمة اتفاقًا
 ويجزى صدقة التطوع فانه يجوز صرفها اليهم اجماعًا والاصل فيه
 ان من شرط صحة التعليل خلوا الفرع عن النص وقد قال الله تعالى
 لا ينهيكم الدين لم يقا تلوم في الدين ولم يخرجكم من دياركم
 ان تبرؤم واليه فلا يجوز قياس هذه الصدقات على الزكوة وانما
 لا يجوز الى الحربي بالاية التي بعدها اذا نذر اعتكاف يوحين

دخلت الليلة

الكتاب
 باب صدقة الفطر
 فيمن يجب عليه
 وفيما لا يجب عليه

دخلت الليلة المتخللة في الايجاب اجماعًا ضرورة الاتصال دون الليلة
 الاولى وقال دخلت الليلة المتقدمة فيدخل المسجد قبل المغرب
 لان ليلة كل يوم سابقة عليه كفاية في المختلف وغيره قوله كتب
 اعتراض والاصل فيه ان ذكر الايام يتناول ما بدأ بها الليالي اتفاقًا
 بدليل قصة ذكرها عليه السلام وذكر اليوم الواحد لا يتناول الليلة
 والمشي غير الجمع فلا يدخل الليلة المتقدمة وقال فيه معنى الجمع
 فالحق بالجمع احتياطًا لامر العبادة فكان الكل تركوا الاصل في
 هذه المثلة والى هذا اشار بقوله كتب **كتاب المنازل**
 الناس بالجمع بين الاسبوع من الطواف قبل ان يصلي ركعتين ^{الاول}
 اذا افرغ عن وترين جمع بين ثلاثة اسابيع او خمسة اسابيع
 او سبعة اسابيع وقال يكره اجمع بين الاسبوعين والاسبوع
 قبل ان يصلي الاول ركعتين والاسبوع من الطواف سبعة اسابيع
 ومعنى قوله طاف اسبوعين اي لم يفصل بين كل اسبوعين من تلك
 الاسبوع بالصلوة لانه افرغ عن الاسبوعين لانه ذكر في المختلف
 والمبسوط اجمعوا على انه يكره اذا افرغ عن شفع بان طاف اسبوعين
 او اربعة اسابيع او ستة او ثمانية والخلاف فيما اذا افرغ عن وترين

الحج

والاصل في ان صلوة ركعتين عقيب كل اسبوع سنة لقوله عليه السلام فليصل
 الطائيف لكل اسبوع ركعتين الا انه يقول انه بمنزلة السلام في
 الصلوة ثم اجمع بين اعداد الركعات يجوز اذا حصل الاضيق
 شفع فكذلك في الطواف اذا حصل عسر وتر لان الطواف في الاصل
 شرع وتر والصلوة شفعاً وقاله الصلوة كالقعدة الا كالسلام
 لانه لو جمع بين الاسابيع لا يكتفي بصلاة ركعتين ولو كان بمنزلة
 السلام لا يكتفي بها ثم اجمع بين الاشفاق في باب الصلوة من غير قعدة
 بين كل شفيعين مكرره فكذلك في الطواف ومن يصلي فرضي المزدلفة
 ها المغرب والعشاء وفي الترحيل ذكر المغرب ولم يذكر العشاء وذكر
 في شرح الطحاوي لو صلى المغرب بعد غروب الشمس والعشاء في الطريق
 بعد دخول وقتها فعليه ان يعيد اذا اتى المزدلفة عند اتي حنيف ومحمد
 رهما الله وقال ابو يوسف لا يعيد وقد اصاب في ذلك وذكر في المختار
 لو صلى المغرب بعرفات حين غابت الشمس او صلاها قبل ان ياتي المزدلفة
 قبل ان يغيب الشفق او بعد ما غاب فان عليه ان يعيدها اذا اتى
 المزدلفة في قول ابي حنيفة ومحمد رهما الله وقال ابو يوسف ان صلاها
 بعرفات اجزاء الا انه يصير مسياً والمشايخ من قال بان علي قولهما

اذا صلى المغرب في المزدلفة

اذا صلى المغرب في المزدلفة غيبوبة الشفق بخبره فكانه اعتبر شرط جواز
 المكان لا غير ومنهم من قال لا يجوز فكانه اعتبر الوقت والمكان
 جميعاً قبل الوصول اي قبل الوصول الى المزدلفة بعد عرفة اي بعد ما
 وقف بعرفة او بعد الوقوف بعرفة او بعد مني يوم عرفة وقيد به
 لانه لو صلاها قبل المضي لم يحز اجماعاً للتقدم بها على الوقت والمكان
 والاصل فيه ان خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب العلم فلزمته العادة
 ما لم يطلع الخبر فاد اطلع الخبر سقطت عنه الاعادة لانا لو الزمان ^{القضاء}
 مطلقاً كما امرنا ما اذاه ^{احصاه} وذلك حكم ترك الفريضة ^{خبر الواحد}
 لا يوجب الغرض فيه اذا حلق للتخيل خارج الحرم للحرم والعرق لادم
 عليه وقاله عليه الدم والحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان
 دون الزمان وعند زفر رحمه الله يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف
 في التوقيت في حق التضييق بالدم اما لا يتوقت في حق التحليل ^{بالانفا}
 والحلق والتقصير في حق العرق غير موقت بالزمان اجماعاً بخلاف المكان
 فانه يتوقت عندها خلافاً لابي يوسف رحمه الله والاصل فيه ان القياس ياتي ان
 يكون الحلق عبادة لانه ارتفاق ومثل هذا لم يعرف عبادة في موضع ما

١١٠

وانما ورد الشرع به في باب الحج في مكان مخصوص وزمان مخصوص فلا يكون
 عبادة دونها الا ان محمد رحمه الله يقول القياس يقتضي ان يكون التحجير عن
 الزمان او المكان مضمونا الا ان تركناه بالنقص وهو ما روي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سئل عن قدم نسك عن نسك او آخر نسك عن نسك فقال
 افعل ولا يخرج والنقص الوارد في الزمان لا يكون واردا في المكان لان
 اثر المكان اهم لانه سببه واني يوسف رحمه الله يعتبر الخروج بالدخول اي
 الحلق شرع للخروج من الاحرام والدخول في الاحرام لا يتوقف انهما فكذا
 الخروج كذا في البرهاني وغيره ويجوز المحرم وهذا حكم المسئلة قال
 الاسرار والاضاح وقال ابو يوسف رحمه الله الحلق وان لم يفعله
 فلا شيء عليه وقاله يجل ويرجع بنقص الذبح من غير حلق وذكر في المختلف قال
 لا يجب الحلق وان فعل كان حسنا وقال ابو يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية
 اري عليه الحلق او التقصير وان لم يفعل فلا شيء عليه وروي عنه في غير رواية
 الاصل انه ان لم يفعل تغلبه دم وروي عنه انه لا يتحلل المحصر بذبح الهدي الم
 يحلق بعد الذبح **قوله** ذي استسار منقول عن المصنف رحمه الله وهو يدل
 الهدي او صفة والالف واللام في الهدي زائدة كقوله ولقد امرني النبي
 واستاد الاستسار الي الهدي مجاز وفي بعض النسخ لا استسار وهذا
 للتقليل وقيل انما لا يجب الحلق على قولهما اذا كان الاحصار في غير الحرم فاما
 اذا احصر في الحرم فعليه الحلق والاصل فيه ان ما عرف قربة بصفة لا يكون

قربة دونها

قربة دونها وقد عرف الحلق قربة مرتباً على الوقوف والطواف فلا يكون
 مشروعا قبله الا ان ابا يوسف رحمه الله يقول ان صلى الله عليه وسلم احصر فحلق
 وامر به فما سوى مكة ما للنفي وهو جواب المسئلة والتقييد بالبدن
 مقيد فانه اذا اوجبه هديا تحتص بالحرم اجماعا ولو اوجب خضورا
 لا يتخص بالحرم اتفاقا والمسلتان في المختلف والاصل فيه ان المطلق يجري
 على اطلاقه فلا يجوز تخصيصه بالحرم الا انه حصص بالنقص وهو قوله تعالى
 والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لقوله ثم محلها الي البيت العتيق
 ومحرم لنقصه حتى يضمن النفقة ان اتفق وهو جواب المسئلة عن واحد
 من امر به احترازا عما اذا احرم عنها صار مخالفا ويقتضيه اجماع الخ
 ويضمن النفقة وفي قيد امر به احتراز عما اذا احرم بحج عن ابويه
 فان له ان يجعلها عن احدهما بالاجماع وجايز بيانه عندهما اي قبل
 والوقوف ولا يصح التقييد بعد الشروع في الفعل اجماعا والخلاف فيما
 اذا اعتق قبل الشروع في الفعل كذا في الجامع البرهاني والاصل فيه ان
 الاحرام ليس من الاركان بل شرع وسيلة الى اداء الافعال فكان شرطا
 والشروط يراعى وجودها ضمنيا لا وجودها فضلا والمهم الذي
 يتحلل التقيين بصدق وسيلة للاداء بواسطة التقيين فالتقي بشرطا
 اعلم ان قطع حقيق احرم لا يجوز بالاجماع لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتحلل

٢١٦

خلا لها ولا يعقد شوكتها والخلاف في المروي وللخلاف انه لا يقطع هذا
في غير الادخار فاما الادخار فيجوز قطع ورعيه بالاجماع لانه استثناء رسول
الله صلى الله عليه وسلم والمراد من المال في النظم النعم فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
البادية النعم ولين كان عامما في كل ما يتكلم الناس الدرام والدنانير والخط
والشعر والحيوان والنبات كما هو المروي محمد رحمه الله فقد خص بولادة الرعي
والاصلي فيه ان الضرورة انما تعتبر فيما لم يكن النقص بخلافه فاما مع وجود
النقص بخلافه فلا ثم قال ابو يوسف رحمه الله فيه ضرورة فان منع الذوا
عنه مستغور قلنا النقص الذي ذكرنا ينبغي القطع والرعي في معناه لان
القطع بالمتأخير كالقطع بالمناجل **كتاب النكاح**
رجل كتب كتابا الى امرأة ليخطبها بان كتب تزوجك على كذا واشهد علي
الكتاب بان قال هذا كتاب الى فلانة بنت فلان فان قراء عليهم
اي على الشهود او اعلمهم بما فيه يصح الا شهاد بالالتفاق وان لم يقرأ عليهم
نخيرهم بما فيه يصح عندنا يوسف وقال لا يصح **قوله** بلاء بيان يقضي
الخطابي بلاء اعلام المطلوب من هذا الكتاب وسماه خطابا لانه
كالخطاب من الحاضر واعلم ان النكاح انما ينعقد بالكتاب اذا قرأت الكتاب
بين يدي الشهود واعلمهم بما في الكتاب ثم قالت زوجت نفسي فلان
او قالت كتب الي فلان فخطبني فاشهدوا لي زوجت نفسي فلان
اذا لم يقرأ الكتاب لم ينحو **قوله** بما في الكتاب لكن قالت زوجت

فلان بن يدي الشهود

من فلان بن يدي الشهود بعد ما بلغها الكتاب لم ينحو هذا النكاح لان سماع
الشاهد من كلهم الزوجين او ما اقيم مقام الكلام شرط لصحة النكاح والشاهد
سمعا كلهم المرأة ولم يسمعا كلهم الزوج ولا ما اقيم مقامه فلا يصح النكاح
وهذا اذا كان الكتاب بلفظ التزوج اما اذا كان بلفظ الامر كقوله
زوجي نفسك مني لا يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب لانها تنوي
طري العقد بحكم الوكالة وهذا في الكامل وقاية الخلاف انما يظهر فيما اذا
محمد الزوج الكتاب بعد ما اشهدهم عليه من غير قراءة عليهم او اعلامهم بما فيه
وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم فشهدوا على الكتاب
بان هذا الكتاب ولم يشهدوا بما في الكتاب لا تقبل هذه الشهادة عند حوا
يقضي بالنكاح وعنده تقبل ويقضي بالنكاح اما الكتاب صحيح بدون الشهادة
وهذا الا شهاد لهذا وهو ان يتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند حوا الزوج
الكتاب كذا في مبسوط الامام والكامل والمجوع في الصلح ان الا شاهد لا يصح
يعلم الكاتب ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فان الناس اعتادوا اختلاف
ذكر فانهم يشهدون على مليه الصلح من غير قراءة الحدود وغير ذلك كذا في المختلف
والاصول ما سمعت من الشيخ رحمه الله ان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر
ويقار الكتاب احد الساتين الا يري ان النبي عليه السلام كان مأمورا بتبليغ ما اتى
الله اليه وقد بلغ البعض بالكتاب والبعض بالخطاب وقد بلغ ما اتى اليه
الا انما شرط اعلم ما في الكتاب لان الا شهاد على الجمهور لا يصح الكفى بوزن الفعيل

مهمون النظر وكذا الكفو الاقليل كان اراد به البعض بطريق اطلاق
 اسم المزدوم على اللازم والاصل ان كل حق لا يجري اذا استلجاجة
 ثبت لكل واحد كماله كولاية الامان والكفاءة حق واحد لا يجري فاذا
 ابطاله احدهم لا يبقى ضرورة ومضى على الاتفاق والمهر قدرا علم ان الكفاءة
 في الغناء معتبرة في قول ابي حنيفة ومحمد رهما الله حتى ان الفاتحة في البسار
 لا يكافئها القادر على المهر والنفقة لان الناس يتفاخرون بالفتى ويعبرون
 بالفقر قالت عائشة رضي الله عنها من قل ماله هان على اهله وقال ابو يوسف
 رهما الله لا يعتبر لانه لا نبات له اذ المال غادر وراح كذا في الهداية
 والكامل وجامع فخر الاسلام والصدور الشهيد والاصل فيه ان النكاح عقد ضروري
 شرع مع المنافي لا غرض معلوم فيعتبر الكفاءة صيانة لا غرض
 النكاح عن الخل وهذا لان انتظام المصالح انما يكون بان المتكافئين
 فان الشريعة ياتي ان تكون مستفيدة للحميس ثم وقع التراجع في
 اشياء معدودة هل هي في حيز الاختراع ام لا ولا يضر عجزه
 اي العجز عن المهر لا يسقط الكفاءة عند لي يوف مطلقا سواء كان قادرا
 على النفقة او لم يكن وجبا في الاتفاق ذاي لا يضر العجز عن الاتفاق
 سواء كان قادرا على المهر او لا وهو رواية ابن زياد عنه وضد ما
 اي يضر العجز عن الاتفاق ولا يضر العجز عن المهر وهو رواية الحسن ماله عنه
 وقال القدر

وقال القدر عليهما شرط لان المهر بول البضع فلا يؤمن تسليمه وبالنفقة
 قوام الازدواج ودوام النكاح والمراد من المهر قدرا متعارفا في قيمته
 وهو الذي يقال له دسيمان لان ما وراءه موجب كذا في الجاه
 الصغير فخر الاسلام رهما الله ولا يعود في الكفاءة الحرف وفي بعض النسخ
 يعود وكلاهما صحيح والاول موافق للختلف والهداية والجامع الصغير
 للصدر الشهيد والثاني موافق للمهر وتختلف الفقيه والاصحح في المسوط
 وتبين كذا ان لكل واحد من العلماء ابيات روايتين فقد ذكر صاحب
 المحيط واما الكفاءة في الحرف فقد اعتبرها ابي يوسف حتى لا يكون الحايك
 كفوا للصيرفي واجوهري والتاجر ولم يعتبرها ابي حنيفة رهما الله هكذا
 ذكر القذوري وذكر فخر الاسلام ان الكفاءة في الحرف معتبرة عند ابي حنيفة
 ومحمد رهما الله وذكر شيخ الاسلام انها معتبرة عند ابي يوسف ومحمد
 رهما الله وهو احول الروايتين عن ابي حنيفة رهما الله وهو الصحيح وهذا
 كله لفظ جامع وذكر شيخ الاسلام رهما الله هذا اختلافا وعصر
 فكان في زمن ابي حنيفة رهما الله الدناء في الحرف لا يعود منقصه فكل
 شئ الكفاءة وفي رهنما وآخر زمن ابي حنيفة رهما الله تعود منقصه فكل
 لها غيره في اسات الكفاءة والاصل قد مر قوله والاب مثل
 الابوين في الشرف اعلم ان اسلام الجد في المولى على قول ابي حنيفة
 ومحمد رهما الله شرط حتى ان من له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا

٢١٨

لامرأة لها ابوان في الاسلام واجمعوا على ان اسلام الاب شرط في الكفاة
حتى من اسلم بنفسه لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام واجمعوا
على ان اسلام الاب هو الاب ليس بشرط والكلام في حرية الاب والجد
نظير الكلام في الاسلام في جميع ما ذكرنا من الخلاف والوافق والفظ
النظم شامل للاسلام وحرية لان كل واحد شرف فان وضع المصلحة
في الترخ في الاسلام واعلم ان هذا في الموالي فاما في العرب فان اسلم
بنفسه يكون كفوا لمن كان له اب في الاسلام او ابوان لان
العرب مفارقتهم بالانساب لان لهم نسباً شرفاً يتشرفون به فان
نسبهم يتصل بابراهيم صلوات الله عليه واما البع فلا يتفخرون بالنسب
لانهم ضعفاء انسابهم بل مفارقتهم بالاسلام وهذه المسئلة فرع
مسئلة التعريف في الشهادة والتعريف عندهما لا يقع باب واحد من
فيقع التعريف عندهم يقع باب واحد فلا يقع التعريف كذا في مبسوط
وعقود غير الاب والجد اي الصغير والصغيرة من كفوء بلا خيار فسخ
اشارة الى ان الفرقه بخيار البلوغ فسخ ولهذا صرح الاثني عشر
اذا بلغا لها الخيار ان شاء اقاما على النكاح وان شاء فسخا ولا
لها اذا لم يدخل بها سواء كان ذلك باختياره او باختيارها
فان كان بعد الدخول فلها جميع المسمى سواء كان ذلك باختياره او باختيارها

والنقيض غير الاب والجد

والنقيض غير الاب والجد يتناول الام والقاضي هو الصحيح ويجوز في الاب والجد
فانه للخيار هناك كذا في الهداية والاصل فيه ان النكاح لا يحتمل الفسخ
فقد لا يحتمل لغريم كما في خيار العتق وقراءة الاخ ناقصة والنقصان
سعر بقصور الشفقة فيسقط الحد الى المقاصد عني فيتدارك بخيار
الادراك وجائز توقيفه شرط العقد ذكر العقد وانه يتناول البيع
والنكاح ولكنه اراد به النكاح بدلالة قوله على قبول نكاح بالبعد
البيع لا يتوقف اتفاقا واعلم ان هنا ست مسائل في ثلاث منها
يتوقف على الاجازة اتفاقا فاذا قال الفضولي زوجت فلانة
فلان فقال فضولي آخر زوجتها منه او قال الزوج تزوجت فلانة
وفلان غايبه فقال فضولي زوجتها من فلان او قالت المرأة زوجت
تقي فلان الغائب فقبل عنه فضولي وفي ثلاث منها اختلاف
فضولي قال زوجت فلانة من فلان وهما عايان ولم يقبل عنه احد
او قالت المرأة زوجت تقي من فلان وفلان غايبه ولم يقبل عنه احد
او قال الرجل تزوجت فلانة وهي غايبة ولم يجب عنها احد فقال ابو
يوسف رحم الله يتوقف ويتم بالاجازة وقال هو باطل كذا في مبسوط
في الاسلام وشيخ الاسلام وحاصل هذا ان الواحد لا يبيع فضوليا
من الحائض او فضوليا من جانب اصيلا من جانب غيرها خلافا لابي
يوسف رحم الله وفي النظم اشارة الى محال التراجع فانه انما يكون

شطر أعف عوم القبول والأصل فيه أن شطر العقد لا يتوقف على ما وراء
المجلس إجماعاً كما في البيع والعقد التام يتوقف على ما وراء المجلس كما إذا
جري العقد بين الفضولي وبين فابو يوسف يقول أنه عقد تام كما في موضع
الولاية بأن كان وكيلاً للجانبين فقال زوجته فلان من فلان لا يتقيد
العكاح بوصف النفاذ فكذا في غير موضع الولاية لأن الصيغة لا تنطبق
بالولاية إنما تأثيرها في النفاذ وقال أنه شرط حقيقة وحكما لأن العاقد
ليس بنائب عن الغائب ليكون كلامه بمثابة كلامها وفي آباء الزوج
أي إذا أبي الزوج الكافر على الإسلام بعد ما عرف على الإسلام بإسلام
المرأة وفرق القاضي بينهما فتلك العرقه فسح عنه حتى لا ينتهي
عود الطلاق قيد بآباء الزوج لأن ردة الزوج فسح عنه حتى لا ينتهي
والى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله طلاق وقيد بالزوج لأن آباء
الزوجة فسح اتفاقاً ولا فرق بين أن يكون الزوج الذي أهله
للطلاق أو لم يكن بأن كان صبيّاً يعقل حتى اعتبر آباءه كذا في ن
والأصل فيه أن الواجب على الزوج ألا يسكن المعروف أو شرعاً بأحداً
بالنفس وبالأب أو استنعى عن الإسكان بالمعروف فناب القاضي منابه في
الشرع بالأحسان وهو طلاق والقول في الصراق أي في قدر
المسي أن لم يكن مستكراً في العقل أي مادون العشرة وقبل أي
مالاً يتزوج مثلها بمثلها عادة وهو الصحيح فهذا مستكراً عقلاً
والأول مستكراً شرعاً ولازم من ادعى غمّة دراهم كان نوعاً العشرة
لأن العشرة وباب

لأن العشرة في باب النكاح لا يتجري وذكر بعض ما لا يتجري كذلك وإذا كان
دعوى مادون العشرة كدعوى العشرة صار كأنه ادعى العشرة والمرأة تدعي
القاضي قوله القول بقول الزوج لأن ما يدعيه غير مستنكر شرعاً وليس كذلك
فإن عدمه فيما إذا كان مستكراً يقضي لها بمهر المثل لأن المالم يقبل قوله صار
وجوده وعدمه سواء ولو لم تدع شيئاً من المهر يقضي لمهر المثل كذا ذكر
صاحب المحيط ولم يكمل فيه مهر المثل بقوله ما وشرح قوله أنه إذا ادعى
وهي تدعي الألفين فإن كان مهر مثلها ألفاً أو أقل فالقول بقوله مع
عينه بالله ما تزوجها بألفي درهم ولها ألف لأنه أقر لها بالزيادة
فإن حلف لم تثبت الزيادة وإن نكل أعطاهما الفين على سبيل التسمية
لأن نكوله كالأقرار فثبتت ما ادعته المرأة وإن كان الفين أو أكثر
فالقول بقوله مع يمينها بالله ما تزوجت نفسها منه بألف ولها
الف درهم لأنها أبرأت الزوج عن الزيادة فإن حلفت لم تثبت الخط
فوجب لها الفان الف مسمى باتفاقهما وألف باعتبار مهر المثل
فيخرج فيخير الزوج في هذه الألف في جعلها دراهم أو ديناراً وإن
نكلت وجب لها الف باعتبار التسمية وإن كان مهر مثلها
ألفاً وثمانين بخلاف كل منهما على دعوى صاحبه وإذا حلفا جيب
الف باعتبار التسمية وثمانين باعتبار مهر المثل وهذا يخرج
الرازي وعند الكوفي في الفان في العصور الثلاثة ثم حكم المثل

بعد ذلك على ما حكمنا آنفاً وهو الاصح لان ظهور مهر المثل عند عدم التسمية
وذلك انما يكون بعد التحالف والاصل فيه ان القول في الدعوى قول
من شهد له الظاهر والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه الموجب
الاصلي في باب النكاح وليس رهن المهر المثل وصورة تزويج امرأة
ولم يتم لها مهر حتى وجب مهر المثل ثم رهن عندها شيئاً بمهر المثل فغداً
لا يكون رهنًا بالمتعة حتى لو طلقتها قبل الدخول والرهن قائم ثم هلك
لا يملك بالمتعة بل يملك امانة وتجمع هي على الزوج بالمتعة وقبل
الهلاك ليس لها حصة وعندها هو رهن المتعة حتى يملك مضمونها
بالمتعة والرهن بالمهر رهن بنصفه اذا طلقتها قبل الدخول اتفاقاً
والاصل فيه ان القول لفوات الى خلف كلا فوات والمتعة خلف
مهر المثل وضار كان مهر المثل قائم فيكون الرهن به رهنًا بها والمتعة
ثلاثة اثنان درج وخاد ومتعة وفي ظهور المهر حوايا تزويجها
على هذا العبد فاذا هو حر يلزمه قيمته لو كان عبداً والخلة
العظيم وسنذكر الاصل في باب الثلاثة ان شاء الله تعالى قوله
وان يكن ضواقرها موجهاً بان يقول تزوجك على الف الي سنة فقبل فمهرها
الدخول لا اي ليس له ان يدخلها ولها ان تمنع نفسها حتى ينقد المهر
وقال له ولاية الدخول وليس لها ان تمنع نفسها وهذا اذا لم يشترط الدخول
في العقد اما اذا اشترط ذلك فليس لها ان تمنع كذا في الاصل والاصل
فيه ان النكاح عقد معاوضة يقتضي سلامة بازاء سلامة فلما
تأخر حقها

تأخر حقها 2 البدر كان الزوج راضياً بتأخير حقه في المهر الى حين التسليم
انما قال انما ابطلت حقها في المساوات فلم يبق لها حق المنع كافي التمسك
والمهر السر الخلاف فيما اذا تزوجها مرتين مرة في السر ومرة في العلانية
بالكثرة ولم تشهد على الزيادة في العلانية سمعه فان اشهد على
بان قال ان المهر هو المذكور في العقد الاول والمذكور في العقد الثاني فلا
الزيادة اجماعاً لانها ابطالة بالشهاد وهذا اذا تعاقدت مرتين
اما اذا تعاقدت مرة واحدة فان لم يشهد عند التواضع فالمهر هو
في العقد المذكور عند المواضعة لم يكن مهر لان المهر ما يكون عند العقد
وان شهدا عند المواضعة فلهما المسمى في السر لانها ابطالة الزيادة
بالاشهاد كذا في شرح الطحاوي والمقني قوله ثانياً اي من ثانياً
والاصل فيه ان النكاح لا يحتمل الفسخ والا قاله فقال لما كان كذلك في العقد
الثاني لا يرفعه والعقد الثاني ليس بعقد في الحقيقة فلا يعتبر المذكور
في العقد الثاني وقاله انما قصداً شيئين استيناف العقد وانه لا يصح
والزيادة في المهر وانما تصح فيصح الزيادة ويملك المأذون قيد المأذون
لان المكاتب يملك اجماعاً وقيد بالامانة لانه لا يجوز لهم تزويج العبد
اجماعاً وقيد بصاحب العنان لان المفاوض يملك اجماعاً والمساكين

الرواية والأصل فيه ان الماذون يملك التجارة وما هو لو اوجها هذا
ليس بتجارة مملوكة الصبي الثاني عيني الاول لان المعرفة اذا اعيدت
معرفة كانت الثانية عيني الاول والأصل فيه ان حكمة الحكم تراعي في
الجنس لا في كل فرد يقال انه انما يملك تزويج العبد لما فيه من الجواب المبرر
عليه وهما لا يجب قلنا ذاك حكم فلا تراعي في كل فرد وعقبتها صداقها
الي اخره اعتق امته علي ان تزويج نفسها بان قال اعتقل علي ان تزويجي
تفك فقبلت عتقت لوجود الشرط وهو القبول ولا تجبر المرأة علي
التزويج لانها حرة لكنها ان لم تف بالشرط فعليها قيمة نفسها وان وفت
بالشرط وزوجت نفسها فان سمي لها مهر فليها المسمى وان لم يسم فعقبتها
صداقها ليس لها سوى ذلك وقال لها مهر مثلها وميلتنا فيما اذا لم
يسم بدلالة قوله ويوجب ان فيه مهر مثلها والصحيح فيه يرجع الي النكاح
لانه مؤلوا الفعل والأصل فيه ما عرف في الزيادات انه متى سمي في النكاح
مالين مال مستقوم بحسب المثل لانه مؤلوا موجب الاصل وانما يجب المسمى ان
صححة التسمية لو طلق العبد الي اخره العبد اذا تزوج امرأة بغير
مولاة ثم طلقها ثلثا ثم اجاز المولي هذا النكاح ثم اذن له ان يتزوجها
فتزوجها لم يكره عندهم وعندها يكرم **قوله** فاجيز هذا النكاح
وقيد به لانه اذا لم يجزه المولي لا يكره اجماعا **قوله** وجود تقييد

فانتهى
والاصول

فاسم والأصل فيه ان التهمة يعمل على الحقيقة وهي دلالة الدليل وقد حوت
لانه وجد دليل وقبح الطلاق كقيل اتفاق الى اخره لوقال ابدا او ما
دعتها زوجين يصح العقالة بها مادام زوجين اتفاقا كذا في الكامل
والأصل فيه قد مر يفرض في المرأة اي في نفقة المرأة ذات الخدم قيد
به لانه اذا لم يكن لها خادم لا يستحق نفقة الخادم والخادم يتناول
الذكور والانات ثم قيل الخادم مملوك حتى لو لم يكن لا يستحق وقيل اي
خادم كان حرة او مملوكة غيره كذا في الخلاصة لا الواحد منهم اي الخدم
وانما في الواحد ليعلم مؤهبا لجواز ان لا يفرض عندها اصلا او يفرض
في جميع الخدم ثم نفقة الخادم انما يستحق اذا لم يقدر الزوج ان يهيئ
مصلحتها اما اذا قدر عليه وقال انا افعله لا يجب نفقة الخادم كذا قالوا
وعلى يوسف رحمه الله انه لا يقبل هذا القول من الزوج والمنكوحه اذا كانت
امة لا تستحق نفقة الخادم والمسائل من الخلاء والأصل فيه ان كفايتها واجبة
عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه ثم قال انها تحتاج الي احدها لداخل البيت
والي الاخرى لخارج البيت وقال الخادم واحد يقوم بمصالح داخل البيت وخارج
ملازمة الي اثنين قيد بالجبلي والزنا لانها اذا كانت حاملا من الشيء لا
يجوز والأصل فيه ان الحمل اذا كان ثابت السب لا يجوز النكاح الا ان التخل
بناء على الامتناع لمكان الحمل ولحق صاحب الماء والله اعلم

الطلاق اذا قال لها ان شاء الله

فانت طالق لا يقع اجماعا ولو قال ان شاء الله انت طالق عند لا يقع ايضا
ويدرج حرف الفاء كقوله من يفعل الحسن الله يشكرها او تقدم الحرف فيضرب
قال انت طالق ان شاء الله لان عندنا خير الشرط لا يحتاج الى الفاء اتفاقا وقاله تطلق
وقوله هو يرجع الى اجزاء والاصل فيه ان يصح كلام العاقل ويجب ما يمكن يقال
يملك التصحيح بهذا الوجه فتصح او ثلثا وبطلان في ذلك تصحيح التعليل وفي تصحيحه
ابطال كلام او ثلثا فلا يجوز والعدة الاقراء صورة من بضع طلق امراته
طلاقا باينا او ثلثا ثمرات وهي العدة فعليها عدة الوفاة من وقت
يستكمل في ذلك ثلاث حيض من وقت الطلاق اما اذا كان رجعا فعليها
عدة الوفاة اجماعا وقال ابو يوسف عليها ثلاث حيض لا غير والمراد الاقراء
الحية في الفرار اي الفرار من بيتها والاصل فيه ان الزوجة باقية الى زمان
الموت في حق الارث اتفاقا ثم قال لما بقيت في حق الميراث لان يثبت
حق العدة اولى الا انه يقول الميراث بحكم الفرار لا باعتبار الزوجية طفلا
حال من يعلمها والعامل فيه المصدر وهو الموت وبه يعرف محل التراجع
الحمل القائم يوم الموت لان في الحادث بعد الموت تعتد اربعة اشهر وعشرا
اجماعا وتفسير فيام الحمل ان تاتي بولد بعد موته لاقل ستة اشهر وانما
يعرف حدود الحمل بعد موته بان تصنعه ستة اشهر وضاعدا عند
المستأجر كذا قاله في الامام رحمه الله قوله شهر وخمسة اشهر والمراد
منه اربعة اشهر وعشرا والاصل فيه ان المطلق يتجوز علي اطلاقه وقوله

عند

كله

نقالي واولات اجلهم ان يصنعن حملهن مطلق صغيرة بانت

نقالي واولات اجلهم ان يصنعن حملهن مطلق صغيرة بانت
اي صغيرة مراهقة بانت فان لم يكن كذلك فقوله كقولها كذا في البرماني وغيره
وفضل ربع الحول بالمرح عن المصنف رحمه الله عطفًا على الحولين وتقديره ما هو
من الزوج الى حولين في البابين والى حولين وفصل ربع الحول في الرجعي وهو
سبعة وعشرون شهرا او كان شجره يميل الى الرجعي وتقديره بزيادة فضل ربع
الحول وبشرط لبقوت النسب الحولان وفصل ربع الحول في ذي الرجعية
اي الطلاق الرجعي فالموصوف وهو الطلاق محذوف واعلم ان الصغيرة
المراهقة اذا طلقها زوجها رجعيًا او باينًا بعد الدخول بها واقترنت بانقضاء
العدة عند مضي ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل ستة اشهر من وقت الاقراء ثبتت
نسب ولدها منه لانها اخطأت في الاقراء وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا
يثبت وهو من علوق سواء كان رجعيًا او باينًا وان اقترنت بالحمل
فان كان الطلاق باينًا يثبت النسب الي سنتين من وقت الطلاق وان كان
رجعيًا يثبت الي سبعة وعشرين شهرا اما في البابين فلا فانها لما اقترنت بالحمل
صارت بالغة وحكم الكبيرة هذا واما في الرجعي فلا فانها اذا ولدت لاكثر
من ذلك طهر ان العلوق كان بعد العدة فلم يصح رجعا فلم يثبت النسب
واما اذا لم تقر بشي فعنده سكوتها كدعوي الحمل فان كان الطلاق باينًا
يثبت نسبه الي سنتين وان كان رجعيًا الي سبعة وعشرين شهرا وعندها
كالاقراء بانقضاء العدة بثلاثة اشهر فان جاءت به لاقل من ستة اشهر

٢٢

وقت الطلاق يثبت نسبه منه ولا كثر منه لا يثبت في حق الرجعي والباين والاصل
فيه ان الثابت باليقين لا يزول بالاحتمال وصفة الصغير منافية للجل فاذا
بقي فيها صفة الصغير حكم بانقضاء عدتها بثلاثة اشهر بالنقض مستوتة اي
مباشرة واثبتنا اي الاسترداد والكلام فيما اذا لم يقر بانقضاء العدة والاصل
فيه ان امور المسلمين محمولة على السواد والصلح حتى تظهر غيره فيحمل على انها
تزوجت بزوجه اخرى وولدت منه وسنة اشهر اقل من تصور فيها الولد
فالظهر للشرعية حتى لو كانت حايضا حين القول لا يقع انما يقع في ظهور
جماع فيه والاصل ان الحكم لا يتاخر عن العلة الا بما منع ولا مانع ههنا لان
الطلاق في حالة الحيض واقع بالسنة فيكون حسنا وقوعا ان لم يكن
حسنا ايقانخلان ما اذا قال اعدى الطلاق او احبته لان ذلك يقتضي
سنيته وقوعا وايقانحا حتى يكون حسنا من كل وجه قيد بما امكن لانه لو
قال فكل مملوك اشترى به فهو حر لا يصير مولى اتقا والاصل في هاتين
المسئلتين ان المولى من لا يمكنه قربان امراته الا بشي يلزمه حكمه ثمينه فثاقل
المسئلة الاولى يمكنه قربانها بان لا يملك عبدا فلا يلزمه شي وفي المسئلة
الثانية كذلك بان يعق قبل اربعة اشهر فيقر بها من غير حنث يلزمه
وقال في المسئلة الاولى لا يمكنه قربانها الا بشي يلزمه وهو عتق ما يملكه
بالارث والوصية وفي المسئلة الثانية ان قربانها قبل الغاية لزومه وهو
وان اراد المخلص لم يمكنه الا بمباشرة ما يعوق ضررا وهو الغايه وهو
الي يمين كذا في الجامع الكبير لفخر الاسلام رحمه الله ولو قال والله لا اقرب

احديكما يصير مولى

احديكما يصير مولى من احدهما بالاجماع فاذا مضت اربعة اشهر بانت
احدهما والبيان الى الزوج بالاجماع فلو مضت المدة الاخرى لم تبين
عنده خلا فالهما قوله لا تقرب صفة لما تقدم اي غير مطهر لم تبين
الاخرى اي المرأة الاخرى باخرى اي عدة اخرى خالية عن القربان
واما عرف الاخرى لانه من عن المسئلة في المراتين وفي الترحيم
ففي ما ذكر فيها يكون الثانية منكورة والاصل فيها ان احدهما يتعين
بوقوع الطلاق على احدهما بحكم هذا الاية فيه اختلاف عند يتعين
كافة الحنث وعدوها والفرق عرف في الجامع الكبير لو قال انت طالق الي
شهران نوي التخيير يقع في الحال وان نوي التاخير يتاخر الوقوع الي
مضي الشهر وان لم يكن له نيته وقع للحال عنده وهو قول زفر رحمه الله
وقالا تطلق بعد شهر والاصل فيه ان الي للتاجيل والتاجيل لا يمنع الوقوع
قلنا ان التاجيل لتاخر ما يدخله وههنا دخل على اصل الطلاق فواجب
تاخير من قبل ذاي النكاح ان نكحها لفظ المصنف وقيل بكلمة لو
والاول هو الصواب بدلالة الجرائم تطلق والاصل ان المعلق بالشرط
كالمسل عنده وصار كانه قال عند وجود التزوج انت طالق قبل ان
انزوجك فلا تطلق دفعا لظن العرس بان قالت له انك تزوجت
على امرأة فقال الزوج كل امرأة لي فهي طالق فالغير عني اي لا تطلق اللفظ
وعندها تطلق عرس الرجل بالكرامة والاصل فيه ان العبرة لعموم

لا لخصوص السبب اللعان والملا عنقه والتلا عن والا لتعان يعني واحد
وقوله عقدا احتراز عن التقاء حسام فقد ذكره بكلمة التراخي لئلا
يتوهم انه اذا عقد سابقا على الاكذاب يصح ذلك العقد بعد ما وجد
الاكذاب والا صنفه ان الحكم المرتب على اسم سقى ببقائه ويزول من زواله
وقوله عليه السلام المتلاغان لا يجتمعان ابدا بوجوب عدم ولاية الاجتماع
ماداما متلا غنيز ولم يبقا متلا غنيز بعد الاكذاب **كتاب العتاق**
التسري اتحاد الجارية سريته وهي فعلية او فقولة من السر
وطلب الولدان ان يجامعها ولا يغزل عنها والتخصيص ان يمنعها من الخروج
والبروز والاسكان ان يؤمها بيتا وصورة المسئلة اذا قال لامته
ان تترك فانت حرة فالتسري هذه الامور شرط عنده وعندهما الاول
ليس بشرط والاصل فيه ان مبني الايمان على العادة وفي العادة السرية هي
التي يطلب ولدها وقال انها مأخوذة من السر الجماعي قال الله تعالى
ولا تقاعدوهن سرا اي جماعا وقال الشاعر الاربعتم بتاسه اليوم
انني كبرت وان لا يثبت السر مثالي او من السر ضد العلانية واصل
التسري السر فقلت احدي الرايت بيا كاقيل اذ الكرام ابتدروا بالباع
يدري يقضي البازي اذا البازي كسري تقصص البازي او من السراة وهو
الشرق كقوله ان السري اذا سري بنفسه وابن السري اذا سري
وشي من ذلك لا ينبغي طلب الولد كذا في الجامع البكر لو علق بدفع نقدان
قال ان ادبت الي الفات فانت حراما اذا قال متي ادبت او اذا دبت

لم يتوقف على

لم يتوقف على المجلس اجماعا وفي النظم اشارة اليه ان مطلق التعلق
ينصرف اليه لان ان حقيقة وفي الشرط وما وراهها ملحق بها من حيث
ان فيها معنى الوقت وقوله لم يقتضى الاداء لا يقتصر على المجلس عنده
وعندها يقتصر حتى لا يعتق اذا ادري في غير ذلك المجلس عندها التزم ان
يقبله اي اجبر ومعنى الاحضار ههنا وفي سائر الحقوق ان العبد
احضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وحلي يديه وبين المولى انزل
المولى قابضا كذا في الايضاح والاصل فيه ان التخيير يقتصر على المجلس كما
اذا قال انت حر ان شئت وهذا تخيير لانه تخيير بين الاداء والا
عنه الا انه يفور انه تعلق العتق بالشرط لفظا ولهذا لا يتوقف على
العبد فلا يقتصر على المجلس كالتعلق بالدخول وغيره وان يكاتبه
الف على رد وصيف اي كاتب الرجل عبدا له على الف على ان يرد المولى
عليه عبدا بغير عينة يجوز الكتابة عنده لكن يقسم الف على قيمة المكا
وعلى قيمة وسط فيبطل منها حصة العبد ويكون مكاتبا باقيا عندها
لا يجوز هذه الكتابة والمراد من الوصيف في النظم غير معين اذ في المعين
حوز الكتابة واعلم ان هذا بيع في حق الوصيف وهو فاسد عند
الكل لجهالة الثمن والمعقود عليه لانه دين ديني والاصل فيه ان جهالة
السيرة يتحمل في الكتابة فقال هذه جهالة لسيرة الا يرى انه لو كاتبا
غيره على عبدا يجوز وينصرف الى الوسط فاذا اصل العبد المطلق بدل الكتابة

صلح ان يكون مستثنى من بدل الكتابة لان المعنى واحد وهو الجمالة وهو
الاصل في ابدال العقود الا انها قلنا انه لا يستثنى العبد من بدل الكتابة
انما يستثنى قيمته والقيمة لا تصح بدلا فكذا مستثنى والعجز اي عجز المكاتب
النجم الطالع ثم سمي به الوقت ثم سمي به ما يودي فيه من الوظيفة وقولهم
اقل التاجيل بخان من الثاني لم يخج الفسخ اي فسخ الكتابة بدلالة القرآن
ورد العين اي رد نفس المكاتب واعادة الى الرق ويحمل رد عين
مال هو في يد من ذكر في الهداية وما كان في يده من الاكساب لمولاه
بعد العجز وهذا الوجه اوجه واعلم ان المكاتب اذا عجز عن تخم نظر الحاكم
في حاله فان كان له دين يقتضيه او مال تقدم لم يعجز بتجنيده وانظر
اليومين والثلاثة وهذا بالاتفاق فان لم يكن له وجه وطلب المولى تجديده
عجزه وفسخ الكتابة اما بالتراضي او بقضاء القاضي ولا يفرد المولى بالفسخ
والاصل فيه ان التعليق بالشرط يوجب الوجود عند الوجود ولا يوجب
العدم وقول علي رضي الله عنه اذا نوال على المكاتب بخان رد في الرق
تعليق مكاتب المسلم الى اخره اعلم انه الخلاف في فساد الكتابة ولا
خلاف انه اذا اتي القيمة يعق وانما الخلاف في اداء بخم فعند يعق
وعندها لا والمسئلة فيما اذا كان المولى مسلما والعبد كذلك واستفيد
اسلام المولى بالنظم وكذا اسلام العبد لان المسلم لا يكتب الذي طاهرا
لانه عقدا رفاق وانما قيد باسلامهما لانها لو كانا ذميين تجوز كذا
في البهائي دفع اليه تلك احر قبل ان يختصما ويتراضيا الى القاضي ثم
يبي

ثم يبي في الاصل اي في قيمة نفسه وسماها اصلا لان المجرى صورة
والقيمة بدل معنى هو الاصل ولان هذا العقد فاسد والقيمة
في العقد الفاسد هو الموجب الاصل كالمسبي في العقد الصحيح
ذا متفق اي السعاية في القيمة متفق لان كل من يقول يعق
باداء المجرى يلزمه ان يبي في قيمته ويحمل ان يتم الكلام عند قوله
ثم يبي ثم ابتداء فقال في الاصل اي في المبسوط ذا متفق فانه ذكر فيه
اذا ادي احر عتق وعليه ان يبي في قيمته مطلقا من غير خلاف وعنهما
بالمجرى اي روي عنهما في غير رواية الاصل انه باداء المجرى لا يتفق ما لم
يود القيمة والاصل فيه ان البذل في الكتابة الفاسدة هي القيمة لان
المعقود عليه في العقد الفاسد مصنون بالقيمة والعق انما يحصل باداء
البذل لا بغيره مولا مولات قيد به لانه اذا كان مولى عتاقة كان مولى
الاب اولى اجماعا ولو كان عبدا او مكاتباً لمولى الام اولى اجماعا كذا في البهائي
والاصل فيه ان القوي لا يعارضه الضعيف نقالا مولى العتاقة اقوي لان
ولا العتاقة لا يقبل الفسخ وولا الموالاة يقبله وقال ان الاب راجح بولا
والأم بحالها ويثبت النسبة الى اخره باع جاوية فولدت عند المشتري ولدا
لاقل من ستة اشهر مند وقع البيع ثم ان المشتري اعتنق الام دون الولد ثم
ادعى البائع الولد صحت دعوته في حق الولد حتى يثبت نسب الولد منه ويحكم
بكونه ولا يصح في حق الام حتى لا يقصر الجارية ام ولد له وامتناع نقل الام

الى البائع بالعق لا يمنع بيان النسب وعندها يمنع كذا في المختلف والبرهاني
والاصح وفي بعض نسخ السلم باع فتاة لا ابنها ثم اقر فيه اب البائع النسبة
قرر صورته ولدت امة الرجل ولدا وكانت الحاربة او باعها وترك الولد
ثم ادعى اب المولى نسب هذا الولد ثبت نسب الولد ويغرم قيمته وان لم يقر
الحاربة ام ولده وقال لا يثبت النسب منه وههنا بصلح شرط لقوله
وبثبت النسبة فيمن قد اقر لكن مع نقضه والاصل فيه ان المانع في البيع
غير معتبر فقال الولد هو الاصل في النسب الا يرى الي قوله عليه السلام اعتقها
ولدها فالمانع وهو العتق في البيع وهو الام لا يوثق الاصل وهو
الولد وقال الاصل في صحة النسب ملك الام فاذا انفرد ملك الام ونقص
البيع فيها لا يثبت النسب **كتاب الولاء** امرأة اعتقت عبدا ثم
وتركت ابنا وابا ثم مات العبد فسد الميراث للاب والباقي للابن عنده
وقال كل الميراث للابن قبل انما وضع المسئلة في الا نتي لتسهيل النظم لانه
عسي تبصر وعلم برونه ومثله موجود في النظم فقد قال لو اخرجت
اماها مكانة الى اخره فلو قال مكان المكاتبه مكاتب ومكان الاماء
عبيدا والاحبار في غير جهة الارضاع لكان الحكم لا يختلف وامثاله كثيرة
وليس كذلك فقد وضع المسئلة في الشرح وفيه وان المسبوط كذلك ولا ياتي
هذه الجواب هناك لكنه تبع محمد رحمه الله وتخصيصه بالانتي لبيان ان اعتقها
كعصبة الرجل لانه ما يتوهم انه ليس كذلك لان العصبة هو الذكور

الذي يدلي بالميت

الذي يدلي بالميت بواسطة الذكور ولان يثبت المولى لما لم يوثق بالمعق
جاز ان لا يورث ابوها وابنها فخص الا نتي بالذكر ليزيد الوهم فماله بينهما
اسداسا اي سوسه لاحدهما وخمسة اسداسه للآخر لانه للجائز
ان يكون المراد منه ان يكون السوسان لاحدهما والباقي للآخر لا جليل
ينبغي ان يقول بينهما اثلاثا ولا جائز ان يكون ثلاثة الاسداس لهذا
والباقي لآخر لانه جليل ينبغي ان يقول حينئذ نصفين فتعني ما ذكرنا
اولا ثم يقول سدس المال للاب وخمسة الاسداس للابن ولا يكون
على عكسه كما هو الحكم في اب الميت وابنه والاصل فيه ان الولد له حصة
كل حصة النسب وهناك لا يظهر عصبية الاب مع قيام الابن كذا هنا
لو اعتقت الحرابي قيد به لان المسلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا
حربيا فاعتقه هناك لا ولده عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لاصا
والاصل فيه ان الولد لمن اعتق الا انها قال انه عتق بالتخلية لا
بالعتاق اذا المسئلة فيما اذا اعتق عبده الحرابي وخلافة وضار كعب
خرج من دار الحرب مراغما لمولاه انه يعتق ولا يثبت له الولاء
وقال ان العتق يثبت بالاعتاق وبالتخلية **كتاب الايمان**
نحو الولد والنضحية مثل الذم كذا في الايضاح والمبسوط والاصل فيه ان
للمرء وجوب احدهما وجوب عين ما تناوله بطريق الا بتد او الثاني
وجوب غير ما تناوله وبهذا التقدير لا يكون نورا كما في قصة

٢٢٧

الخليل صلوات الله عليه وهمها لم يجب عين ما تناوله وهذا التقدير
 لا يكون تذكراً بالمعصية لأن الشاة تقي محل لوجوب ذبحها بالحي
 ذبح مضاف إلى الولد كما في قصة الخليل صلوات الله عليه وحق الله البيت
 والأصل أنه ان اليمين بغير الله تعالى محذور غير مشروع فقال الحق
 صفات الله تعالى وهو حقيقة فصار كأنه قال والله الحق والحلف
 به مستعار وقال أنه يراد به طاعة الله فقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما حق الله تعالى على عباده فقال ان لا يشركوا به شيئاً ويعتقوا الصلوة
 ويؤتوا الزكاة كذا في مسوط شيخ الاسلام قوله من غير يدور
 احتراز عما اذا قال يابف فانه يجزي عن الامر والأصل فيه ان المقتضي
 زيادة على النفي ثبت شرطاً لصحة المنصوص لما لم يستغن عنه وجب
 تقديمه لتصح المنصوص فقال انه يصح عن الأمر فثبت الملك بالهبة
 من غير قبض لان القبول في البيع وهو دكن ليقط اقتضاؤه فالقبض لأن
 يسقط وهو شرط اولي وقال دليل السقوط يعمل في محله والقبض
 شرط لا يجتمع السقوط ولا يمكن اثباته لأنه فعل حتمي ولم يكن حيناً
 مكد وقت الفعل أي يشترط الملك وقت اليمين والحنث جميعاً عند
 وعندها يشترط الملك وقت الحنث والأصل فيه ان في الايمان يعنى
 عزم الحالف والراي إلى اليمين وخسة حقيقة من قبل المضاف
 اليه فيعتبر ملكه وقت الدخول وان يقل ادبت إلى آخره قال لها ان

هذه الدراية

من هذه الدراية غير اذني فانت طالق فاذا لهما حيث لا تسمع فهو اذن
 وعندها لم يكن اذناً والأصل ان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام
 وهذا لا يتحقق الا بالسمع وقال الاذن عبارة عن الاطلاق وأنه يتم بالاذا
 كالرضا من رطب ادناه بسراي الرطب المذنب الظاهر ان فيه تركاً
 ويجوز ان يكون ذلك من كونه لا يحنث بالمذنب اي البسر المذنب الي
 اخر اي بالبسر المذنب وهو بسرا ادناه رطب المذنب بكسر النون الذي
 بداء الاضطراب وقيل ذنبه والتقيد بالاكل مفيد لأنه لو كانت اليمين
 على الشراء لا يحنث اتفاقاً كذا في البرهاني وهذا بناء على ان البسر والرطب جنس
 واحد ومن اصل اي يوسف لم امان ان المغلوب مستلزم بالغالب وان كان
 الجنس واحداً فاما عندهما ففي الجنس الواحد لا يكون الاقل مستلزم
 بالاكتر فيعتبر كل واحدة على حدة كذا في المسبوط قوله لا شرب
 اليوم قيد اليوم لأنه لو كان مطلقاً حنث بفوات البر بالانفاق
 وفي المقيد باليوم لا يحنث قبل مضي اليوم اتفاقاً كذا في البرهاني
 وفي سيلة الاكل والقتل قيد اليوم مراد ايضاً واكل ذاك اي اكل
 التي الذي يقول كله فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول ويجوز ان
 يكون ذاك اشارة إلى الرجل فيكون المصدر مضافاً إلى الفاعل ومعناه
 بالفارسية بجنين خردن أن مردا نجم راكي كوي بدخورم امر وزيار

تعلو نہ وجوہ

[illegible]

تعلق به وجوب الحوي على القادف وهو ان يكون حوا عاقلًا بالغًا
مُلاً عفيفاً عن فعل الزنا واصل التركيب يدل على المنع ومنه الحصن
وهو كل مكان محمي تحجز لا يوصل الي ما فيه جوفه ومنه قوله تعالى
لتحصنكم من بأسكم اي لتمنعكم وتحجزكم في القضية اي في حكم الشرع
والاصرفيه ان كمال العقوبة يستدعي كمال الجناية وذكر عند
تكميل النعمة والاسلام من اعظم النعم فينا طوبه قيو بالمتمان
لان الذي كالمسلم اجماعاً عندها كل الحدود لا يجب الا احد
القدوف والاصرفيه ان الكفار لا يخاطبون بالشر ايع وقد
عرف حد بالتوحيد لانه اذا رني متامن مسئلة
مسئلة عند ابي حنيفة رضي الله عنه تحو المرأة دون الرجل
وعند ابي يوسف بخوان وعند محمد لا يجردان والراس في
الحو له نصيب قال في الهداية انما يضرب سوطاً في البيت
اشارة اليه فان قال نصيب وهو نكرة في موضع الاشارة فيخص
كي يرتدع اي ينزجر والاصرفيه ان الحد للتأديب والضرب
على الراس يقضي الي الهلاك حضر واصفه النكرة والاصرفيه
المشروط بغيره عند عدم الشرط وبداية اليهود شرط بالاثار
وليس بالتلقين لليهود اي تلقين القاضي اليهود اذ تلقين احد

تأثير الخوف والكبرياء والتقليد
ان تقبلوا هذا القول كذا
القول كذا

بقوله استند بكذا وكذا كذا في الهداية والمبسوط والاصل ان القاضي مأمور
 بالاحتراز عن الميل عن شبهته وان يظاهري في القيل ثم ذكرهما مطلقاً
 من غير قيد الاقضاء ومثله مذكور في الخلاصة وذكر في الترخيب اذا وطئ
 صغير لا تشترى فافضها وكما انها اخرجها الكلام مخزج العادة اذا وطئ الصغيرة
 حباً يوجب الاقضاء ظاهر وقيد بقوله لا تشترى لانها اذا كانت مشتملة
 بوجوب حرمة المصاهرة اتفاقاً وحداً المشتملة ان تكون بنت شفعين
 فصاعداً وعليه الفتوى والفضل ينبغي للمفتي ان يفتي في بنت سبع او
 ثمان انها لا تحرم الا اذا بالغ السائل وقال انها بحيلة ضخمة تحسب
 يفتي بالحرمة كذا في الكامل والاصل ان الاثنيان في الذم لا يوجب
 حرمة المصاهرة كذا في الزيادات لانه ليس بحمل الحرث وهذا الوطئ
 كذلك جارية جنت جنابة فيها قصاص فزني بها ولي الجنابة ثم دفعت
 اليه بالجنابة لم يحده عنده وهو سحان وكذا من زنا بامة غيره
 ثم اشتراها وقال لا يحده كذا في الترخيب وفي مختلف الفقيه والفتاوى
 الظهيرية امة جنت جنابة عدماً ثم زني ولي الجنابة بها فلا حد
 عليه في قولهم ولو كانت اجنبية خطاء عندهما يجب الحد سواء اختار
 المولي الدفع والغواء وعنده ان اختار الغداء وجب الحد وان اختار الدفع
 لا يجب ولو زني بجارية ثم اشتريها او محرقة ثم تزوجها فعليه الحد
 عندها وذكر في موضع آخر زني بامة ثم اشتريها يجب الحد

من دون ان لا يحده

وعلى يوسف انه لا يحده وذكر صاحب الاموال الحد عليه في قول اني حنيف
 رحمه الله وعليه الحد في قول اني يوسف وذكر ابن سماعة علي قول اني حنيف
 رحمه الله عليه الحق وعنده ان يكون للحد عليه والاصل ان العارض بعزل الوجوه
 قبل الاستيفاء في الحدود كالعارض قبل الوجوب كذلك السارق والمروق
 قبل الاستيفاء الا انهما قال لم يمكن ما وجب عليه الحد بتناوله وهي منافع البضع
 كالنقد والرقعة ولا فرق بين ان
 يكون الثبر في بيت مقفل او لم يكن والاصل فيه ان آية الرقة خفية في حق الطوارق
 والناس لا اختصاصها باسم آخر وحكمة النظر فيه ليعلم ان خفاء الزيد او نقصان يظهر المراد
 فنقول الرقة اخذ المال على وجه يسارق عين الحافظ الذي قصد حفظه لكنه انقطع حفظه بعارض
 نعم او غيره والناس هو الذي يسارق عين من لعله يلحق عليه وهو لا يكره خافوا ولا
 قاصد وهذا الاول كالبيع المتبوع والتعدي بمثلة خاصة في الحدود بطلان عبد صغير قيد به لان الحر
 الصغير والعبد الكبير لا يقطع اتفاقاً والمراد من الصغير الذي لا يعقل ولا يتكلم لان العاقل لا يقطع اتفاقاً
 ولم يذكره لان الاصل عدم العقل والاصل فيه ان حد الرقة اذا دار بين الوجوب وعدمه لا يجب
 فقال انه ادعي من وجه فلا يجب وقال هو مال متقوم مطلقاً لكونه متفقاً به الا انه انضم اليه
 معنى الادمية وصار كاللواصط النطع هو المختار من الاديم وفيه اربع لغات النون وكها وسكون
 الطاء ونحوها وكذا في فتاوى في المختلف من نعت البيت فادخل بين واخر المتاع وفي الهداية
 واحد شيئاً والاصل فيه ان هذا الحر شرط الوجوب القطع وشرط الحدود ويأتي كالمها في نقصان

من شبهة العدم والحال في الدخول اذا لم يكن الصندق لانه لا يمكن الدخول لو شق
 ما رقه الى اخره اعلم ان المسئلة على وجهين اما ان لا تبلغ قيمة عشرة دراهم بعد الشق
 او تبلغ الشق ففي الوجه الاول لا يقطع وفي الثاني ان كان الشق يسيرا يقطع
 ويضمن السارق قيمة النقصان لما ذكر اجماعا وان كان فاحشا ان كان اختار المالك
 ترك الثوب على السارق وضمنه قيمة الثوب صحح لا يقطع اتفاقا فاما اذا
 الثوب وضمنه النقصان فهي مسئلة الخلاف والاصل فيه ان يقطع مع الضمان لا
 يكتفي بانه يودي الى اجمع بين جزاء الفعل وبديل المحل فجنابة واحدة الا
 انها قالوا القطع بالرقعة وضمان النقصان بالخرق وهذا ليس بسرقه فلا يودي
 الى اجمع لا يقطع على سارق المصحف عندنا وقال الشافعي عليه القطع والحيث يوسف
 مثله وعنه ايضا انه يقطع اذا بلغت الحلية نصا بالاصل فيه ان يقطع انما يجب
 سرقه ما هو مال متقوم حتى يجوز بيعه وقالوا ماله له باعتبار المثلوث واحرازه
 لاجله لا للجلد والاوراق والكلية فانها تنويع للثمن على قولهم حتى كسري
 والاصل فيه ان المقصود بالرقعة اذا كان مما يجب القطع فيه ويبلغ نصا بقطع اجماعا وان
 كان المقصود بالرقعة مالا يقطع فيه لم يقطع وان كان مع غيره مما يبلغ نصا بقطع
 عندها وعند ابي يوسف يقطع في الوجهين لان الذي فيه لم يجب القطع بجعل عدما
 ففي الاخر منفردا فيقطع وقالوا اذا لم يجب القطع في الاصل لم يجب في النسخ ان
 ثبت في النسخ قوله الا اذا شاء بالتكرار ويروي عنه انها في مجلسين مختلفين
 مختلفين والاصل ان ما ثبت بخلاف القياس يقتصر على مورد النص واشترطا
 الزيادة في الزنا

الزيادة في الزنا بخلاف القياس فلا يقطع اي المقر اما المنكر لا يقطع عند
 والاصل فيه ان شبهة تسقط القطع ثم قالوا انهم يفعلون مشترك فلا يثبت غير مشترك
 وقد بطلت الشركة فلا تثبت وقالوا الشركة لما لم تثبت بانكار الله صار فعله
 كالعدم وعدم الفعل لا يخل بالموجود منه **كتاب السير العقار**
 كمال له اصل من دارا وضيفة فلماذا انتهى في قوله ليست المغنم ومجني
 الغنمة كالمضات تعني الرضا والاصل ان اليد على البقاء انما يثبت حكما
 لا حقيقة ودار الحرب ليست بدار الاحكام فلا عبرة ليد قبل ظهور
 المسلمين عليها وبعد الظهور يد الفاعلين اموي مريد فلماذا كانت غنمة
 وهو قاسه على المنقول الذي في يده قوله ان يربي اي مع احري اذ
 الربوا مع الذي سلم هناك قد مر في باب اي حنيفة والاصل فيه
 ان اموال اهل الحرب ورفاقهم مباحة الا ان بالامان لا لاجل العرض
 فاذا وجد الرضا منهم يجوز بناء على الاباحة الاصلية وتأثير العقد
 في التحصيل التراضي حرمه العطا منعة من حد ضرب يقتل العادل
 اي يقتل الباغي مورثه العادل وهو اضافة المصدر الى المفعول واعلم انه
 اذا قتل الباغي قتله وقال قتله وانا اعلم اني على باطل يوم قتلت
 لم يرثه اجماعا والخلاف فيما اذا قال كنت على الحق حين قتلت وانا الان
 على الحق فلا يرث عنه خلافا لهما اما العادل اذا قتل مورثه الباغي

٢٧١

في حال الحرب يورث اجماعا لانه محقق فصار كالقندر فصا والاصل فيه
ان التاويل الفاسد محقق بالصحيح اذا ضمت اليه المنفعة ثم القتل بالتاويل
الصحيح لا يوجب حرمان الميراث فكذا في التاويل الفاسد وقال التاويل الفاسد
انما يعتبر في حق الدفع الحاجة هنا الى استحقاق وقال الحاجة الى دفع
ايضا اذا القرابة سبب الارث كذا في الروايات وغير **كتاب التحري واللقيط**
التحري الطلب والمراد هنا طلب الصواب وقيل طلب تحري الامرين اشبهت عليه
القبلة فصلي الى جهة بغير تحري ثم ظهر في الصلوة انه اصاب بعضي فيها وعندها
بيتائف والاصل ان بناء القوي على الضعيف لا يجوز بحاله بعد العلم اقوي
من حاله قبله اللقطا الرفع واللقيط ما يلقط اي يرفع وقد غلب علي الصبي
الموضوع علي الطريق لانه يلقط غالبا كذا في المغرب اعلم انه ليس للامام
ولاية العفو اتفاقا وله ولاية الصلح علي الدية اتفاقا والاختلاف في استيفاء
القصاص والاصل ان السلطان متعين للولاية عند عدم الاولياء ولاولي
للقبط فيستوفيه السلطان اللقطة هي المال الواقع علي الارض سمي بها لانها
ملقطة غالبا فردي اي هلك والاشهاد ان يقول من سمعته بيشد لقطه
فلو علي والاصل ان احد ما العير بالاذن لا يوجب الضمان فقال انه
احذ باذن الشرع وضار كالاخذ باذن المالك وقال اذن الشرع مفيد
بشرط الاشهاد ولم يوجد **كتاب جعل الايق** الجعل ما يجعل للعامل علي
عمله ايق العبد اي حرب من باب ضرب والاصل ان الحرب لا عن تعبد وادب
للموروث اي لموروث الوارث واصل اي الي مصر ما لك العبد فمات اي

الموروث لان

المورث لان يموت العبد يبطل الجعل اتفاقا واراد بالمورث استحقاق الجعل بالرد
بان لم يكن ولد ولا احد الزوجين وعندها له الجعل في حصة باقي الورثة والاصل
ان يموت المورث قبل الرد يبطل الجعل وبعبارة لا فقال ان رده الي المصركه الي المالك
فلا سقط الجعل لصيرورته له يصح في العبد قيد بالعبد لان في الامة وسائر
المنقولات التي يجب الاشارة اليها في الدعوي لا يصح اتفاقا وفي الدين والنكاح
والمغضوب يصح اجماعا وبيان من عهده لو ابق عبد من بلد الي بلد وحبس هناك
فجاء مولاه الي القاضي ببلده واقام عنده شاهدا علي انه مملوكه وحيلته
وصفته كذا في طلب من قاضي بلده الكتاب الي القاضي الذي حبس العبد
بلده فالقاضي يكتب في الكتاب شهد عندي فلان وفلان وذكر نسبهما ان
عبد فلان اسمه وحيلته كذا او قامته كذا ابق منه وشهد عدلين شخصا
الي المكتوب اليه ويعلمها بما في الكتاب فاذا انتهى الكتاب اليه يحضر العبد مع
الذي هو في يده حتي يشهد المذان حضر مع الكتاب علي ان الكتاب كتابه
والخاتمة خاتمة ويشهد ان بما فيه فاذا قبل شهادتهما وثبتت عدولتهما
عنه فتح الكتاب حتي ينظر هل يكون حليته توافق حلية العبد فان وافقت
حلية العبد ما قال في الكتاب دفع العبد الي المدي من غير ان يقضي له
بالعبد لان الشهود بعد لم يشهدوا بمعاينة العبد وياخذ منه كفيلا
بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتمة رصاص حتي لا يتعرف له احد في

٢٢٢

الطريق بدعوي الرقة وغيره ويكتب جواباً لذلك ويشهد على خاتمه وتكليم فاذا
انتهى الكتاب الى الكاتب الاول وشهد عنده شاهداً بانه كاتب قاضي بلد كذا
وخاتمه امر المدعي حتى يحضر الشهود الذين شهدوا عنده او مرة حتى يشهدوا
بمعانينة العبد وشهدوا ان هذا العبد للمدعي ومملكه فاذا شهد الشهود بذلك
يقضي له هذا القاضي بالعبد لان الخصم غائب ولكن يكتب جواباً يبيح الامر على
حسبه ما جري عنده وشهد شاهدين على كتابه وختمه ويبعث بالعبد الى ذلك
القاضي حتى يقضي له بذلك ويبرأ كفيلاً فاذا انتهى الى ذلك القاضي احضن الذي
كان يبيع العبد وقضى عليه بما برأ كفيلاً ففرد صورته كتاب القاضي الى القاضي
في العبد الا بق عنداني يوسف وعندهما لا يجوز فيه كتاب القاضي الى القاضي
كذا في مسوط شيخ الاسلام والا صل فيه ما امر ان الدعوى لا تقبل الا في
المعلوم والعلم في المنقول يقع الا شارة فلا يصح كتاب القاضي في المنقول وهو
استحسن في العبد لغلبة الا باق فيهم قوله بالشهود الصدقة قيد بالشهود
لانه يقطع باقراره عند غيبة المولى اتفاقاً والصدقة جمع صادق واراد به
العدول لان بالعدالة يتخرج جهة الصدق فذكر اللازم واراد الملزم لان
العدالة تستلزم الصدق وهذا من باب الكفاية والا صل فيه ان العبد يبيح على
اصل الحرية فيما ليس مال كالتكاح والدم والحيوة الا ان الجانبين يبيح المولى
شبهة ما من قبول الشهادة فتوقفتنا على حضوره بخلاف الاقرار لانه يمكن
فيه البتة فانه اذا صدر على وجهه يوجب الحد لم يمكن المولى من ردة

كتاب الدعوى

كتاب الدعوى المراءى بالصبي الذي يعقل فاما
الذي لا يعقل لا يضمن اتفاقاً كذا ذكره في الاسلام وصاحب الهداية وذكر صاحب
المحيط فلو بعض مشايخنا ان هذا الخلاف في صبي يعقل وليس الامر المراءى كما
فلو ابل الخلاف في الكل واحد وذكر قاضي خان ان الصبي الذي لا يعقل لا يضمن اتفاقاً
ثم انه ذكر الصبي والمملوك مطلقاً واراد منها المحجور ولم يذكره اذا الحجر هو الاصل فهما
وهذا لانه اذا اذن المولى والاب ياخذ الودعة يضمن في الحال اتفاقاً
كذا ذكره في الاسلام ومحمد وقيد بانك فيها لانه لو تلف في ايدهما لا يضمنان
اتفاقاً ولو تلف غير الصبي المودع يضمن اتفاقاً ولو اتلفا ما اودع عند
والاب يضمنان اتفاقاً منه اتلاف ودعوى هي مال كما ذكره في المختلف اذ لو
اودع عند عبد فقبله يضمن في قولهم كذا في المبسوط والايضاح وغيرهما ضمناً
وغیر ما ابي في الحار وعندهما الا ضمان على الصبي اصلاً والعبد يضمن بعد العتق
والا صل فيه ان الحجر في الاقوال لافي الافعال والصبي لا يفارق البالغ في ضمان
الافعال والاستهلاك من المالك لم يبيع لعدم الولاية على الصبي فيبقى اتلافاً غير
استحفاظ فيضمن وقاله بلي كنه اتلاف صدر عن متسلط صحيح فلا يضمن كما اذا
قال له اتلف مالي فانلفه وهذا لانه لما اودع عنده مع علمه انه لا يقدر على
الحفظ ويضيقه فقد سلطه على الاستهلاك المودع اذا تصرف في الودعة
فمنع فهو له وتطبيع له ولا يتصدق بشيء وعندهما لا يطيب له وتصيد
بالزئ كذا في البرهاني للعامل اي المتصرف فيها بال ضمان اي بسبب الضمان فيه

٢٢٢

اشارة الى محل الخلاف فان حاصل الخلاف راجع الى ان شرط طيبة الترخ
عند الضمان لا غير وقد وجد الضمان ههنا وعند شرط طيبة الترخ
الضمان والملك ولو دخل الخلل في الضمان لم يطب فكذا في الملك وقد
مكن الخلل ههنا في الملك لان الملك للغاصب ثبت بطريق الاستناد
والمستند مقصور من وجه ظاهر من وجه فيثبت شبهة عدم
الملك والشبهة ملحة بالحقيقة في حكم ينشئ على البشائم والصدق من
هذا القبيل ولا اصل ان الثابت بدلالة البض كالثابت بالبض وزرع
مالم يضمن خبيث بالنهي فخرج مالم يملك او يان يكون كذا لان الملك ثبوت
الضمان كما العارية قال صدر خوارزم فمن كان روية
عن العقل عارية فهو يقول العارية عارية اذا زرع ارض غصب
فالزراع له ويعزم نقصانها ثم يرفع مقدار بذره وما انفق فيه وما غرم
من نقصان الارض ويطلب له الفضل عنه وقال لا يطيب ثم قوله فضله
اي الفاضل على البذر والموتة وعزم النقصان بالغرم اي لضمان النقصان
ككل كسب اي هو حلال كسايوا كسابه وايراد هذه المسئلة ههنا
حيث ان المستعير اذا خالف بصيرغا صبا فقد ذكر في الايضاح ليس
ان يواجر فان اجره فهو ضمان لان العارية اذا لم يتناولها كان التسليم اليه
غصبا فيضمن فيحمل ان استعار ارضا للزراعة فبالزراعة
غاصبا والا فلو لم يزرع في الوديعة كما الث

الاصالة

الاصل ان شركة المفادضة مبنية على المساواة في التقرق والضمان والمال ثم
قال ابو يوسف التناثبت بينهما في الوكالة والكفالة والتفقا وقال لا يستويان في
التقرق فان الذي يملك التقرق في الحر واختر في نفسه وبوكيله والمسلم لا يملك بنفسه وان كان
يملك التوكيل عند اني خيف رحمه الله واعلم ان عند بعض من يكره لان التفريق لا يثبت
الحايز العقود فربما يصير سببا لوقوع المسلم في احرام هذا تعلمه هذا استفهام وكحل
كقوله تعالى فهل انتم مستهون اي انتهوا والاصل ان ضمان مال ليس بالتجارة لا يلزم
الاخر وما هو ضمان التجارة يلزمه اتفاقا فقال هو ضمان وحيث سبب الحناية
لا بسبب التجارة فتشابه الحناية على الاودي فقال ضمان الغصب ضمان معاوضة على
اصلنا لانه يثبت الملك في المضمون بيدل واجبت عليه كما الوقف
شرطا خبر ما بها يلزم يجوز ان يكون خبرا يجوز ان يكون صفة للخبر
فيها يعود الى الصلوة عند اني يوسف اذا جعل ارضه مسجدا اصار مسجدا بقوله جعلته
مسجدا قبل ان يصل في القبط ليس بشرط في هذا وفي كل وقف عنه وقال لا يصح مسجدا
حتى يصل فيه لانه لا يبرئ التسليم عندها بشرط تسليم نوعه وذلك في المسجد بالصلوة فيه
ثم يكتفى بصلوة الواحد فيه في رواية اني خيف رحمه الله وكذا في مسجد وعنه ان بشرط الصلوة
بجماعة والا صلاية الى الا سقاط لا يتوقف على التسليم خلافا للتعليل وقال هو اسقاط
كالاعتاق فلا يفتقر الى التسليم قال لانه تقرب الى الله بعين ماله وفصار كالهبة
كما الهبة اذا قال داري جيس لداوود جيس
او قال عليك مكان لداوود قال ربي مكان جيس فهذا كله اعارة عندهما وعند
كذلك الا اذا قال لك جيس لك ربي فانه هبة عند وقوله فهو عقد معتبر اي

كحل

عقد هبة معتبره واعلم ان المسئلة على ثمانية اوجه كل جيبس لا رقي لا عليك جيبس
عليك رقي جيبس عليك رقي عليك وفي ستة عارية اجماعا وفي التبر خلاف كل جيبس لا
رقي وان اردت الظابط فاعلم ان ههنا لفظان رقي وجيبس ولهما صلتان كل
وعليك ثم اما ان تقدم صلتها او تاخر فيصير ثمانية والاختلاف بينهم راجع الى تفسير
هذه الكلمة فان الرقي المراقبة وهي الانتظار فحل ابو يوسف هذا اللفظ على
انه تملك للمال والرجوع الى الواجب منتظرا فكون تفسيره وتفسير العمري واحدا وحلا
على ان المراقبة في نفس التملك فيصير معناه ان من قبل فلو لم يكن تعلقا للتملك
واي الوجه لو ذكر مفسرا لم يظهر الاختلاف في الحكم فانما جعله عارية لانه اطلق
له الانتفاع به وهذا معنى العارية وفي الجيبس قال ابو يوسف ان قوله لك كسر في التملك
وقوله جيبس شرط فاسد اي تحتبس عليك فصار كماله وهب بشرط ان لا يبيع وقال
التملك بطريق الجيبس باطل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم يبيع الجيبس فالرجوع
بالرفع والنصب كزبد من بنة والضمير البار يرجع الى الرجوع والمستكن في ابقائه
ابطله الى ابي يوسف والاصل فيه ان نقصان لا يمنع الرجوع اجماعا فقال ان النقص
نقصان في المالمية بآفة الدم وقال انه ازالة التمورع الباقي ايضا لا صار لله تعالى
حتى لم يخر بيعه كما **البيع** لو صالح الكفيل اي الكفيل بالمسلم
فيه بامر المطلوب وهو المسلم اليه وعرف به انه كان اسلم في طعام واخذ من
المسلم اليه كفيلة بالمسلم فيتم صالح الكفيل برأس المال وهذا اذا كان رأس المال
لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدرنا فاما اذا كان رأس المال مما يتبع كالثياب
وخوفه يتوقف هذا الصلح بالاجماع على اجازة المسلم اليه ان اجاز وصار حوز
المسلم في رأس المال وان رد بطل ويحق كما كان في المسلم فيه كذا في المختلف لانه اذا

كان رأس المال

كان رأس المال ثوبا فاما ان يبيع الصلح على ذلك الثوب يعني فهو باطل لانه ملك المسلم اليه
فلا يكون الكفيل قادرا على تسليمه واما ان يبيع على قيمته او على ثوب غيره وهو باطل ايضا لانه
يكون استبدالاً كذا في المبسوط **قوله** صح اي في حق الكفيل ورب السلم فان شئت الطاء
اخذ من الكفيل رأس المال ثم هو ياخذ من المطلوب الطعام وان شاء اخذ من المطلوب الطعام
وبري الكفيل رأس المال وما على المطلوب اي الذي عليه المطلوب فهو المسلم فيه والمطلوب
المسلم اليه وهذا اذا اخذ الطالب رأس المال والكفيل فيكون الطعام المسلم فيه للكفيل
اما اذا لم ياخذ رأس المال منه واخذ الطعام من المسلم اليه برعي الكفيل واشترط
اجازة الاصيل يعني المسلم اليه اي يتوقف هذا الصلح على اجازة المسلم اليه فان
اجاز جاز وصار حوز رب السلم قبل الاصيل والكفيل جميعا يطلبان شيئا برأس المال
المال وان رد بطل الصلح والسلم بحاله والاصل في ان اخذ الكفيل بالمسلم فيه جاز عندنا
خلافاً للحنفي البصري لانه دين مضمون فيصير الكفالة فيتم قال ابو يوسف الكفيل
بماير الديون اذا صالح على اي ما جاز الصلح وان ابي المويون فكذا اذا صالح
هنا مع رب السلم على رأس المال وقال انه يتضمن الفسخ لانه برأس ماله وذا
لا يكون الا بطل الفسخ فيتوقف على اجازة اذا اسلم الرجلان عشر مشتركه الى
رجل في كرخطة ثم ان اخذ رقي السلم صالح مع المسلم اليه على حصته من رأس
المال جاز الصلح على المصلح وكان حق المصلح قبل المسلم اليه نصف رأس المال
وصاحبه بالخيار ان شاء شاركه فيما يقض ثم يتبعان المطلوب فيأخذان منه
نصف المسلم فيه وان شاء سلم له ويتبع المطلوب بنصف حقه اذا فعل
ثم اراد الرجوع على شركيكم ثم يكن له ذلك لانه كان مخيرا بين شيئين فاذا اختار

فاذا فعل

٢٥

في المال
فيما جاز

احدهما يقين عليه ذلك الا اذا توي علم فيرجع حصته على الشريك المصالح
المصالح فان رجع على المصالح فهو بالخيار ان شاء دفع اليه نصف ما قبض
وان شاء اعطاه ربع رب ما سلم وكان الجواب في السلم على قول ابي
كالجواب في سائر الديون اذا صلح احد ربي الدين مع المديون على اي
بدل كان كما اذا صلح من نصيب الدين على ثوب فتركه بالخيار ان شاء
اتبع المديون حصته من الدين وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان
يضم له شريكه ربع الدين لما مر ان هذه الصلح في باب السلم على راس
المرار كالصلح في سائر الديون على اي بدل كان كذا في المختلف وقال
يتوقف الصلح على اجازة صاحبه ان اجاز جاز وكان ما قبض من راس
المال بينهما وما بقي الطعام بينهما كما انها صلحاه جميعا وان رد بطل
الصلح وبقي حق كل واحد منهما في الطعام قبل المسلم اليه كما كان قبل الصلح
قوله صلح ذا اي احد ربي السلم كذا اي يجوز من غير اجازة المسلم اليه
والاصل فيه ان تسمية الدين قبل القبض لا يجوز كرجل له على رجل درهم
وعلى آخر دينار فاصطاحا على ان لهذا ما على هذا ولهذا ما على هذا وكذا
فسخ العقد على الشريك لا يجوز ثم لو جاز هذا الصلح اما ان يجوز في نصيب
فيلزم قسمة الدين قبل القبض او في نصيبه ونصيب شريكه فيلزم فسخ العقد
على الشريك يجوز خذ ثوبي الى اخره المسئلة على ثمانية اوجه لان
المسلم فيه لا يخلو اما ان يكون من القدرات كالكيلى والورني او من المدد

وطر دهم عارم

وكل وجه على اربعة اوجه اما ان تاتي الزيادة من حيث القدر او الزيادة
من حيث الصفة او بالنقصان من حيث القدر او من حيث الصفة وقد ذكرنا هذا
اوجه وجهان في الثوب وبما بالنقصان من حيث الدرع او الصفة والزيادة
والنقصان من حيث الصفة في المقدرات ولم يذكر الا اربعة الاخرى لان تلك الو
جائزة اجماعا على ما بين ان شاء الله تعالى بقوله خذ ثوبي اي يقول المسلم اليه
لرب السلم خذ ثوبي وزيادة درهم باراءه بالنقصان ان جاء بالنقص اي حيث
الدرع او الصفة وهذا اذا لم يبين لكل فرع حصته اما اذا بين تجوز
كذا في المختلف والخلاصة كذا في مال الربواي في المكيلات والموزونات استرد
اي استرد المسلم اليه زيادة درهم من رب السلم لانه جاء بخطه ان يد في الصفة او
رد اي يرد المسلم اليه درهما اذا جاء بخطه انقص المسلم فيه صفة في الاجود
اي الاجود مما سلم او يرد مما سلم وهذه صفة الف والشر فالاجود يرجع
الي استرد او لا يرد الي رد ولا يرد من الرداة وقد بينت للنظم وعلم بما ذكرنا فائدة
تقييد الثوب لان في المقدرات الحكم بخلافه وكذا التقييد بالنقص لان في الزيد
يجوز سواء كان من حيث الدرع او الصفة ثم قيد في مال الربوا بالاجود والاروي
وبما الزيادة والنقصان وصفا لان في الزيادة والنقصان قدرا يجوز اجماعا والاصل
ان تعرف العامل تصح اذا امكن تصحيحه فاذا كان المسلم فيه عشرة اقفزة ورأس
المائة عشرة دراهم وجابا بعد عشر قفيز او قال خذ هذا وزدني درهما فقبل
جاز لانه باع الزيادة بثمن معلوم لان القشرة تكون بالقشرة والدرهم باراء القفيز
الحادي عشر ولو جاء بالنقص يقيف فقال خذ هذا وارده عليك درهما فقبل جاز لانه

اقالة معلومة لانه اقالة في معلوم والاقالة معتبرة بالعقد والسلم في قفيز واحد
 يجوز فكذا الاقالة فيه واذا كان المسلم فيه ثوبا فاتي بزيادة من ثوبه واسترد
 درهما يجوز لانه باع ذراعا من الثوب ويمكنه تسليمه مع الثوب وكذا اذا ارجأ
 بزيادة في الصفة وطلب درهما فقبل بجوز لان الجودة في الثوب معتبرة فلا يؤدي
 الى الربوا بخلافه اذا كان المسلم فيه حنطة فاتي بزيادة منه في الصفة واسترد درهما
 فانه لا يجوز لان الجودة غير معتبرة في اموال الربوا وهذا لان هذه الحنطة
 التي اتي بها غير الحنطة المسلم فيها لان المسلم فيه دين وهذا عين اي هذا الذي اتي به
 فكانه اشترى عشرة افقرة حنطة جيدة بعشرة افقرة حنطة وسط ودرهم
 فيؤدي الى الربوي ولو اعتبرنا هذا في الثوب لا يؤدي الى الربوا لانه يجوز ان
 يبيع ثوبا جيذا بثوب ردي وزيادة درهم وكذا هذا الاعتبار في نقصان
 الوصف في الحنطة وقالا في النقصان في الدرع او في الوصف في الثوب ان
 الدرع اذا لم يجعل له حصة من الثمن يكون بمثابة الصفة حتى سلم الزيادة
 للمشتري في بيع العين من غير عوض وان وجب انقص لا يحط عنه شيء من الثمن
 فكانت الاقالة عيادرا والاقالة على مجرد الوصف سواء والاقالة على مجرد
 الوصف لا يجوز لانه لو باع الجودة من الثوب لا يجوز حتى لا يجوز حتى لو
 بين لكل درع حصة تجوز لانه يصير بمثابة القدر حبيذا وبويوت
 قاس المختلف على المجمع وبيعه الصوف اي هذا الصوف كذا ذكر في الهداية
 وان ذكر في الترخين مطلقا والاصل ان اجماله يمنع الجواز وموضع القطع
 غير معلوم وقاسه على قوائم الجلال وقلنا ان القوام يتم من علاها حتى
 انكر لو جعلت على موضع القطع علامة فاذا مضى زمان يكون العلامة في موضعها

ولا تغلو
 الباع

ولا تغلو الا على ملك المشتري والصوف تموا من اسفله حتى لو خضبت اسفله فاذا
 مضى زمان فان الخضاب يعلو مما يزداد من بلا سفل يكون ملك البائع فيختلط
 المبيع بغيره كذا في المختلف ما للوكيل بالشراء ما للثقي والمراد من الشراء البيع
 هنا كما قال الله تعالى وشروه بثمن بخس وذكر في الترخين الوكيل بالعقد
 وذكر في الايضاح والخلاصة الوكيل بالبيع وذكر في التتمة ان اقالة الوكيل بالشراء
 لا يجوز اجماعا واقالة الوكيل بالبيع يجوز عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 لان الخط والتأخير وقبول الحوالة انما يتصور من الوكيل بالبيع لان الوكيل
 بالشراء قوله والتأخير اراد به تأخير الثمن ثم ذكر في الترخين التأخير
 عن الاجل المشروط ولم يقيده بهذا في التتمة والمراد بالحوالة قبول الحوالة
 ذكر في الترخين مطلقا وذكر في المختلف والتتمة يصح قبول الحوالة على من هو
 دون المشتري في الملاءة او فوقه واعلم ان عندهما يملك جميع ذلك لكن
 يضمن للوكيل والاصل فيه ان الوكيل عاقد لنفسه في حق من يعاقده ولهذا
 كانت الحقوق يرجع اليه فيصح هذه المرافعة كما لا شك لانه يضمن للوكيل
 لانه عاقد للوكيل في حق الموكل وقال انه تصرف بغير ملك ولا امر فلا يصح
 كالاختاق بغيبة البائع اي بغير علمه لان الغيبة سبب لعدم العلم
 والمواد بالخيار خيار الشرط فان المشتري في خيار العيب اذا فسخ العقد بغير
 محضر من البائع لا يصح اجماعا وان كان قبل القبض كذا في المختلف ثم تخصيصه
 بالمشتري للقطم فقد ذكر في الترخين ومن له الخيار اذا فسخ وهذا يتناول

٢٧

بعد القبض كناية الاجنبي وفيها الارش وذائع الرد والفصل بين والد الولد
وذكر في بعض النسخ بدون حرف التعريف وفي بعضها معه حرف التعريف في
رواية والتوفيق في رواية بول الاضافة ثم عن ابي يوسف انه لا يجوز
قتالة الولاد ويجوز في غيرها فلذا خص الوالد والولد وعنه انه لا
يجوز في جميع ذلك وقاله الجوز في الكل مع الكراهة للابطار اي لا يباع
البيع فكانه اراد به الفناء ومعنى المسئلة اذا كان احدهما صغير والاخر
كبيراً او كانا صغيرين ولا بد من اجتماعهما في ملك حق لو كان احدهما صغيرين
والاخر لغيره فلا باس ببيع واحد منهما ولو كان التفرقة بحق مستحق للاس
به كدفع احدهما بالحناية وبيعه بالدين لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره
لا الاضرار له والاصل فيه ان ركن البيع صور من الامل مضافا الى المحل فوجب
ان يجوز وانما كره لمعني مجاور وهو الاضرار بالصغير بواسطة استينابه
بالاخر فتشابه كراهة الاستيلاء وهو مثل بظاهر الخبر في رواية اي على يوسف
الاستبراء في الطهارة الاستنظاف وهو طلب النظافة باستخراج ما بقي
في الاحليل مما يسيل والاستبراء في الحارة من هذا وهو يعرف بنظافة
رحمها من ماء الغير بحيثنة والاصل ان سبب وجوب الاستبراء استبعاد
الملك وقد وجد وقاله السبب استحداث الملك واليد لانهما يتكئ في الوطئ السبب
الحقيقي ارادة الوطئ ولم يوجد اليد اذا اشترى ارضا وخلع فانثرت قبل
القبض وقيمة الارض والخل والثمن سواء فالتلف البايع الثمن سقط عنه

التمتع بالبيع

التمتع بالتمتع وقاله ثلث الثمن والمسئلة فيما اذا لم يقبض المشتري حتى انثرت
التخل وقد دل عليه قوله فكل البايع لان الظاهر انه انما يتمكن منه اذا
كان الثمن في يده بعد حتى لو كان الثمن موجوداً وقت العقد وشرطه التمتع
ينقسم الثمن اثلاثاً اتفاقاً كذا في المختلف وغيره وليس الحكم بمقصود على الاكل
بل المراد منه الاتلاف **قوله** وتخل هكذا اي بالف وعلو صول الحاصل
ان الثمر الحادث قبل القبض زيادة على التخل خاصة عند لانه قائم بها
حقيقة ومتولد منها حتى لو كانت التخل لرجل والارض لآخر فالتمتع لصاب
التخل فينقسم الثمن على التخل والارض اولا نصفين ثم النصف الذي
اصاب التخل ينقسم عليه وعلى الثمر فكانت حصة الثمر ربع الثمن كما اذا اشترى
جارية ثنتين قيمتهما على السواء فولدت احدهما ولد اقيمة مثل قيمته امه فالتلف
البايع الولد فانه يسقط ربع الثمن كذا في المختلف وعندنا زيادة على التخل
والارض جميعاً لان التخل تابع للارض حتى يدخل في بيع الارض من غير
شرط فالزيادة عليه زيادة على اصله ايضا كمن اشترى جارية فولدت
قبل القبض ثم ولدت ولداً ولداً ينقسم الثمن على الكل اثلثاً ويظهر فائدة
فيما اذا قيل البايع الولد فكذا هنا ينقسم الثمن على الكل اثلثاً ويسقط الثلث
الذي بازا الثمن وعلى هذا الخلاف ما اذا انثرت مرتين او ثلثاً كما ذكر في
المختلف رجل اشترى عبداً فلم يقبضه حتى اغتصمه المشتري وهو مولى فلا
سبيل للبايع على استنقائه العبد عندها وقال ابو يوسف في قيمة البايع

٢٢٩

ثم يرجع بها على المشتري كما اذا اعتق الرهن الموهون في حال الحبس اي في
 حالة حبس البائع المبيع المشتري يعني لم يقبضه المشتري بعد والضمير في
 بايعه واستعاه وله ومولاه يرجع الي العبد والاصل ان الضمان لا يجب
 بدون التقدي ولا تعدي منه رجلا ان اشترى باعدا فغاب احداهما ليس
 ان يقبضه حتى يودي كل التثني اتفاقا لان المبيع حق حبه بكل التثني واذا
 ادي كله لم يقبض الا نصفه عنداني يوسف لانه اشترى النصف لا غير وليس
 بوكيل عن صاحبه ولا يرجع بما ادي علي صاحبه وقال لا يقبض كل العبد
 ويرجع بما ادي عنه فالحال في موضعين في قبض الكل وفي ولاية
 الرجوع جاء ذالاي احدها فلينفذ الكل اي كل التثني بعضه اي بعض المبيع
 وماله اي للقابض او الناقض وتقدر اي تقدر الناقض في حقه اي حق الزك
 ويطلقان الجني للرجوع اي جسي حق الزك الغائب ليرجع عليه بما ادي
 عنه كالوكيل بالشر والاصل ان المتبرع لا يرجع بما ادي فقال انه متبرع لانه
 لم يامره بالاداء وقال انه مضطر فيه فصار كغير الرهن لو اقتضى دينه وهو
 دراهم جيا د ثم علم بعد المهلاك او الاتفاق انها زبوا برده مثل ما قبضه
 الجيا د وقال لا شيء له تسلمه اي قبضه ثم علم اي علم زبوا فبعد الاتفاق
 والاقتضاء القبض والاصل ان للسان لا يضمن لقيه الا انه استحسن
 فاوجب مثل المقبوض احياء لحقه في الوصف والله اعلم

باب حجة المتباع اي المشتري والاصل ان البيئات شرعت للارام وكان

الملك منها

الملك منها اولى وبيئته الشفع ملزمة وبيئته المشتري لان الشفع
 لو ترك يترك والمشتري لو ترك لا يترك فكانت بيئته الشفع اولى
 وقال البيئات شرعت للاثبات وبيئته المشتري اكثر اثباتا قوله
 ان وهب اي وهب المبيع مشريه او باع المبيع المشتري وهذا اشارة الى
 المبيع وذهب اي غاب وصورة المسئلة اشترى دارا فوهبها لغيره
 او باعها ثم حضر الشفع وغاب المشتري الاول فان صدقه الموهوب له
 او المشتري الثاني له ان ياخذ بالشفعة وان انكر فاراد الشفع ان يقيم البيئته
 فهو خصم ويقبل بيئته وقال لا يكون خصما ولا يقبل بيئته والاصل
 ان الفقهاء علي الغائب قصدا لا يجوز وفي جعله خصما ابطال حق الغائب
 قصدا فلا يجوز وقال ان الدار في يد الحاضر وهو يدعي رقبته فيكون

باب الشهادة في غير المثاراي فيما لا يحتاج الي الاشارة كالديون تعرف ببيان القدر والوصف
 والعقار بالتحديد لا بالاشارة والمنقول هو الذي يحتاج الي الاشارة وعمله المشهور
 واعلم انه اذا نحل الشهادة بصيرا على الديون وما لا يحتاج الي الاشارة زمان الدعوي ثم
 عي فاداه صحيح عندني يوسف حلا فانهما واما فيما يحتاج الي الاشارة والحدود
 لا يصح اجماعا والاصل ان اداء الشهادة يقتضي الي التمييز بين المشهود له والمشهود
 عليه ولا يميز الا عي الا بالغة وفيها شبهة تليق بالهود مكررة وفي قوله
 بالسمع يشهد اي لو شهد انه معق فلان بناء على السماع يجوز والاصل فيه

ان المطلق للشهادة هو المعانيه فلا يجوز بدونها الا في النسب والموت والطلاق
والدخول وولاية القاضي استحسانا للضرورة وموافق الولاة بالنسب لانه
لمحة كلمة النسب وهما الحقاء بالاعتقاد لانه اثره كافر استوي مسلم
ثم جاء مسلم او ذمي واقام شاهدين ذميين انما له تقبل في حق الكفار
على الكافر دون الرجوع على المسلم بالتمسك عنده وقال لا تقبل اصلا **قوله**
عليه مقصورا حتى لا يعود الى البائع المسلم فلا يرجع بالتمسك والصمير في
عليه ليعود الى الكافر وهو صلة الشهادة اي شهودون لذكر الرجل على
الكافر وقال يبطل اي الشهادة اصلا الكافر عند اطلاق من هو خلاف المسلم
خصوصا اذا ذكر في مقابلة المسلم وانما اكد بالمضلل للنظم ولان الزاع
يسمي كافر قال الله تعالى اعجب الكفار نبأه قيل اي الزناح ولان كل
مومن كافر بالطاعة واللا يكون مومنا قال الله تعالى ومن يكفر باطلا
ويؤمن بالله وقال الشاعر وكافر مات على كفره وجنة الفردوس الكافر
فقيد بد كدفع هذا الاحتمال ثم ادعاه رجل يتناول المسلم والذمي والاصل
ان شهادة الكافر على المسلم لا يجوز فصلا بالنقض وهذه شهادة قامت على
المسلم لانها لا تظهر ان المسلم باعها وهو لا يملكها **كتاب الرجوع عن الشهادات**
فاو كسوا اي نقصوا من مهر مثلها وهو الف او كسه اي نفقه ومنه لا وكسوا
شططا اي زيادة ولا نقصان وتقدير المصراع الثاني لم يضمنوا ما يحسوا
وهو تنهايه ان رجعوا وصورته ادعي نكاح امرأة على مائة وقالت تزوجني

والقوله

تزوجني على الف ومهر مثلها الف فاقام شاهدين على مائة وقضي بها ثم رجعا
بعد الدخول بها لا يضمنان شيئا لها وقالوا يضمنان لها تنهايه بناء على
ان عذرهما القول قولها الي تمام مهر مثلها فكان يقضي لها الف لولا انها
فهما اتلفا عليها تنهايه وعذر القول قول الزوج فلم يتلفا عليها شيئا
كتاب الدعوي نكاح حبل من زنا قد مر شهد شاهدان ان هذه
الدار كانت لابيه مات وهذا ابنه ووارثه قضي له بالميراث عندها
لا يقضي حتى يجر الميراث فقولان مات وتركها ميراثا له او كانت لابيه
يوم الموت او كانت في يده يوم الموت ففي هذه الصور يقبل اجماعا
لوجود الجرح كذا في البرهاني والاصل ان الثابت اقتضاء كالثابت
رضا فمما شهدا بانه كان للميت وما كان له يبقى الى يوم الموت وقد
اثبتوا سبب الزوال واثبتوا انه ابنه فيزول اليه ضرورة وقال اذاك
يثبت بالا ستصحب وانه يصلح للرفع دون الاثبات **قوله** في يده اي
المدعي وهو الذي يقيم الحجة والاصل ان البيينة انما صارت حجة اذا
اقيمت على المالك بالنقض على خلاف القياس لاحتمال الكذب والشهادة على
اليدين ليست نظيرها لان اليد تنسج الى يد ملك وغصب ووديعة
وعارية **كتاب** **الافرار** الاصل ان التشكيك في الاقرار يبطل
وقوله فيما اعلم يذكر الشك عرفا فصار كقوله فيما احب احب او اظن عذرة
المراة بكارتها اي اقر الماذون انه اقتضى حرة او امه او صبية باصبعه

لحي

لزمه في الحال وقال لا يلزمه في الحال ثم الواجب ما دام يصرحه في موضع فمحتمل
 ان يكون المهر كما اذا دفع اجنبية عليه فسقطت فذهبت عذرتها ففعل
 الدافع مهر مثلها نص عليه في كثير من الفتاوى ومحتمل ان لا يكون فقد ذكره
 الشهيد رحمه الله في رجل اقتضى بكذا بطريق الزنا فاقضها اليه ان قال ثم ذكر
 في بعض النسخ هذه المسئلة وبني عليه ان كان الا قضاء بالآلة غير آلة الرجال
 كالحجر والاصبع واكتسب ثم قال وقال مشايخنا لا معنى لذكر المهر هنا لان
 المهر مخصوص باقتضاء الشهوة بالتقاء الختانين فيحتمل ان يكون هذا
 ملحقا به تعظيما لحرمة البضع ويحتمل انه وقع سهوا والاصل ما مر ان
 اقرار الماذون انما يصح في التجارات لا في الخنايات وهذه جنائية
 انني يقول اي امة في يد رجل يقول لغير الذي في يده انه دبرني
 او كذا في كذا السيد اي لغير ذي اليد وعندها لذي اليد فذاك قد
 كرر في النظم ثلاثة اريد به في الكل غير ذي اليد والاصل ان الملاك في
 يد الملاك وقد مر نظيره من عند ما يقول هلكت اي يقول لرجل
 اختك تحتي اي تحت نقر في يعني كانت في نكاحي وهذا لان المرأة
 تحت نقر الزوج ولنا ما تركت اي نصف ما تركت لي ونصفه لزوجك
 ما انت لها با بعل اي فقال الاخ ما انت لها بزوج وكل التركة لي فليست
 بالنصف اي الاخ ياخذ النصف من الزوج وقال ياخذ الكل والاصل ان الثابت
 بالتصادق كالثابت معاينة وقد ثبت الاخوة بتصادقهما وهو سبب
 الاستحقاق

الكل ما لم

لاستحقاق الكل ما لم يثبت الزوجية والاخ ينكرها **كتاب الكفالة**
 عما من موكله اي بالخصوص والاصل ان الممهور شرعا كالممهور عادة
 والخصوصية مأمورة شرعا لقوله تعالى ولا تنازعوا والكلام اذا كان
 له حقيقة متعذرة او مأمورة ينصرف الى المجاز والمجاز هنا الجواب
 اطلاقا لا اسم البعض على الكل لكن الجواب المحتاج اليه المعبر في الحكم هو
 اجواب في مجلس القضاء فيتقيد به وهذا لان الجواب مشتق من
 جواب العلات اذا قطعها ومنه قوله لجواب البلاد مع المترتبة
 احب الي المترتبة سمي جوابا لانه ينقطع به كلام الخصم الوكيل بالخصوص
 متى عذر قبل ان يخاصم لا يقبل شهادة عنده خلافا لهما وان خاصم
 لا يقبل اتفاقا فالحصام يعني الخاصة وهي من خصم الجواب اي جانبه
 اي جانبه والاعرف جانب ويقال ان المتخاصمين يكون احدهما في خصم
 شهدي شهادة وما مصوربة وكذا المشقة والمعادا لان هذا في شق
 وعدوة وذافي شق وعدوة كذا في الكشاف والاصل ان شهادة المتهم
 مردودة وفيها التراجع **كتاب الكفالة** لو كفل رجل بنفس رجل

ع

والاخر

لرجل والطالب غير حاضر فهو باطل عذرها الا ان يقدر عنه قابلية توقف
 على اجازته وقال ابو يوسف جائز كذا في المبسوط والخصم والتقييد بالانفس
 للنظم فالحكم في المال كذا في نص عليه في المبسوط وغيره لكن ذكر احد القنطين
 ليستدل به على القسم الاخر بالطريق الاولى تكون الكفالة بالمال متفقاً

عليها والمراد من القابل الطالب والأصل ان الكفالة تشبه النذر حيث انه
تصرف الترام وتشبه التملك لان فيه تملك المطالبة منه فقال انه الترام
فتم بالملتزم كالقرار وقال انه عليك فيقوم بها جميعا كالبيع لو كان قال
اقض اي قال لرجل ليس خليفه له ولا في عيال الا مكرذاه الشرح
والقييد بالاربع لا يمنع الزيادة والنقصان ولم يقل في قيد به اذ لو
قال ذكر يرجع اتفاقا ولو قال ادفع فقله كقولها رجعا اي رجوع
الماور على الامر والأصل ان المال لا يجب بالشك قوله اقض يحتمل دين
الماور ويحتمل دين الامر وعلى اعتبار الاول لا يرجع فلا يرجع بالشك
باب **الصلح** قد باليوم لانه اذا لم يوقت وقتا والمصلحة بحالها
فاعطيه الباقي في هذا اليوم برئ عن خمسية لان الابراء مطلق كمال
حال الباقي وتيقظ النصف وفي اوله عطف تفسير لان قوله
فمطلقا يبرأ عنه متضمن له وفيه اشارة الى انه اذا اعطي في اليوم
يبرأ اجماعا والأصل ان المعلق بالشرط يعدم عند عدمه وكلمه على الشرط
والامور مما يتقيد به اقامة البيع في باب الثلثة انشاء الله تعالى
قوله لا يبطل اي للفتح وهذا في غير العقار لان في العقار بيعا
عند قبل القبض وبعده **باب** **الرهن** صورة الزيادة في الدين
ان يجب للرهن على الراهن دين فيجعل الرهن بالاول رهنا بها جميعا
قيد بالدين لان الزيادة في الرهن تقع عندئذ لا والأصل ان الرهن

المشاع لا يجوز

رهن المشاع لا يجوز والزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن لان
بعض الرهن يصير بالدين الاول وبعضها بالدين الثاني كذا في المبوط
لو ادعى الرهن الواحد رجلا ن كل واحد منهما يدعي انه ارتضه
بالف وقبضه والراهن واحد وقدمات ولم يوترخا والرهن ايتها
لا يقضي بالرهن والعين بين الغرما بالحضض وقاله يقضي لكل واحد
منها بنصفه ببيع في نصف دينه ولو كان ذلك في حال الحيوة لم يقبل بينهما
كذا في شرح الجامع الصغير ثم بقوله وادعي ثان كذا في انهما لم يوترخا
والغرضم الراهن ويطلق اسم الغريم على الدائن والمديون واراد هنا
المديون والغوام ما كان لازما قال الله تعالى ان عذابي لكان غراما
وقلان مغوم بكذا اي لازم له موع به والدين لازم للمديون
والدائن بل لازم من عليه الدين فلذا صرحا بطلانه عليهما قد مضى
والأصل ان البيئات في الله تعالى يعمل بها ما امكن وقد امكن في
لان المقصود بعد الاستيفاء بالبيع في الدين والشروع لا يمنع على
حالة الحيوة لان المقصود هناك الحبس والشروع يمنع وقامته
حالة الحيوة رجل اشترى ورجل ثوب بدينار فقال المشتري للبائع
هذا الثوب حتى اعطيك حقك فانه يكون رهنا عند كذا في البرقي
والأصل ان العبرة في العقود لمعانيها حتى لو كان ملكا لهذا العبد
المعقود

عن

بالف يكون بيعاً وقواني بمعنى الرهن هنا لان معناه الحبس الدائم الى
 وقت الفكاك باذاء الحق وقال انه يحتمل الايواع ولا يثبت الرهن بالشك
كتاب **الكراه** قتل المكروه بفتح الراء وهو اضافة المصدر الى
 الفاعل وهو على المكروه بكر الراء والضمير يرجع الى القصاص فعندما يجب
 القصاص على المكروه دون المكروه وعنده لا يجب عليهما لكن على المكروه الدية
 بالمصراع الاول يفهم انه يجب القصاص عندها لكن لا يفهم انه عليهما يجب
 في المصراع الثاني والاصل ان المكروه يجعل الة للمكروه فيما يصلح الة له كالا
 النفس والمال فتجوز الاختيار الصحيح في الفاسد فيجعل كالمكروه اخذ
 فضر به نفساً او ماله فيجب القصاص على المكروه وخرج المكروه اليد
 وكانه اشار الى هذا بقوله فافقه وقاطع لليد كرها اي كرهه على قطع
 فقطع ثم قطع المأمور رجله بلاكوه في ماله اي المكروه والمكروه وعندها
 عليهما القصاص فهم ذلك بقوله ولا قصاص ههنا عليهما فان قلت
 ذكر بذكر المصراع الاول قلت لم يفهم به لاحتمال ان يجب الدية عندها
 على واحد منهما او يجب القصاص على واحد منهما وهذا بناء على المسئلة الاولى
 فان عندها مات يفعلين كل واحد بوجب القصاص وعندها قطع
 اليد على المأذون بجارية الامر الدية فيصير نصيبه للغير مالا **كتاب**
 المأذون اشترى المأذون وجارية بية باليف وقبضها ولم ينقل الثمن حتى ذهب
 البايع الثمن منه ثم تقابله حتى اقالته فيأخذ الالف والبايع ويرد الجارية
 اليه بناء

كتاب
 المأذون
 بغير
 ثمن

اليه بناء على ان الاقالة عنه بيع وعندها باطللة لان عندنا حنيف رحمه الله
 فصح محض فالفتح بلا ثمن لا يجوز وقد صار الثمن له بالهبة وهذا اذا
 الجارية اما قبل القبض لا يجوز اجماعاً لانه ذكر في الهداية والاقالة قبل القبض
 في المنقول وغيره عندنا حنيف ومحمد رحمهما الله وكذا عندنا يوجب المنقول التقدر
 البيع **كتاب** **الديات** اذا وجد قتيلاً في محلة فان اهل
 المحلة يحلفون خمسين عيناً ثم يغرمون الدية فان امتنعوا عت
 حتى يقرؤا او يحلفوا وعانى يوسف انهم اذا انكلوا قضى عليهم بالدية كما في سائر
 الاموال وسواء ادعى القتل على جميع اهل المحلة او على البعض لا باعياً لهم والدعوى
 في العدا والخطف لو اتوا اي اهل المحلة بدلالة السياق يجب الغرامة اي الدية
 الزام اي الزام الغرامة على تاديل العقد والغرم سواء والاصل فيه ان اليمين
 مستحق بعينه تعظيماً الامر الدم حتى يجمع بينه وبين الدية فيجب الجبر
 والحبس على ايفائه واليمين في الاموال يدل على اصل حقه حتى سقط ببول المدعي
 وفيما نحن فيه لا يسقط ببول الدية اذا كان اهل المحلة اصحاب الخطة
 والمشتري من السكان فكل سواء في القسامة والدية وقاله على اهل الخطة
 حتى لو لم يكن الا واحد كره عليه خمسون عيناً والدية على عاقلة وان لم
 يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو على المشتري فان قلت هل في البيت اشارة
 الي ان عندها يجب على ذوي الخطة دون الدخيل قلت نعم لانه لا جانيب

يجب عليهما لان الاجماع منعقد علي وجوب القسامة ولا جاز ان
يجب علي الدخيل محسب لان فيه قلب المعقول ونقض الاصول
ولا جاز ان يجب عليهما لانه حينئذ يذهب الخلاف فتعين انه يجب
علي ذوي الخطه محسب والدخيل فعيل من دخل واداد به المشرين
والسكان وقد ذكرنا تفسير الخطه والا اصل ان الضمان انما يجب بترك
الحفظ من له ولاية الحفظ وفيه الكلام وقال صاحب الخطه هو
المختص بنصرة البقعة عرفا وقال ذاك بناء على الملك والكف فيه
سواء قتل بالقتل لانه اذا غصب عبدا قيمته عشرون الفا وهلك
في يده يجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية ما بلغته
اي بلغت القيمة والكفاية ترجع الي ما هو منصوب المحل لكونه مفعولا
وعندها ينقص من دية الحر عشرة دراهم وفي ذكر القيمة اشارة
الا ان القتل كان خطأ لان في العمد يجب القصاص اتفاقا والا اصل ان
للعبد مثل علي الادمية والمالية الا ان الخلاف ان الواجب في هذه
الصورة ضمان النفس او ضمان المال فوقع عندني يوسف ان
الواجب ضمان المال يجب بالقائم بالغ ولهذا كان الضمان للمولى وهو
لا يملكه الا من حيث المالية ووقع عندها ان الواجب ضمان النفس

وضمان ذنوبه

٢٥ وضمان نفس من هو اعل حاله منه وهو الحر لا يزداد على عشرة
الا ان ضمان العبد اولى وهذا لانه ضمان القتل فيعتبر بالقصاص
وهو انما يجب باعتبار الادمية لا غير وانما ينقص عشرة باثر
ابن مسعود رضي الله عنه ويجب قيمة العبد علي عاقلة القاتل
اما عندها فظاهر وكذا عند علي ما اختاره فخر الاسلام وعلي
اختيار صاحب المحيط وهو القياس في مال الحياتي كتاب
اجنابايات مولي لهما اي قريبا لهما ويجوز اطلاق اسم المولي
على القريب قال الله تعالى واني خفت المولى من وراي وذاعنا اي
عفا احدهما سلم ربعا اي سلم العافي ربع العبد او فداء ربع
الدية وعندني حنيفة رحمه الله بطل الدم كله ولا يجب شيء اصله ثم ذكر
في بعض النسخ قوله محمد رحمه الله مع الي يوسف وهو الا شهر و ذكر
قوله في بعض النسخ مع اني حنيفة رحمه الله كذا في الجامع الصغير
الا سلام وهو اختيار صاحب النظم وقتله المولي له ابنان كذا في
الحكم فيه عندني يوسف كما في المسئلة المتقدمة خلافا لهما ولم
تختلف الرواية عن محمد في هذه المسئلة بل هو مع اني حنيفة رحمه الله

في هذه المسئلة رواية واحدة والضمير في قتله يعود الى العبد وفي له
 الى المولى قوله **قَالَ** ولا يلزم شي بواو العطف فيحمل ان يكون
 معطوفا على مقدر اي لا سلم الا بن العافي عن الضمان ولا يلزم شي ان
 يكون معطوفا على ما تقدم من قول اي يوسف اي كذا الحكم عند اليوسف
 وكذا عندها والاصل ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً والمال لا
 تجب بالشرك ثم قال ابو يوسف القود وجب لهما على الشراكة لانه لا
 تلتصق وجوب القود للمولى على عبده الذي هو خالص ملكه لانه في
 حق الدم كالحرف فلما صح ذلك لان يصح الوجوب على الشيوع اولى فصار
 لكل واحد منهما نصف القود بنصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه
 فاذا عفا احدهما بطل حقه وبقي حق الآخر وانقلب نصيب الآخر
 فوجب نصف الدية للآخر ولكن في كل العبد نصف وهو الربع بلا في نصيب
 فيسقط ونصف الآخر وهو الربع بلا في ملك صاحبه فيجب فلذلك بقي
 الربع وقال القصاص واجب لهما في كل العبد وغير تعيين بل على احتمال
 ان تجب حق كل واحد في نصيب نفسه او نصيب صاحبه او على الشيوع
 كل ذلك سواء في الاحتمال فاذا الى المال تحتل ان يجب لكل بان
 يعتبر كل حقه متعلقاً بنصيب الآخر واحتمل بطلان الكل بان
 يتعلق حقه بنصيب نفسه واحتمل التصفيف بان يعتبر شائفاً
 فلا يجب المال بالشك اذا جرح العبد رجلاً فحرم فيه المولى فاعطى

الارش ثم صار

الارش ثم صار ذلك قتلاً بالسرية فعند يكون المولى مختاراً عليه الدية
 وقال يكون مختاراً وخير الآن فان شاء دفع العبد واسترد ما اعطى وان
 شاء دفع العبد واسترد ما اعطى وان شاء فداء بتمام الدية وسيت
 الحابي اذا اختار الفداء اي اعطى ارش الجناية وصار اي الجناية على
 التاويل لم يختار اي دفع العبد الى ولي الجناية وبين اعطاء الدية
 ودي اي اعطى الدية والاصل ان الواجب الاصلي هو الدفع ولهذا
 يسقط الموجب بموت العبد لفوات محل الواجب وان كان له حق
 النقل الى الفداء باختياره ولم يوجد لانه اختار امساك العبد باقل
 المالكين وذال الاول على اختياره اكثر المالكين وقال ان السرية تولد
 منها واختيار الاصل اختيار لما تولد منه **كتاب الوصايا**
 قوله لمن قتل اي خطأ او عمداً لكن بشرط ان يكون مباشراً كذا في
 الهداية والضمير في الصاوة ووارثه يعود الى الموصي المدلول ما
 فعل اي وصيته وعند ما يجوز اذا اجازت الورثة بناء على امتناع
 الجواز لحق الورثة عندها وعند لحق الشر رجلاً ان شهد بين
 الف رجلين على الميت ثم شهد المشهود لهما الهدى الشاهد بين الف
 على الميت لا يقبل شهادتهم وقال يقبل الشهادتان ومطلق الشهادة

في النظم محمول على هذا فانه اذا كان المشهود ميثا عينا والمسيلة لحالها او
 المشهود عليه حيا والمسيلة لحالها يقبل اجماعا وقد احتزر في بقوله في الارث وبقيد
 الغرماء احتزر عن اربع مسائل في الوصية وهذه المسيلة في الحقيقة على سبعة
 اوجه وقد عرف في جامع في الاسلام وصاحب المحیط ذكر الخصاف الخلاق على
 ما ذكرناه هنا وهذا الخلاف الذي ذكرناه مذكور في المبسوط والجامع الصغير وهو
 الصحيح والاصل ان التهمة اذا تضمنت جرما مغنم او دفع مغرم لا يقبل
 فقال انه اذا قبض شيئا من التركة شركة الفريق الاخر فيه فصار شاهدا
 لنفسه وقال كل فريق شهد بالدين في الذمة ولا شركة في ذلك فصار كما
 لو كان المشهود عليه حيا العمل اي غله الشراء يمد ويقصد وهنا بالمدة
 للنظم المودع بفتح الدال لما مر انه يجوز ان يكون بمعنى الوديعة
 والمراد منه رد الوديعة بعينها كما ذكر في الهداية واصله في المال الي
 المودع على هذا اضافة الجنس الى النوع كعلم الطب والمعين صفة وقيد
 بكر الدال فكأن التقييد لهذا احتراز عن تجريد الوديعة ويجوز على هذا
 ان يكون المعين صفة المال فاصله يرجع الى الوجه الاول والاختصاص
 اي الخصومة في حقوق الميت وقضاء الدين اي اذا كانت التركة من جنس
 الدين كذا في البرهاني ودفع ما اوصي به من عيني اي اذا اوصي بشي معين
 لرجل وهو يخرج من الثلث والاثبات بقول الجهة حاجتهم اي ما يحتاج
 اليه وهو منصوب بالشراء لانه مصدر وهو يعمل محلي بالالف واللام
 كذا في التمهيد

في ضرورة الشر كقوله ضعيف النكاح اعداؤه من اللباس اي من البيان الحجة
 ولا فرق بين ان يوصي اليها او يوصي الي كل واحد منها على حدة هو الصحيح كذا
 البرهاني والهداية والاصل فيه ان الايهام من باب الولاية ثم قال الولاية
 اذا ثبت لا تنبيى شرعا تثبت لكل واحد على الانفراد كالاخوين
 النكاح وقال الولاية تثبت بالتفويض فيما عي وصف التفويض وهو
 وصف الاجتماع اذ هو شرط مفيد وما رضى الموصي الاجتماع راعيا لهما الا
 في موضع الضرورة او فيما لا يحتاج الى الراي كقبول العينة وكحو
كلام الكراهية لا باس بان يدعو الانسان بقوله اسالك بمقعد
 العز من عرشك لانه عليه السلام كان من دعاياه اللهم اني اسالك بمقعد العز
 من عرشك ومنتهى الرحمة من قاربك وباسمك الاعظم وجبرك الاعلى وكلماتك
 القائمة وقال يكره لانه يوم تعلق عزة بالعرش وان عزة حدث اذا
 تعلق بالمحدث وهو يتعالى عن صفة الحدث وتقوم القاف على العين
 تصحيف كذا في المغرب والاصل ان من شرط قبول خبر الواحد لا
 يكون مخالفا للكتاب ولم يوجد الشرط هنا فلا يقبل العناق المعانقة
 التمجيد والتقديم قالوا الخلاف في المعانقة في ازار واحد اما اذا
 كان عليه قميص اوجبة لا باس به وقال الشيخ الامام ابو منصور رحمه الله
 هذا اذا كانت المعانقة بشهوة او كانا متجردين فاما اذا كان

والنظيم فلا بأس به وفي فتاوى سمرقند ان من قبل يدعي عالم او سلطان
 علوا لا بأس به وان قبل يدعي غير العالم وغير السلطان ان اراد به تعظيم
 المسلم واكرامه فلا بأس به وان اراد به شيئا من عرض الدنيا فهو
 مكروه وكان الصدر الشهيد رحمه الله يعني بالكرامة من غير تفصيل كذا في
 البرهاني واللامتي والاصل ان الحرم مع المبيع اذا وردا فالحرم اولى
 وروى انه عليه السلام عاتق جعفر احين قدم من الحبشة وقبل بين
 عينيه وروى انه نهي عن المكاسعة وفي المعانقة والمكاسعة
 وهي التقبيل واعلم ان بيوت مكة وبنائها حايضا اجماعا والخلاف في
 بيع ارضها بناء على انها محررة لله تعالى كساجد او مملوكة لهم
 وعن الحنفية روايتان في رواية تجوز وفي رواية يكره والضمير
 في فعله وتركه ليعود الى البيع والاصل ما مر وقوتنا من الخبر ان
 فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الحرم كله مسجد وحديث
 عقيل معروف وهو قوله عليه السلام هل ترك لنا عقيل من ربايع

قلوب العلم الرباني

قد مر تفسير الرباني في صدر الكتاب حيث يقول اي المصلح ومثله
 جابر قال الله تعالى حتى توارث الحجاب انا انزلناه ما ترك على
 ظهرها تفسير الارسل ان لا يصنع عينية على شماله وتفسير الوضوء ان

الرباني يصفه بالعلم
 الرباني يصفه بالعلم

حلال قول صاحب
 قول توري

فما التجب الا ما يبين منه افعول التفضيل المشابهة من حيث ان كلا منهما المبالغة
 والتاكيد وكذا البيان الا للفاعل كالفعل التفضيل وقد شد ما انتهى الطلوع
 وما انعت الكذب وتوصل في الفعل المتع بناء صيغة التوضيح من ربايع او لاني
 مزيد في لاني تجزء مما فيه لاني وجب مثل ما اشد الخراجة واشد بالخراجة
 اي توصل بنا من فعل لا يتع بناء وها منه وجعل المتع مفعولا او مجرورا
 بابا ولا يتصرف في حاله فيصير التجب بتقديم او تؤخر جاز فيما عدا صيغة التجب
 كقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل والتأخير جاز فيما عداها كالتأخير الفعل
 منها وانما يقدم بالتقديم والتأخير بما قبله لا يكون عدم التصرف بهما من حق ان يصير
 التجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما ولا يقال ما روي الحسن ولا يزيد
 احسن لانها بعد الفعل لا التجب جازي تجري الامثال فلا يغير ان كمالا يغير الامثال قيل
 عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير والعكس لان تقديم غير فعل التجب
 باحدها كلي واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتاكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما
 وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالتقدير فكانه اعتبر التقدير ولا يتصرف
 فيهما بايقاع فعل بي العامل والمفعول نحو ما احسن في الدار زيد او اكرم الميع زيد الجوار ما
 مجرى الامثال كما سبق واجاز الدار في الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
 بالرجل ان يصدق واجاز التذكير في الفصل كالمركب كان مثل ما كان احسن زيد وعناه ان كان
 لغو لما في حسن واقع دائم الا انه لم يقبل ان كان التكميل بالكان دائما قبله وما بالبناء او مستدرا

٢٤٧

الشيء يستلزم تأخير عين وكذا تأخير يستلزم
 تقديم

على ان يكون المصدر بمعنى اسم مفعول او ذواتا ابتداء بتقدير الضاف وفي بعض النسخ والابتداء
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان الكثرة تناسب التبع لانه يكون فيما يخص سببه غير كسويه
وما بعد على ما بعد الخبرين باب شرهه فاناب موصولة اما موصولة عند الافتش
والخبر يخرجه في ذلك الحسن زيد الى جعله زائدا من شيء عظيم وقال الفراء ما استفادته
ما بعد ما خبرها قال الساجي وهو فوج من حيث المعنى لانه كان قبل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى اتبع نحو وما ادرك ما يوم الدين وما
احسن زيد فافعل صوته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار فافعل كالحرف صار
والحرف به اي مجرور فاعل هذا الفعل عند كسويه والباء زائدة لانه اذا كان
اتبع منه ان مع صلته نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا يصح عند
سيبويه في افعال لان الفاعل واحد ليس الاويه اي مجرور مفعول عند الافتش الحسن
بمعنى ضمير الحسن على ان يكون هرة الفعل المصير وقر والباء للتعدية اي جعل الالف متعديا
فالصحة صرة واحسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون هرة
احسن للتعدية كآخر فطيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن ان زيد او زيد الى
افعله حسنا بمعنى صفة به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر الفاعل احد
بان يجعل زيدا احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل يصفه بالحسن
كيف نيت فان فيه من جهات الحسن كما ما يمكن ان يكون في شخصي افعال اللوح
والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع للنشاء

مدح او ذم فخر من قبل مدح او ذم مدحه عن المنة لانه يوضع للنشاء لانه يوضع
وما في الامل لولا ان على ولا فعل كسر العين وقد اورد في لغته في نيم في قول اذا
فأوه مفتوحا وعينه مغلقة اليك لولا ان احدها فعل يقع لفاء وكسر العين والفتحة
فعل باسمكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والياء كسر
الفاء انباء العين والثالثة في عين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بها المدح والذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان علمه العرب تفقوا على الغنى فيهم
وشروطها ان شرط نيم وليس ان يكون الفاعل مع فاعلا باللام العرفا لانه في واحد
غير معين ابتداء او يصير ههنا بذكر المخصوص بعد ذلك ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال يكون وقع في النفس نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المرفوع بها اي باللام
بغير واسطة نحو نعم صاحب الدار زيد او بواسطة نحو نعم فارس غلام الرجل ونعم جده
فمن غلام الرجل وعلم جده او يكون ضمير مبتدأ منصوبة بقرينة او مضافة الى كلمة
او مفعولة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او مضافا الى رجل او زيد او حسن الوجه او مفعولة
بما يقع شيء منصوب الفاعل على التمييز مثل فتعالي اي نعم شيئا وقال الفراء او يوحى
موصولة بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة باجتماعها في فتعالي نحو زينة لان في خصوص
اي نعم الذي فعله هو اي الصلة قائدة وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى النية
فتعالي نعم النية في فاعلها على المخصوص بالمدح او الذم وبعد نية انما يجب
لغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح في الافتتاح وهو المخصوص

٢٤٩
لاكونه يعني ذم الله
وهي خصوصية تامة
وبعد ذلك الفاعل صم

مبتدأ ما قبله الجملة الواقعة قبله عالمية والجملة الواقعة بعده الواقعة خبر المبتدأ
 المبتدأ لقيامه بالاعتناء بمقامه او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل
 زيد فيكون هذا المثال امام نعم الرجل مقابلة خبره واما خبر مبتدأ محذوف
 على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانت سأل من هو قيل زيد او خبر فعل الوجه
 الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان بشرطه اي شرطه الخاص
 بغير شرطه وقوله مخصوصا مطابقة للفاعل او مطابقة للفاعل او مطابقة للفاعل
 اياه في الجنس حقيقة او ثلوه في الافراد والتشبيه في الجمع والتذكير والتأنيث لكونه
 عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال زيدون
 ويثبت للمرأة ههنا ويثبت للمرأة ههنا او يثبت النساء ههنا يجوز
 ان يقال نعم المرأة ههنا ويثبت للمرأة ههنا او يثبت النساء ههنا يجوز
 الحاق العلة بهما وقوله تعالى يس من القوم الذين كذبوا حول سؤال حيث وقع
الخاص اي الذين كذبوا او يثبت القوم الذين كذبوا حول سؤال حيث وقع
الخاص متاويل بتقدير مثل الذين كذبوا ويجعل الذين صفة للقوم وخذ في الخاص
 اي يثبت من القوم الذين كذبوا او يثبت القوم الذين كذبوا حول سؤال حيث وقع
 نعم العبد اي اوب بقرينة ان ذلك في قصة وقوله تعالى فمما هوذا اى من وساء مثل
 يثبت في اعادة الهم والشرائط والاحكام ومنها اى افعال المدح والذم حب في حبذا
 وهو حبذا مركب من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا ومنه اذا فعله اى فاعل

حبذا

هذا الفعل الا لا يتغير اى حبذا او فاعله او فاعله عليه فلا يبقى ولا يجمع ولا يثنى
 اذا كان الخاص متاويل او فاعله او فاعله عليه فلا يبقى ولا يجمع ولا يثنى
 وحبذا زيد وحبذا زيد وحبذا زيد او يثبت النساء ههنا يجوز
 حبذا كالعرب الخاص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل الخاص اي الخاص
 حبذا او بعده اي بعد الخاص يثنى او حال على وفق الخاص في الافراد والتشبيه
 والثالث هو حبذا جلا زيدا وحبذا زيدا جلا وحبذا اركبا زيدا وحبذا زيدا اركبا
 وحبذا رجلين او اركبا زيدا وحبذا الرجلين او اركبا وحبذا المرأة
 ههنا وحبذا امرأة واهل في التثنية والجمع ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو
 ذو الابدان لا زيد الخاص اي الخاص لا بعد تلم المدح والركوبين تمامه فالركب
 حال من الفاعل الخاص اي الخاص لا بعد تلم المدح والركوبين تمامه فالركب
 في خبره يستعمل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمعنى بقرينة بحيث يصلح ان يحكم عليه اوبه
 بالابتداء في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي ومن اجل انه يدل على معنى في غير احتياج
 في جزئية الكلام كذا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصر او
 فعل ذلك هو قوله حروف الجر ما وضع لافضاء بفعول الى ايصاليه فان معنى الافضاء
 الوصول والتأخر كى بالباء صار معناه الاتصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شئ استنبط
 منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والصفة والظرف والجار مع
 المحرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل من زيد او قائما بزيد

حروف الجر

او كان فينا ويل الاسم لقوله تعالى وضائق عليهم الارض بما رحبت اي برحمتها وسميت
هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تنصب الفعل او مفعولها الى ما يليه وحرف الجر لها
الحروف تجري معاني الافعال الى ما يليه اولان افعالها في ما يليه الحروف تجري اي حروف الجر من والى وحتى
وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعتبر بها عنها والباء
واللام ذكرهما بالتحسين لما يوجد في ذلك ذكر الواو والحاء والتاء باسمائها خاصة وحده
بخلق ما بقي منها حرف وواو والى والواو التي تقدمت يودها في عدة حروف الجر شاع
روا والقسم ويؤلفه وعن وعلى والحاء وهذا ومنذ وهذا وعدا وغاشا والعشرة الاولى
لا تكون الحروف الخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والذات الباقى يكون حرفا وفعل
ثم المبدأ او اي لا بد ان الغاية والتميز بالغاية المسافة اطلاقا الاسم الجوهري لا على كل ذلك
لا بد ان الغاية في كل ما يطبق في الغاية ويبدو بها الفرق المقصود فالمراد بها الفعل
الذي هو الفاعل المقصود وهذا المبدأ اما من الماهية نحو من البصر او الزمان نحو
صحة من يوم الجمعة وعلاقة من المبدأية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في مقابلة
نحو من من البصر الى الكوفة ونحو اعود بالذات الشيطان الرجيم لان معنى اعود به الخي
اليه والتبيين بالمر عطف على المبدأ اي في معنى من التبيين ايضا لانه لا يظهر المقصود من
امر منهم وعلاقة صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبيين اي وقد جرى
من التبيين وعلاقة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الذهب اي بعض الذهب وزائدة

بالرفع

بالرفع عطف على قوله لا بد ان الغاية فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاء في من امد وجر جاءك من احد خلافا للوقفين والاختصاص فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستلزم بقوله قد كان من مطر فاجاب عن المبدأ اللهم
بقوله قد كان من مطر وشبهه مما يوجب منه زيادة في الكلام الموجب متاويل لكن التبعيض
او التبيين اي قد كان بعض مطر وشي من مطر وجودا في على الحكاية كان قال لافال
هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى الانتهاء اي الانتهاء الغاية في هذا المعنى
مقابلة بين سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتوا القياض الى الليل
او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلبك يطلب مسته اليه باعتبار الشوق والليل ويخرج مع قليل
قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم وحي ذلك لئلا يكون في كونها
الانتهاء الغاية في معنى كثير ولم يكف في كونها بمعنى مع تشبيها بالذات التي في كونها لانها
الغاية به تفاوت الواقع بينهما بالذات والذات ونحو اي معنى بالظاهر اي بالاهم الظاهر
فما يقال خاتمة لما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمرة لتبين التميز المرفوع بالضموم نحو ان
وقوم ما ما بعدها الى بعد حتى خلافا للمبدء فانه جرد دخوله على المضمرة سدا لاجاوع في
معنى انحاء المرفوع على سبيل الذوق والتميز يكون بشدة وذه فلا يجوزونه قياسا
وفي الظرفية اي الظرفية مدخول في حقيقة مفعولها في الكور او مجازا نحو الحاجة
في الصدوق ومعنى على قليل لقوله تعالى ولا تصلبكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والياء لا المساق اي لفائدة لصوق امر الى مجرى الباء هذه لما ذكر في مرفوع زيد

201

فإن البناء فيه تفيد لصوقه من ذلك بأنه لا يمكن أن يكون منه والاستعانة أي استعانة الاعمال
في صدور الفعل عند مجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو كتبت القلم بغير جري
مع سرجة فعنا مصاحبة السرج واشترائه مع القلم في البناء أو لا يلزم أن يكون السرج
حال لشراء القلم من ملصقه كمال الصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابل أي
للاعادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر خرجت هذا بذلك والتقدير أي جعل الفعل اللانتم
متوقفاً بفتحته مع التصيير بل حال البناء على فعله فإن معنى ذهب زيد صدور الذهب
عنه ومعنى ذهب زيد صيرته ذهباً والتقدير بهذا المعنى بخصته بالبناء أو التقدير
بمعنى اتصال معنى الفعل إلى معوله بواسطة حرف فالمراد بالجملة كلها في هذا المعنى
لما خرجت من حرف والظرفية نحو جلست بالسجدة أي في السجدة وذلك في الخبر المتقدم
هل المطلقا يخرج زيد بقائه فلا يقال ازيد بقاءه والتي ليس نحو زيد بأنه
نحو ما زيد برب في تزايد في خبر هذه الصورة قياساً وفي غير الخبر الوقوف في المقام
والتي سماعاً سواء لم يكن خبر أخو حبيب زيد وكفى بالله شهيداً والتي بأنه زيد بأنه
تدشيداً والتي بذكره أو كان خبره كذا في الاستفهام والتي فهو حبيبك بذكره والتي
لا اختصاصاً بملكية نحو المال لزيد وبلا مملكية نحو الجمل للفرس والتعليل أي إيمان على
شيء ذهنا نحو ضرت للشايب أو خارجاً نحو خرجت لحافك ومعنى مع القول
نحو قلت لزيد أنه لم يفعل الشئ أو قلت عنه وذلك في خبره فكم أو فكم ومعنى الوار
في القسم للتحجب نحو لئلا يفرح الأهل وإنما يستعمل في الأمور العظام فلا يقال الله عظيم

الذباب ورب القليل أي لانشاء القليل ولها من الكلام كمالاً ثم وجب لها من الكلام
لونها لانشاء الكثير بخصته بغيره لعدم احتياجها إلى معرفة موصوفه ليحقق القليل
الذي هو من أول رب لئلا يذهب الشئ صواباً وأقل مما لم يوصف واشترط كونها
موصوفة لأنها هو على المذهب الصحيح وهذا المذهب إلى على ومن واقفه وقيل لا يجب ذلك
واختار عن بعض الوجوب وهذا الذي ذكر من القليل أصلها أنه يستعمل في معنى الكثير
كالمقابلة وفي القليل كالمعيار الاحتياج أي الضرورة أو فعلها أو فعل بأنه بأنه
فعلها أي لئلا القليل يحقق واليقين ذلك الذي كان في خبره بأنه بأنه بأنه
رجل كرم فأقره عند وفاء أي ذلك الفعل المانع غالباً في أغلب الاستحالات لوجود التراب
نحو رب كرم أي لقيته وقد دخل أي رب على صفة مبهمة لا مرجع له مبهمة فذكر
منصوبة على التمييز والغير مفرد وأن كان المحذور متيناً أو مجزئاً ذكره وإن كان كماله
مؤثراً غير جلالاً أو جليلاً أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافاً للكوفيين
في مطابقة التمييز للأفراد والثنائية والجمع والذكر والتأنيث فأنهم يقولون ربها
رجلين وربهم رجلاً أو ربها امرأتين وربهم نساءً وتلحقها إلى رب
ما لا خلاف لما في العمل وقد دخل بعد خوف ما على الجمل نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
وقد يكون ما ذكرناه قد دخل الاسم ونحو ربها امرأتين ربها امرأتين
بصرف وطعنة طلاء ورواها أي وأورث في حكمها قد دخل على ذكره موصوفة مثل
وبلدة ليس بها نيس إلا العافوا لا العيس وهو من الواو المعطف عند يسوق

٢٥٥

بجارة فان لم يكن في قول الكلام فكونها العطف ظاهر وان كانت في قوله فيقد له معطوف
 عليه وعند الكوفيين انهما حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رتبة جارة بنفسها فيكون
 محذوف فلا يجوز ان لمعطوف فاعليه لان ذلك تعسف او القسم ان يكون عند حذف
 الفعل في جعل القسم فلا يقال انقسمت والله وذلك لكونه استعمالا في القسم في غير استعمال
 من اصلها اعني الباء لغير السؤال فيجب ان لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبركم كما
 يقال بالله اخبركم خطأ الواو عند رتبة الباء مخففة بالظاهر في الواو مخففة بالظاهر
 سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال والله لا فعلن مثله بل يقال والله وورث
 الكعبة وذلك الاختصاص انما هو رتبة رتبة الاسم وهو الباء بتخصيص واحد
 القسمين وحذف الظاهر لاصالته والياء مذكورة في الواو في الواو في الواو في الواو في الواو
 بغير السؤال مخففة باسم الله الظاهر حطما لم يستعمل في رتبة اصلها الذي هو
 الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وحذف منه ما هو اصله في باب القسم وهو اسم الله والياء ثم
 منها الواو والياء في الجمع في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
 على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون ذكره نحو بالله
 واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون السؤال انما هو بالله لا فعلن والله اخبركم كما
 يدخل على المظهر فيدخل على الصريح نحو بالله لا فعلن والله لا فعلن وفي الدخول على المظهر
 باسم الله خاصة نحو بالله لا فعلن بخلافها فاما في اختلافها ببعض هذه الامور كما
 عرفنا فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المحققة للاختصاص فلا بد ان لا يقع الا يقال

الباء

يوجد مع الاختصاص ويبدو له ان كان الثاني في تنقيح او جواب القسم الذي لغير السؤال باللام
 والآخر في الثاني ما لا لا باللام في الوجبة اسمية نحو والله زيد قائم او فعلية نحو والله افعل
 كما وان في الثاني في اللامية نحو والله ان زيد قائم وما لا في منفية اسمية كانت او فعلية
 نحو والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف التي لوجود القرينة لقوله تعالى
 والله يتفق ذلك في يوسف لا تفقوا واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما في معنى الطلب نحو بالله اخبركم
 وبالله اهل قم زيد ويجوز في جواب القسم ان يعتز في اي توطئة القسم في اجزاء
 اجزاء التي تدل على جواب القسم وتقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والاقام
 وزيد والاقام الاستعانة في جواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
 وان كان جواب القسم محسوبا مع ذلك بحسب اللفظ لا يستلزم الدال على الجواب لا الجواب وانما
 لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن المجاوزة اي المجاوزة شيء وتعدى عن شيء في ذلك
 اما في قوله عز الله الثاني ووصوله الى الثالث نحو ربه السهم عن القوس الى السبد او الى
 وحده نحو اخذت عنه العلم او بالواو وحده نحو ادبته عنه الذين وعلى الاستعلاء اي
 السعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي على اسمين يعلم ذلك
 بدخول من على ما نحو من عيسى اي من جانب عيسى ومن عليه اي فوقه والحال التشبيهية
 نحو زيد كالسدود والذرة نحو ليس كمثل شيء اذا التقدير ليس كمثل شيء على بعض الوجوه وقد
 يكون الى الحاف اسماء على مثل نحو شخص عن كبره المقصود في انسابه مثل البرة الذال
 الطائفة ويحقق الى الحاف بالظاهر اي بالاسم عند الجمهور فلا يقال له استغناء عنه مثل

ويمكن ان لا يكون الحاف زائدا بل يكون
 من باب نفي الخبر على جبين الكتابة
 حسن

في موضع الحمل اي موضع يقتضي الحمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد
 فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضعاً للحمل فتخوفاً زيداً قائماً وكسرت انشأ
 بعد التام الوصول لان صلة الوصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائماً
 ونحو ان حال كونها مع جملة فاعلة نحو بلغني ان زيداً عالم لو جوب كونه الفاعل مفرداً
 وحال كونها مع جملة مفعولة نحو رجعت ان زيداً شاعراً لو جوب كونه المفعول مفرداً وحال
 كونها مع جملة انشأ اي شاعراً انك عالم لو جوب كونه المضاف اليه مفرداً
 وقال لو انك فتح الهمزة بعد الواو الامتناعية لانه انما يجوز لو لا الامتناعية مبتدأ او كونه
 مبتدأ مفرداً واجباً نحو لو انك منطلق النطق وكذلك بعد الواو التحقيقية لانها
 مع اسمها وخبرها بعد مفعول الفعل الواجب دخول الواو التحقيقية عليه نحو لو اني
 معاذ لك رمت اي لو اني رمت معاذ لك ولو انك ضربتني صدره منك وكذلك قالوا
 لو انك فتح الهمزة لانه انما يجوز لو فاعل الفعل مخذوف والفاعل يجب ان يكون مفرداً نحو
 لو انك قائماً اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدم الجملة
 جاز الامران اي الفتح والكسر ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفرداً والكسر
 على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكره اي في الهمزة مما وقع بعد الفاء اجزائاً فان
 كان المراد من يكره فانا الهمزة وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان
 المراد من يكره من فخر او اي الهمزة او كره اي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع
 المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذ ان عبد القهار لله

في موضع الحمل اي في موضع يقتضي الحمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد

ما وقعت بعد ان الحاجة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة وانما
 بعد ان الحاجة في الفتح على انها مع اسمها مبتدأ مخذوف وخبرها او اذ عبودية القهار لله
 ثابتة وتام البنية وكسرت ان زيداً لما قبل سيد اذ لانه عند القهار والله ان
 على صيغة المجهول نحو اظن وزيداً مفعوله الثاني وسيداً مفعوله الثالث وما قبل مفعول
 ومعي كونه عبد القهار والله انك لتستقيم خدم قهاره والله اني لا ياكل العظم
 قهاره والله اني عظمي ان ثابتاً في الخبير تحت الاذنين جمعها بالارادة
 ما في الواحد او بارادة مع حوالها تعليباً ونسبة بالجر عطف على اذ ان عبد
 القهار آخره ان مثل عبد القهار ومثل نسبه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة النسخ
 في قوله ما في اي احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل
 المعنى قوله مفعولان اي احمد الله الاول المقول اني احمد الله لا المفعول الثاني فان المعنى
 المصدق اعني الحمد قول خاقق وليس به جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
 حاصل المعنى قوله اقول اي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدق الذي هو معنى ان الفتوى
 من جملة الاما من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان المسكوة لا تتغير في الجملة كان
 اسمها المسكوة في محل الرفع لانها في حكم المفعول اذ لا بد منها ان لا يرفعها جاز العطف على
 اسم ان المسكوة في جهة الرفع سواء كانت المسكوة مكسورة لفظاً او حملاً
 بالرفع بان يكون مفتوحة فحكم المسكوة اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيداً قائماً وعرف
 وعلمت ان زيداً قائماً وعرف في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة

٢٥٥

حكمًا حيث يكون مع غيره في ثواب الجملة فيرفع المعطوف على اسمها على جملة
دونها أن المعطوف فانه يرفع المعطوف على اسمها فانه لما غيرت معنى الجملة بالرفع
فرفعها ووضعت في المعطوف على اسمها المسوقة بالرفع مع غيرها في الجملة فقبل
المعطوف لفظًا مثل زيد قائم وعمر قائم أو قد يراد مثل زيد قائم وعمر قائم أو زيد قائم
وعمر قائم لانه لو لم يرفع لكانت الجملة واحدة على اعراب واحد مثل
ان زيد وعمر ذهبان فانه لا شك ان ذهبا خبر على المعطوف والمعطوف عليه في
حيث ان خبر عن اسم ان يكون المعطوف في رتبة الرفع انما خبر المعطوف على اسمها كونه المعطوف
في رتبة الرفع فيكون اجتماع عاملين احدهما والبناء على رفعه وهو باطل خلافا للوقوف
فانه لا يشترط في صحة هذا المعطوف معنى الخبر فانه انما عزم على الرفع لانه اسم وخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولانه لو كان ان المعطوف ان مبنيا في جواز المعطوف على اسم ان قبل معنى الخبر عند الجمهور
فلا يجوز عزم انك وزيد ذهبان كما ان لا يجوز ان زيد وعمر ذهبان فانه لا يجوز
ان يكون خبر انك ليس هما خلافا للبناء والكسائي فانه يجوز ان في مثل انك وزيد ذهبان
المعطوف على اسم ان بلا معنى خبر فانه لما لم يظهر على ان في اسمها واسطة بناء فكان اسم
غيره فلا يلزم المحذور بل ذكر في جواز المعطوف على اسم كذا ان في مثل انك لا يرفع معنى
جملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو البناء في المعنى الاصلى كما ان البناء
انما يرفع خبرا على اسمها وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المسوقة كالتعليق بالرفع

ولكن عمر خارج وكبر لا يجوز في سائر شروف المشبهة بالفعل المعطوف على اسمها
لعدم بقائه على الصلة في الجملة باعتبار محل اسمها وانما ذلك ان العمل في المسوقة لا يرفع معنى الجملة
والعوض بغيره دخلت اللام التي هي تأكيد معنى الجملة مع المسوقة التي هي الضميمة الثانية
دونها في جود المعطوف لكونها مع المعطوف على اسمها مع ما هو تأكيد معنى الجملة على خبر
منقول بدخلت ان دخلت اللام مع المسوقة على خبرها نحو ان زيد قائم او دخلت
على اسم ان على اسمها انما حصل منه اي بي اللام وبمعناها اي ان يكون في الذكر انما هو
على ما وقع بينهما اي بعد اسمها وخبرها نحو ان زيد اطعمك اكل وانما هو دخول اللام
بهذه الصورة لانه لما عدا يلزم نولي حرف التأكيد والابتداء اعني ان المسوقة واللام
وغيره هو ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ثم حجتا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام في معنى اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يرفع معنى الجملة في
اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه قول الشاعر ولكن من جربها
لعمري وتخفف ان المسوقة لنقل الشد يد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام
وجمادى الفاعل اي ابطال عملها وهو الغالب لقوان بعض وجوه مشابهة مع الفعل
لكن الآخر يكونها على التثنية او في ما يجوز لها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام
على كلا التقديرين لانها اتفقت في الغاء فلفظين في الحقيقة والتأني في مثل ان زيد
قائم وان زيد قائم واما في الغاء فلفظ اليب ولان كثيرا من المتكلمين لا يرفع في اعراب
لفظي كونه اعرابه تقدير او كونه مبنيا وهذا خلافا لمذهب سيبويه وسائر النحاة

فانهم قالوا عند العمل لا يلزمها التام لخلق التوفيق بالعلو ويحوزها او دخول الخففة
على قول من افعال ابتداء اي من الافعال التي هي من داخل ابتداء والخبر لا غير مثال كان وقع
واخرها لان الاصل دخولها عليها فاما ان ذلك اشترط ان لا يكون دخولها عليها
الابتداء والخبر عائدة للاصل بحسب الامكان لكونها متعاقبة وان كانت كبيرة وان تطلق
كمن الهاذين خلافا للوقوف في التعميم في تعميم الخول وعدم تخصيصه بدخول ابتداء
والخبر في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالقول قول خالف البصريين في تجويز
دخولها على غير داخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ان قلت مسلما وحيث
عليك عقوبة التعدي وهو شاذ عند البصريين وتحققا للشوكة كالسورة فيقول
عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشأن وقد في السبب في تقديره مشاركة المتوهم
بالفعل كالمشتبه بالسورة كسابق واعمال السورة بعد تخفيفها في سعة الكلام
واقول قوله تعالى ان كانا لايوفيهما واعمال الفتوح بعد تخفيفها يقع في سعة الكلام
ولم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقد في خبر الشان
من يكون اسما للفتوح بعد تخفيفها او جملة اغتربة الضمير الشأن خبر لا يكون
عاملا في ابتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لان الالاملا على السورة فانه قد يكون
عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في تقديره لكن دوام العمل
في تقديره يقيوم العمل في الظاهر في وقته دون وقتها يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل في الفتوح على الجملة القتالة لان تكون مفسرة لضمير الشأن سلقا

بعد التخفيف

كانت

كانت بسمية او فعلية ودخلها عليها على ابتداء والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي
اعمال الفتوح في غير اي غير ضمير الشأن ولكنه قد دخل بعض اهل اللغة على هذه الضمير
في السورة نحو قولهم اظن انك قائم واحسن انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير موقوفة
واقول الضمير في جاء في الضمير فقط قال الشاعر فلوانك في يوم الرخاء سالتني
فراقك المجلد اني صديقه ويلزمها في الفتوح خففة حال كونها موقوفة مع الفعل
اي الفعل المتعريف بخلاف غير المتعريف مثل ان ليس الانسان الاماسي وان لم يكن
قد قرب السبي نحو علم ان سيكون منكم مني او سوف يكون الشاعر واعلم فاعلم ان
يقتضيه ان سوف يأتي كل ما قدرا وقد يحول علم ان قد بلغوا رسالتهم وروى
هذه الامور ان الله المتوفيق بين ان الخففة ويرون ان المصدرية التامة ويكون كالقول
من التوفيق الخففة او حرف التي نحو قوله ان لا يجمع اليهم وليس لزوم حرف التي
الايكون كالقوس من التوفيق الخففة فانه لا يحصل لهذه الفرق بين الخففة والمصدرية
فانه يجمع مع كل منهما فالفرق بينهما اما من حيث هو لانه ان عني به الاستقبال ففي
الخففة والافعال المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل متصرفا ففي
المصدرية والافعال الخففة وكان التشبيه لان شانه وهو حرف براسه على الصحيح جملا على
اخوانها لان الاصل عدم التكرير ومنه ذهب الخليل انها كلمة من الجواهر وان السورة
واصل كان زيد الاسد ان زيد الاسد قد تمت ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر
وفتح المهمة لان الحاقه في الصلح حارة وان خرجت عن حكم الجملة والجملة انما تدخل على المفرد

267

قد قرأ

فاعلم السورة فحق الزهراء وان كان في المعنى وتخفيفا او كان فيلقى العمل على الاحتمال
 الافيح فخرجها من المشاهدة بغير ان فحق الآخر قوله الشاعر وتخفيفا او كان فيلقى العمل على الاحتمال
 خفان وان اعلقت قلت كان تدبيرة لكنه على الاستعمال الغير الافيح لما عرفت واذ لم تعلم
 لفظا في شأن مقدم عندهم كما في ان الخففة ويجوز ان يقل غير مقدم بعد الضمير
 لغير الذي اليه كما كان في ان الخففة ولكن وفي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
 هي كريمة من لا وان المكسورة المصدر بـ الحان الزائدة واصلة لا كان فقلت كسرة
 الزهراء الى الحان وحذف الزهراء فقلت لا تنقيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو خالف
 له نقيا وانباته وكلمة ان تحقيق مضمون ما بعدها الاستدراك ومعنى الاستدراك
 رفع توهم بولس من كلام مقدم فاذ قلت جاءني زيد فقلت توهم ان عروا انما جاءك
 لما بينهما من التلقين وقوت ذلك الوهم بقولك لكن عروا لم يجز ينوسط الى كين كلامي
 متقاربين نقيا وانباتا معنى او تعالير معقولة والضمير في هو المعنى ولهذا اقتصر
 عليه فاللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عروا لم يجز وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن
 عروا غائب وتخفيفا او لكن فتلقى عروا الخروج عن المشاهدة لما شبهت العاطفة
 لفظا ومعنى فاجزيت مجزا بخلاف ان وان الخففتين فانه ليس لهما اجزيا عليه
 وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشار الى ما جاء عروا بنسب والاختلاف في نحو زعمائها
 قياسا على احوالها الخففة وقال الشاعر الرضي والاعرف له شاهد او يجوز معها
 مشددة وتخفيفا او وحي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل

نفسها

الشاعر

الشارح الرضي لاخير اظهر ولبت للتمني او الانشائه فيدخل على الممكن نحو لبت زيد قائم
 وعلى المحتمل نحو لبت الشاب يهوديها فاجرة بما فعل الشيب واجاز الفراء لبت
 زيد قائما نصب المعول بناء على ان لبت للتمني فكذا قيل للتمني زيد اعناء قائما على
 صفة القيام فالجواب ان منصوبا على المعنوية بمعنى لبت واجاز الكسائي نصب الجوز
 الثاني بتقديم كان متمسكا بقول الشاعر بالية ايام الصبي راجعا فالقراء يقول
 معناه انني ايام الصبي راجعا والكسائي يقول ايام الصبي كانت راجعا
 وتنفون على التوابع معان نصب على ان حاله الضمير السكتي في خبرها المحذوف وقرأى
 لبت ايام الصبي لما كان على كونه راجعا ولعل الذي او الانشائه ولا يدخل على المحتمل
 ومعناه توقع امر رجوا ونحو قوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
 والغالب هو الاول وشذجز بهاى جملة لعل كما جازى في اللغة العقلية واشد السكتي
 في ذلك وراجع دعيا من يحسب الى النداء فلم يستجب عند ذلك مجيبا فقلت ادع
 احرك وارجع الصود دعوة لعل الى البعوار منك قريب واجيب عنه بان لا يحتمل
 ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المتوفى في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر
 اذ كان على مكان عليه او كان اشهر ذلك الرجل بابي البعوار بالباء فيجب ان يحكى في الاحوال
 التثنية بالباء ولعل لعل الصبي يما ذكر من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من
 قبل هذه القصة الشاذة والافلا حاجة الى التأويل بعد ما فهم بوجود الخبر بها
 وحكم بشذوذ الحروف العاطفة العطف في اللغة الامانة ولما كانت هذه الحروف

٢٥٢

في محبة الى الذي
 فاستجب عند ان شيب

تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما
 بكسر الهمزة ولم ولا بل والكي وعذ بعضهم الى الغيبة منها وعند الكثر ان ما بعد
 عطفت بيا بان لا قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاء في زيد يا عمر
 وما جاء في زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعد ما بدل غلط مما قبلها و بدل الغلط
 بدو منها غير فصيح واما معها فتصيح مطرد في كلامهم لانها موصولة لتذكير مثل هذا الغلط
 فالاربعة الاولى للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب و مراد القامة بالجمع هناك
 لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما ولي الى الاجتماع المعطوف والمعطوف
 عليه في الفعل في زمان او مكان فتقول جاء في زيد و عمرو و فرعون و ثم عمرو و حتى عمرو
 الى حصل الفعل من طيهما الا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع بلا ترتيب فيها فتقوله
 لا ترتيب في بيان لاطرافها الى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفرق
 هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب الى الجمع مع الترتيب بغيره بل هو قائم
 الى مثل الفاء في مطلق الترتيب مفرقة بهله و حتى مثلها اي قبل ثم وفي الترتيب بهله غير ان
 المهلة حتى اقل منها في ثم في متوسط بين الفاء والمهلة فيها بين ثم المهلة للمهلة
 ومعطوفها الى المعطوف حتى بحسب اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف بحيث ان قوي
 اضعيف من متبوعه اي متبوع معطوف بالقيده الى الحقيقة بها قية في المعطوف اضعيفا
 فيه اي يبدل عليه ما حتى يقتصر الجزء بالقوة والضعيف الى فصل كانه غير فصيح لان
 يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزائه

تكون

هي ان الناس حتى الانبياء وقدم الخارج حتى المشاة والفرج بين ثم وحتى بعد ذلك كما
 في الترتيب مع المهلة من محبين احدهما المشاة والمهلة المعطوف حتى جزء من متبوعه ولا
 بشرط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة العترة في ثم انما هي بحسب الذهن فانه المناسب
 بحسب الذهن ان يتعلق الحديث او لا بغية الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
 عليهم السلام وان كان موقفا لانبياء بحسب الخارج في انشاء سائر الناس وهكذا
 المناسب في الذهن تقدم قدوم كيان الخارج على جلالهم وان كان في بعض الاوقات
 على عكس ذلك ومع هذا يخرج ان يقال قدوم الخارج حتى المشاة واعلم ان انتهاء الجزء
 الثاني او لا تضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالذات للجزء
 الاخر يفيد ان التعميم متوكل نص لا حاجة حتى الصباح فانه يفيد شمول الترتيب لجميع اجزاء
 قبل ولا ذلك استعمل حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلا في
 الجزء الاخر فانه اصل حتى ان تكون جارة لذلك استعمالها فيكون العاطفة محمولة عند
 على الجارة وان كانت محمولة عليها لم يستعملها في معنيها جميعا ليقى الامر على النوع
 منية وانما يستعملها في الظاهر معنيها وهو كونها جارة من ان اتحاد الجزاء
 في خلق الحكم اعرف في العقل والشرع والوجود من اتحاد الجوارب هكذا في بعض الشرع
 ومن هذا الظاهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى
 ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما لشمول اتحادها وانما كان وقع في بعض
 الحواشي واو واما قوله من هذه الحروف الثلاثة لاحد اللغويين اي لئلا يظن على احد

الخارج حتى ان يذم عمرو حتى بحسب

٢٥٩

على المعطوف ليست المعطوف بالتسبب على التمسك في قول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان قوله
 الدخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعد على ما بعد اما
 الاولى فلمع منهما فالدخلة اخرى فلا يجوز ولا يلزم من هذه الحروف الثلاثة لاحدها معنى
 او النسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التبيين فكلما لا ينبغي
 الحكم الثابت للمعطوف عليه على المعطوف فالحكم ههنا المعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني
 زيد كاعرف حكم الحق فيه زيد لا يعرف وكلمة بل بعد الثابت لصرف الحكم عن المعطوف فعليه
 الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عرف بل جاءني عرف فحكم الحق في المعطوف دون المعطوف عليه
 على عكس لا والمعطوف عليه حكم المسكون عنه فكلما لم يحكم عليه شيء بالجمعي ولا بعده
 والاحبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه حكمه بل واما كلمة بل
 بعد التي هو ما جاءني زيد بل عرف فحقيقه خلاف في وجه بعضهم ان كلمة بل هي حكم الحق
 من المعطوف على المعطوف اي بل ما جاءني عرف والمعطوف عليه حكم المسكون عنه وبعضهم
 الى انها تثبت الحكم متى عرف المعطوف على المعطوف والمعطوف عليه حكم المسكون عنه اي الحكم
 متى عرف ما جاءني زيد بل عرف بل جاءني عرف وزيد اما في حكم المسكون عنه والجمعي متى
 عنه ولكن لازمة للنفى اي غير مستقلة بذاته فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي تقتضي
 لا فتكون لايجاب ما انتفي عن الاول فيكون لازمة للنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد
 لكن عرف اي قام عرف وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيها بعد
 النفي والثابت فبعد النفي لا ثبات ما بعد نحو جاءني زيد لكن عرف لم يجرى وما جاءني

زيد لكن عرف وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستقلة بذاته النفي حروف التنبيه الاولى واما
 يمتد بها الجملة كما هي لا يغفل الخطاب عن شيء مما يقع الحكم اليه ولهذا سميت حرف
 التنبيه نحو الذي ياتي ثم واما زيد قائم وها زيد قائم او تدخلها خاصة من المفردات
 على اسماء الاشياء حتى لا يغفل الخطاب عن الاشياء التي لا تتعلق بمعانيها اليها هي هذا
 وها تاء وهذا وها تاء وها تاء حروف الازاء يا اعظم استعمالا لانها تستعمل لاداء
 القرب والبعد ويا وها البعد ويا في الجملة وسكون الياء في الهمزة والقرب وكانت
 المراد بالقرب ما بعد البعد زيد في قوله في المتوسط انما فان القرب يقسم الى قريب متصف باصل
 القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعد
 فانه لم يذكر له من يتبعان فالقرب بالمعنى المقابل الاقرب هو المتوسط بين كل البعيد
 وكل القرب حروف الايجاب نحو وكي وكي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وغيره وان
 بكسر الهمزة وفتح القون المشددة ومن بيان معنى تلك الحروف يتبين وجه تسمية الحرف
 الايجاب فتعريفه لا سببه الى حقيقة تضمنها استعمالا كان اخرها ان في جواب اقام
 زيد يعني قام زيد وفي جواب الم يقر زيد يعني لم يقر زيد وفي جواب الم يقر زيد اي
 قام زيد فمعنى في جواب است برئكم انت ربنا او قيل في موضع يي ههنا غير ما كان كذا
 فان معناه است ربنا او قيل يجوز استعمال نحو ههنا يجعلها تصديقا للاشياء
 المستفاد من الكلام نحو وقد استمر هذا في العرف فلهذا قال احدى ازيد اليس عليك
 الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام يي لتقرير الثابت بعد النفي ويلي

٢٦١

مختصة بالاجاب التي ينقض التي تقدم ويجعله اجابا سواء كان ذلك الذي خبرنا
 عن الاستفهام نحو في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام وانه في اذن لنفقد
 التي الذي بعد ذلك الاستفهام كقولنا تعا السب بركم قالوا الى ان تعا فتاوعا على
 سبيل الشذوذ لصديق الاجاب كما تقول في جواب اقام زيد اي قام زيد واي اقام بعد
 الاستفهام لا شذوذ غلظت لغتها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها هي لصديق
 الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي تعني نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم
 اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال القسم اي وفي ظنا يكون القسم الا الكرب
 والله ولا في قوله اي وفي قوله اي لم ي و اي لم ي في قوله اي لم ي في قوله اي لم ي
 بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اي لم ي في قوله اي لم ي في قوله اي لم ي
 ولم يات وجاء ان تصديق الدعاء انما هو قول ابن الزبير من قال اي لم ي
 حملني اليك ان اي لم ي اي الله تلك الناقدة وكما جاء بعد الاستفهام انما هو قول
 الشاعر ليس شكري اي لم ي من جوى جبين ان اللقاء اي نعم اللقاء
 شفاء للحب فيجيبها في حذر الموضوعين خلافا لما ذكره النسخ من كونها تصديقا للخبر
 حروف الزيادة وانما سميت حوزة الحروف زائدة لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة
 ومع كونها زائدة ان اصلها مع بدو لا يتجمل لانها لا تالف لها اصلا فانه لا يلفظ كلام
 العرب اما معونة واما الفضية فالمعونة تأكيد المعنى كما في الاستعارة والبداهة خبرنا
 ولا واما الفالدة الفضية فهي تبيين اللفظ وكونها زائدة انما هي او كون الكلمة او الكلام

بسيها

بسيها مهيأة لاستقامة وزاد الشعر او حسن السجع او لغز ذلك ولا يجوز خلط ما من
 الغاندين معان لا تعدت عنها ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام العرب
 ان وان تحففي وما ولا ومن والبايع الام فانه بكسر الهمزة وسكون النون تزداد مع التاني
 كثيرا لما كثر في نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة في معناه صديقه
 نحو انما في ما ان جلس القاضي مدة جلوسه وقلت زيادتها انما هو ان قام زيد
 قمت وان فتح الهمزة وسكون النون تزداد مع لما كثر في نحو قوله تعالى ان جاء البشير فزاد
 بين لو والقسم تقدم على نحو قوله لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو قوله طيبة
 نطقوا الى ناصر السليم على يد راية طيبة بالجر وما تزداد مع اذا نحو اذا ما خرج اخرج مع
 اذا خرج ومع في نحو ما ذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنه
 ومع اي نحو ايا ما قبل طيس ومع ان نحو ايا ما من البشر احوال كون تلك المذكور
 ماع شرط الى اذ وان شرط ومع بعض حروف الجر نحو قوله تعالى فيما رحمت من الله لنت لهم
 وما خطيبا ثم اخرج في فادخلوا دارا وحقا قيل ويزيد صديق لما ان عمر واخي قلت زيادة
 ماع مضاف نحو قضيت من غير ما جرم واما الاجلين قضيت وقيل ما فيها ذكره في حروف
 بعد ما لا منها ولا اي كذا لانها تزداد مع الواو والواو تزداد مع النون لفظا نحو ما جاء لي زيد
 ولا عزروا ومع نحو غير المعصوب عليهم ولا الضالين وتزداد مع ان مصدرية نحو قوله
 تعالى ما منع ان لا تسجدوا امرئك اي ان تسجدوا وقلت زيادة لاقبل القسم نحو قوله تعالى
 لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والشرق زيادتها السبب على جلاء القضية

٢٦٥

بحيث يستغنى عن القسم فمن لذلك في صورة في القسم وشدة زيادتها مع المضاد
 كقوله في غير الحور سرى وما شوى في غير حور و الحور جمع حايه في حاله من حايه حاله
 ومن والباء واللام تقدم ذكرها مستملا على ذكرها مع زيادتها في الحاجة الى تكرارها
 حرفا التفسير في تفسير كل منهم من المقدم نحو جاء في زياد ابو عبد الله والجملة كما
 تقول قطع رزقه اي مله وان فهم اي ان خصته بما في القول اي فعله تفر في القول
 تفر في كل طرف في الطرف غير منفك عنه فالرفع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول
 فهم لا يفسر في الاكثر المفعول لا مقدار القطع غير صريح القول مودع في قوله تعالى
 وناديناه ان باراهيم قولا ان باراهيم نفسه المفعول نادينا المقدر اي نادينا باللفظ
 وهو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه اي كتبت اليه شيئا هو اي فان حرف
 دال على ان كتبت لنفس المفعول به المقدر كتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدا
 الله فقولنا ان اعبدا والله تفسير للضمير به وفي امرتني معنى القول وليس تفسير لما في قوله امرتني
 لان مفعول الصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر لقوله تعالى او حين الى ان
 ما يؤتى ان اخذ في قوله ان اخذ في تفسير ما يؤتى الذي هو المفعول الظاهر في جوارحه ومصدره
 ما وان المفعول المحقق وان المفعول المشددة فالاولان اي ما وان المفعول المحقق
 الفعلية اي الجملة الفعلية فيجعلها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاف عليهم الارض
 بما رتب اليها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خرجت في
 ما مصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بوجه الاستعانة قال الشاعر الذي هو

وان كان قليلا كما وقع في البلاغة يفوق الدنيا ما الدنيا باقية وان المفعول المشددة
 للاستعانة بالجملة الاستعانة خاصة لا اذ الفت بما يجوز بوجه الاستعانة والمعلية ومع كونها
 الاستعانة انما اخذ في حرفها وتحتها في تأويل المقدم الذي هو مصدر خبرها العجبي انك
 قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيد اخوك اي اخوة زيد فان تقدم قدر
 الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيد حروف التحصيص هذا الاستدراكين ولو لا هذا
 ولما لم يسم لفظا لانهما على افعال العلم فصدق ليد من اول الامر على ان الكلام من ذلك
 النوع ويلزمها الفعل في معنى التبع وتلزم الفعل لفظا نحو هذا ضرب زيد وهذا ضرب زيد
 او قد يراد نحو هذا زيد ضربته ولا يلزم الضمير في معناه اذا دخلت على المضاف والتبع واليوم
 على ان الفعل ومعناه في المضارع المحقق على الفعل والطلب له في المضارع بمعنى الامر ولا
 يكون التحصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في يوم الخطاب على انه تذكير في الماضي
 شيئا يمكن تذكيره في المستقبل فكانها من حيث المعنى التحصيص على فعل مثل ما في الحرف النوع
 والتعريف قد تسمى بها مجبها المضافان هذه الحرف اذا دخلت على المضاف او المضارع فلا بد فيها
 من معنى التحقيق ثم انه يتفاوت في بعض المواضع الى هذا المعنى في المضاف من المضاف الى النوع
 اي يكون مصدره متوقفا على الخطاب واقعا قريب كما تقول لمن توقع ركوب الامير قد ركب
 اي حصل عن قريب ما كنت تتوقع ومنه قول المتنبي قد قامت الصلوة خيرا اذن تله معان
 محققة التحقيق والتعريف والنوع وقد يكون مع التحقيق التعريف من غير توقع كما تقول
 قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع المجردة عن صاحب وجازم وحرف تفسيس

272

لتقبل الى يضاف الى التحقيق والاعمال لتقبل الحق والصدق وقد صدق وقد سئل
 للتحقيق مجرداً عن القليل خوفاً من كثرة ثقل وجهك ومجرد الفصل بينهما وبين الفعل بالضم
 نحو قد واما احسنه ولو لم يكن به سماعهم فالاستفهام الرخصة وهل هو ما صدر الكلام
 لا يتقدم ما ما في خبرها لا لا لتمامها على ادخالها في كلامهم كما هو وقد بدخلنا على العمل لا لتمامه
 والفعلية تقول في الاستعانة اذ يدركه في الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول في ما هو زيد
 قائم وهل قائم زيد لان الرخصة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً او فعلاً بخلاف
 هل قائم لانها تدخل على الاسمية خبرها فعل نحو هل زيد قائم لا على اسدود وذلك لان اصلها ان يكون
 عين قد كما جاء في اصل قولها هل قائم الى على الاسكن او قد في فلما كان اصلها قد وجي
 في اوزام الافعال فان ردت فعلاً في خبرها تتركب من عود بالهمزة وحذف الى الالف المألوف
 وعاقبته وان لم ترق في خبرها سلب عنه زائدة والهمزة اتم بقية الالف في التصريف باعتبار
 في مواضع استعمالها اكثر من التصريف في قول ازيد اضرب باذخا لتمامه على الاسم موجود
 الفعل بخلاف هل زيد اضرب لما عرف وتقول اضرب زيد او هو اخوك باستعمال الهمزة لانها
 ما دخلت عليه وجه الانكار دون هل تضرب زيد لان الاستفهام عنه في مثل هذا الموضع محذور
 بالتحقيق لان اصله امر يضربك زيد وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
 فلا يخذل فعلها بخلاف الرخصة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك امر عرو وتعمل الرخصة
 معادلة لأم القليلة فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بددت الاستفهام عنه في استعمال
 الخبر التي هي الاصل في بناء الاستفهام والافوك فيه انساب واليق ويقع هل مع امر المنقطعة

لان الاستفهام عنه في صورة كالمقطوع ليرتد في الاستفهام في السؤال الاول واستيفاف
 سؤال آخر بأم القليلة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك امر عرو في تقدير بل عندك عرو وتقول
 انك لا امان في قولك ان كان او من كان باذخا لتمامه على انتم ولو لم يكن في الهمزة
 بخلاف هل كونهما في الهمزة فلا يتصرف في خبرها حروف الشرطان ولو لم يكن لتمام الكلام
 لما في فان الاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه على الماضي وان دخل المستقبل وفي بعض
 النسخ فان الاستقبال ولو لم يكن في معناه ان لا الاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
 نحو ان لم يكن في البرك وان لم يكن في البرك في المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول بل ان
 وقع منك الامر في المستقبل وقع في الماضي كما كان فيه وكذلك لو لم يكن في الماضي على انما دخلت
 نحو لو ضربت ضربة ولو ضربت اضرب بمعنى واحد ولو وقع منك ضرب في الماضي فقد
 وقع في ضربك الضافية وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى كامة مؤمنة خير
 من مشركه ولو نجسك واعلم ان الشهور ان لا انقضاء الاول وهذا الاسم مضاهاتها فانها
 موضوعة لتعليق حصول الامر في الماضي حصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدر
 في الماضي كان منفياً فيه قطعاً فيلزم لاجل انقضاء انقضاء ما علق به انقضاء اوله مثلاً
 لو سئلت لكرمك فقد علفت حصول الامر في الماضي حصول محي مقدر فيه فيلزم انقضاءها
 معاً ويكون انقضاء الامر سبباً لانقضاء المحي في زعم السكهم واستعمال الهمزة في هذا المعنى وهو الكثير
 التعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاقول مع انقضاء اللزوم يستدل به على انقضاء
 اللزوم لقوله تعالى لو كان فيما الهة الا الهة لفسدنا فان لو مرنا تدل على لزوم الفساد

حروف الشرط
 ٣

٢٦٤

في مواضع استعمالها

... لانقضاء انقضاء

تعدد الآلهة وعلى أن الفساد منتفٍ فيعلم من ذلك انتفاء التعدد وهذا الانتفاء
توهم الحق أن لا انتفاء الأول انتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يذكر أن ما ذكره
معنى يقصد إليه في مقام الاستدلال بانتفاء الأثر المعلوم على الانتفاء المزمع وهو
والانتفاء المشهور من سببية أحد انتفائين مطلقين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور
هناك استدلال فالتكادف لا يمتنع لا سيما في تلك النسخة لا تعلم مخاطب انتفاء مجموع انتفاء
الأول كيف وكلما الانتفائي معلوم بل قد وردت إعلانه بأن انتفاء الأول مستلزم
انتفاء الثاني ولهذا استعمال ثالث وهو أن قصد بيان استمرار شيء في ربط ذلك الشيء بعد
انقضاء غيره عنه كقوله لو أضافي لا كونه ليان استمرار وجود الأول فانه إذا استلزم
الاهتداء الأول فليكن لا يستلزم الأول وتلزم أن وإن ولو الفعل لفظاً كما من
الامتلاء أو قد يكون آخره وتكون أحد من المشركين الخجارك ولو أنهم تمكنوا في وإن الخجارك
أحد ولو تمكنوا أنهم فاحد وانتم مرفوعان بانها فاعلان لفعلين مخذوفين يفسرهما
الظاهر أما أحد فخط وأما انتم فانه كان محملاً مستتر فمأخوذ من الفعل صار
بارداً وليس تأكيد الفاعل الفعل المخذوف لأن خذف الفعل والفاعل بعد من خذف الفعل
وحده ومن ثم أي وما أجل زوم الفعل بعد ما قبل بعد الواء المخذوف فاعلهما الآن بالفتح
الابالكسر لأنه أي أن مع مولى فاعل للفعل المخذوف بعد الواء والمصالح للفاعلية هو أن المقصود
لا المكسوف وقيل انطلقت بالفعل أي بصيغة للفعل موضع منطلق أو في موضع يليق أن يقع
في منطلق لأن الأصل في خبر أن هو لا إذا يكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كما يجوز

هو الفعل

من الفعل المخذوف فيقال لو أنك انطلقت ولا يقال لو أنك منطلق وإنما قال لو أنك لأن الفعل المخذوف
لا بد له من متبوع وإنه لو كان له متبوع في الحقيقة والشرط قد لا يقع في ذلك القدر منها فهو عن
عنه من حيث الوجود والفعل الواقع خبر عن غيره من حيث اللفظ فليس شيء منها متبوعاً حقيقة
عن الفعل المخذوف بل كالمعروف وهذا إذا كان الخبر متبوعاً بـ كشفاق الفعل من مصدره وإن كان
جامداً لا يمكن كشفاق الفعل من جاز وقوع ذلك اللهم كما وجد خبر التعدد أو تعدد وقوع الفعل
في موضع خبر كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام فإن الأقلام ليس متبوعاً
فعله في موضع وإذا تقدم القسم في قول الكلام في قول زمان الحكم بالحكم فيخرج ترك في
كونه فخر زمان وأخره عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم الزمان
الماضي أي أن القسم أن يكون الشرط واقع بعد ما مضى لفظاً أو معنى ليكون على وجه العقل
فإذا دون الشرط فطابق أي الشرط جواب حيث يطل أو أن الشرط فيه أي في الجواب وكان
الجواب القسم فخطا لا القسم والشرط جميعاً لأنه يلزم أن يكون مجزوماً غير مجزوم وهو محال
وأما مع فهو جواب القسم كونه عليه والشرط الفاعل كونه مشروطاً بالشرط مثل والله
أن التيقن مثال لما في لفظ أو لم تأتي مثال لما في معنى لا كونه وإن توسط أي القسم بين أجزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه أو غيره أي تقديم غير الشرط جاز أن يعتبر القسم ويلحق الشرط
وإن يلحق القسم ويعتبر الشرط ويحتمل أن يكون المخبر أن يعتبر الشرط ويلحق القسم وإن يلحق
الشرط ويعتبر القسم كونه أن أو الله أن تأتي لأنك فعلى المعنى الأول هذا مثال لتقديم
الشرط وجواز إلغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما بشرط غير ترتيب اللفظ

٢٦٥

وعلى معنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وهو ان اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار
 التقديم على ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه وان الترتيب لا يتبعه وانما هو
 في هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى ان الشرط الماضى في الشرط
 في صورة اعتبار القسم على تقديره في صورة كاشترطه على تقديره التقديم فيكون الاول هذا مثال
 التقديم الشرط وجوز اعتبار القسم من اعتبارهما جميعا بشرط غير ترتيب اللفظ وعلى معنى
 الثاني مثال التقديم الشرط وجوز الفاء فالشرط باعتبار الاول على ترتيب اللفظ وباعتبار
 الثاني على غير ترتيبه في كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف
 المعنى الاول فالاول عليه وعلى تقديره اهل عليه وان كان رعاية كون الشرط على ترتيب
 اللفظ يقتضى تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل بتقديم الامكان
 على تقديره تقديم المعنى على شترهما من حيث مثالاها وتقدير القسم اللفظي كاللفظية او تقديم
 كاللفظية في صدر الكلام فلو لم في الشرط الذي بعده المعنى وكان الجواب للقسم نحو قولنا ان
 اخر من لا يخرج جولة اى والله ان اخر من لا يخرج جولة ما من ولا يخرج جولة جواب القسم فانه لو كان جاء
 الشرط كان اليوم بخلاف القول اولى به اى لا يخرج جولة ولا قوله تعالى وان اطعمهم انكم تشركون
 اى والله ان اطعمهم انكم تشركون فالشرط ماض وانكم تشركون جواب القسم فانه لو كان جاء
 الشرط لزم الايمان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء واجب فيها الفاء واما التفصيل
 او تفصيل الجملة الحكمية في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكومت واما عمرو فاكمت
 واما بشر فاعرضت عنه واجمله في الدعوى ويكون معلوما للخاصة بواسطة القران

وقد جاء الاستثناء من غير ان يقدمها اجمالا نحو ما وافقه في اول الكتاب وقد كانت
 لتفصيل الجمل وجب ذكرها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور
 لانه احد الطرفين على الآخر قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فانه
 ما يقابل اما المذكور فغيره المذكور لكنه مقدم يعنى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ
 فيتبعون الحكماء ويردون اليه التشابه والحكم بان كلمة ما للشرط لزوم الفاء في جملتها
 وبسببية الاول الثاني والزم حذف فعله الذي هو الشرط وعوض منها اي بين اما
 وبين فائها الواقعة جزاء جزاء مما هي جزاء جزاءها او جزاء اما لان جزاء الفاء انما
 جزاءها سواء كان ذلك الجزاء مبتدأ نحو اما زيد منطلق واما معول لما وقع بعده نحو اما
 يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال نحو ان ذلك اليوم على
 الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سبويه فيجعل تجويزه لاما فاضمة جواز التقديم لما
 يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والحق المبرد وهو ان ما وقع بعدها بين فائها معول الشرط المحذوف
 محلا مطلقا اى متولبة معلقة بخبر مقيدة بحال نحو ان التقديم وعدمه مثل ما يوم الجمعة
 فزيد منطلق فانه تقديمه على المذهب الاول مما يمكن ان يفتى فزيد منطلق يوم الجمعة محذوف فعل
 الشرط الذي يكون شئ واقعا ما مقاما معا ووسط يوم الجمعة بين اما فائها لا يلزم
 تولي حرف الشرط والجزاء فضلا عما يوم الجمعة فزيد منطلق ماضى واما المذهب الثاني
 فتقديره مما يمكن ان يفتى يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معول لفعل الشرط فلما حذف
 فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فزيد القابل لم يجعل لاما حاضية جواز التقديم

أصلها وقيل والقائل لما زنى أن كان ما يقع سطيحاً أما وفاتها جازي التقدريم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قيل القسم الأول وهو أن يكون المتوسط
الجواز قد تم على الفاء والآخر أن يكون جازي التقدريم مع قطع النظر عن القابل انتم إليها
مانع آخر مثل ما لو لم يجمع فأن زيد منطلق فأنه في خبره لا يعمل فيها من قيل الثاني
وهو أن يكون المتوسط معول الشرط المحذوف وفوقه القائل فيبين أن لا يكون والفاء
مانع آخر وبني أن يكون فجعل الماقوف رفع حكم الامتناع عن الأول دولة الثاني على تقدير
الحكام أن كان ما بعد ما منصوباً وأما إذا كان مفعولاً نحو ما زيد منطلق فتقديره على
الذهب الأول وهو ما يذكر في زيد منطلق أقيم مقام مفعول وخذ في فعل الشرط ووسط
زيدين أما والفاء ما ذكر فصار ما زيد منطلق فارتفع زيد بالابتداء كما كان أوله وعلى
الذهب الثاني مما يمكن زيد منطلق أي فهو منطلق أقيم مقام مفعول وخذ في فعل الشرط
فصار ما زيد منطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف وما تقديره على تقدير الرفع بهما يذكر
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المحذوف على أن يكون زيد في جوابه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النسب بهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل الخطاب المعلوم
على أن يكون يوم الجمعة منصوباً بانه مفعول به للفعل المحذوف في وجهه غير ظاهر مع أنه يوم
جواز أما زيد منطلق بالنسبة بتقديره تذكر بصيغة المعلوم الخطاب وجواز ما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقديره يذكر بصيغة المجهول الغائب مع عدم جواز الابدال
والمثال المستفاد بما يكون الواسطة بين أما وفاتها منصوبة الظهور مثله كونه يوم الجمعة

حرف رفع

حرف الرفع كلا الرفع هو الرفع والمنع تقول الشخص فلان يعضك فيقول كذا ذلك
أن ليس له ما يعضه وقد يجيء بعد الطلب لئلا يجاب الطالب بقولك لمن قال لك أحمل
كلاماً لا يجاب بذلك وقد جاء أي كلاماً بمعنى حقاً والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة لقوله
تعالى أن الإنسان ليطغى وإذا كان بمعنى حقاً جاز أن يقال أنه اسم حيي لأن لفظة كلفظ
كلاماً الذي هو حرف وليس نسبة معناه لنعاء لأنك ترفع الخطاب عما يقوله تحقيقاً لقوله لكن
الخطاب كالحرفية إذا كان بمعنى حقاً النص لما فرغ من أن المقصود تحقيق مضمون الجملة المقصود
بأنه في خبره ذلك عن الحرفية تاء الثانية الساكنة لا المتحركة لأنها مختصة بالاسم تليق الفعل
الماضي يكون من أول الأمر علامة لتأنيث السند إليه فاعل كانه أو مفعول ما لم يسم فاعله
وإنما جعل هذه التاء سائلة بخلاف تاء الاسم لأن الأصل في الاسم الإعراب وأصل الفعل
البناء فنية من أول الأمر يسكون هذه التاء على بناء ما تحققت وحركة تلك على البناء
وليتية لأنها كالحرف الأخير في الحقيقة فإن كان أي السند إليه استمطاً من غير مؤنث تحقيقاً
أي فالتأنيث مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدوه أو فهو الحاق تاء التأنيث مخير في هذا
والإصالة وهذه المسئلة قد تقدمت لأنها ذكرت فيما تقدم من حيث انهما من أحكام المؤنث
وهنا من حيث انهما من أحكام تاء التأنيث وأما الحاق علامة التنشئة بالجمع أي جمع المتكلمين
والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون ومن النساء فضعيف لعدم احتياجها إلى
هذه العلامات مثل احتياج السند إليه إلى علامة التأنيث لأن تأنيثه قد يكون أو سماعياً
وعلمة التنشئة والجمع غالباً ظاهراً غاية الظهور وإذا لم يفت على ضعفه فليس يستلزم

كلاماً الذي هو حرف وليس نسبة معناه لنعاء لأنك ترفع الخطاب عما يقوله تحقيقاً لقوله لكن الخطاب كالحرفية إذا كان بمعنى حقاً النص لما فرغ من أن المقصود تحقيق مضمون الجملة المقصود بأن في خبره ذلك عن الحرفية تاء الثانية الساكنة لا المتحركة لأنها مختصة بالاسم تليق الفعل الماضي يكون من أول الأمر علامة لتأنيث السند إليه فاعل كانه أو مفعول ما لم يسم فاعله وإنما جعل هذه التاء سائلة بخلاف تاء الاسم لأن الأصل في الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء فنية من أول الأمر يسكون هذه التاء على بناء ما تحققت وحركة تلك على البناء وليتية لأنها كالحرف الأخير في الحقيقة فإن كان أي السند إليه استمطاً من غير مؤنث تحقيقاً أي فالتأنيث مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدوه أو فهو الحاق تاء التأنيث مخير في هذا والإصالة وهذه المسئلة قد تقدمت لأنها ذكرت فيما تقدم من حيث انهما من أحكام المؤنث وهنا من حيث انهما من أحكام تاء التأنيث وأما الحاق علامة التنشئة بالجمع أي جمع المتكلمين والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون ومن النساء فضعيف لعدم احتياجها إلى هذه العلامات مثل احتياج السند إليه إلى علامة التأنيث لأن تأنيثه قد يكون أو سماعياً وعلامة التنشئة والجمع غالباً ظاهراً غاية الظهور وإذا لم يفت على ضعفه فليس يستلزم

٢٧٧

لما يلزم الاصل قبل الذكر فانه لا يلزم حروف في هذا المثلث من اول الامر على احوال فقال
 كذا في الثاني وفي شرح الرضي هذا ما قاله النجاشي لا يمنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال
 الظاهر منها والافادة في مثل هذا الابدال ما هو في بدل الكل من الكل او يكتفي بجملة خبر مبتداه المتوفر
 والعرض كون الخبر محتمل للتوحي في الاصل مصدر فوهم اني دخلته توحي فاستحي ما به يتوحي
 التي اعني التوحي سماعا مجردا ووجهه لما في المصدر من معنى محدود ولهذا في
 سيبويه هذا في الاصطلاح نون سائلة في بدايتها فيصيرها حركة العارضة مثل
 على الاولى وهي شاملة نون من ولدين ولم يكن في انشائها خارجا عنها بقوله تتبع حركة
 الاخر اواخر الكلمة فانه هذه اواخر تلك الكلمات لا تتوابع حركات او اخرها ما قال تتبع حركة
 الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لم يجر ما به من غير حمل شيء وهذا
 الحركة مختلفة بين آخر الكلمة والتوحي فان قلت فانه في الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
 قلت المتبادر من الاخر حرف الاخر ولم يقل آخر الكلام يستعمل توين المتر في الفعل التاكيد الفعل
 خرج به نون التاكيد الخفيفة ولا يستحق التعريف بالتوحي بخلاف ان يطول فان لم يبتغيها
 حركة الاخر سقطت لها في الوجود تفضل العارض والمعرف وليس نون انظما تابعا للحركة
 لام الرجل بهذا المعنى وهو التوحي للممكن وهو لا يد على امكنية الكلمة اي كون الكلام يشبه
 الفعل بالوجهين المعبرين في مع الصرف ووجه لا يتصور معناها في غير المنصرف والتكثير
 وهو الفارق بين المعرفة والتاكيد في هذا ان مدخوله غير معين نحو صرغنا اسكت
 سكونا في وقت ما وما صرغنا بغير التوحي فعند اسكت السكون لان وما التوحي

في نحو

في نحو ذية احمد واداهم فليس للتكثير بل هو التمكن قال القشيري الرضي وانا لا ادري
 متعاقبة يكون تنوين واحد للتمكن والتوحي معا فاقول التوحي في رجل بعيد الكثير
 انما اذا جعلت على نحو التمكن والهو في وهو الحق الاسم عن معناه المتصا اليه ليعاينها
 على آخر الكلمة كيو مدي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذا كانت مضافة الى
 الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التوحي عوضا عن الجملة للثبات
 بقي الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعلمئذ وجعلنا بعضهم فوق بعضي
 اذ فوق بعضهم ومرت بطل قائما وكذلك اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابل وهو
 ما يقابل نون الجمع مذكر السالم كالمسلك فان الالف والهمزة في علامته لجمع كما ان الواو علامته
 في جمع مذكر السالم ولم يوجد في مقابل التوحي في ذلك فزيد التوحي في آخره ليقابل في جمع
 بعضهم لانه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امره ثبت فيه التوحي ولو كان
 للتمكن لكان للعلمية العلمية والثابت وظاهر انه ليس تنوين التكثير لوجوده فيما كان علما
 كوقايت والتوحي العوض لعدم ساعته للعلمي والتوحي التوحي لوجوده في غير آخر الالباء
 والمصارع فحين ان يكون للمقابل لانه معنى مناسب لجم التوحي عليه والترتيب وهو الحق
 آخر الالباء والمصارع تحسب الانشاء لانه حرف يستعمل في نداء التوحي في التوحي
 وذلك التوحي من اسبب حسن الغناء وانما اعتبروا ما الحق واخر الالباء والمصارع
 وان كانت للحروف والخطبة الواقعة في انما انما جاز ابل واقعا كما شاهد من صاحب الغناء
 لا تجعل الغنى به انما هو لانه لا يجمل سلك النظم بخلافه بل كلها الالباء والمصارع ولا يجمل

والتكثير

٢٧

بفهم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركاً مستقبلاً ^{بشيء}
 حركته واحداً من الألف والواو والياء وسبقت هذه الحروف حركة الأطلاق لا إطلاق الصوت
 بامتدادها ولحق التوقف لهذه القافية إنما يكون بابتداء الحروف المطلقة كما في قول الشاعر
 ألقى اللوم عادل العاقب ^{تسوية} وقولي أن أصبت فقد أصاب ^{تسوية} فوهي هذا البيت البارز
 بأشباع فخرا الألف وتوحيها الألف عند التقاء نون التثنية والياء يلحق القافية المقيدة وهي
 ما كان رويها حرفاً ساكناً صحيحاً كان أو غير صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت
 بها واشتباع امتداد الصوت ليس هناك حركة يحصل بها أشباع حرف الإطلاق ليستيسر امتداد
 الصوت كقول الشاعر وقامر الأعاق خاوي الخرق ^{مفعلة} مشتبه بالاعلام لماع الحقق
 فالله روي القافية في هذا البيت القاف الساندة ولا يمكن مد الصوت بها فخرجت عن التقى بالفتح
 أو الكسر والحق بها التوقف فيتميل المحرفين والمحققين وسمي هذا القسم من التثنية الغالي لأن الغلو
 هو تجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بطريق هذا التثنية عن حد الوزن ولهذا يستطاع
 التقطيع وليس للرقم اسم محقق به واعلم أن ثبوت التثنية ليس موضعاً بارزاً في موضعها
 بل هو موضع لغوي الترتيب لأن معناه الترتيب كما أن حروف التقى موضع لغوي التركيب
 لما كان معنى من المعاني ففي عقد ثبوت الترتيب من أقسام الحروف وفي أقسام الهمزة العترة
 فيها الوضع ساهل وتساخ وإما التثنية في الآخر في اعتبار الوضع في بعضها تأمل
 ونجد في التثنية وجوباً من العلم حال كونه موصوفاً بالبن حال كونه لا بن مضافاً إلى العلم
 آخر نحو جاءني زيد بن عمر وذلك لكثرة استعمال أبي بن علي أحد موصوفيه والآخر مضافاً

له

إليه فيلحق التثنية لفظاً بخلاف التثنية من موصوفه وخطاً بخلاف الف ابن وكذلك
 قوله فلان بن فلان لأنك لا تدعي العلم وعلماً أنه لا كان مضافاً إلى العلم وكان مضافاً إلى
 غير العلم نحو جاءني زيد بن زيد وزيد بن عالم لم يضاف التثنية من الألف والفاء إلى من الخط
 فلهذا لم يسم بالعلم من قوله موصوفاً لأنك لا تدعي العلم بالعلم من الألف والفاء مضافاً إلى من علم
 أن يكون ابن عمر بن عمر بن زيد وحكم لأنه علم الابن في جميع ما ذكرنا الذي حذف حرفها فاتها
 لا تخذف حيثما كانت لأنها ليست في مثل هذه هذه الألف عامة فون التأكيد قسمان
 خفيف سائكة لأنها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لفظها وخفة
 الفتح مع غير الألف أي غير الألف التثنية نحو اضربان والجمع إلى الفاضل بين نون التثنية
 ونون مشددة نحو ضربان فاتها كسر مع السجدة فيما بينون التثنية فتقوى نون التثنية
 بالفعل السجدة لأن في ضم الأمر نحو اضربان بالتخفيف واضربان بالتشديد والهمزة لا تقرب
 والاستفهام نحو هل ضربت والتثنية نحو هل ضربت وتثنية التثنية لا تروى بنا فقصيب خير
 والقسم نحو واللفظ بالتخفيف والتثنية في جميع هذه الأمثلة وإنما انقضت هذه النون
 بهذه الذكورات التي تلحق الطلب من الهمزة والماضي لأنه لا يولد إلا ما يكون مطلوباً وقلت
 أن نون التثنية في النون فلا يقال ما يتوهم الأقبيل المشددة عن خط الطلب وإنما جاز قليلاً في حاله
 بالفتح ولزم أن يكون التثنية مشبهة القسم في جواب النون لأن القسم محل التثنية في جوابه
 أن يولد بالفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير أن يولد به بما يتصل به وهو التثنية بعد
 صلاحية له وفي قوله أمة إشارة إلى زيادة نون التثنية فيما عدا مشبهة القسم غير لازم

٢٦٩

لا يجوز للمعاني أن تكون موصوفة

بلحاظ كونها في قول التاكيد مثل ما فعلت في شرطها كقولهم ما فعلت ما فعلت
 قصدوا تأكيد الفعل التاكيد لا ينقص المقصود من غير ما قبلها في ما قبل قول التاكيد خفيفة
 كانت او قبله مع ضمير الذكر وهو الواو مضمون ليدل على الواو في قوله للقاء الساكنة ان
 اشتراط في القاء الساكنة على حرفه ان يكون الساكن في كل واحد من قول التاكيد المستند
 كلمة اخرى او نقل الواو بعد الفتحة قبل قول التاكيد المستند ان لم يشرط في القاء الساكنة ما ذكر
 ومع ضمير الخطاب وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة للقائه الساكنة او نقل الياء
 بعد الكسرة وقبل قول التاكيد المستند ما قبلها فاما ذلك المذكور في ضمير الذكر في ضمير الخطاب
 وهو الواو المذكور غائبا في الخطاب والواو في الغاية مضمون طلبا للتحقق وظاهر ما اذا كان
 المذكور في مثل التثنية والجمع كونها في حكم ما ذكر بقوله وتقول في التثنية والجمع كونها في
 واخرها بالمتصلة الاستثناء عنه فتقول في التثنية والجمع كونها في التثنية والجمع بالواحد
 واخرها في جمع كونها بزيادة الالف بعد قول جمع كونها وقبل قول التاكيد لا يجمع ثلث نون
 متواليات ولا تدخلها في التثنية وجمع كونها التثنية والجمع للقائه الساكنة على غير
 خلاف البون فانه يحذف القاء الساكنة على غير حذو ويجعل يعقل كما في الوقف وليس في
 عند الكثر من جملة النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما في غير التثنية وجمع كونها مع ضمير
 البارز في الواو مع مذكر وياه الخطاب في الفصل في كل كلمة منفصلة يعجب ان يعامل
 آخر الفعل مع السون في معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذو الواو والياء او غيرهما ايضا
 وكسر وخرجه من هذا الكلام بياك الافعال الستة التي عند الحاق النون ومعنى كلامه

ان النون

في قولهم ما فعلت ما فعلت
 في قولهم ما فعلت ما فعلت
 في قولهم ما فعلت ما فعلت
 في قولهم ما فعلت ما فعلت

ان النون بحكم ما مع شئ والجمع النون ما ذكر مع غيرهما على ضرب من التامع في بارز في قولهم
 جمع كونها في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 وهو الواحد المذكور في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 واخرها في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 يا امرؤ عذق الياء ما خذ في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 كما فصلت مع ضمير ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 مع منفصلة نحو ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 واخرها في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 واخرها في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 كالنقل مع ضمير البارز في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 الذي يخرج لانه بالحق كما فصلت مع ضمير البارز في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 واخرها في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 وحال في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 كسر لاجل النون واخرها في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 كما ذكره مع ضمير التثنية في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت في قولهم ما فعلت ما فعلت
 وهذه السبعة وتعد على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها الماهو مع ضمير البارز
 كالمنفصل وبعضها الماهو مع ضمير البارز كالمنفصل الماهو الياء والنون المحذوف في الساكن

بمصر الخفيف

اي لا تقابلها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ الساكن اي التقابلها الساكن
 لا تميز الفير على ان ترك يوما والآخر قد رفع اي لا تميزا خذفت النون الخفيفة
 لا تقابلها اللام الساكنة التي بعدها او اقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والالكان الواجب
 ان يقال لا تميز الفير ولم يتركوها كما عرك التنوين وقفا بينهما وانما يعكس خطا
 لم تميز ما يدخل الفعل عن تميز ما يدخل الاسم لكون الاسم اصل الفعل فاعا وحذف
 انما الخفيفة في حال الوقف عليها الحق به خفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما اخذ التنوين
 كذلك في ما حذف الفعل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغورا او غورا وقلت اغورا غورا
 جذف الواو والياء فاذا وقف عليها وجب ان تترك الخذف وقلت اغورا وغورا بخلاف
 التنوين فانه لا يترك ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الواصل والخفيفة ليست بلا فاعل
 اللام فترك باقيا اذ لم يترك على الواصل بل لازم الخفيفة لموجة ما قبلها قلب الفاعل لكان في التنوين
 اخير بالتشبيه لها بالتنوين فان التنوين اذا فتح ما قبلها قلب الفاعل واذا ضم او كسر
 تخذف نحو اصبت خيرا واصابني خير فخم في جبر القهر اجعل خاتما ليعرف ناخيرا والحق
 بنان تنجيد شر وناخير واجعل فونات تقايلها خفيفة كانت او ثقيلة في الوقف
 الدائمة منقولة بالف ادب عبوديتك على نعم الاستقامة وصل على من كلمة شفاعة
 في محو ارقام الضلالات كافية وعن مضرة استقام الجهالات شافية
 وعلى اصحابه وعلى من تبعهم من ذرية ائمتنا قد استراح من كذا انما
 لنقل هذا التشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن

ومرجس حاتم الكتاب حنه
 بالالف كافيا حنه

الحاي

الحاي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراف
 من مطالبة الاعوان والاعراض شجرة

السبب الحادي من النسخ المتغيرة
 المستظم في سلك شهر سنة تسع وتسعين وثمانمائة
 قد وقع الخلاف في نسخ هذه النسخة في سنة السابعة الهجرية
 من طرف من جليل القدر والاعتماد في جميع النسخ
 المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وجميع المؤمنين
 في بلدة بون حفظ الله تعالى عن السليبيات والآفات قوارج
 سنة ثمان وتسعين والالف ٩٩

٢٧١

فقد علمت
رايت رجلا و جارية في بعض عصفور مشاف اليه

فلم يمتدنا على ضمير كسر
راجح الامل

قال زهير بن عمرو قائما ان بكر يوم عيد صائما حال كبر
فلم يمتدنا على ضمير كسر
فلم يمتدنا على ضمير كسر

٢٧٢

کشت بهر کشت صدر سر صواب
کار دشت ریده عالمه کل جلا
وی که وجودش شمه مملکت دیر سین
فضل و کمال هنر هری کمتر کدا
مسکلمه حال بدوب داغی بیان انستگر
باعث جرح خلیل اولد یغنه لوق مرا
لهم اید مصطفی اکیس داغی مریض
بر قولنی لعمره انسه حبه مصطفی

قبض ایدوب لعمره داغی انسه حبه و احبه
السید عیدنی مصطفی پس ثانیاً
فوت اویجی اکیس اولما یجی غیر مال
وارثه احمد کت حصه ندر سر و را
چونکه اید مصطفایه حبه لعمره قول
مسئله طقوز دن اولمقدرا ثانیاً مقضا
لیک سزدن اولوردی اکیس اسقاط اید
بونده بودرنه کم قول امام هدی
ع احمد کت وارثه احمد ایدر
ع ایتا ایدر وارثه مصطفی
۹۹

من لم یهدب علیہ اخلاقه
لم یتفلق بعلمه فی الآخرة
۹۹

زيد بن مهران اولاد في تاريخه حتى قراره في عروه فارغ اولاد في عروه فارغ اولاد في عروه فارغ
 طوبى لغيره في الدنيا استر وبر من ايرى آخره طوبى وير

قوله كفار والذين مع قومه وانتم من ان
 يغفر لكم وقرصا اركا وحكم الوصية
 وبعدها منة والذين وصروا على بعض اهل
 اوصية الغفر مني في كل فصل من في المجر
 قلت وبعدها من ايرى في قوله في الحسوع

كده اوارى كده في كده في انقطاع الاش
 في الحسوع كده في وعده الا حرام سنة مع

ورقة الاحرام ما عدا بالفتح على طاعة لا يابا
 في شروان من قهر ولم يشبه نافع في طهر
 وصفان في شروان ما يابا واحد ان كان في شروان
 وصفان في شروان ما يابا واحد ان كان في شروان

في شروان ما يابا واحد ان كان في شروان
 وصفان في شروان ما يابا واحد ان كان في شروان

كده ان كده في شروان ما يابا واحد ان كان في شروان
 وصفان في شروان ما يابا واحد ان كان في شروان

من ذلك في حرام في شروان ما يابا واحد ان كان في شروان

الاخرة ودليل الكل انها امور ممكنة احبها الصادق وتطبق
 الكتاب والسنة فتكون ثابتة وصرح بحقيقة كل منها تحقيقا
 وتأكيلا واعتنا بشارته فقال **والبعث** وهو ان يبعث الله تعالى الموتى
 من القبور بان يجمع اجزائهم الاصلية ويعيد الارواح اليها **حق** لقوله تعالى
 ثم انكم يوم القيمة تبعثون وقوله تعالى قل حية الذي اتاكم بها
 اول مرة الى غير ذلك من النصوص القاطعة الناطقة بحش الاحياء والكر
 العلافة بنا على امتناع اعادة المعدوم بعينه وهو مع انه لا دليل عليه
 يعتقد به غير مضر بالمعتقود لان من ادنا الى الله تعالى يجمع الاجزاء الاصلية
 للانسان ويعيد روحه اليه سواء في ذلك اعادة المعدوم بعينه
 اولم يسم وبهذا سقط ما قالوا انه لو اكل انسان انسانا بحيث صا
 جزا منه فذلك الاجزاء اما ان تعاد فيها وهو محال او في احدها
 فلا يكون الاخر معا باجمع اجزائه وذلك لان المعاد انما هو ال
 الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره والاجزاء المأكولة فضلة في الاكل
 لاصليه فان قيل هذا قول بالتناخي لان البدن الثاني ليس هو الاول
 لما ورد في الحديث من ان اهل الجنة جرد مرد وان اكلهم في ضره مثل
 احد ومن ههنا قيل قال من قال ما من مذهب الا والتناخي فيه
 قدم رايه قلنا انما يلزم التناخي لو لم يكن البدن الثاني مخلوقا

٢٧٥

من الاجزاء الاصلية للبدن الاول وان سمي مثله ذلك تاسخا كان
تزاعا في مجرد الاسم ولا دليل على استخالة اعادة الروح الي مثل هذا
البدن بل الادلة قاطعة على حقيقته سواء سمي تاسخا ام لا **والوزن حق**
لقوله تعالى والوزن يومئذ كحق والميزان عياره عما يعرف
به مقادير الاعمال والعقل قاصر عن ادراك كيفية وانكسر العقل
لان الاعمال اعراض ان امكن اعادة لم يكن وزنها ولا انها معلومة
لله تعالى فوزنها عيث واجواب انه قد ورد في الحديث ان كتب الاعمال
هي التي توزن فلا اشكال وعلى تقدير تسليم كون افعال الله تعالى
معللة بالاعراض من اجل في الوزن حكمة لا نطلع عليها وعدم اطلاعتنا
على الحكمة لا يوجب الحث **والكتاب** المثبت فيه طاعات العباد
ومعاصيهم يوزن للمؤمنين يايمانهم وللكفار شيئا يلزم ووراثهم
حق لقوله تعالى ونخرج له يوم القيمة كتابا يلقيه منشورا وقوله
تعالى واما من اوتي كتابا بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وسكت
عن ذكر الحساب اكتفا بالكتاب وانكره المعتزلة زعماء منهم انه عيث
واجواب ما مر **والسؤال حق** لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى
يبدى المؤمن فيضع عليه كفنه وسيتره فيقول اتعرف ذنبك كذا اتعرف
ذنبك كذا فيقول نعم اي رب حتى يقره بذنوبه وراي في نفسه

انه

هذا الكلام يدلل على ثبوت الشفاعة في الجملة والاما كان ينبغي تنقير
عن الكافرين عند القصد الي تقييح حالهم وتحقيق معنى لان مثل هذا
المقام يقتضي ان يوسموا بما يخلفهم لا بما يعهم وغيرهم وليس المراد
ان تعليق الحكم بالكافرين يدل على لغيه عما عداهم حتى يرد
عليه انه انما يقوم حجة على من يقول بمفهوم المخالفة وقوله صلى
الله عليه وسلم شفاعتي لاهل الكفاير من امتي وهو مشهور بل
الاحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى فاحتج المعتزلة
بمثل قوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع واجواب
بعد تسليم دلالة على العموم في الاشخاص والازمان والاحوال
ان يجب تخصيص الكافر جمع بين الادلة ولما كان اصل العفو
والشفاعة ثابتا بالادلة القطعية من الكتاب والسنة
والاجماع قالت المعتزلة بالعفو عن الصغائر مطلقا
وعن الكبائر بعد التوبة وبالشفاعة لزيادة الثواب
وكلاهما فاسدا اما الاول فلان التائب ومرتكب الصغائر
المتجنب عن الكبير لا يستحقان العقاب عندهم فلا معنى
للعفو واما الثاني فلان المصوّر الذي على الشفاعة يعني **ربنا**
طلب العفو عن الجناية من المؤمنين **واهل الكفاير لا يخلدون**

وان ما توام من غير توبة لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
وتقضي الايمان عمل خيرا لا يمكن يري خيرا وه قتل وحول النار ثم
يدخل النار لانه يابط بالاجماع فتعين الاجماع الخروج من النار
ولقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمومنات جنات وقوله
تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات
الفردوس نزلا الي غير ذلك من المصوصر الدالة علي كون المؤمنين
من اهل الجنة مع ما سبق من الادلة القاطعة علي ان العبد
لا يخرج بالمعصية عن الايمان وايضا الخلود في النار من
اعظم العقوبات وقد جعل جزاء الكفر الذي هو اعظم احيانا
فلو جوزي به غير الكافر كان زيادة علي قدر الحنانية فلا يكون
عدلا وذهبت المعتزلة الي ان من ادخل النار فهو خالد فيها
لانه اما كافرا وصاحب كبير مات بلا توبة والمعصوم والثابت
وصاحب الصفة اذا اجتنبت الكبيرة الكبائر ليسوا من اهل النار
علي ما سبق من اصولهم والكافر مخلد بالاجماع وكذا صاحب
الكبيرة بلا توبة لو جهدين احدها انه يستحق العذاب وهو مضرة
خالصة دائمة فينافي استحقاق الثواب الذي هو منفعة
خالصة دائمة واجزأب منع قيد الدوام بل منع الاستحقاق